العـدوان علـى العـــراق

خريطة أزمة ... ومستقبل أمة



قسم العلوم السياسية



مركز البحوث والدراسات السياسية

العدوان علي العراق

خريطة أزمة ... ومستقبل أمة

أ. أحمد إبراهيم
د. أحمد الرشيدي
أ. أحمد النجار
د. أحمد محمد عبد الله
د. أحمد يوسف أحمد
د. ألفت أغا
د. باكينام الشرقاوي
د. حسن أبو طالب
د. حسن نافعة
د. رضوان السيد
د. زينب عبد العظيم
أ. سمير مرقس
د. عماد جاد
د. عمرو الشوبكي
د. عمرو حمزاوي
د. محمد السيد سعيد
د. محمد السيد سليم
د. محمد مصطفى كمال
د. مصطفى علوي
د. منار الشوربجي
د. نادية محمود مصطفى
د. نيفين مسعد
أ. هبة رءوف عزت

تحرير

د. حسن نافعة
د. نادية محمود مصطفى

٢٠٠٣

رقم الايداع : ١٠٠٥٠ / ٢٠٠٣

الطبعـة الأولـى ٢٠٠٣

تليفون : ٥٦٨٠٩٩٨ . ٥٦٧٦٩٥١
٥٦٧٦٤٨٦ . ٥٦٧٦٤٩١
فاكس : ٥٦٨٠٩٩٨ . ٥٧١١٠٢٠

Email:cprs@cics.feps.eun.eg

بغـــــــداد...

هبة رءوف عزت

بغداد يا جرحاً في القلب أدماني
اليوم جئتك أحمل كل أشجاني

بغداد يا دهراً ..بغداد يا وشماً
وأحرفاً سُطّرت من تِبر عدنان

بغداد يا شعلة التاريخ يا دوحاً
هيا انفضي عن ثراكِ الوَهَن والرّان

وهُبّي لجمع شتات القوم وانتفضي
وطهري بماء فراتك.. كل أدران

وأطلقيها صرخة نصر ليس يندحر
وأوقدي من شعلة التصميم.. نيران

تاريخنا لن ينتهي بسقوط حاضرةٍ
ما دام فينا كرام النفس.. فرسان

غزاك من طمعوا في ثروة تفنى
وبَنوكِ قد نشدوا روحاً وريحان

قدمت درساً لأمة الأعراب قاطبة
إن الحمى لا يزود عنه – قط- خوان

للأمة اليوم نهج قويم لا بديل له
هو الطريق فلا مفر..ولا طريقان

عدل بمال وشورى بأمر.. ليس يفترقا
لا يستقيم بغيرهما الميزان .. صنوان

ما دام مجد.. بظلم، ولا عزت أمة خرست
بإنسانها تنال العلا ...وترد عدوان

لا يحفظ الأوطان من جاروا ومن بطشوا
ولن يصون ثرانا يوم البأس .. سلطان

فاستنهضي هِمماً واستمطري شهباً
وفجري الآن غضبة الثوار بركان

وقاومي- لا تهوني - يا وطناً لعزتنا
بغداد بعدك.. لا عزاً لأوطان

المحتويات

الموضـــوع

ثانياً : رؤى ما بعـد العـدوان

(أعمال الندوة المغلقة ١٨ مارس ٢٠٠٣)

تمهـــــيد :

حين كانت كل الدوائر الأكاديمية والفكرية والشعبية تتابع تداعيات الأزمة العراقية وترقب بقلق غيوم الحرب التى تتجمع فى سماء المنطقة، ونظراً لأن وطأة المتابعة اليومية وتدفق الأخبار والمعلومات قد يحول أحياناً دون النظر فى القضية فى سياقاتها التاريخية الواسعة وما تقدمه من تجليات لتحولات فى النظام الدولى برمته بمستوياته المختلفة، فالحاجة قائمة ليس فقط للتحليل والفهم بل وأيضاً لاستشراف مستقبل المنطقة، ومن هذا المنطلق، فقد قرر مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع قسم العلوم السياسية تنظيم يوم كامل للشحذ الذهنى، هو يوم الثلاثاء ١٨ مارس ٢٠٠٣، جمع نخبة مختارة من الباحثين فى ندوة مغلقة لتبادل الرؤى والتدارس بشأن الأبعاد الرئيسية للأزمة العراقية واستعراض خريطتها المتشابكة بعمق. وقد تم الاتفاق مع شبكة إسلام أون لاين على النشر الإلكترونى للأوراق التحليلية المقدمة فى اللقاء فى ملف خاص يوضع على الصفحة الرئيسية*، فى حين يحتفظ المركز والقسم بحق النشر الورقى، بحيث يتم دفع أعمال هذا اليوم للمطبعة على الفور ليصدر فى كتاب يكون بين يدى الباحثين وصناع القرار والمهتمين.

وحين انعقدت الندوة، كانت قد تأكدت واقعة الحرب. ولذا تم الانعقاد فى مناخ مثل تحدياً جسيماً للشحذ الذهنى والتداول والاجتهاد الجماعى الذى سعت لتحقيقه الندوة. ومع انطلاق أول قذيفة كانت أوراق الندوة قد بدأت تتصدر الصفحة الرئيسية لموقع إسلام أون لاين. ويأمل مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع قسم العلوم السياسة أن تقدم أعمال هذه الندوة للقارئ خلاصة خبرات فكرية تدفقت فى مفترق طرق خطير: ما قبل الحرب وخلال الحرب.

---

* يمكن مراجعة أوراق محور "رؤى ما قبل العدوان" على شبكة إسلام أون لاين نت على العنوان الإلكترونى التالى على شبكة الإنترنت.

http://www.islamonline.net/arabic/in_depth/Iraq_maps/index.shtml

وسيعمل المركز والقسم على تنظيم ندوة لاحقة للتداول فى أحداث الحرب وعواقبها على مصر والنظام العربى، آملين أن يصبح تقليد اجتماعات الشحذ الذهنى تقليداً معتبراً لدى الجماعة البحثية، وأن يكون هذا أساساً لتكوين ترسانات بحثية وفكرية تتمتع بالقوة المنهاجية والنظر الاستشرافى والدور المؤثر فى صياغة رؤى مصر السياسية والحضارية فى هذه اللحظة الفارقة فى تاريخ أمتنا العربية.

ولكن رغبة فى التفاعل مع أحداث العدوان بعد أن انطلقت شرارة الحرب بينما تم تدشين أعمال الندوة بين دفتي هذا الكتاب، فقد رأينا تضمين الكتاب ست رؤى تعكس تفاعل كاتبيها مع الأسابيع الثلاثة الأولى من اندلاع العدوان وحتى احتلال بغداد. ولذا فإن الكتاب يتضمن قسمين : أولهما، رؤى ما قبل العدوان يتضمن أعمال الندوة من أوراق ومداخلات ومناقشات، والثانى، رؤى ما بعد العدوان يضمن الأربعة أوراق المشار إليها.

هذا ويجدر تقديم خالص الشكر للأستاذة هبة رءوف عزت المدرس المساعد بالقسم؛ حيث قامت بتنسيق الإعداد للندوة وبإعداد الورقة الأولية بالملامح الرئيسية لأعمالها. ولقد كان لجهودها أبلغ الأثر فى تحقيق الانعقاد السريع والفاعل للندوة.

رئيس قسم العلوم السياسية

أ. د. حسن نافعة

مدير مركز البحوث والدراسات السياسية

أ. د. نادية محمود مصطفى

مقدمـــة

محاور أعمال الندوة

أ. هبة رءوف عزت

يتابع الباحث في التطورات المتتالية للأزمة العراقية مختلف جوانب الأزمة ، لكن وضع كل هذه القضايا على خريطة واحدة ومحاولات شحذ العقل البحثي والسياسي العربي لفهم أبعاد الأزمة وتفعيل الخيال السياسي للباحث لاستخلاص أفكار ورؤى تتجاوز المتابعة اليومية ، ثم رصد الأزمة كمنعطف في حالة العلاقات الدولية بتوازناتها وفاعليها واستشراف ما بعد هذه اللحظة وإعادة فهم وتفسير ما قبلها في ضوئها تبقى مهمة اجتهادية جماعية تحتاج جهداً مشتركاً .

ويسعى هذا اليوم الكامل المغلق للشحذ الذهني المفتوح لتغطية الأبعاد الأساسية للأزمة، وملامحها العامة، وما يميزها عن غيرها من الأزمات المشابهة التي شهدها النظام الدولي، واستكشاف جدلية العلاقات الدولية في مرآتها وتحولات ممارسة القوة وتعريفها في هذه اللحظة الدولية والتاريخية.

في البدء نبدأ بالتساؤل عن عسكرة الأزمة، هل هي جديدة في الأزمات السابقة في تاريخ السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أم أن الفارق هو في الدرجة، أم في السياق الدولي الذي يتسم بقطبية أحادية الآن في ظل المنزع الإمبراطورى للولايات المتحدة والذي أثمر تكتلاً في الموقف الأوروبي لمواجهته.

وإذا كان التنظيم الدولي استهدف بالأساس إدارة الأزمات مثلما اهتم بإدارة العلاقات السلمية بكافة أشكالها وضبطها قانونياً، فهل أدت الأزمة لتقوية الأمم المتحدة رغم محاولة الولايات المتحدة توظيفها واستدعاء دول مجلس الأمن للدور المفتقد للكيان المؤسسي الدولي من أجل دعمه وتعزيز فاعليته كإطار لضبط توازن القوى الدولي في مواجهة محاولة الاستلاب الأمريكي للدور المنشود؟

وتبدو الأزمة هامة أيضاً في مسار محاولات ضبط التسلح النووي ونزعه، وتوظيف هذه الورقة في خدمة مصالح استراتيجية محددة للقوى الكبرى بالمقارنة بموقفها

من قوى أخرى في المنطقة كإسرائيل. ثم ما هي أبعاد ورقة التفتيش الدولي في الأزمة وما خفاياها وحدود استخدامها في الضغط من أجل التصعيد، أو التهديد المستمر لتطويل أمد الأزمة ؟

هذا وقد أبرزت الأزمة بشكل غير مسبوق الخلاف الأوروبي –الأمريكي، أو الانقسام في شمال الأطلنطي كما يسمى، فهل الخلاف في الاستراتيجية أم في التكتيك، وما آثاره بعيدة المدى على تطوير موقف خارجي موحد للاتحاد الأوروبي ، وعلاقاتها بدول الجوار الأورو–آسيوية كتركيا بل وروسيا، وما هي حدود الدور الصيني في هذه الأزمة ومؤشرات تنامي فاعليته من عدمها ؟ ثم ماذا عن العامل الاقتصادي، هل هو المحرك الرئيسي للأطماع الأمريكية في المنطقة يحكمه التنافس الأمريكي الأوروبي على النفط والأرض أم أن الأبعاد الاستراتيجية تغلب على الاعتبارات الاقتصادية، وما هي انعكاسات الحرب المحتملة على تقوية أو إضعاف الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي والاقتصاديات العربية، وهل يمكن ان يكون هناك دورللفاعلين الاقتصاديين الدوليين في مواجهة صناعة وتجارة السلاح يحجم هذا المارد الشرس الذي يدعم العسكرة ويساندها؟

وإذا كان للعامل الدولى المتمثل فى النفط والهيمنة العسكرية انعكاسات إقليمية فما هو دور الفاعل الإسرائيلى في الأزمة ومستقبلها ؟ وما هي حدود القدرة العربية على إدارة الأزمة في ظل تردي الأداء العربي الرسمي؟وهل يمكن تقوية وتعزيز دور الجامعة العربية ؟ وهل يمكن للفاعل الدولي الصاعد وهو المجتمع المدني العالمي والإعلام والرأي العام العالمي الذي ساهم بفاعلية في التأثير على السياسات الخارجية بل وأدى في بعض الدول الأوروبية لانقسامات داخلية في المجالس النيابية أن يدعم المجتمع المدني العربي ويؤازره أم أن تفعيل قوى المجتمع العربي مشروط بالديمقراطية ومواجهة القيود القانونية التي تحجمه؟ ومن يقوم بهذا التغيير: القوى الداخلية أم القوى الخارجية، وما هى انعكاسات الأزمة على فكرة وجهود الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تعاني من أزمة مصداقية دولية بعد انتهاكها في الدول الغربية بعد ١١/٩، فهل الوضع الآن يتطلب تقديم رؤى أصيلة لفكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان من داخل المجتمع العربي أم أن التوترات والاستقطاب في ظل العسكرة سيؤدي لتنامي خطاب المواجهة لتصبح ورقة التحديث والديمقراطية أداة مساومة مع الأنظمة الحاكمة ويتم إجهاض النضال الديمقراطي لكافة

القوى الوطنية مع تصاعد صوت الشارع في المعاداة للغرب المهيمن ويتم تأجيل ملف حقوق الإنسان العربي السياسية لأنه لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وهي المعركة الإقليمية التي قد تتخذ ستاراً أو ذريعة تبرر بها الأنظمة تردي الأداء الاقتصادي وفشل سياسات التكيف الهيكلي في تحقيق وعود الرفاهية والاستقرار ؟ وكيف يمكن فهم الدور المتزايد للخطاب الثقافي للساسة في العلاقات الدولية ، وما دور بيانات المثقفين وفتاوى المستضعفين؟

أيضاً وهذا هام ومهم، ما مستقبل الخريطة العراقية الداخلية وما مستقبل العراق مع كل ما يجري؟ ما هي التوازنات الداخلية الهيكلية والإثنية والطائفية ، وما مستقبل العراق إذا قامت حرب ؟وما هو مستقبله إذا لم تقم؟ وما هي حدود الهيمنة ؟ وما هي قوى المقاومة لها التي يستدعيها التجاوز في الهيمنة لحد متطرف، وأين فكرة القومية العربية من هذا؟ وما مستقبل العولمة البديلة والآفاق التي تتيحها لصياغة استراتيجيات عربية بديلة للتعامل مع الأزمة ومع مستقبل الاستقلال الوطني والديمقراطية في الوطن العربي؟

هذه هي الأسئلة المتشابكة، والأوراق المتداخلة في ملف الأزمة ربما تدفع مناقشتها معاً إكساب كل موضوع بعينه بعداً إضافيا، ويعين تشكيل خرائط التفكير والتحليل على تطوير فهم عربي مختلف لما يجري واستكشاف مواطن القوة في واقعنا ومكامن الضعف لدى قوى الهيمنة كي نرى في قلب الأزمة ما وراء الظواهر والأرقام والتصريحات والتحركات السياسية والعسكرية والتترس بالمواقع الاستراتيجية ما يمكننا به أن نستشف في لحظتنا العربية الراهنة مكامن الإمكانية والقدرة ونجمع خيوطها لنطور أدوات تفسيرية وتحليلية للعقل العربي تمكنه من وضع أجندات مختلفة وتطوير قدراته على فهم واقعة وتطوير القوى الفاعلة به وتجميع قواه، الآن من أجل البقاء .. وغدا من أجل النهضة.

ولقد قدمت أوراق الندوة الإجابات على هذه الأسئلة من وجهة نظر معديها من الأساتذة والخبراء. كما أضافت المداخلات على هذه الأوراق أبعاداً ورؤى أخرى مكملة أو ناقدة أو مستشرفة.

أولاً

رؤى ما قبل العدوان

أعمال الندوة المغلقة

ملف العراق

خريطة الأزمة ...

حدود الهيمنة ...

بدائل المستقبل ...

١٨ مارس ٢٠٠٣

الكلمة الافتتاحية

د. نادية محمود مصطفى

يشرفنى الترحيب بكم فى هذه الندوة المغلقة التى يشارك فى تنظيمها قسم العلوم السياسية بالكلية. وهذه أول مرة يتحقق هذا النمط من التعاون بين المركز وبين القسم. ولعل ضخامة الأزمة التى تعايشها الأمة العربية والإسلامية، وما تفرضه من تحديات قد ولدّت دوافع التلاقى والتعاون بيننا جميعاً لإعداد هذه الندوة ونشر أعمالها فى أسرع وقت ممكن، ولذا يجب أن أشكر لكم سرعة استجابتكم لإعداد الأوراق المطلوبة وقبول فكرة تكريس ساعات متصلة وممتدة من يومكم للمشاركة فى أعمال هذه الندوة.

وكما أتضح لكم -من واقع محاور الندوة والتى أعدتها أ. هبة رؤوف- فإن الاهتمام بالأزمة العراقية والعدوان الأمريكى المرتقب على العراق إنما هو اهتمام بحالة كاشفة عما وصلت إليه التهديدات والمخاطر الخارجية التى تواجه -ليس العراق منفرداً بالطبع، ولكن الأمة العربية والإسلامية جميعها. ومن هنا يأتى عنوان هذه الندوة دالاً وموضحاً عن منطلقاتها وغاياتها : كيف أن الوضع الراهن حول العراق -وبدون انفصال مع ما يحدث فى فلسطين وما حدث فى أفغانستان- يختبر ما آلت إليه مخططات الاستراتيجية الأمريكية العالمية تجاه هذه المنطقة سعياً نحو إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والعالمية على صعيدها ومن حولها. ومن ثم فإن الوعى بدلالات هذه الأزمة وهذا العدوان المرتقب من شأنه أن يقدم لنا إجابات عن كثير من الأسئلة الفكرية والنظرية والحركية التى تتردد لدى الكثيرين، والتى يمكن أن تساعد على صياغة رؤى وتصورات عن البدائل فى المرحلة المقبلة. وهى مرحلة جد خطيرة من حيث ما تمثله من نقلة نوعية على صعيد التهديدات الخارجية والداخلية التى تواجهها الأمة.

الكلمة الافتتاحية

د. حسن نافعة

أود في البداية أن أشكر الأستاذة الدكتورة/ نادية محمود مصطفى مدير مركز البحوث والدراسات السياسية على جهدها ودورها في هذه الندوة كما أشكر جميع السادة الذين شرفونا بحضورهم ومساهماتهم. وأود أن أشير هنا إلى أننا عندما فكرنا في قسم العلوم السياسية في تنظيم حلقة نقاش مغلقة عن الأزمة العراقية وتداعياتها على المستوى العربي، كان التصور الأصلي هو أن يقوم أحد الزملاء بكتابة ورقة تطرح الخطوط الرئيسية للمحاور التي يمكن أن يدور حولها النقاش في هذه الحلقة مع ترك الحرية للسادة المشاركين لطرح رؤاهم في مختلف القضايا المطروحة للنقاش. غير أننا توصلنا، وبعد حوارات متصلة مع كل من الأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفي والأستاذة/ هبة رءوف حول التصور الذي يمكن أن يكون عليه شكل ومحاور النقاش لهذه الندوة، إلى أن الاستفادة الأمثل من حضور ومشاركة عدد من المتخصصين البارزين في مختلف مجالات علم السياسة هو أن يقدم كل منهم إسهاماً مكتوباً يتناول فيه القضية من زاوية تخصصه ثم تطرح هذه المساهمات للحوار ليتفاعل الجميع معا وبطريقة تسمح بإلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة لهذه الأزمة وتداعياتها على كافة المستويات. كما تجدر الإشارة إلى أنني رحبت تماما بفكرتهما الخاصة بالاتصال بمؤسسة "إسلام أون لاين" التي أبدت استعدادها لنشر وقائع هذه الندوة والمناقشات والتعقيبات وخلاصة المداولات التي انتهت إليها في موقعها على شبكة الإنترنت لتعميم النفع والاستفادة. ولذلك أود أن أشكر الأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفى والأستاذة/ هبة رؤوف على الجهد الكبير الذي بذل في التحضير لهذه الندوة ولإخراجها بأفضل طريقة ممكنة.

وحتى لا أطيل على حضراتكم ، أتصور أن هذه الندوة يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة على المستويين الأكاديمي، والسياسي.

فعلى المستوى الأكاديمي :أعتقد – وهذا هو رأى أي شخص– أنه لا توجد أزمة يمكن أن تجسد إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج ، وبين المحلى والدولي مثلما تجسدها الأزمة العراقية الحالية. فهذه الأزمة تطرح أو تعيد طرح الكثير من المفاهيم السياسية التقليدية وتستدعي تأملها وإعادة النظر فيها. من هذه المفاهيم، على سبيل المثال وليس الحصر: مفهوم السيادة، مفهوم حقوق الإنسان، مفهوم الأمن الجماعي، مفهوم نزع السلاح، مفهوم النظام الدولي..إلخ. فهذه المفاهيم، والتي ما تزال مطروحة ومتداولة بكثرة على الساحة السياسية، لم تعد لها نفس المدلولات أو المضامين التي تعودنا عليها، وبالتالي تبدو الحاجة ماسة لإلقاء نظرة جديدة عليها وإعادة النظر فيها وبحث ما قد تعنيه بالضبط في هذه المرحلة من مراحل تطور النظام الدولي. وأعتقد أن هذه المفاهيم جميعا تحتاج إلي قراءة وإلى مراجعة نقدية جديدة. كما أعتقد أن التخصصات المختلفة المشاركة في هذه الندوة مدعوة إلى أن تتوقف عند هذه المفاهيم لمعرفة ما إذا كانت ما تزال صالحة وقادرة على التعبير عن الأفكار والمضامين المستقرة أم أنها أصبحت تحمل أفكارا ومضامين جديدة، وما الذي تغير وما الذي بقي على حاله منها؟ وما هي المفاهيم والمصطلحات الجديدة التي يتم صكها وتعليبها في هذه المرحلة وما الذي تحمله من إيحاءات ودلالات ؟ إلي غير ذلك من الأسئلة المطروحة للنقاش . وفي تقديري أن الأزمة العراقية تطرح على الفكر السياسي عدداً من الإشكاليات وتتطلب منا إعادة التفكير في المفاهيم المتداولة. وربما تكون هذه الندوة مناسبة هامة للتأكيد على أهمية المراجعة النقدية لهذه المفاهيم .

وعلى المستوي السياسي: تتجلى أهمية الندوة من الاقتناع بحقيقة أن الأزمة العراقية الراهنة سوف يكون لها تأثيرات عميقة جداً علي كل دول المنطقة، وعلى جميع الأصعدة والمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتطمح هذه الندوة إلى الإسهام في رصد وتشخيص وتحليل تأثيرات هذه الأزمة على كل دولة من دول المنطقة، وعلى عملية التسوية السلمية لصراع الشرق الأوسط، وعلى علاقة الدول العربية بدول الجوار الجغرافي وعلى علاقة دول المنطقة عموما بالفاعلين الدوليين المؤثرين في الأحداث العالمية والكتل الدولية المهمة سواء" أوروبا– الولايات المتحدة –أسيا

....ألخ". وقد يكون من المفيد والضروري أن نبحث في هذه الندوة أيضا طبيعة التحالفات الدولية التي يمكن أن تتشكل سواء في سياق التطورات المحتملة للأزمة الراهنة أو تلك التي يمكن أن تتمخض عنها والتي قد تستمر نتائجها لفترة طويلة.

إنني أعتقد أن هذه الأزمة أعمق بكثير من كل الأزمات السابقة التي واجهت النظام العربي، بما في ذلك أزمة احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ والتي تواكبت مع لحظة تحول حاسمة وكبيرة في النظام الدولي، سيما وأن الاتحاد السوفيتي وقتها كان على وشك الانهيار والسقوط. وربما نكون على أعتاب مرحلة جديدة ومختلفة كلية من مراحل تطور النظام الدولي وأيضاً على أعتاب مرحلة جديدة ومختلفة كلية من مراحل تطور النظام الإقليمي. من هنا تأتي أهمية دراسة وتحليل التداعيات السياسية المتوقعة لهذه الأزمة ودراسة وتتبع تأثيراتها في كافة المجالات. وإذا كان من المفيد لنا جميعا، حتى كمواطنين وليس كباحثين، أن نحاول أن نتفهم، وبشكل جماعي، دلالات تلك الأزمة فإننا نتوقع كذلك أن يكون لهذه الندوة فائدة وقيمة لدى صناع القرار السياسي، والذين نأمل أن تتوافر لديهم النية والرغبة الصادقة للاستماع والاستفادة مما يقوله أمثالكم من المتخصصين ورجال الفكر.

مرة أخرى أشكر حضراتكم علي الحضور وأرحب بكم ونبدأ وقائع الندوة بإذن الله .

(١)

الإمبراطورية الأمريكية.. ثلاثية الثروة والدين والقوة
(الموقف من الشرق الأوسط - العراق)

أ. سمير مرقس

أولاً : الإمبراطورية الأمريكية.. خلفية تاريخية

١- أمريكا.. بناء القوة الذاتية:

عكفت الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها على بناء قوتها الذاتية، وانطلق هذا البلد -بتعبير بول كيندي- في تقدمه بسرعة ساحقه، مستغلا قلة القيود الاجتماعية والجغرافية، وانعدام الأخطار الخارجية الجسيمة، إضافة إلى تدفق رأس المال الاستثماري وخاصة الداخلي. وقد أدى الازدهار الاقتصادي إلى ازدهار التجارة الخارجية، وهو الأمر الذي دفع إلى الاهتمام بالعلاقات الدولية، وبروز الحاجة إلى تشكل سياسة خارجية أمريكية. فلقد ضغطت الجماعات ذات المصالح لفتح أسواق خارجية فيما وراء البحار. وهكذا فإن تنامي القوة الصناعية الأمريكية والتجارة الخارجية قد خلق الاهتمام بالسياسة الخارجية، وبدء تحديد الدور الأمريكي في إطار العلاقات الدولية.

٢- أمريكا.. التوسع من الداخل إلى الخارج:

لقد اعتمدت أمريكا في بناء قوتها الذاتية على التوسع من الداخل إلى الخارج، أي داخل أراضيها أولاً، فبعد انفصال أمريكا عن بريطانيا عام ١٧٨٣ شرعت في قتل أبناء الأرض الأصليين من الهنود الحمر، فعمل المستوطنون الأمريكيون خلال الفترة ١٨٠١ – ١٨٤٥ على السيطرة على جنوب المحيط الأطلسي (فلوريدا) والوسط وشمال الوسط. ثم أحكمت السيطرة على معظم المناطق في الفترة ١٨٤٦ – ١٨٩٠ من الوسط والجنوب والشمال، وصولاً إلى أقصى الغرب الأمريكي حتى ساحل المحيط الهادي. وهكذا اكتملت السيادة التامة على كل أراضي العالم الجديد من عام ١٨٥٣م، والسيطرة الميدانية لا تعني فقط الوجود الفيزيقي البشري، وإنما ثروات وخيرات هذا العالم البكر.

٣- التوسع الخارجي وتشكل السياسة الخارجية الأمريكية:

بعد أن استكملت الدولة الجديدة السيطرة على كامل "أراضيها"، بدأت في التوسع

نحو مجالها الإستراتيجي (أي نحو المحيطين: الهادي والأطلسي)، فنجد أمريكا في اتجاه المحيط الهادي، تسيطر على هاواي وبيرل هاربور في عامي ١٨٤٢ و١٨٨٧، ثم جزر الميدواي عام ١٨٦٧، ثم جزر ساموا عام ١٨٧٨، ونشبت معركة في الفلبين وقت الحرب الأمريكية الأسبانية، وانتهت بسيطرة أمريكا على تلك الجزر الشاسعة عام ١٨٩٨.

أما في اتجاه الأطلسي فنجد أمريكا تسيطر على جزر بورتريكو عام ١٨٩٨ ثم تتحكم في قناة بنما في عام ١٩٠٣، ثم غزو فنزويلا ونيكاراجوا وهايتي وكوبا والمكسيك.

وهكذا توسعت أمريكا من الداخل إلى الخارج، بعكس التوسع الأوروبي حيث التوسع إلى المستعمرات أولاً، ثم نزح الثروات والعودة إلى الداخل لبناء القوة الذاتية. وقد انعكس هذا الاختلاف موضوعيًا على جوهر الرؤية الحاكمة الأمريكية للعلاقات الدولية من جانب، والدور العملي الذي سيتحدد وفقًا لهذه الرؤية من جانب آخر. فالخبرة الأوروبية للتوسع كانت في إطار التوازن الدولي للقوى الأوروبية بحسب معاهدة وستفاليا ١٦٤٨، بينما الخبرة الأمريكية للتوسع لم تكن في إطار توازن القوى الدولية، وإنما انطلقت على قاعدة أن أمريكا (القوة البازغة) مساوية للنظام الدولي.

٤- جوهر السياسة الخارجية الأمريكية: المصلحة القومية العليا (الثروة – القيم/ الدين – القوة) :

يمكن القول: إن جوهر النظرة الأمريكية للسياسة الخارجية وللعلاقات الدولية يقوم على المصلحة الأمريكية القومية العليا بالأساس، والتي تتكون من ثلاثية: الثروة – القيم/الدين – القوة.

أن تحالف الساسة ورجال المال ورجال الدين في أمريكا قد رسم الخلفية الفكرية الحاسمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة، التي ألقت بظلالها على سياستها الخارجية ودورها في العلاقات الدولية. ويعبر أحد قادة البحرية الأمريكية عما سبق بقوله: "على الولايات المتحدة أن تنشر نفوذها التجاري في أنحاء الأرض كلها.. والتصدي للأهداف الإمبريالية الأوروبية.. إن مبدأ مونرو يوجب على الولايات المتحدة رفض أي نفوذ آخر.. الأمر محكوم بالمصلحة القومية وحدها، ولا يبدو أن له حدودًا. فعلى الولايات المتحدة الارتقاء إلى مصاف القوى العظمى.. وتكمن المصلحة القومية، من حيث جوهرها المعلن في طلبها بهيمنة أمريكية ممتدة إلى ما بعد البحار..".

أن قراءة كثير من النصوص الواردة على لسان رجال الدين والسياسة والمال تعكس الرغبة للهيمنة الاقتصادية والعسكرية والدينية على العالم. فالمشروع الأمريكي منذ وقت مبكر "بات هو جذْب كل أنام الكوكب إلى مجتمع مثالي، تشكل على الأرض الأمريكية، وتحقيقه أولاً بالتسامح، ثم بالقوة عند الاقتضاء، وأخيرًا -وهو الأفضل- بالتجارة، إن مهمة أمريكا هي أن تدل بقية العالم على طريق التوبة والتطهير الكبير والإصلاح الاجتماعي، وتراكم الثروة بشتى الطرق".

يعكس ما سبق نظرة للذات "رسالية" و"استعلائية" تجاه العالم الذي لم يزل يعيش في الظلمة بتبني قيمها وبالتجارة طواعية أو بالقوة إذا لزم الأمر. إن الرسالة الأمريكية هي مصلحتها القومية، وتحقيق المصلحة القومية إنما يحقق الرسالة الأمريكية: بالقيم/ الدين، والقوة، والتجارة، إنها استعادة للثلاثية الأوروبية". العسكري والتاجر والمبشر.

بيد أن الثلاثية الأوروبية كانت تعبر عن قوى أوروبية متعددة، أما في الحالة الأمريكية فإنها تعبر عن حاله قوة مطلعة ذات طابع إمبراطوري خارج لعبة التوازن الدولي، وهو فيما يبدو ما حكم الرؤية الأمريكية للعالم على مدى قرنين تقريبًا. إن الإمبراطوريات -بحسب كسينجر- لا تهتم بأن تدير شئونها في إطار نظام دولي؛ فهي تطمح إلى أن تكون هي ذاتها النظام الدولي. هكذا مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها في العلاقات الدولية منذ اليوم الأول الذي بدأ فيه توسعها الدولي.

٥- السياسة الخارجية الأمريكية بين منهجي روزفلت وويلسون:

إن المتتبع لمسيرة السياسة الخارجية الأمريكية وإستراتيجياتها المتعاقبة للعالم منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى إدارة بوش الابن سوف يجد أنها تتحدد استجابة لأمرين:

الأول : القوة المتنامية باطراد.

الثانى : المصالح التوسعية الإمبراطورية.

وقد تراوحت السياسة الخارجية الأمريكية بين مبدأين:

أ-مبدأ "القوة" الروزفلتي.

ب-مبدأ "تمثل القيم الأمريكية" الويلسوني.

بالنسبة للمبدأ الأول؛ حيث أرساه تيودور روزفلت بما أسماه سياسة العصا الغليظة، وهي السياسة التي بررت حق الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة دور الشرطي، وبخاصة في أمريكا اللاتينية. إن هذه السياسة كانت تعكس مقدار القوة التي بلغتها أمريكا، فنراه يعتبر أمريكا، ليس فقط، صاحبة رسالة كونية، ولكنها أيضا قوة عظمى، وربما أعظم قوة. وإن هذه الرسالة هي القادرة على حراسة وضبط العلاقات الدولية بحكم القوة التي بلغتها. ويذكر كيسنجر عن روزفلت أنه "رفض التأثير المفترض للقانون الدولي؛ فالذي لا تستطيع الدول حمايته بقواها الذاتية لن يحميه الآخرون، فالحق الذي لا تدعمه قوة شرٌ بل هو أكثر إيذاء من القوة المنفصلة عن الحق".

لقد طور روزفلت مبدأ مونرو الذي كان يقضي بمنع التدخل من الخارج إلى حماية مصالح الولايات المتحدة الآخذة في الامتداد إلى مناطق خارج حدودها.

بالنسبة للمبدأ الثاني؛ جاء وودرو ويلسون، الذي يتفق أنه وضع مبدأ ضرورة أن تتمثل الأمم الأخرى القيم الأمريكية من خلال منظومة كونية؛ فالمبرر الذي بموجبه وافق ويلسون على المشاركة في الحرب العالمية الأولى كان إعادة تشكيل العالم على صورة أمريكا.

قد يبدو أن هناك تناقضًا بين المبدأين، إلا أنه تناقض سطحي، حيث لا يوجد خلاف على الهدف الإستراتيجي البعيد؛ ألا وهو السيادة الأمريكية الكونية. فما رآه البعض أحيانا حول سياسة ويلسون بأنها تهدف إلى النزعة الأخلاقية صحيح شكلا، إلا أنه لا يختلف كثيرًا عن النهج الروزفلتي؛ فلقد وافق على الدخول في الحرب العالمية الأولى، ليثبت "عظمة" أمريكا وتميزها، وأنه ليس من حق أمريكا أن تدخر قيمها لنفسها فقط، كما رأى أن أمن أمريكا لا ينفصل عن أمن باقي الجنس البشري كله، إنها المسئولية عن الآخرين التي اتخذت طابعًا أخلاقيًا، حيث أمريكا لديه (أي ويلسون) أمة صاحبة رسالة، وإن كان هذا لا يمنع من ممارسة القوة.

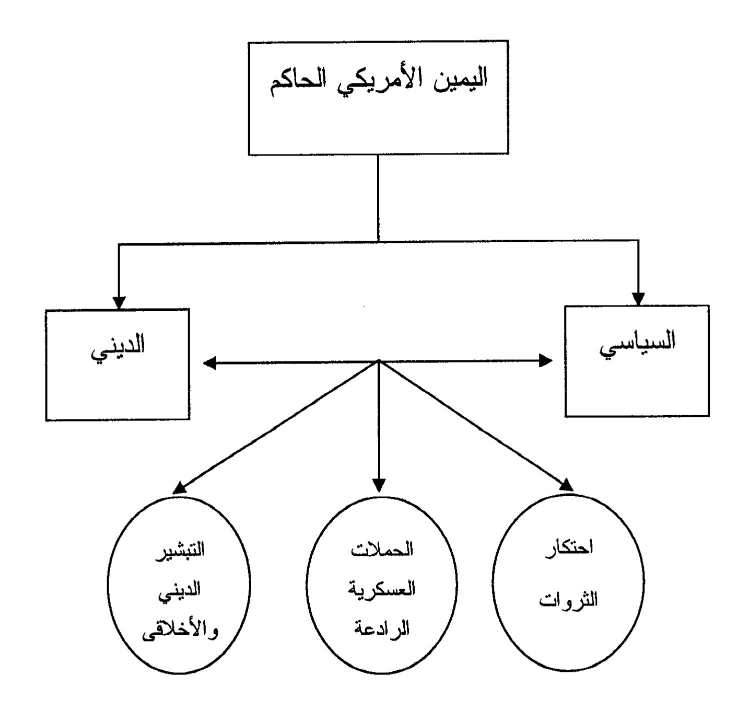
إن الجانب الأخلاقي في الثلاثية الأمريكية يتسم بالطابع الديني؛ وهو ما جعل للنموذج الأمريكي "رحمة الرسالية"، وذلك يعود لتأسيس القارة الجديدة (أمريكا)، أو "إنجلترا الجديدة" new England على يد البيوريتانيين وهم فئة متشددة بروتستانتية، ولقد

كانت لهم رؤية خاصة للعالم وللحياة وللإنسان وخلافة. ولا يمكن إغفال أن أمريكا قد تأسس فيها المجتمع والدين في آن واحد، وهو ما سيدفع إلى أن تتحرك مجموعات بشرية لتنظيم نفسها كحركة سياسية اجتماعية ذات مرجعية دينية، وأن تؤسس كيانات وتحالفات عدة في إطار المجتمع المدني لديها رؤية سياسية، وهو ما اصطلح على تسميتهم باليمين الديني، الذي سيعمل كجماعة ضغط، حتى وصول الرئيس بوش الابن إلى الحكم.

ثانياً : الإدارة الأمريكية الحالية

١- اليمين الحاكم: السياسي والديني:

تراوحت السياسة الأمريكية على مدى القرن العشرين بين هذين الاتجاهين غير المتناقضين، على أنه يمكن القول إن الإدارة الأمريكية الحالية -ومنذ أن تسلمت مسئولياتها- قد حملت كلا الاتجاهين معًا، كذلك أصبحت تعبيرًا حيًا لليمين ببعديه السياسي والديني. فالإدارة الحالية تتمثل المفاخرة الويلسونية باستثنائية أمريكا، وكذلك القوة الروزفلتية لتعميم هذه الإستثنائية. ومن جانب آخر تعبر هذه الإدارة عن اليمين السياسي بسياساته الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية المتشددة، كذلك اليمين الديني برؤاه "المانوية" للعالم القائمة على ثنائية الخير والشر، كذلك الالتزام بتحقيق الإرادة الإلهية في تنقية أمريكا والعالم من الشر. ونظرا لأن بوش الابن من أتباع هذا الاتجاه؛ فإن توليه الرئاسة يعني وصول اليمين الديني للمشاركة في الحكم للمرة الأولى. وهكذا باتت الإدارة الأمريكية الحالية تعبيرا عن اليميني السياسي الديني. وتعد الإدارة الأمريكية الحالية هي الإدارة المعنية بمواصلة التوسع الإمبراطوري الذي توقف في فترتي كلينتون، وذلك باحتكار الثروات، وبالحملات العسكرية الرادعة، وبالتبشير الديني القيمي الأمريكي، **كما يوضحه الشكل التالي:**



وتجدر الإشارة إلى أن رؤية هذه الإدارة لم تكن وليدة الفوز بمقعد الرئاسة، أو حادث الحادي عشر من سبتمبر، وإنما هي تسبق ذلك. وللتدليل على ذلك لا بد من قراءة وثائق الحملة الانتخابية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية من جهة، كذلك الأوراق التي قدمت إلى هذه الإدارة بخاصة حول الشرق الأوسط والعراق في الشهر الأول من توليها مسئولياتها.

٢- رؤية الإدارة الحالية للعالم منذ الحملة الانتخابية إلى ما بعد ١١ سبتمبر (وثيقة كونداليزا رايس):

من الأهمية بمكان ولفهم إدارة الرئيس بوش الحالية من حيث رؤيتها التي تحكم نظرتها إلى العالم، والسلوك الذي سوف يترتب على هذه الرؤية –وبخاصة موقفها من

"الشرق الأوسط" والعراق- أن نعود إلى حملته الانتخابية، حيث كانت تتولى السيدة كونداليزا رايس مسئولية مستشارة مرشح الرئاسة للشئون الخارجية أثناء الحملة الانتخابية، وقامت بصياغة وثيقة تعكس رؤية مرشح الرئاسة حول رؤية الحزب الجمهوري المستقبلية للعالم في حالة انتخابه. وقد نشرت هذه الوثيقة في مجلة "فورين أفيرز" في عددها الأول من عام ٢٠٠٠ بعنوان: "حملة ٢٠٠٠: النهوض بالمصالح القومية". Campaign 2000: Promoting The national Interests.

ففي هذه الوثيقة يتضح وعي الإدارة الساعية للحكم بأن الولايات المتحدة تعيش مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأنه ينبغي لفت النظر إلى: "أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت صعوبة بالغة في تحديد مصلحتها القومية في غياب القوة السوفيتية. والواقع أننا لا نعرف ما يجب أن يكون عليه رأينا فيما يلي المواجهة الأمريكية السوفيتية من خلال الإشارات المتوالية إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن هذه المراحل الانتقالية مهمة؛ لأنها تقدم فرصا إستراتيجية، وخلال هذا الزمن المرن يمكن التأثير على شكل العالم المستقبلي. ضخامة هذه المرحلة واضحة. فالاتحاد السوفيتي كان أكثر من مجرد منافس تقليدي شامل، بل كان يتوق إلى خلق بديل اشتراكي عالمي للأسواق وللديمقراطية، لقد عزل الاتحاد السوفيتي نفسه، كما عزل عملاءه -غالبًا من غير علمهم- عن شروط الرأسمالية الدولية. وقد زرع في النهاية بذور دماره بنفسه، إذ تحول بسبب انعزاله ديناصورًا اقتصاديًا وتكنولوجياً..".

إن نقطة الانطلاق فيما سبق هو أن هذه الفترة هي فترة انتقالية، على الولايات المتحدة استثمارها لرسم معالم العالم مستقبليا على قاعدة الرأسمالية الدولية ذات البعدين: السوق والديمقراطية، وهي الصيغة التي تروج لها أمريكا تحت لافتة العولمة، على أن يتم ذلك في إطار إعادة تعريف المصلحة القومية الأمريكية بشكل محدد. وتشير السيدة رايس إلى أنه:"يجب أن تبدأ عملية رسم سياسة خارجية جديدة من الاعتراف بأن الولايات المتحدة تتمتع "بموقع استثنائي".. بعض الدول تملك قدما داخل القطار وقدما خارجه.. بعض الدول ما زالت تأمل في إيجاد طريقة للفصل بين الديمقراطية والتطور الاقتصادي. بعضها يتمسك بأحقاد قديمة كأساليب للالتهاء عن واجب التحديث الذي ينتظرها. لكن الولايات المتحدة وحلفاءها موجودون على الجهة الصحيحة من التاريخ".

إنه الترويج لأمريكا جديدة متوافقة مع "التاريخ" متجاوزة كل من لم يزل متمسكا بالقديم. فالوثيقة تؤكد على طبيعة النظام الاقتصادي الذي يجب أن يتبع في ظل استثنائية الولايات المتحدة، وعلى ضرورة أن يلحق بها الآخرون، وأنه لا يمكن الفصل بين السوق والديمقراطية من جهة، والتحديث واتباع النموذج الأمريكي؛ أي اختيار موقع في التاريخ الذي بات أمريكيا من جهة أخرى.

ويمكن بسهولة ملاحظة: أن هذه الأفكار تنتمي لمدرسة فكرية في السياسة الأمريكية يمكن أن نطلق عليها "الاستشراقية الجديدة" من رموزها برنارد لويس وهنتينجتون، وما أفكارهم إلا تنويعات محدثة للفكر الأمريكي الكلاسيكي فيما يتعلق بالعالم، الذي مثله رؤساء من عينة مونرو وروزفلت وباكسون وويلسون، حيث: استثنائية أمريكا، وضرورة إعلاء المصلحة القومية الأمريكية، وضرورة نشر القيم الأمريكية وإن بالقوة.

وحول القوة تستطرد السيدة رايس وتقول: "إن السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن تعيد التركيز على المصلحة القومية وعلى ملاحقة الأولويات الأساسية، وهذه المهمات هي:

أ) ضمان أن "القوى" الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن تمنع الحروب وتبرز السلطة وتقاتل في سبيل حماية مصالحها، إن لم تنجح في تعويق الحرب.

ب) تعزيز النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي عبر نشر التجارة الحرة ونظام مالي عالمي مستقر في أوساط جميع الملتزمين بهذه المبادئ، بما فيها العالم الغربي الذي تم تجاهله كمنطقة حيوية للمصالح الأمريكية القومية.

جـ) تجديد علاقات قوية ووثيقة مع الحلفاء الذين يشاطرون القيم الأمريكية، ويمكنهم بالتالي المشاركة في حمل عبء نشر السلام والازدهار والحرية.

د) تركيز الطاقات الأمريكية على عقد علاقات شاملة مع القوى الكبرى، وخصوصًا روسيا والصين، وهي علاقات تستطيع أن تصوغ -وسوف تصوغ- طابع النظام السياسي الدولي.

هـ) التعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة (القوى العدائية)، التي تتخذ بازدياد أشكال الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

يتضح من المهام السابقة تكرار المفاهيم التقليدية التي تحرص عليها الإدارة الأمريكية المتعاقبة مثل:

- ممارسة القوة لحماية المصالح.
- استقرار النظام المالي العالمي الذي يخدم أهدافها.
- التأكيد على أن هناك "قيما" أمريكية لا بد من نشرها بمعاونة الحلفاء الذين ينتمون لهذه القيم، التي تعني ضمنا أن هناك من ينتمي لقيم أخرى.
- الاهتمام بإعادة صياغة النظام السياسي الدولي إلى جانب أوروبا الحليف الرئيسي لأمريكا؛ كونه ينتمي لنفس المنظومة القيمية (الغربية) من جانب، ومكونا رئيسيا للنظام المالي العالمي من جانب آخر، وروسيا والصين.
- صك تعبير "الأنظمة المارقة" rouge regimes، التي لا بد من ترويضها وردعها.

وتقدم السيدة رايس نموذج التعامل مع الاتحاد السوفيتي؛ باعتباره نموذجا مثاليًا للسياسة الخارجية الأمريكية، فتقول: "في السبعينيات كان الاتحاد السوفيتي في ذروة قوته، وهي قوة كان أكثر من مستعد لاستخدامها؛ نظرا إلى قاعدته الاقتصادية والتكنولوجية الضعيفة"، تبين أن أمجاد تلك المرحلة ما هي إلا انتصار مكلف جدا، وتحدي الرئيس ريجان للقوة السوفيتية كان حازما، وذا توقيت جيد في آن واحد. وقد شمل تعهدات أساسية وكثيفة مع موسكو حول السلسلة الكاملة للأمور التي استعرضت في جدول يضم أقساما أربعة: ضبط التسلح، حقوق الإنسان، المسائل الاقتصادية، والنزاعات الإقليمية. ثم ركزت إدارة بوش بمزيد من الانتباه على خفض النفوذ السوفيتي في أوروبا الوسطى والشرقية. ومع تزعزع قوة الاتحاد السوفيتي لم يعد هذا قادرًا على حماية مصالحه، واستسلم على نحو سلمي للغرب، وهو انتصار هائل للقوة الغربية، وأيضًا للحرية الإنسانية".

الأمر واضح ومباشر في رؤية الحزب الجمهوري؛ فالمصلحة القومية المباشرة هي الهدف، والقيم تابعة لتحقيق هذه المصلحة. وتحدد كوندوليزا رايس أمرين في غاية الأهمية لتحقيق المصلحة القومية الأمريكية **هما:**

- دعم السياسات الاقتصادية الدولية التي تفعل مميزات الاقتصاد الأمريكي، وتوسع أطر التجارة الحرة، باعتبارهما أداتين حاسمتين في صياغة السياسية الدولية.
- أن تكون قوة أمريكا العسكرية أكيدة ومصونة؛ لأن الولايات المتحدة هي الضامنة الوحيدة للسلام والاستقرار الشاملين.

وبالنسبة للقوة العسكرية الأمريكية تفصل رايس رؤيتها بالغة الأهمية كما يلي:

"إن الإدارة (إدارة كلينتون) راحت تنشر القوات الأمريكية في الخارج بإيقاع كثيف، بمعدل مرة كل تسعة أسابيع. والى جانب خفضنا نفقات الدفاع إلى حدها الأدنى كنسبة مئوية من ناتج النمو الإجمالي منذ بيرل هاربور، نشرت الإدارة القوات المسلحة بمعدل أعلى من أي وقت خلال الأعوام الخمسين الأخيرة.. وسوف يواجه الرئيس الجديد الآن مهمة طويلة من إصلاح الوضع.. بدلا من الاستمرار في البناء على هيكلية الحرب البادرة. ويجب أن تفعّل الميزات التكنولوجية الأمريكية بهدف بناء قوى أخف وأكثر إهلاكًا.. يجب أن تكون القوات المسلحة الأمريكية قادرة بشكل حاسم على مواجهة ظهور أية قوة عسكرية عدائية في منطقة آسيا، والمحيط الهادي والشرق الأوسط والخليج الفارسي، وأوروبا، وهي مناطق لا تضم مصالحنا فحسب، بل مصالح كل حلفائنا الأساسيين، وقوات أمريكيا المسلحة هي الوحيدة القادرة على تنفيذ مهمة المواجهة والتعويق هذه.. لكن ماذا لو تمت مهاجمة قيمنا في مناطق لا تثير اهتمامنا الإستراتيجي؟ هل يجب على الولايات المتحدة ألا تحاول إنقاذ الأرواح في غياب دافع إستراتيجي قوي؟ بل يجب أن يكون الرئيس الأمريكي الجديد في موقع يتيح له التدخل عندما يكون مقتنعًا بأن الولايات المتحدة مضطرة بدافع الواجب إلى التدخل.. يجب أن يتذكر الرئيس أن القوات العسكرية هي أداة خاصة، وهي مقاتلة والمطلوب منها أن تكون كذلك. إنها ليست قوة شرطة مدنية، وليست حكما سياسيا، ومن الأكيد أنها لم تؤسس لبناء مجتمع مدني.."

في هذا السياق تتحدث الوثيقة عن الأنظمة المارقة ومن بينها "العراق" حيث تقول تحت عنوان: "التغلب على الأنظمة المارقة":

"... في حين يتجه التاريخ نحو الأسواق والديمقراطية، تركت بعض الدول على جانب الطريق. والعراق النموذج الأمثل لتلك الدول. فنظام صدام حسين منعزل، وقوته العسكرية ضعفت إلى حد بعيد، ويعيش شعبه في حالة من الفقر والرعب، ولا يملك موقعًا مفيدًا في السياسة الدولية. لذا فهو مصمم على تطوير أسلحة الدمار الشامل. ولن يتغير أي شيء حتى يذهب صدام. لذا يجب على الولايات المتحدة أن تحشد كل الموارد التي يمكنها حشدها، بما فيها دعم معارضيه، في سبيل إطاحته".

هذه هي الرؤية التي طرحها الحزب الجمهوري حول العالم والعراق أثناء الحملة الانتخابية، وهي تمثل عودة إلى المنهج الروزفلتي في السياسة الخارجية بغطاء ويلسوني؛ حيث المصلحة القومية والقوة والنظام الرأسمالي يمثلون الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها سياسة أمريكا الخارجية. ونظن أن الإدارة الحالية تستند على هذه الرؤية في سلوكها وممارساتها وخطابها منذ أن تولت الحكم، وما الحادي عشر من سبتمبر إلا حدث قد ساهم في تسريع التحركات الأمريكية في إعمال هذه الرؤية على أرض الواقع.

٣- الإدارة الأمريكية الحالية و"الشرق الأوسط":

تاريخيًا لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكية "بالشرق الأوسط" إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حين بدأت أمريكا تضطلع بممارسة مسئولياتها كدولة قطبية ذات مصالح كونية، وحين أخذت الحرب الباردة بين القطبين الغربي والشرقي تنتقل إلى منطقة "الشرق الأوسط". بيد أن أمريكا كانت لها علاقات تجارية بالمنطقة منذ منتصف القرن الثامن عشر، بالإضافة إلى البعثات التبشيرية الأمريكية التي بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر، التي ركزت جهودها على المسيحيين الشرقيين. ويمكن القول إن الاهتمام الأمريكي بدأ مع استنزاف قدر كبير من احتياطيات النفط الأمريكي إبان الحرب العالمية الأولى؛ مما استدعى الاهتمام بمنطقة "الشرق الأوسط"، من خلال الدعوة إلى تطبيق سياسة "الباب المفتوح" التي تم بها تحقيق نوع من تكافؤ الفرص الاستثمارية أمام الدول الرأسمالية -بما فيها أمريكا- عن طريق تقسيم الأسواق لضمان تصريف المنتجات والحصول على المواد

الخام؛ لإتاحة القدر نفسه من المشاركة أمام المشروعات الأمريكية في عمليات التنقيب عن البترول وإنتاجه وتسويقه.

وفي مواجهة التهديدات السوفيتية لدول "الشرق الأوسط" أصدرت الإدارة الأمريكية عام ١٩٤٧ ما عرف "بمبدأ ترومان" الذي يعتمد على تقديم مساعدات اقتصادية ومعونة عسكرية أمريكية لدول المنطقة التي تتعرض لتهديد، ذلك فضلاً عن تطويق منابع النفط في "الشرق الأوسط" بالقوة العسكرية، دخل الأسطول السادس الأمريكي عام ١٩٤٨ لتحقيق وجود بحري أمريكي دائم في حوض البحر المتوسط.

وبتأسيس الكيان الإسرائيلي أصبح لأمريكا حضور حيوي وفاعل في المنطقة يحقق لها أهدافها ومصالحها؛ باعتبارها "عنصر ردع إقليميا". ويمكن إيجاز مصالح أمريكا في هذه المنطقة في الآتي:

- تأمين الحصول على النفط وضمان تدفق الأرصدة النقدية العربية.
- تطويق الأنظمة والحركات الراديكالية.
- المحافظة على أمن إسرائيل ودوام تفوقها.

ثالثاً : الإدارة الأمريكية الحالية وعسكرة العالم :

١- عناصر الرؤية الحاكمة لعمل الإدارة الأمريكية الحالية:

يمكن القول إن موقف الإدارة الحالية من "الشرق الأوسط" والعراق لا يختلف كثيرًا عن الموقف التاريخي للحزب الجمهوري من الشرق الأوسط، كذلك عن الرؤية التي وعد بها أثناء الحملة الانتخابية، التي عرضناها سابقا. ولم يغير الحادي عشر من سبتمبر من هذه الرؤية، وإنما سرع من إيقاع تحقيقها على أرض الواقع، وجعله أكثر ضراوة.

وللحديث عن رؤية الإدارة الأمريكية "للشرق الأوسط" والعراق لا بد من استعراض ملامح الرؤية الفكرية الحاكمة الأمريكية فيما يتعلق بالعالم، وذلك كما يلي:

أ – السيادة الأمريكية على العالم في كل المجالات.

ب – تحقيق المصلحة القومية الأمريكية بكل الوسائل.

جـ- النموذج الأمريكي هو النموذج الذي يجب أن يحتذى.

د - هناك نظرة أحادية للعالم وللتاريخ يجب أن تستوعب قوميا ودينيًا.

هـ- تطبيق مبدأ الخيار صفر في العلاقات الدولية، حيث لا شيء قابل للمساومة.

و - تقسيم العالم إلى مجالات حيوية.

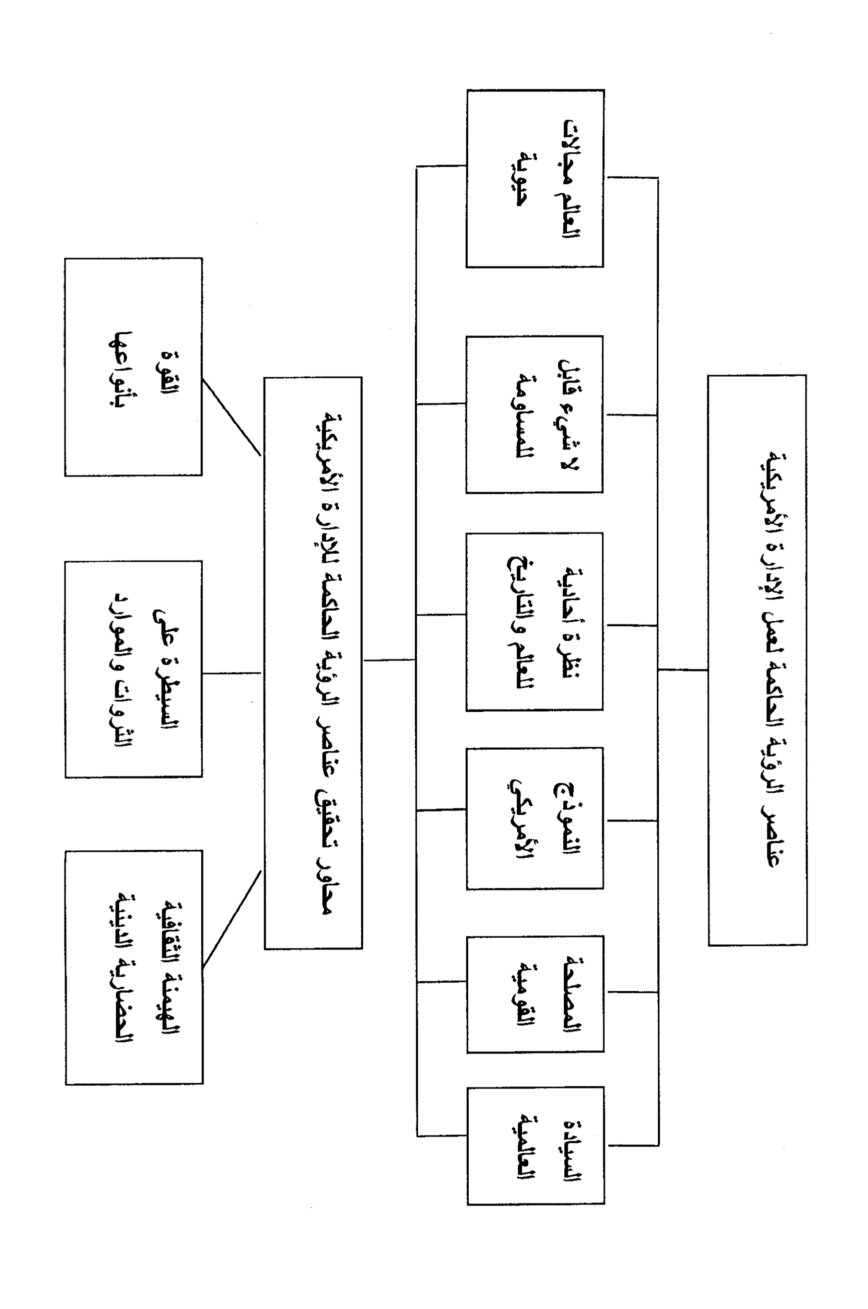
<u>وسوف تنفذ هذه الرؤية من خلال المحاور الثلاثة التالية:</u>

أ- المحور الثقافي- الحضاري- الديني.

ب -المحور الجغرافي - السياسي بالسيطرة على الثروات والموارد.

جـ- استخدام القوة بأنواعها: النووية والكيماوية والبيولوجية.

<u>ونوجز ما سبق في الشكل التالي:</u>



عناصر الرؤية الحاكمة لعمل الإدارة الأمريكية
السيادة العالمية
المصلحة القومية
النموذج الأمريكي
نظرة أحادية للعالم والتاريخ
لا شيء قابل للمساومة
العالم مجالات حيوية
محاور تحقيق عناصر الرؤية الحاكمة للإدارة الأمريكية
الهيمنة الثقافية الحضارية الدينية
السيطرة على الثروات والموارد
القوة بأنواعها

٢- العسكرة.. العسكرة:

إن الفكرة واقع عملي منذ اليوم الأول لعمل هذه الإدارة؛ حيث بدأ الحديث عن تنفيذ نظام الدرع الصاروخي الذي يضمن سيطرة كونية: فضائية – أرضية، وتدمير أسلحة الدمار الشامل لدى الآخرين، واعتماد مبدأ الحرب الاستباقية (أي العمل على إجهاض أي فعل موجه ضد أمريكا قبل وقوعه)، والأخذ بممارسة القوة بشكل مطلق، وكان من نتاج ذلك تنامي سطوة وزارة الدفاع الأمريكية في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، وإعادة تقسيم العالم على أساس عسكري: ٦ مناطق عسكرية يتولى مسئولية كل منطقة جنرال عسكري له أن يتصل بالرئيس مباشرة.

وفي أعقاب حادث الحادي عشر من سبتمبر فوضت الإدارة الحالية بالإجماع من قبل الكونجرس بمجلسيه لمواجهة ما يهدد الأمة الأمريكية، وهنا أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن رؤيتها التي تتجاوز الدفاع عن الأمة إلى العسكرة الكاملة للإمبراطورية، وذلك في ورقة بعنوان: "تشكيل الجيش"Transforming the Military حيث أشار رامسفيلد الذي قام بإعلانها إلى ضرورة الأخذ بإستراتيجية جديدة تتناسب والمستجدات، وتتجاوز ما كان مطروحًا عقب الحرب الباردة، وكان يسمى "مسرح حربين كبيرتين" Two Major – Theater War.

لقد كانت هذه الإستراتيجية تمكن أمريكا وقواتها العسكرية من خوض حربين في موقعين مختلفين. إلا أن رامسفيلد يؤكد على تجاوز المؤسسة العسكرية عن الإستراتيجية السابقة التي لا تعنى بمواجهة التحدي الذي جد في القرن الحادي والعشرين للدفاع عن الوطن ضد المجهول: غير المرئي، وغير المتوقع. وعليه تم تحويل الإستراتيجية العسكرية القائمة على "مواجهة الخطر" إلى إستراتيجية تعتمد "شحذ القدرات" بمختلف الطرق وفي كل الاتجاهات دون انتظار الخطر؛ وذلك بتوفير الردع في ٤ مسارح عمليات في الوقت نفسه، ومساندة ذلك الردع بالقدرة اللازمة لإلحاق الهزيمة الحاسمة والسريعة بعدوين في وقت واحد. وإلى جانب ذلك تم إقرار إمكانية تنفيذ هجوم شامل كاسح واحد في أي وقت ضد عدو محدد، بما يشتمل عليه هذا الخيار من احتلال عاصمة ذلك العدو وتغيير نظام الحكم فيه.

وفي هذه الرؤية حول مستقبل أمريكا العسكري حدد رامسفيلد إستراتيجية أسماها الخطوات الست، تتضمن ما يلي:

أ- حماية الوطن الأمريكي وقواعده عبر البحار.

ب-ضمان تأمين القوة الأمريكية في مواقع العمليات البعيدة.

جـ-حرمان أعداء أمريكا من الملجأ، والتأكد من أنهم يدركون أنه لا يوجد مكان آمن في العالم يحميهم من أن نصل إليهم.

د-حماية شبكة معلوماتنا من أي هجوم.

هـ-استخدام تكنولوجيا المعلومات لربط القوى الأمريكية المختلفة ببعضها البعض في العمليات الحربية.

و-تحقيق سيطرة غير مقيدة على الفضاء وحماية القدرات الفضائية الأمريكية من أي هجوم عدائي.

٣- العراق في ظل العسكرة:

في السياق السابق يأتي التعامل مع العراق؛ حيث جاء في التقرير الرئاسي الذي قدم إلى الرئيس بوش في يناير ٢٠٠١ الذي سمي: "الإبحار في مياه مضطربة"، حيث تضمن ما يلي:

- دعم مطلق لإسرائيل باعتبارها الركيزة الأولى لضمان الأمن الإقليمي، وكفالة تفوقها النوعي.
- تشجيع التغيير في كل من العراق وإيران مع اختلاف الوسيلة؛ حيث التغيير في إيران يمكن أن يكون بوسائل سياسية، وأما التغيير في العراق فلا يمكن أن يتم بوسائل سياسية.

وحول العراق تحديداً تشير الوثيقة إلى ما يلي:

".. التطور الأفضل للمصالح الأمريكية ولشعبي البلدين على حد سواء (العراق وإيران) هو التغيير السياسي العميق.. ويبدو أن التغيير المتاح في الأفق فيما يتعلق بإيران نتيجة

ديناميات السياسة الداخلية، أما العراق فمختلف؛ إذ لا يمكن أن يطرأ تغيير ما هناك إلا من خلال العنف على غرار انقلاب أو ثورة داخلية، وبغية إضعاف النظام وجعله أكثر هشاشة، يجب وضع إستراتيجية شاملة قائمة على خطوات فاعلة للضغط على نظام صدام حسين على كل الجبهات".

".. يجب على الرئيس الجديد إعادة نظر واسعة النطاق في السياسة الأمريكية إزاء العراق؛ بغية توضيح طبيعة التهديد والردود الأمريكية المحتملة. ويجب أن تستكشف هذه المراجعة العناصر اللازمة لكسب دعم دولي على نطاق واسع في اتجاه كبح صدام، واعتماد سياسات أكثر فاعلية ضد نظامه".

"وبشكل عام يجب أن ترد الولايات المتحدة بقوة عسكرية واسعة النطاق إذا ما مارس العراق عمليات عدائية، أو استخدم أسلحة الدمار الشمال ضد بلد آخر، وإذا تابع صدام الإلغاء الوحشي للسلطة الكردية المستقلة في شمال العراق.. فمن الأرجح أن يكون ثمة دعم عالمي أقل للتدخل العسكري، لكن الولايات المتحدة مع ذلك يجب أن تكون مستعدة لاستخدام قوتها، ويجب أن تعمل الولايات المتحدة على كسب اهتمام الأصداء والحلفاء بطبيعة التهديد العراقي. من الضروري دعم استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، لكن من دون جعل هذه المسألة حجر الأساس في السياسية الأمريكية بإزاء العراق".

وبالأخير أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠ سبتمبر الماضي إستراتيجيتها للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث جاء فيها نص:

"... الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي ومصالحنا في الداخل والخارج من خلال تحديد التهديدات، والقضاء عليها قبل وصولها إلى حدودنا. وبينما ما زالت الولايات المتحدة مستمرة في جهودها لضمان الحصول على دعم المجتمع الدولي؛ فإننا لن نتردد في اتخاذ خطوات من جانب واحد، وتسديد الضربة الأولى.. إن أفضل دفاع هو الهجوم...".

رابعاً : الداخل الأمريكي الآن

إن المشهد الحالي في الداخل الأمريكي هو أقرب للمشهد الذي عرفته الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية؛ حيث الخوف من الشيوعية وانتشارها في الواقع

الأمريكي؛ الأمر الذي يهدد المشروع الأمريكي، ومن ثم انطلاق الحملة الترويعية، ضد كل من يُشتبه في أنه ينتمي أو يروج لأفكار تقترب من الشيوعية، وهي الحملة التي أطلقها السناتور جوزف مكارثي، الذي يعتبره المؤرخون بداية لتبلور تيار اليمين المحافظ الجديد، التي واصلها السناتور باري جولدووتر الذي قام في عام ١٩٦٤ بتأسيس كتلة قاعدية في داخل الحزب الجمهوري لدعم سياسيات محافظة جمهورية، ويؤرخ لها الباحثون الأمريكيون بأنها بداية التحول لليمين في أمريكا، ثم مع منتصف السبعينيات بتأسيس مؤسسات بحثية والعديد من الهيئات التي تصب في اتجاه الدعوة للتيار اليميني المحافظ، وأصبحت قادرة على تشكيل الرأي العام، وتعبئة الناس خاصة الطبقات الوسطى الدنيا ذات التوجه المسيحي اليميني، ومن هذه الهيئات:

Heritage Foundation

National conservative Political Action

Conservative against liberal legislation (call)

فلقد استطاع الحزب الجمهوري أن يكون ممثلاً لهذين الاتجاهين (اليمين السياسي واليمين الديني). وقد وصل إلى الحكم ليصل ما انقطع منذ إدارة ريجان، وخلال شهور حدثت واقعة ١١ سبتمبر، حيث دعمت اليمين الأمريكي الحاكم، حيث وفرت العدو الذي يضمن لليمين المتشدد أن يحقق كل ما يصبو إليه، ويؤمن وحدة المجتمع الأمريكي، والحصول على تفويض مطلق من الكونجرس لمواجهة التهديدات والأخطار، وإطلاق يد العسكرية الأمريكية، وتفعيل المؤسسة الصناعية العسكرية، ووضع كل التسهيلات – خاصة المالية– لتأمين الدفاع عن الأمة الأمريكية بميزانيات مفتوحة، وبغير عرقلة من أي نوع –خاصة البرلمانية– وحصار الحريات المدنية باسم مواجهة الإرهاب.

لقد أدت التفاعلات إلى ضمان أغلبية جمهورية في الكونجرس بمجلسيه (النواب والشيوخ) للمرة الأولى في تاريخ أمريكا (بالنسبة للحزب الجمهوري)، كذلك التأييد المطلق للحرب من قبل رجال المال والأعمال؛ حيث أجمعت نخبة معتبرة منهم في نوفمبر الماضي –وذلك من خلال دراسة المسارات المحتملة لأسعار النفط وغير ذلك من الأمور– على أن الاقتصاد الأمريكي سينمو في حال أن تحقق الحرب نصرا سريعًا

بصورة أقوى مما سيكون عليه لو لم تشن الحرب أساسًا؛ فالحرب القصيرة أفضل من اللاحرب أو عدم تغيير النظام؛ ذلك لأنها ستؤدي إلى إزالة حالة اللايقين السائدة.

إن الجمهوريين –من خلال خبرة تاريخية طويلة– يعرفون أن عسكرة السياسة الخارجية إنما تعني تحقيق أهداف داخلية، وهو ما يضع الديمقراطيين في مأزق بين تأييد الحرب ومعارضتها. والمفارقة أنه بمجرد اقتراب الحرب من موعدها فإن الانقسامات الداخلية تتضاءل، ويلتف المواطنون حول الإدارة الحالية بالرغم من أي شيء. ويشار هنا إلى أن الديمقراطيين قد ظهروا في حالة مضطربة أثناء اللقاء الشتوي الذي عقدته اللجنة الوطنية للحزب نهاية فبراير الماضي، بسبب ضغط الهجوم الجمهوري. وبالرغم من وجود معارضة فإنها غير منظمة، وليس لديهم رؤية واضحة لإدارة حوار حولها. على العكس فإن الجمهوريين يعرفون بدقة –من خلال التحالف بين الرأسمالية، وخاصة النفطية منها من جهة، واليمين الديني من جهة أخرى– إدارة الأزمة؛ الأمر الذي مكنهم من زيادة ميزانية الدفاع.

إن الإدارة الحالية تعتمد على عنصر التعبئة الجماهيرية وإثارة المشاعر القومية حول أمن أمريكا وحماية الأمة والوطن من قوى الشر، وهي هنا تحاول إيجاد علاقة وثيقة بين مقاومة ما يتهددها بالحرب وتنشيط الاقتصاد الأمريكي الذي سوف ينعكس إيجابًا على المواطنين. وعليه فإن الانتصار العسكري سيؤمن استمرار الإدارة الحالية التي تشعر بأن التوسع الخارجي يعني استمرارية التفوق الداخلي.

خاتمة

وبعد فإن ما حاولت أن أطرحه في عجالة هو:

١- أن التوسع الأمريكي الإمبراطوري ليس وليد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإنما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخيًا من جانب.

٢- أن القوة أو العسكرة مكون أساسي من مكونات النموذج الأمريكي ثلاثي العناصر، وهو حاضر أيضا عبر التاريخ، بيد أن الإدارة الأمريكية الحالية بسبب طبقتها اليمينية المتشددة: سياسيًا ودينيًا قد جسدت ما سبق بشكل واضح وبارز، ووضعته موضع التحقق، خاصة في مرحلة تاريخية أصبحت فيها أمريكا قوة عظمى، ونموذجا منتصرا، أو بعبارة أخرى: إمبراطورية متمددة.

(٢)

الأمم المتحدة ساحة للتنظيم الدولى أم أداة للهيمنة؟: نظرة فى جدلية التقوية والإضعاف للمؤسسة الدولية

د. حسن نافعة

ربما كان من المفيد أن أبدأ بمقدمة أو بملاحظة عامة حول أحد أهم إشكاليات التنظيم الدولى المعاصر. فالدول التي تطمح في الهيمنة على النظام الدولي لا تتوافر لديها، عادة، لا المصلحة ولا الرغبة في الانخراط في أي شكل من أشكال التنظيم الدولى. فالتنظيم الدولي هو، بحكم الطبيعة والتعريف، إطار مؤسسي لتنظيم العلاقات الدولية وفق قواعد مدونة ومستقرة ومتفق عليها، وبالتالي هو نوع من الإدارة المشتركة وليس المنفردة للنظام الدولي. أما الهيمنة فهي، بحكم الطبيعة والتعريف أيضا، طموح يجنح نحو الانفراد بإدارة النظام الدولي دون شريك.

غير أن وجود التنظيم الدولي يطرح على كافة الفاعلين الدوليين، بما فيهم الدول الطامحة للهيمنة على النظام الدولي، إشكالية كبيرة. فالانخراط في التنظيم والالتزام بقواعده ومؤسساته ينطوي على اعتراف صريح، بل وقبول، بفكرة الإدارة الجماعية للنظام الدولي، وهي فكرة لا تتحمس لها كثيرا أي من الدول الطامحة في الهيمنة على النظام الدولي. غير أن الانعزال عن التنظيم الدولي وتفضيل البقاء وحيدا خارجه له تكلفة سياسية قد لا يريد ولا يستطيع الفاعل الدولي الطامح في الهيمنة تحملها لفترة طويلة في الوقت نفسه. وعلى سبيل المثال فقد فضلت الولايات المتحدة عدم الانضمام إلى عصبة الأمم، بسبب الميول الانعزالية للكونجرس الأمريكي، على الرغم من أن رئيسها ويلسون هو الذي لعب الدور الأهم في إنشاء هذه المنظمة الدولية ورأس اللجنة المكلفة بإنشائها في مؤتمر الصلح. غير أن هذه العزلة لم تحم الولايات المتحدة من التورط والانخراط في الحرب العالمية الثانية التي لم تستطع العصبة الحيلولة دون قيامها. وقد اتضح فيما بعد أن تكلفة العزلة يمكن أن تكون باهظة، خاصة على المدى الطويل، ولذلك يلاحظ أن الولايات المتحدة بذلت كل ما في وسعها لكي تصبح طرفا رئيسيا وفاعلا في التنظيم الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. غير أن حماس الولايات المتحدة للمشاركة بفاعلية في التنظيم الدولى لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ما لبثت أن

خفتت، خصوصا وأن منطق الحرب الباردة فرض على القوتين العظميين ضرورة البحث عن أطر مؤسسية للأمن خارج نطاق الأمم المتحدة. ثم تلاشى هذا الحماس تماما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لأن طموحها للهيمنة المنفردة على النظام الدولي أغراها بالعمل على تحويل هذه المنظمة الدولية إلى مجرد أداة لخدمة طموحاتها الإمبراطورية. بعبارة أخرى يمكن القول أن التنظيم الدولي فرض على الولايات المتحدة أن تواجه معضلة حقيقية. فهي، من ناحية، لا تستطيع أن تكون خارج التنظيم الدولى لأنها تدرك أنها لا تستطيع أن تتحمل التكلفة السياسية للعزلة الدولية، وهي ليست، من ناحية أخرى، مستعدة لأن تقبل بمشاركة الآخرين لها في قيادة النظام الدولي أو بالتقيد حرفيا بقواعد الشرعية الدولية كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، لأنها تريد أن تنطلق على طريق تحقيق طموحاتها الإمبراطورية دون أية عوائق أو قيود. وقد تجلت هذه المعضلة على أوضح ما يكون خلال الأزمة العراقية التي تعاقبت فصولها منذ الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس من عام ١٩٩٠ وحتى الآن.

والواقع أنه يمكن التمييز بين ثلاث مشاهد، من منظور إدارة الأمم المتحدة للأزمة العراقية، واحد افتتاحي، وآخر ختامي، وثالث يمتد فيما بينهما. وقد بدأ **المشهد الأول:** مع الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ وانتهت بصدور قرار مجلس رقم ٦٧٨ الذي يفوض دول التحالف الدولي باستخدام القوة المسلحة ضد العراق. أما **المشهد الثاني:** فقد بدأ عقب صدور قرار وقف إطلاق النار وحتى انهيار عملية التفتيش التي قادتها لجنة اليونسكوم في نهاية ديسمبر عام ١٩٩٨. وأخيرا فقد بدأ **المشهد الثالث:** مع إعادة تصعيد المواجهة ضد العراق وتميزت بصدور القرار ١٤٤١ ، وهو المشهد الذي ما يزال مستمرا حتى كتابة هذه السطور وقد ينتهي بإسدال الستار ليس فقط على الأزمة العراقية وإنما على الأمم المتحدة ذاتها.

وسنحاول في السطور التالية تحليل الدور الذي لعبته الولايات المتحدة لإدارة الأزمة من داخل الأمم المتحدة في كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث.

المرحلة الأولى: إحياء مجلس الأمن تمهيدا لاختطافه:

فقد اندلعت الأزمة العراقية-الكويتية في مرحلة كان النظام الدولي قد بدأ يشهد خلالها تطورات غير تقليدية وغير مألوفة، وهي تطورات كان من الواضح أن القيادة

العراقية لم تكن قادرة على إدراك مغزاها ودلالاتها الحقيقية. فقد اتخذت هذه القيادة قرارها باحتلال الكويت في وقت كان فيه المعسكر الاشتراكي قد بدأ يتفكك، وكان حائط برلين قد سقط بالفعل، كما كانت سياسة البيروسترويكا والجلاسنوست اللتان انتهجهما جورباتشوف تواجهان مصاعب جمة على الأرض وتهددان ليس فقط بتفكك المعسكر الاشتراكي وإنما أيضا بانفجار الاتحاد السوفييتي من داخله. ومع ذلك فقد بدا سلوك العراق خلال الأزمة غير مكترث بتلك التغيرات أو كأنه يتعامل مع نفس النظام الدولى القديم، وتصور أن الفيتو السوفيتي داخل مجلس الأمن ما زال جاهزا لقطع الطريق أمام التحركات الأمريكية المحتملة. وكانت هذه الحسابات خاطئة من أساسها.

صحيح أن المعسكر الاشتراكي لم يكن قد انهار بعد، لكن السياسة الخارجية السوفيتية كان طرأ عليها بالفعل تحولا جذريا وغير قابل للارتداد. و لذلك فقد كان من الطبيعي أن تستغل الولايات المتحدة هذه اللحظة التي أتاحت لها فرصة فريدة لإدارة الأزمة على نحو يمكن، من ناحية، أن يعجل بانهيار الاتحاد السوفييتي، ومن ناحية أخرى، وضع العراق، وهي دولة عربية كبيرة وغنية ومعادية لإسرائيل، تحت وصايتها أو هيمنتها المنفردة.

وفي سياق إدارتها الرشيدة للأزمة العراقية رفعت الولايات المتحدة شعار النظام العالمي الجديد، مؤكدة على أنه بانتهاء الحرب الباردة أصبح الطريق ممهدا أمام قيام نظام دولي جديد تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الذي كان يتعين عليها أن تقوم به والمحدد لها وفقا لنصوص الميثاق. لكن هذا الطرح انطوى على فكرة خادعة تفترض أن الحرب الباردة هي التى تسببت في تجميد عمل نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وبما أن هذه الحرب قد انتهت فإن العقبات التي كانت تعترض عملية تشغيل هذا النظام قد زالت إلى الأبد. وترتب على الوقوع في شراك هذه الخديعة تعامل مجلس الأمن مع الأزمة العراقية بطريقة غير مسبوقة، وتحول ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، إلى مارد جبار بعد أن كان قزماً صغيراً. فبعد أن كان مجلس الأمن ينهض متثاقلا ويبدو مترددا في كل مرة يتعرض فيها السلم والأمن الدولي للخطر ويحجم دائما عن الإشارة في قراراته إلى الفصل السابع من الميثاق، رأيناه هذه لمرة ينعقد على الفور ثم يتابع تطورات الأزمة لحظة بلحظة بل وينعقد أكثر من مرة على مستوى وزراء

الخارجية ويتخذ عددا هائلا من القرارات ينص فيها صراحة، وتستند على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتبدأ آليات الأمن الجماعي المنصوص عليها في الميثاق تعمل، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، بدقة تامة. فقد اتخذ المجلس قراراً أولياً يطالب فيه العراق بالانسحاب من الكويت ويحمله مسئولية ما يحدث هناك من انتهاكات، ثم يفرض أنواعا متعدد من العقوبات يزداد إحكامها يوما بعد يوم وتتصاعد تدريجيا حتى تصل إلى التصريح باستخدام القوة.

وأود أن أذكر حضراتكم هنا بأن تصريح مجلس الأمن لدول التحالف باستخدام القوة لم يكن تطبيقا صحيحا لآليات الأمن الجماعي وفقا لما هو منصوص عليه في الميثاق. ذلك أن التطبيق الصحيح لهذه الآليات يفترض أن تكون القوة العسكرية المستخدمة خاضعة تماما لإدارة وإشراف مجلس الأمن من خلال لجنة الأركان التابعة له. ولذلك فإن التصريح لدول التحالف باستخدام القوة العسكرية ضد العراق كان في الواقع بداية لعملية أطلق عليها البعض "اختطاف مجلس الأمن" حيث انتقل ملف إدارة الأزمة بالكامل إلى يد الولايات المتحدة الأمريكية. والدليل على ذلك أن مجلس الأمن لم يجتمع على الإطلاق منذ صدور هذا التفويض وحتى نهاية العمليات العسكرية، حيث انتقلت عملية إدارة الأزمة كلية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فالقرارات المتعلقة ببداية ونهاية الحرب وبنوع الأسلحة المستخدمة وبشروط انتهاء العمليات العسكرية..إلخ كانت كلها قرارات أمريكية. ولذلك يمكن القول أن القرار ٦٨٧ الذي حدد شروط وقف إطلاق النار كان قرارا أمريكيا تم وضع ختم مجلس الأمن عليه. كما يمكنا القول أيضا أن العراق وقع – ومنذ هذه اللحظة تحديدا – تحت الوصاية الأمريكية. وكان هذا بداية النهاية لشعار النظام الدولي الجديد كما فهمه العالم خلال تلك الأزمة وبدأ نظام دولي جديد يتسم بمحاولة الهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم وتهميش الأمم المتحدة.

المرحلة الثانية: تحويل مجلس الأمن إلى أداة للسياسة الأمريكية:

وهى مرحلة يمكن أن نسميها بمرحلة عودة الوعى بحقائق نظام دولي جديد يعكس موازين القوى الجديدة في العالم بعد سقوط وانهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي. وخلال هذه المرحلة حاولت الولايات المتحدة أن تبقي على المؤسسات الدولية كما هي مع تفعيل بعضها وتهميش بعضها الآخر وفقا لما تراه محققا لمصالحها.

وفي هذا السياق بدا مجلس الأمن، مرحليا على الأقل، أداة مناسبة للعمل ولكن بشروط الولايات المتحدة وعلى وقع طبولها أو نغماتها. وعلى سبيل المثال فقد بدت الولايات المتحدة مستعدة للعمل من خلال الأمم المتحدة للمساهمة في حل بعض الأزمات الدولية التي لا ترغب في الانفراد بإدارتها بل والمشاركة في قوات لحفظ السلام. لكنها كانت تشترط دائما أن لا تكون قيادة هذه القوات خاضعة لأي دولة أخرى غيرها ولو كان ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة نفسها، كما حدث فى الصومال وفي بعض مراحل أزمة البوسنة..إلخ.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية ما لبثت أن راجعت موقفها عندما بدأت تواجه مشكلات على الأرض ووقع ضحايا أمريكيون، كما حدث في الصومال على سبيل المثال. هنا بدأت الولايات المتحدة تراجع موقفها وتقلص حماسها للعمل من خلال الأمم المتحدة وتفضل الاعتماد على مؤسسات دولية أخرى رأت أنها يمكن أن تصلح كمؤسسات بديلة. فمثلا أصبح حلف شمال الأطلسي -وبالذات بعد توسيعه- وكأنه يمكن أن يشكل الذراع العسكري، وبديل جاهز وأكثر فعالية من مجلس الأمن. ورأينا هذا البديل يستخدم في كوسوفا حيث تم العمل العسكرى بالفعل دون الحصول على تصريح من مجلس الأمن.

تجدر الإشارة إلى أنني كنت ضمن قليلين ممن كتبوا يلفتون النظر إلى خطورة هذه السابقة، وهي قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري في كوسوفا بالاعتماد على حلف شمال الأطلسي ودون تصريح من مجلس الأمن. وكان تقديري أن نبل الهدف لا يبرر عدم مشروعية الوسيلة. صحيح أن المسلمين وغيرهم كانوا يتعرضون لأبشع أنواع التطهير العرقي وكان هناك إجماع، فيما عدا روسيا، على التدخل العسكري، ولكن ذلك لم يكن مبررا كافيا لأن تسمح الولايات المتحدة لنفسها بأن تستخدم القوة خارج إطار الشرعية الدولية وخارج إطار الأمم المتحدة. ومع ذلك فقد كان الموقف الدولي من الأزمة يختلف كلية عن الموقف الدولي الراهن من الأزمة العراقية، كما سأشير فيما بعد. لقد كان من المتوقع استخدام روسيا لحق النقض "الفيتو" لكن العالم كله كان يقف مع الولايات المتحدة من أجل التحرك لعمل شئ ما بما في ذلك استخدام القوة العسكرية. وهذا يختلف كلياً عن الموقف الذى يحدث الآن.

على أي حال فقد كشفت هذه المرحلة تدريجيا عن ظاهرة ازدواجيــة المعــايير، وبطريقة غير مسبوقة. وبدا واضحا أن الولايات المتحدة مصرة على فرض رؤيتها فــي إدارة الأزمات الدولية على الجميع. فإذا توافقت هذه الرؤية مع رؤية بقية الدول الكبــرى أمكن تحريك آلية الأمن الجماعي والعمل بالتالي من خلال مجلس الأمن، أما إذا اختلفــت فإن الولايات المتحدة تسمح لنفسها بالبحث عن آليات أخرى وفي مقدمتها حلــف شــمال الأطلسي. وكان معنى ذلك أن استخدام حق النقض "الفيتو"، وهو متاح قانونا لجميع الدول الخمس دائمة العضوية، بدا في هذه المرحلة وكأنه بات، وبحكم الأمر الواقع، قاصرا على الولايات المتحدة وحدها وكأنها هي الدولة الوحيدة التي لها حق اســتخدامه. وكثيــرا مــا استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد الدول الأربع عشرة جميعها ودائما لصالح إسرائيل. ففي إحدى القرارات الأخيرة فى مجلس الأمن كانت هناك أربع عشرة دولة تدين إسرائيل لقتلها موظفين دوليين تابعين للأمم المتحدة وكان هناك مشروع بقرار من مجلــس الأمــن يدين هذه الأعمال وطرح هذا المشروع للتصويت، ووافقت عليه جميع الــدول الأعضــاء الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن ولم تعترض عليه سوى الولايــات المتحــدة التــي رفضت الإدانة ورفضت تشكيل لجنة للتحقيق.

في هذا السياق بدت الولايات المتحدة عازمة على حمل الأمم المتحدة على الانصياع لأوامرها ومن منطلق بالغ الاستعلاء. فهي تضع نفسها في موقف أعلى مــن الشــرعية الدولية وتعتبر أنها الأكثر ديمقراطية وليبرالية في العالم وبالتالي فما تقولــه هــو الحــق والعدل وبالتالي هو القانون الواجب النفاذ وبالتالي يعبر بالضرورة عن الشرعية الدوليــة. يتصل بهذه الإشكالية إشكالية أخرى تتصل بموقف المشرع الأمريكي من القانون الدولي. وهذه مسألة قانونية يتناقش القانونيون الأمريكيون فيها منذ فترة طويلة جداً، على الــرغم من أنه من المعروف أن الأولوية تكون للقوانين الدولية والمواثيــق الدوليــة ولــيس لأى قانون من القوانين المحلية، لكن الولايات المتحدة تعتبر نفسها هى المجتمع الــذى يجســد النموذج الحقيقى للعالم وأنها لا تنطق عن الهوى وأن كل ما تقوله يجب أن يصبح قواعــد مسلماً بها.

أريد الآن أن أعود إلى الأزمة العراقية خلال تلك المرحلة، حيث عكســت هــذه الأزمة ازدواجية المعايير بطريقة لم يسبق لها مثيل. وبات واضحا بما لا يدع مجالا للشك

أن الولايات المتحدة تريد استمرار فرض الحصار على العراق إلى الأبد وتعمدت التـدخل في عمل لجنة اليونسكوم بل وجندت عددا من عناصرها للعمل كجواسيس، وهـذه كلهـا أمور أصبحت معروفة وموثقة ولا داعي للدخول في تفاصيلها حيث الوقت المتاح محدود.

المرحلة الثالثة: تحدي مجلس الأمن والشرعية الدولية:

وهنا نأتي إلى الفصل الأخير من الأزمة العراقية. ويتميز هذا الفصل بتحول كبير طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية نتيجـة تضـافر عـاملين. الأول: وصـول إدارة أمريكية جديدة إلى السلطة. وهذه الإدارة تنتمي إلى اليمين الأمريكي المتطرف وبالـذات لما يسمى بالأصولية المسيحية ويرتبط جناح الصقور فيها بعلاقة وثيقة مع الجناح الأكثـر تطرفا في الحركة الصهيونية وبحزب الليكود برئاسة شارون تحديدا. والثاني: أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي اعتبرتها هذه الإدارة المتطرفة بمثابة حرب شنت عليها من الخـارج مما يجعل الولايات المتحدة في حالة دفاع شرعي عن النفس ويفرض عليها التحرك فـي كل الاتجاهات دون أي قيود أو حواجز. وبالتدريج بدأت تتبلور رؤيـة أمريكيـة للـذات وللعالم تبرر حق الولايات المتحدة المطلق في فرض منطقها على العالم. ولم تعـد هـذه الرؤية تخشى أن تتهم الولايات المتحدة بمحاولة السيطرة على العـالم. وهنـاك إحسـاس بالرعب يسود العديد من الأوساط في العالم تجاه هذه الرؤية الجديدة. بل هنـاك إحسـاس بأن الولايات المتحدة أصبحت، في ظل هذه الإدارة الأمريكية الجديدة خطر على القـانون الدولي والتنظيم الدولي أكثر من خطر الإرهاب نفسه وبالتالي كـان هنـاك فـي الفكـر الأوربي اتجاه لإنقاذ الولايات المتحدة حتى من نفسها.

في هذا السياق بدأ فصل جديد من فصول الأزمة العراقية. وعندما بـدأت الولايـات المتحدة عملية تصعيد الأزمة كان الاتجاه السائد، والذي مثله جناح الصـقور فـي الإدارة الأمريكية، أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى تفويض جديد باستخدام القوة ضـد العـراق. وعندما تيقن الجميع أن الولايات المتحدة باتت عازمة على تجاوز الأمم المتحدة بـدعوى استمرار التفويض المنصوص عليه فى القرار ٦٨٧ انتفض المجتمع الدولي بأسره واعتبر هذا الموقف تجاوزا غير مقبول للشرعية الدولية. وكان أول انتصار للمجتمع الدولي فـي هذا الفصل هو إجبار الولايات المتحدة على العودة إلى الأمـم المتحـدة ومحاولـة إدارة

الأزمة العراقية من داخلها. ولهذا جاء الرئيس بوش إلى الجمعية العامة في سبتمبر الماضي ليناشد الأمم المتحدة أن تتحمل مسئوليتها، ودخلت الأمم المتحدة في مساومات أسفرت في النهاية عن القرار ١٤٤١.

وعلى الرغم من أن هذا القرار يمس سيادة العراق وينطوي على العديد من الفقرات التي تشكل تجاوزا صريحا لميثاق الأمم المتحدة، فقد كان هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحجيم الولايات المتحدة والحد من اندفاعها وإصرارها على العمل خارج إطار الأمم المتحدة و الشرعية الدولية. ورغم الموافقة على هذا القرار بالإجماع، فقد حدث تفسيرين له: تفسير أمريكي يدعي بأن القرار يعطى الحق للولايات المتحدة تلقائيا باستخدام القوة، وتفسير آخر جسده صدور بيان ثلاثي وقعته كل من فرنسا وروسيا والصين، أكد على أن القرار لا يسمح لأي دولة باستخدام القوة تلقائيا، وأن الغرض الرئيسي منه هو التمكين لعودة المفتشين الدوليين مرة أخرى وتزويدهم بصلاحيات أوسع لمباشرة مهامهم، وأن على لجنة التفتيش رفع تقاريرها إلى مجلس الأمن الذي يملك وحده صلاحيات تحديد ما ينبغي عمله في حالة عدم تعاون العراق.

غير أنه بات من الواضح الآن أن الولايات المتحدة لم تأت إلى الأمم المتحدة إلا لتحصل على غطاء من الشرعية الدولية تخول لها استخدام القوة لتغيير النظام العراقي بادعاء عدم تعاونه لنزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها. فرغم تأكيد المفتشين الدوليين في تقاريرهم المختلفة أن العراق يتعاون، حتى ولو كان ذلك بأقل مما ينبغي، وطلبوا صراحة منحهم المزيد من الوقت لإتمام مهمتهم. لكن الولايات المتحدة وبريطانيا أصرت على موقفها وحاولت بالتعاون مع إسبانيا تقديم مشروع قرار يسمح باستخدام القوة. وبمعنى أن الولايات حاولت ابتزاز مجلس الأمن مرتين: الأولى باستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ المتعسف، ونجحت في ذلك، والثانية: بمحاولة الحصول على تفويض صريح بشن الحرب رغم أنف الجميع.

ويبدو أن هذا الموقف الأخير كان أكبر مما يحتمله المجتمع الدولي. ولذلك رفض مجلس الأمن أن يعطى تصريحا باستخدام القوة. وراحت الولايات المتحدة تمارس أقصى ما في وسعها من ضغوط تارة بأسلوب الجزرة وتارة بأسلوب العصا. غير أنها فشلت

فشلا ذريعا ولم تنجح حتى فى الحصول على التسعة أصوات اللازمـــة لتمريـــر القـــرار، ناهيك عن تلويح فرنسا وروسيا باستخدام الفيتو ضد أى قرار يجيز استخدام القوة.

أي أننا شهدنا حركة تمرد من التنظيم الدولى ضد الولايات المتحـــدة، تجســدت فـــي عجز الولايات المتحدة عن الحصول على الأصوات التسعة المطلوبة. ويبدو أننـــا نشـــهد بدايات انهيار القطب الواحد بشكل أو بآخر ، فلم يستطع هذا الإمبراطور المهيمن أن يجبر حتى الدول الصغيرة في مجلس الأمن على أن تصوت معه، وأظن أن الولايات المتحدة لو كانت متأكدة من أنها تستطيع الحصول على الأصوات التســـعة المطلوبـــة- حتـــى لـــو استخدمت فرنسا حق الفيتو- كانت ستدعى أن معها الأغلبية. ولأنها كانت تعـــرف أنهـــا ستهزم وأنها لن تحصل على الأغلبية المطلوبة، قررت أن تسحب المشروع وهـــو تأكيـــد جديد على الهزيمة السياسية للولايات المتحدة. ولم يكن هناك بد من أن تخـــرج الولايـــات المتحدة على الشرعية الدولية بشكل سافر تتحدى العالم وسوف ينتهـــي الفصـــل الأخيـــر بحرب قادمة رغم هذا الرفض؛ حرب ليس لها شرعية سياسية حتى في بريطانيا وأسبانيا - في نظري. فاستخدام القوة مرفوض إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وأســـاتذة القانون الدولي الذين يحترمون أنفسهم يرون أننا أمام عمل عدواني وأن الشكل الذي يجيز استخدام القوة لابد أن يكون من خلال مجلس الأمن. وإذا اندلعت الحرب - وهى وشيكة- بهذا الشكل السافر سيسرع الآخرون إلى دعوة مجلس الأمن للانعقـــاد للنظـــر فـــي هـــذا العدوان الأمريكى، لكنى لا أظن أن أعضاء مجلس الأمن سيصلون في تحديهم إلى هـــذه المرحلة.

وكما تعلمون فإن الأمم المتحدة كانت مجرد تحالف بين الـــدول المنتصـــرة فـــي الحرب العالمية الثانية -سواء الدول الكبرى أو غيرها- واتجاه الأمم المتحدة نحو العالمية كان صعباً جداً ومحفوفاً بالمخاطر. فقد تم استيعاب الدول المنهزمة في الحـــرب وقبولهـــا عضواً في الأمم المتحدة، وتم أيضاً استيعاب الدول التى كانت واقعة تحت الاستعمار. ثـــم جاء إدخال الصين، وكانت هناك إشكالية حول تمثيل الصين في الأمم المتحدة حتى ســـنة ١٩٧٢ حتى تم استيعابها، ثم تم استيعاب الدول المقسمة بسبب الحرب الباردة مثل كوريـــا وألمانيا. لم يكتمل شكل الأمم المتحدة كتنظيم عالمي إلا منذ فترة وجيزة نسبياً. أيضاً فـــإن نظام الأمن الجماعي كان يظن أنه سيتحد بعد الحرب وهو التحالف بين القوى المنتصرة،

وثبت بالدليل القاطع أن هذا الظن خاطئ لأن التحالف الذي دخل الحرب وكسبها انقسم إلى معسكرين. على أن وجود نظام دولي ثنائي القطبية أفشل محاولات الأمم المتحدة عمل نظام للأمن الجماعي في مناطق النفوذ المباشرة ومن ثم فقد بقى لنظام الأمن الجماعي دوره خارج مناطق النفوذ المباشرة، وذلك حتى نهاية الحرب الباردة. وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبحنا في نظام يسيطر عليه القطب الواحد يستطيع أن يعمل من خلال آليات نظام الأمن الجماعي والتحدي الراهن يكشف هذه الإشكالية ويطرح ضرورة البحث عن منظمة دولية جديدة تتناسب مع الوضع الحالي، وهذه إشكالية أعتقد أنها لابد أن تحل خاصة وأن الولايات المتحدة ليس لها مصلحة في التغيير، لكنها لن تحل إلا عقب ما ستسفر عنه الحرب القادمة، وشكل التحالفات وهل سيسقط حلف الأطلنطى أم لا. لابد من إعادة تشكيل الأمم المتحدة وإعادة طرحها من جديد في ضوء المتغيرات الحالية.

(٣)

الأزمة العراقية كمنعطف فى عسكرة أزمات العلاقات الدولية

أ.د. مصطفى علوى

هذه المداخلة حول مسألة إتجاه الولايات المتحدة إلى عسكرة الأزمات الدولية تقوم على عدد من المقولات منها : أن الاتجاه للعسكرة ليس جديداً فهو موجود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد فى الحربين العالميتين ، فالولايات المتحدة دخلت الحرب بغير تخطيط مسبق ولم يكن عملاً قصدياً ، كما أنها دخلت فى مرحلة تالية لبداية الحرب فى الحالتين وبالتالى لم تكن طرفاً أصيلاً فى عملية عسكرة الأزمات العالمية، على أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة ومع توليها زمام المعسكر الغربى بدأت الولايات المتحدة فى سياسة متعمدة وقصدية فى عسكرة الأزمات والاستخدام الواضح للقوة العسكرية –استخداماً كبيراً أو صغيراً – حسب درجة تعقيد الأزمة، والبداية كانت فى الأزمة الكورية فى الخمسينيات . وبعد كوريا كانت فى محاولة غزو كوبا والمعروفة بعملية خليج الخنازير عام ١٩٦١، بعدها جاء التورط الكبير فى فيتنام، وبعد انتهاء هذا التورط، بدأت مرحلة جديدة فى الإدارة الأمريكية للأزمات وذلك بمحاولة عدم عسكرة الأزمة وعدم استخدام القوة العسكرية فمنذ منتصف السبعينيات وحتى أول التسعينيات نجد أن استخدام الولايات المتحدة للقوة المسلحة فى إدارة الأزمات كان استخداماً محدوداً وفى أزمات صغيرة أو متوسطة مثل جرينادا ولبنان .. أى أنه قد حصل انخفاضاً ملحوظاً للعسكرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. والسبب الرئيسى فى ذلك باعتقادى يتمثل فى الفشل فى فيتنام والذى كان بمثابة تورط عسكرى كبير لم يحقق أى أهداف سياسية، فبدأوا يستخدمون العسكرة فى أزمات صغيرة مضمونة النجاح بشكل كامل، وإن كان التدخل فى لبنان انتهى إلى الفشل أيضاً . ومن ناحية أخرى ومع وصول الاتحاد السوفيتى إلى مرحلة التعادل الاستراتيجى –وحتى عام ١٩٦٨ لم يكن هناك تعادل استراتيجي أمريكي سوفيتي – والتعادل النووى بالذات ، فبمجرد أن وصل الاتحاد السوفيتى للتعادل الاستراتيجى النووى مع الولايات المتحدة– بمعنى امتلاك صواريخ قادرة على ضرب الأراضى الأمريكية من الاتحاد السوفيتى – تكرست القطبية الثنائية النووية وأصبحت استراتيجية الردع هى الأساس فى إدارة العلاقات الدولية الاستراتيجية فيما بين القطبين، وفى ظل استراتيجية الردع كما هو معروف لا يكون هناك تسرع فى استخدام القوة

العسكرية لإدارة الأزمات، فالردع معناه محاولة عدم الوصول للاستخدام الشامل للقوة العسكرية .

لكن الملاحظ منذ بداية التسعينات، ومع سقوط الاتحاد السوفيتى وما تبعه من سقوط نظرية الردع، وعلى الرغم من عدم الإعلان عن سقوط نظرية الردع إلا فى نهاية التسعينيات، فإنه من الناحية العملية أرى أن نظرية الردع سقطت بسقوط الاتحاد السوفيتى، ومع نزع السلاح النووى من الدول الإسلامية السوفيتية السابقة ومع الاتجاه نحو خفض التسلح المتبادل بين الطرفين بما أعطى تفوقاً لأمريكا على روسيا فى التسلح النووى، مع تضافر كل هذه المتغيرات فقد بدأ الاتجاه الضخم من قبل الولايات المتحدة للاستخدام المكثف للقوة العسكرية وذلك منذ عام ١٩٩١ تقريباً. فقد حدث خلال هذه الفترة خمس حالات لاستخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة، تحرير الكويت ١٩٩١ وهى حرب الخليج الثانية، ثم كوسوفو فى ١٩٩٩، وسبق ذلك استخدام القوة فى إدارة أزمة البوسنة ولكنها كانت فى سياقات مختلفة، ثم أفغانستان فى ٢٠٠١، ثم العراق الآن ٢٠٠٣، ولذلك أقول أن الاتجاه للعسكرة فى المرحلة الحالية مختلف عن الاتجاه للعسكرة أيام فيتنام، وأول اختلاف فى الوضع الحالى تمثل فى حجم القوة العسكرية المستخدمة، ففى حرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة –التى على الأبواب– هو حجم كبير من القوة العسكرية غير مسبوق، النقطة الثانية للاختلاف، منظومات التسلح وتقدمها من الناحية التقنية والتى تستخدم فى إدارة هذه الأزمات عسكرياً، ثم النقطة الثالثة، أن استخدام القوة فى هذه الحالات –العراق وكوسوفا وأفغانستان– هو استخداماً قوياً ولتحقيق أهداف مباشرة خاصة بالولايات المتحدة، فلم تتورط الولايات المتحدة كما تورطت فى فيتنام، لم تدخل كما دخلت فى الحربين العالميتين لنصره أطراف تريدهم أن ينتصروا ..الأمر أصبح مختلفاً مع انفراد الولايات المتحدة بقمة النظام العالمى، إذن فالقوة العسكرية هنا هى جزء من مخطط استراتيجى مقصود ومتعمد من جانب الإدارة الأمريكية، وليس تورطاً من خلال أحداث وأطراف أخرى..ثم أن معدل التكرار من عام ١٩٩١ وحتى الآن، أربعة أو خمسة أزمات كبرى تم عسكرتهم ، ومن ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣ – أربع سنين حدث فيها ثلاثة حالات كبرى،وهذا معدل تكراري لم يحدث من قبل فى التاريخ المعاصر ولا حتى فى التاريخ الوسيط، كذلك فإن التقدم التقنى فى التسليح قد سهل عملية العسكرة فهذا الحشد الهائل من القوة العسكرية ومن خلال التقنية المتقدمة

يقلل الخسائر جداً، فالخسائر البشرية للولايات المتحدة فى حرب تحرير الكويت وفى كوسوفا لا تكاد تذكر، وهذا يفسر لنا عدم اكتراث إدارة بوش الحالية بضغوط الرأى العام الداخلى أو الدولى، أى أن الإدارة الأمريكية الحالية تعرف أنها لو دخلت فى عمليات عسكرية واسعة النطاق ولفترة زمنية قصيرة مع تقليل الخسائر البشرية سيرضى الرأى العام وسيغير اتجاهه فى الداخل وعلى المستوى الدولى .. وبالتالى فالتقدم التقنى فى حرب تحرير الكويت يمثل ٣٠% من إجمالى الأسلحة المستخدمة وهذه النسبة يقال أنها ارتفعت فى هذه المرة إلى ٧٠% من المستخدم أسلحة متقدمة وذكية، بما فيها أسلحة الموجات الكهرومغناطيسية وقد استخدمتها ضد كوسوفا وهى أسلحة ليس بها طلقة رصاص، وشل بها منظومة الاتصالات العسكرية والمدنية ويبدو أن الحشود الضخمة من القوات المسلحة بمنظومات تسلح متقدمة تقنيا هى أحد أسباب الغطرسة الأمريكية وعدم إقامة اعتبار حتى للدول الكبرى ولا الرأى العام فهم يتصورون أن التقدم التقنى فى التسلح سيحسم الموقف لصالحهم سياسيا وعسكريا. على أنه فى تقديرى فإن الورطة ستبدأ بعد الثلاث أو الأربع أسابيع من بدء مرحلة التدخل والاقتحام ؛فقد تكون عملية الاقتحام أسهل، لكن ما بعد الاقتحام فستبدأ السياسة تحل محل الحل العسكرى، وطالما دخلت السياسة بتعقيدات المسرح السياسي العراقى والإقليمى ستبدأ مشاكل حقيقية تواجه التدخل.

وهنا سؤال مهم جدا ، هل التطور التكنولوجى والعسكرى الأمريكى سيستمر دون حدود ؟ إننى هنا أذكر بأن الإنفاق العسكرى أيام كلينتون كان ٢٣٢ مليار دولار ، بعد سنة ونصف من حكم بوش الابن أصبح ٣٨٥ مليار فإذا أضفنا إليهم ٦٠مليار دولار هى ميزانية وزارة الأمن الداخلى الجديدة لأصبح الإجمالى ٤٤٥ مليار دولار ، وهذا رقم أكبر من الإنفاق العسكرى لروسيا والصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبى الخمسة عشر مجتمعة وهو يمثل بمفرده ٤٥% من جملة الإنفاق العسكرى فى العالم كله، على أن هذا الرقم لا يمثل سوى ٥% من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة ، وهو بذلك معدل ليس عالياً جداً ، لكنى أتصور بعد الانقسام الذى حدث بين فرنسا وروسيا وألمانيا من ناحية وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، أنا أتصور أن هذا الانقسام سيكون له دور وتأثير معتبر على التخطيط الاستراتيجى لهذه الدول. فثانى أعلى إنفاق عسكرى فى العالم وهى اليابان ٤٦ مليار، فإنى أتصور أن هذه الدول ستعيد النظر فى مخصصاتها للإنفاق العسكرى، فنسب الإنفاق العسكرى فى هذه الدول صغيرة بالمقارنة بالولايات

المتحدة ، فإذا أخذنا نسبة الـ٥% الخاصة بأمريكا- وهى نسبة الإنفاق العسكرى الأمريكىالى الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة- وحاولنا تطبيقها على هذه الدول لوجدنا أن ألمانيا مثلا تستطيع إنفاق ١٦٠ مليار دولار وهكذا فالأرقام لن تقل عن ١٠٠ مليار دولار بالنسبة لباقى الدول مثل اليابان والصين وروسيا..إلخ، أقصد أن أقول أنه لو أرادت هذه الدول ودخلت فعلاً فى عملية مراجعة تستطيع أن تدفع سقف الإنفاق العسكرى لسقف أعلى مما هو موجود الآن، وهذا سيحدث تغييرات فى منظومات التسلح والقوى الاستراتيجية بينهم وبين الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى لا يمكن تفسير العسكرة دون النظر إلى التوجهات الاستراتيجية للنخبة الحاكمة، فلا نستطيع الحديث عن هذا دون فهمنا للنخبة المتحكمة وخاصة وزارة الدفاع فقد تم التعبير عن تصوراتها فى وثيقة "الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية " الصادرة عن البيت الأبيض بواشنطن فى سبتمبر ٢٠٠٢ فقد تحدثت الوثيقة عن أن الإرهاب هو المصدر الأول للخطر على الأمن الأمريكى والأمن الدولى ، وأشارت إلى أنه لمكافحة الإرهاب فلابد من استخدام القوة العسكرية لإجهاض ذلك التهديد قبل وصوله إلى حدود أمريكا .

وأود أن اختم هذه المداخلة بنقطة تتعلق بفائض القوة للولايات المتحدة الأمريكية وإذا جاز التعبير ما تتصور الولايات المتحدة أنه فائض الضعف لدى الأطراف الأخرى التى تواجهها فى هذه الأزمات ، فالذى يغرى الإدارة الأمريكية باستخدام القوة بشكل مباشر هو فائض الضعف لدى البلاد الأخرى.

وإذا كان "فائض الضعف" لدى هذه البلاد -ومنها العراق- لن يتغير سريعاً فإن الذى يمكن تغييره هو فائض القوة ، لماذا؟ لأن فائض القوة العسكرية مسنود بفائض كبير أو هامش من فائض القوة التكنولوجية والاقتصادية والمعنوية، فالاتحاد الأوروبى مثلاً كقوة اقتصادية فى طريقه لأن يصبح أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية ، إذن فهو مصدر التحدى للقوة الاقتصادية الأمريكية، وأنا هنا لا أعول كثيراً على اليابان لأن منحناها الاقتصادى بدأ ينخفض، وبالنسبة للقوى التكنولوجية فهناك مؤشرات تقول أن هناك قوى فى طريقها للحاق أو محاولة اللحاق، بمعنى أنه لو أخذنا مثلا نصيب الدول الكبرى فى شبكة الانترنت لوجدنا أن نصيب الولايات المتحدة حتى سنة ١٩٩٩ كان ٤٥% وقد هبط سنة ٢٠٠٢ إلى ٢٩% وهذا هبوط ضخم وكبير كما أن نصيب آسيا

أصبح ٣١% سنة ٢٠٠٢ إذن هناك بعض مؤشرات تقول أن الفجوة الحاصلة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى تضيق وبشكل سريع ، نأتى بعد ذلك إلى القوة الناعمة – الثقافة– ومع التسليم بالنفوذ الثقافى الدولى للولايات المتحدة فإن هناك معضلة تواجه هذا النفوذ الثقافى ألا وهو أن الخط البيانى لكراهية الشعوب للولايات المتحدة فى تصاعد ولأن القوة المعنوية وهى العنصر الثالث من عناصر القوة فإن قوة الولايات المتحدة بدأت فى الانخفاض.

إذن هناك بعض مؤشرات تقول أن الفجوة الحاصلة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى تضيق وبشكل سريع ، ولأن الولايات المتحدة قد خسرت معركة الشرعية السياسية والقانونية والأخلاقية على مستوى العالم كلة فإن هزيمتها سياسياً فى إدارة هذه الأزمة هو أمر غير مستبعد، ليس فقط لأن شعوب العالم الثالث ضدها، ولكن لأن هناك دولاً كبرى حليفة تقف ضد التوجه الدبلوماسى والسياسي لها..أما الحالة التى يمكن فيها للولايات المتحدة أن تلغى تأثير الهزيمة المعنوية والأخلاقية فتتمثل فى تحقيق انتصاراً سياسياً بعد انتصار عسكرى واضح فى العراق ، ولأن الانتصار العسكرى الواضح محتمل ولكنه غير مؤكد، ولأن النصر السياسي يكاد يكون مستبعداً لتعقيدات المسرح السياسي العراقى فستواجه عملية عسكرة أزمة العراق معضلة حقيقية بالنسبة للولايات المتحدة فى كل الأحوال.

والسؤال الهام هنا لماذا لا تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية العسكرة كأداة رئيسية فى إدارة كافة الأزمات ؟ والإجابة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع ذلك مع كوريا الشمالية والعراق فى نفس الوقت، والسبب الثاني أن كوريا الشمالية حالة خاصة، فكوريا الشمالية تستطيع الصد فى المواجهة العسكرية وتستطيع أن تلحق ضرراً بالولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتصور أنها تخوض حربا ضد العراق وهى مطمئنة لأن العراق لن يصيبها بأى ضرر فى المواجهة العسكرية، السبب الثالث أن الأزمة الوطنية فى شمال شرق آسيا لا تضم كوريا الشمالية وحدها ولكن هناك الصين واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا والخوف هو من أن التحول الذى يمكن أن تفعله عسكرة أزمة كوريا الشمالية على السياسة اليابانية وبخاصة السياسة النووية فى اليابان أكبر من الخوف من الصين وروسيا – فإحدى النتائج المتوقعة من عسكرة أزمة كوريا الشمالية أن كوريا الشمالية سوف ترد عسكرياً وأول هدف لها يمكن

أن يكون هو اليابان وكوريا الجنوبية، وبالتالى فإن من الممكن أن يحدث تحولاً فى السياسة النووية لليابان، واليابان تستطيع صنع قنبلة نووية فى خلال أسبوعين ، فجميع التقنيات اللازمة لإنتاج سلاح نووى موجود لدى اليابان، فإن حدث ذلك فسيكون من شأنه إدخال تغييرات جوهرية على هيكل القوة فى النظام الدولى ربما لغير صالح الولايات المتحدة.

(٤)
نزع أسلحة العراق بالقوة العسكرية الأمريكية..
آخر حلقات المسلسل

أ.د. نادية محمود مصطفى

المشهد الإقليمي والعالمي الذي نعيشه في ظل توظيف الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية من أجل نزع سلاح العراق- كهدف معلن تتعلق به أهداف أخرى- وبكل تعقيداته، ليس إلا آخر حلقات مسلسل طويل من سياسات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بدأ منذ نصف قرن. ومن ثم فإن فهم دلالة هذا المشهد وحقيقته ومآلاته المستقبلية بالنسبة للأمة لا يستقم إلا بتسكينه في موضعه من حلقات سابقة مهدت له وأسست له ونحن غافلون.. فما هذه الحلقات السابقة؟ وكيف تقودونا إلى خصائص الحلقة الراهنة؟

أولاً : الحلقات السابقة

في عام ١٩٩٢ -وفي غمار انفعالاتنا بعمليات تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية بعد تسوية حرب تحرير الكويت- كتبت جملة صفحات كانت هي بدورها خلاصة اهتماماتي السابقة، بقضية القدرات العسكرية للأمة العربية والسباق الكمي والنوعي العسكري مع إسرائيل.. ماذا كتبت حينئذ؟

تكتسب عملية تدمير القدرات العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل خصوصيتها وأهميتها من ثلاثة اعتبارات. وتنطلق بنا هذه الاعتبارات من العام إلى الخاص حتى نتوقف عند أبعاد الخبرة المباشرة لهذه العملية منذ إبريل ١٩٩١. وتتلخص هذه الاعتبارات في الآتي:

(١) تمثل هذه العملية حلقة جديدة من حلقات تطور سياسات منع الانتشار النووي بصفة خاصة، وتكنولوجيا الدمار الشامل بصفة عامة في العالم الثالث، ولقد بدأت هذه السياسات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقامت بالمبادرة الولايات المتحدة قبل أن تنضم إليها أطراف غربية أخرى، وكذلك الاتحاد السوفيتي (سابقاً). ولقد تطورت هذه السياسات عبر ثلاث مراحل أساسية حتى نهاية الثمانينيات. واختلفت فيما بينها من حيث طبيعة ودرجة المواجهة بين الشمال والجنوب حول سبل وعواقب الانتشار.

أ- تمتد المرحلة الأولى من ١٩٤٥ وحتى ١٩٧٤، أي من إلقاء القنبلة النووية الأولى على اليابان وحتى التفجير الذري الأول للهند. وتطورت خلالها سياسات المنع من إجراءات فردية تقوم عليها الدول المصدرة -وخاصة الولايات المتحدة- إلى رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم وصولاً إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية.

ب- أما المرحلة التالية فلقد تغلبت عليها القيود التجارية المفروضة على الدول غير الأعضاء في المعاهدة لمنع تصدير تسهيلات الانتشار إليهم، وتراوحت هذه القيود ما بين قيود جماعية (مجموعة لندن) إلى قيود فردية- وخاصة من جانب الولايات المتحدة. وامتدت هذه المرحلة إلى أوائل الثمانينيات حيث تراجعت بعد ذلك التقديرات المتفائلة جداً حول تزايد الطلب على الطاقة النووية، وما يعنيه ذلك من تهديد بمزيد من الانتشار.

جـ- ومنذ منتصف الثمانينيات بدأت مرحلة جديدة حازت على الاهتمام أيضًا خلالها التطورات في مجال الأسلحة الكيماوية وفي مجال الصواريخ طويلة ومتوسطة المدى الحاملة للرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ المضادة لها، التي دأبت على التسابق حولها مجموعة من دول العالم الثالث. فإلى جانب اتفاق الدول الصناعية الكبرى على قواعد لتقييد تصدير تكنولوجيا هذه الصواريخ، تَسارَع الإعداد لعقد مؤتمر للأسلحة الكيماوية للتوصل إلى معاهدة بصددها. ولقد تم عقد هذا المؤتمر في باريس ١٩٨٩ وتطورت إنجازاته إلى حد طرح المعاهدة المقترحة للتوقيع في نهاية ١٩٩٢.

وبقدر ما كانت كل من الحلقات السابقة نتاج تطور البيئة الدولية من ناحية، وفيما فرضته القدرات التكنولوجية لبعض دول العالم الثالث من تحديات من ناحية أخرى، فإن الحلقة الجديدة منذ بداية التسعينيات – التي تشغل عملية التدمير حيزًا مهمًا فيها- تقع في صميم التحولات الحاسمة التي طرأت على النظام الدولي، وكذلك في صميم التطورات في أوضاع إحدى القوى الإقليمية في العالم الثالث؛ أي العراق، وفي أوضاع النظام العربي. فلقد كانت هذه الحلقة الأخيرة نتاج أزمة الخليج الثانية، كما اقترنت بالتطورات في قواعد ممارسة النظام الدولي الجديد، وخاصة ما يسمى "الشرعية الدولية"، أو التحرك على المستوى الجماعي الدولي لإدارة الأزمات الدولية.

كذلك، وبقدر ما تمت إدارة الحلقات الثلاث السابقة من سياسات منع الانتشار إما بقيود فنية؛ تجارية، أو قيود سياسية، أو قيود قانونية، فقد أضافت الحلقة الأخيرة جديدًا إلى أدوات تنفيذ سياسات المنع أو التقييد، ألا وهو استخدام القوة العسكرية المباشرة في تدمير قدرات إحدى الدول، ثم إكمال التدمير بعملية تتولى إدارتها هيئة دولية، وبمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية، أو، بتعبير آخر، تحت الرعاية الأمريكية. ومن ثم يثور التساؤل حول طبيعة هذه الإدارة وآلياتها وضوابطها ومدلولاتها بالنسبة لمفاهيم ضبط التسليح، أي التفتيش، التحقيق، ووصولاً إلى التدمير.

(٢) تأتي المنطقة العربية في مقدمة مناطق العالم الثالث من حيث إثارة قضايا الانتشار النووي، وقضايا التسابق على التسلح بصفة عامة. فلقد جعلت أوضاع المنطقة – وخاصة الصراع العربي– الإسرائيلي– منها واحدة من أكبر مناطق العالم الثالث من حيث استيراد السلاح، والإنفاق العسكري، والتسابق نحو أحدث التكنولوجيات العسكرية. هذا ولقد استخدمت القوى الكبرى سياسات الإمداد بالسلاح كأداة لاكتساب النفوذ والتأثير على المنطقة. كما اهتمت القوى الكبرى بتصميم وتطبيق نظم لضبط تسلح الدول العربية والرقابة عليها. وهو الأمر الذي توالى ظهوره في أشكال شتى طوال مراحل تطور النظام العربي وتفاعلاته مع بيئته الخارجية. ولقد أشارت هذه الأشكال دائماً إلى أحد أهم مظاهر تبعية النظام العربي. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام الأطراف العربية والدولية على حد سواء لم يقتصر على الأسلحة التقليدية فقط، ولكن امتد ليشمل ما عرف بأسلحة الدمار الشامل. وكان للتسابق على التسلح بين الدول العربية وإسرائيل في هذه المجالات غير التقليدية من التسليح وضعه بين أحداث مراحل تطور سياسات منع انتشار تكنولوجيا هذا التسليح على صعيد العالم الثالث. كما كان له من ناحية أخرى وضعه بين سياسات الدول الغربية الخاصة بهذه المنطقة دون غيرها. وكان من أهم هذه السياسات الحفاظ على الاحتكار النووي الإسرائيلي، ودعم التفوق الإسرائيلي في مجال الصواريخ. وفي المقابل كان الفشل العربي في كسر هذا الاحتكار مع مواجهة صعوبات شديدة لمقابلة القوة الصاروخية الإسرائيلية.

ويمكن إرجاع هذا الفشل العربي ليس فقط إلى شدة القيود الدولية المفروضة على الدول العربية على عكس إسرائيل، ولكن أيضًا إلى عدم اتخاذ الدول العربية القرار

السياسي الإستراتيجي بامتلاك هذه الأسلحة. وهو الخطوة المسبقة والضرورية اللازمة لتنفيذ القرار والتغلب على صعابه. فإن قضية الانتشار من عدمه ليست قضية فنية بقدر ما هي قضية سياسية بدرجة كبيرة، ولا تستطيع القيود المختلفة الفنية والسياسية والقانونية منع أي دولة من حيازتها إذا ما اتخذت القرار وعبأت القدرات اللازمة له. وهذا ما فعلته إسرائيل ليس على صعيد القوى النووية فقط، ولكن على صعيد الصواريخ والصواريخ المضادة أيضًا. وهذا ما حاولت أن تفعله العراق، ولهذا قطعت شوطًا أطول بكثير مما قطعته أي دولة عربية أخرى، وهذا يقودنا إلى الاعتبار الثالث.

(٣) فيما يتصل بوضع التسلح العراقي في إطار تفاعلات النظام العربي وفي إطار الرؤية الأمريكية للنظام بعد أزمة الخليج -ولسنا هنا بالطبع في معرض متابعة تطور السياسات العراقية وعلاقاتها بالقوى الكبرى منذ بداية حكم صدام حسين، أو في معرض تحليل أهدافه ومخططاته وقدرات العراق حتى تعرض لأول ضربة إجهاضية لبرنامجه النووي عام ١٩٨١، أو متابعة تطور سياساته وجهوده بعد ذلك حتى تمكن من تطوير القدرات الأخرى التي أعطته الدفعة ليغزو الكويت، كما أعطته الدفعة الأخرى ليقبل تحدي الإنزال العسكري مع قوات التحالف الدولي- ويكفينا في هذا الموضع -وكمدخل لتناول خبرة عملية تدمير القدرات العراقية- أن نتوقف عند الملاحظات التالية:

أ- استمر العراق في إعادة بناء قدراته النووية والكيماوية والبيولوجية والصاروخية طوال الثمانينيات خلال سنوات الحرب مع إيران. وبعد انتهاء الحرب. وفي الوقت الذي استمرت فيه مؤشرات التعاون بين العراق وعدة قوى غربية على الصعيد العسكري، تعرض العراق وحتى عشية الغزو العراقي للكويت لحملة غربية إعلامية وشبه رسمية عنيفة ضد برامج تسلحه وتطور قدراته العسكرية. بل ولقد اعتبرت بعض الاتجاهات أن العراق يمثل -بأيديولوجيته وقيادته وقدراته العسكرية- مصدر خطر وتهديد أساسي للمصالح الغربية في المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة، على أساس أن انتهاء الصراع الدولي بين القوتين العظميين في المنطقة سيعطي الفرصة لقوى إقليمية لتحاول السيطرة والهيمنة على المنطقة. وكان العراق على قمة المرشحين بل وربما المرشح الوحيد. هذا ولقد كان التحذير من مخاطر مثل هذه القوى على استقرار النظام الدولي من أهم سمات التحليلات

التي ارتأت أن النظام الدولي الجديد يحوي مخاطر عدم استقرار عديدة منبعها العالم الثالث.

ب- تعرض العراق -خلال العمليات العسكرية لتحرير الكويت لعمليات قصف جوي مركز ومتنوع الأهداف ولمدة ما يقرب من الشهر قبل بداية الهجوم البري. ولقد أثار هذا الوضع في حينه -وبعد ذلك- جدلاً كبيراً في الأوساط العربية والغربية على حد سواء حول الأهداف الحقيقية لعلميات "عاصفة الصحراء"، وحول مدى انحراف هذه العمليات عن أهدافها المحددة وفق قرارات الأمم المتحدة، وحول ما إذا كانت حرباً عادلة أم لا، وحول ما إذا كان هدفها الأصلي هو تدمير القدرة العسكرية العراقية، وخاصة غير التقليدية على أساس أن توازن القوى العسكرية في المنطقة هو لب القضية في أزمة الخليج الثانية. ولقد تبلور هذا الجدل قبل انتهاء العمليات العسكرية في نهاية فبراير، كما استمر بعد ذلك أيضا وحتى إقرار الوقف النهائي لإطلاق النار في ٣ إبريل ١٩٩١، ثم حتى الآن، أي في ظل تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ الخاص بشروط وقف النار في المنطقة، وفي ظل جهود مبادرات الحد من التسلح في المنطقة وعلى رأسها مبادرة بوش في مايو ١٩٩١.

جـ-هناك تزامن نسبي بين اعتبار مبدأ التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم كإحدى الأولويات التي عبرت عنها الرؤية الرسمية الأمريكية عن عالم ما بعد الحرب الباردة، وبين اعتبار مبدأ الرقابة على التسلح في المنطقة العربية، كإحدى الأولويات التي عبرت عنها هذه الرؤية أيضا عن المنطقة بعد حرب الخليج. ولقد انطلقت الرؤيتان من اعتبار أسلحة الدمار الشامل وحيازة القوى الإقليمية لها من مصادر تهديد الاستقرار العالمي الأكثر خطورة على المصالح الغربية، التي تقتضي دوراً تدخلياً نشطاً من الولايات المتحدة الأمريكية. فلقد كان التصدي لانتشار هذه الأسلحة يأتي بين أولويات المبررات الرسمية -ومبررات بعض الاتجاهات التحليلية- لاستمرار الحاجة إلى دور أمريكي عالمي في عالم ما بعد الحرب الباردة وسقوط الشيوعية. ولقد بدأت الولايات المتحدة- في إطار الأمم المتحدة وخارجها- تنفيذ متطلبات تحقيق تلك الأولويات. وجاء هذا التنفيذ على مستويين: مستوى إتمام تدمير أسلحة الدمار الشامل وقدرات إنتاجها لدى العراق، ومستوى ضبط صادرات السلاح والتكنولوجيا المتقدمة إلى بقية دول المنطقة

ودول إسلامية أخرى، وخاصة إيران وباكستان. وكان منطلق التنفيذ في المستوى الأول هو القرار الشهير الذي أصدره مجلس الأمن في ٣ إبريل ١٩٩١ وما زال تنفيذه جارياً حتى الآن، أما المستوى الثاني فلقد انطلق من مبادرة بوش (الأب) في مايو ١٩٩١.

ولا ينفصل المستويان من حيث مدلولاتهما وخبرتهما بالنسبة للقيود والضغوط التي أضحى يفرضها "النظام الدولي الجديد" على تسليح الدول العربية، وعلى وضع إحدى هذه الدول في ظل هزيمة عسكرية قاسية. وهو الوضع الذي يجسد حالة لا سابق لها من اختلال توازن القوى العربية الإسرائيلية.

ثانياً : ماذا عن المشهد الراهن؟

نحن اليوم نشهد صورة قصوى لما وصلت إليه حالة قيود النظام الدولي لمنع الانتشار وآلية إدارتها. ففي ظل تراجع دور الأمم المتحدة، وبروز الدور المنفرد للولايات المتحدة في التأثير على هذه الشرعية الدولية، أو بالتحرك المنفرد، نلحظ بعداً آخر لهذا المشهد، ألا وهو التداخل الشديد بين توظيف القوة العسكرية وبين توظيف الدعوة إلى قيم القوة العظمى السائدة.

ومن هنا تفرد هذه اللحظة الراهنة، حيث يتم توظيف كل من قيمة القوة العسكرية من ناحية وقوة منظومة قيم الدولة العظمى المهيمنة من ناحية أخرى، ليس من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل أو فرض منظومة قيم فقط، ولكن من أجل إعادة رسم الخرائط الإقليمية في غمار عملية يتحدد من خلالها نمط هيكل النظام الدولي في نصف القرن القادم. ومن ثم فإن إعادة رسم خريطة المنطقة العربية لصيق بهذه الأبعاد جميعًا.

الولايات المتحدة حركت -وما زالت تحرك- بصورة منفردة قوتها العسكرية، وتوظف التهديد بالاستخدام المباشر لهذه القوة بطريقة حاسمة ومتصاعدة وبلا تراجع. لماذا؟ تارة باسم نزع أسلحة الدمار الشامل لدى العراق، وتارة باسم تغيير النظام الاستبدادي التسلطي في العراق، وإعادة بناء العراق على النمط الديموقراطي، وتارة كجزء من الحرب الدولية ضد الإرهاب، ولكن الحقيقة أكبر من ذلك كما سبقت الإشارة.

ومن ثم يتضح مغزى وطبيعة نظام منع الانتشار الحالي في بداية القرن. فلقد أضحى في صميم عملية اختبار الهيكل الأحادي للنظام الدولي الشامل، ومستقبل خريطة المنطقة كما كان أيضًا من قبل -عقب الحرب العالمية الثانية- في صميم عملية أخرى

لاختبار أثر هيكل النظام الثنائي القطبية ومستقبل خريطة المنطقة العربية بعد إنشاء إسرائيل.

بعبارة أخرى: إذا كانت التغيرات في النظام الدولي الشامل خلال نصف القرن الماضي دائمة الانعكاس على تفاعلات وتوازنات النظام الإقليمي العربي، فلقد كانت قضية أسلحة الدمار الشامل حاضرة دائماً بدلالاتها بالنسبة لأثر توازن القوى العالمي -إضافة إلى الوجود الإسرائيلي- على خريطة المنطقة، ومن قبل على حرمانها تدريجياً، وبصورة متصاعدة من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

فبعد القيود الفنية والتجارية والسياسية، الفردية منها والجماعية التي تعاقبت على سياسات منع الانتشار في العالم الثالث (عبر نصف قرن من عمر هذا النظام) نجد أنفسنا أمام تصاعد توظيف القوة العسكرية في تزامن مع، أو تجاوز، لنظام التفتيش الدولي، علماً بأن هذا الأخير، قد تم إقراره وتنفيذه، ثم تجميده، ثم إعادة تنفيذه في ظل إطار من التهديدات بالقوة العسكرية. وهي التهديدات التي أحاطت بالضباب حقيقة أبعاد دور الشرعية الدولية، هذا الدور الذي تتسم باسمه كل ما يسمى بعمليات التفتيش ونزع أسلحة العراق منذ ما يزيد عن العقد من الزمان.

إن متابعة تفاصيل ودقائق التطورات عبر الأشهر الماضية، على ضوء هذه المقولات العامة السابقة، والمستمدة من دلالات خبرة نصف قرن، تؤدي بنا إلى تأكيد <u>ثلاث نتائج هامة:</u>

١- أن المنطقة العربية كانت وما زالت منطقة أساسية من مناطق اختبار حالة توازنات القوى الدولية في مراحل التغير الدولي الجذرية. ولكن في حين كان للنظم العربية في المنطقة القدرة في البداية على مقاومة انعكاسات هذه الاختيارات على مصير المنطقة، فلقد انعدمت اليوم هذه القدرة بصورة واضحة، كما لم تعد المخططات الإستراتيجية تجاه المنطقة أو حولها خافية أو مستترة، ولكن معلنة بصراحة ووضوح "وبدون حياء أو مواربة"، سواء فيما يتصل بالقدرات العسكرية للمنطقة، أو مستقبل نظمها السياسية والاجتماعية.

٢- أن التدخل الخارجي باسم منع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة قد وصل إلى مرحلة يصعب معها المناورة للتغلب على قيود منع الانتشار. فلم يعد الأمر يتعلق بتجاوز القيود الفنية والتجارية والسياسية وتحمل ارتفاع التكلفة السياسية

السياسية والاقتصادية الناجمة عن اتخاذ قرار حيازة أسلحة دمار شامل. حيث لم تعد التكلفة مقصورة على عقوبات اقتصادية أو ضغوط سياسية كما كان الأمر من قبل، ولكن امتد الأمر الآن إلى استخدام القوة العسكرية ابتداءً لفرض التفتيش الدولي، ووصولاً الآن إلى التوظيف المباشر لنزع الأسلحة، وهو الوضع الذي يدفعنا للتساؤل: وماذا بعد هذه القيود؟

٣- تختلط الحملة ضد أسلحة الدمار الشامل بدرجة واضحة بالحملة الأمريكية ضد الإرهاب. ولذا- وحيث إن الحملة الأخيرة قد اقترنت بأبعاد ثقافية واضحة، حين دشن بوش حربه ضد محور الشر لحماية محور الخير- فلم يعد خافيًا أن حملة ضد أسلحة الدمار الشامل هي حملة ضد حيازة العرب والمسلمين أساساً. ومن ثم إذا كان التساؤل قد دار في العقدين الأخيرين من القرن العشرين حول ما إذا كانت قيود منع الانتشار المتزايدة إنما تستهدف ما يسمى "القنبلة الإسلامية"، فإن تداعيات الأشهر الأخيرة -المتداخلة الأبعاد السياسية والثقافية والعسكرية- لتقدم الإجابة صريحة واضحة عن هذه التساؤلات. وبناء عليه فإذا كان الحديث الراهن عن حوار الحضارات أو صراعها يفرز التساؤل عما إذا كانت الاختلافات الثقافية العقدية هي عوامل مفسرة أم مجرد أطر يتم توظيفها لخدمة أهداف سياسية وإستراتيجية، فإن الجدائل الراهنة بين البعد العسكري، والبعد السياسي، والبعد الثقافي للأزمة العراقية الراهنة لتقدم لنا إجابة واضحة، وقد تختلف من جديد التأويلات حولها. وأيا كانت هذه التأويلات، فإن هذه الإجابة -بالإيجاب- تعني أن تآكل القدرات العربية قد أفسح الطريق واسعًا أمام تهديدات ومخاطر خارجية جمة تتلاعب فيها الأدوار العسكرية والسياسية والثقافية معًا على نحو لم يعد يخفى معه كيف أن عوامل صراع الحضارات إنما تكمن لدى الطرف الأقوى وليس لدى الطرف الأضعف فقط. وإذا كانت هذه العوامل لدى الأطراف الأضعف قد قادت إلى سلوك التطرف من بعضهم، فإن هذا السلوك ليس محصلة عوامل ثقافية كامنة بقدر ما هو محصلة أوضاع وسياسات ظالمة. أما الطرف الأقوى فإن سلوكه التدخلي السافر والعاتي ليس إلا نتاج عوامل ثقافية تدعم الآن المصالح الإستراتيجية الكبرى.

(٥)
عمليـــة التفتيـــش الـــدولـــي فـــي العـــراق: الأبعـــاد والـــدلالات

أ.أحمد إبراهيم محمود

كانت عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق السابقة الأولى مـــن نوعهـــا، حيث كانت المرة الأولى التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بتدمير أسلحة الدمار الشامل لدى دولة عضوة في الأمم المتحدة. وكانت العلاقات الدولية المعاصرة قد شهدت حالات سابقة لفرض قيود على التسلح، كما حدث مع ألمانيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، أو نزع التسلح، كما حدث مع اليابان وألمانيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانيـــة، إلا أن هذه الحالات تختلف عن الحالة العراقية في أنها كانت تركز بالدرجة الأولى على جميـــع أنواع الأسلحة، دون أن يعني ذلك إغفال أسلحة الدمار الشامل، عـــلاوة علـــى أن نـــزع التسلح في حالتي ألمانيا واليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية جاء فـــي ســـياق احتلال أمريكي شامل لأراضي الدولتين، حيث قامت القوات الأمريكية بتفكيك المصـــانع العسكرية الرئيسية في الدولتين وإزالة البنية العسكرية التي كانت قائمة من قبل، ثم إعـــادة تأسيسها على أسس دفاعية محدودة. وبالتالي فإن الحالة العراقية تتميز عـــن أي تجربـــة سابقة في التركيز على أسلحة الدمار الشامل (النووية والبيولوجية والكيماوية) والصواريخ الباليستية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومترا، بالإضافة إلى الإشراف الدولي الكامل على هذه العملية، وارتباطها بنظام صارم للعقوبات الدولية المفروضة على العراق، والتي كان رفعها مرتبطا باستكمال عملية إزالة الأسلحة العراقية المحظورة.

غير أن إدارة عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية من جانـــب الأطـــراف المعنية (العراق، فرق التفتيش، الولايات المتحدة) تسببت في إبعـــاد هـــذه العمليـــة عـــن مقاصدها الأصلية. فالولايات المتحدة كانت من ناحيتها ترى في عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية مسألة جوهرية في حد ذاتها، ولكنها كانت تستغلها من أجل الإطاحة بنظام الحكم في العراق برئاسة صدام حسين، أو على الأقل إبقائه معزولا ومحاصرا. أما علـــى الجانب العراقي، فقد جرى التعامل مع فرق التفتيش منذ البداية بقدر عال من الاستخفاف، وتصورت القيادة العراقية أن من الممكن خداع هذه الفرق والتمويه على برامج الأســـلحة المحظورة، ولم يكن العراق يتعاون معها إلا في ظل ضغوط دولية شديدة.

وأخيراً، فإن أداء فرق التفتيش ذاتها كان متأثرا بمواقف القوى الدولية الكبرى المعنية، وبالذات الولايات المتحدة، التي سعت إلى اختراق اللجنة واستغلالها في التجسس على العراق وممارسة الضغوط عليها من أجل تقديم تقارير دورية متحيزة ضد العراق.

وقد أدت هذه التباينات إلى انهيار عمل لجنة اليونسكوم في العراق في ديسمبر ١٩٩٨، وتجميد عمليات التفتيش في العراق لمدة تقترب من ٤ سنوات كاملة، حتى جرى استئنافها في نوفمبر ٢٠٠٢، عقب صدور القرار ١٤٤١، متأثرة في ذلك بالتحولات العاصفة التي طرأت على المنظومة الدولية في فترة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة، وما شهدت من اتجاه الإدارة الأمريكية نحو استغلال تداعيات ما بعد ١١ سبتمبر في الإطاحة بنظام صدام حسين بحجة عدم تعاونه مع الأمم المتحدة في إزالة ما لديه من أسلحة الدمار الشامل.

ولكن حتى مع استئناف عملية التفتيش في العراق في نوفمبر ٢٠٠٢، فإن لجنة الرصد والتحقق والتفتيش (الأنموفيك) على أسلحة الدمار الشامل في العراق واجهت تعقيدات حادة في أداء عملها. وتعود هذه التعقيدات بالدرجة الأولى إلى أن إدارة بوش لم تكن جادة في إتاحة الفرصة للجنة الأنموفيك لاستكمال عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، بقدر ما كانت ترغب في استغلال هذه المسألة كذريعة للإطاحة بنظام صدام حسين، وهو ما دفعها دائما إلى ترديد الاتهامات للعراق بعدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن، حتى لو لم يكن لهذه الاتهامات ما يعززها في تقارير المفتشين.

أولاً : تنظيم عملية التفتيش في العراق

استندت عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية على نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الذي صدر بتاريخ ٣ أبريل ١٩٩١، حيث نص هذا القرار على قيام اللجنة الخاصة بتدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتدمير وإزالة جميع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصميم، وجميع القذائف الصاروخية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومترا، والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إصلاحها وإنتاجها، كما طالب القرار العراق بالموافقة دون أي شرط على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية

أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطـوير أو دعـم أو تصـنيع تتصل بما ذكر أعلاه.

وقد شدد القرار على ضرورة أن تتم هذه العملية تحت إشراف دولي دقيـق مـن خلال الأمم المتحدة، مع تدمير كل ما يرتبط بها من منشآت الإنتاج والمكونات الأخـرى. وفى الوقت نفسه دعا القرار أيضا إلى اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل التأكـد من أن العراق لن يستأنف عمليات إنتاج أو امتلاك مثل هذه الأسلحة مستقبلا.

وعلى هذا الأساس فإن هناك ثلاثة مكونات رئيسية لعملية إزالة وتدمير أسـلحة الدمار الشامل العراقية ووسائل إيصالها، وتتمثل في:

١- **مرحلة التفتيش والمسح:** وركزت على جمع المعلومات الضرورية لإعداد تقييم بشأن القدرات العراقية في المجالات الكيميائية والبيولوجية والصاروخية. ومن أجل تنفيذ هـذه المرحلة، طالب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ العراق بتقديم إعلان تفصيلي بشأن كافة مواقـع وكميات وأنواع جميع أسلحة الدمار الشامل المنصوص عليها، وذلك في غضون ١٥ يوما من قبوله لهذا القرار، وذلك من أجل حصر ومسح هذه البنود، تمهيدا لبدء عملية التـدمير والإزالة.

٢- **مرحلة الإزالة:** وتضمنت إزالة أسلحة الدمار الشامل والمنشآت الخاصة بهـا وكافـة البنود المتعلقة بها من خلال التدمير أو الإزالة أو جعلها عديمة الضرر، جنبا إلى جنب مع تدمير الصواريخ الباليستية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلـومترا، مـع تـدمير منصـات الإطلاق الخاصة بها ومنشآت الإنتاج والصيانة.

٣- **مرحلة الرصد طويل الأمد:** وركزت على التأكد مـن امتثـال العـراق للالتزامـات المفروضة عليه بموجب الفقرة (١٠) من القرار رقـم ٦٨٧، والمتعلقـة بعـدم امتلاكـه مستقبلا للأسلحة المحظورة، وذلك طبقا للخطة التي أعدتها اللجنة الخاصة، والتي أقرهـا مجلس الأمن بموجب القرار رقم ٧١٥ لعام ١٩٩١.

وبينما تولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية إزالة وتدمير وتحييـد مكونـات البرنامج النووي العراقي، فقد جرى تشكيل ما عرف بـ (لجنة الأمم المتحـدة الخاصـة) The United Nations Special Commission (UNSCOM)، التي وافق مجلـس الأمن رسميا على تشكيلها في ١٩ أبريل ١٩٩١، بناء على تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تنفيذ البنود غير النووية في عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقيـة،

أي البنود المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ الباليستية، في حين تولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية إزالة البرنامج النووي العراقي. وقد جرى تعيين السفير السويدي رولف إيكيوس رئيسا تنفيذيا للجنة في أبريل ١٩٩١، كما جرى لاحقا تعيين ٢٠ عضوا في اللجنة ينتمون إلى ١٩ دولة.

وقد جرى تنظيم عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية من خلال ترسانة كاملة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن. فبعد القرار رقم ٦٨٧صدر القرار رقم ٦٩٩ في ١٧ يونيو ١٩٩١، ويؤكد على أن لجنة اليونسكوم تتمتع بسلطات مستمرة لتنفيذ الأنشطة التي تتطلبها عملية إزالة الأسلحة العراقية المحظورة، كما ينص على تحميل العراق تكاليف عمليات تدمير وإزالة تلك الأسلحة، كما أصدر المجلس في نفس اليوم القرار رقم ٧٠٠، وينص على تحريم بيع أي أسلحة للعراق. وقد أصدر مجلس الأمن القرار ٧١٥ في ١١ أكتوبر ١٩٩١، والخاص بإقرار خطة الرقابة الدائمة على العراق لمنعه من إعادة تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل، كما أن هناك أيضا القرار رقم ١٠٥١ الصادر في ٢٧ مارس ١٩٩٦، ويتضمن موافقة مجلس الأمن على آلية الرقابة على حركة الصادرات والواردات العراقية، كما كان مجلس الأمن يصدر قرارات متكررة بإدانة الموقف العراقي خلال كل أزمة من الأزمات المتكررة بين العراق ولجنة اليونسكوم.

وفى الوقت نفسه أصدر مجلس الأمن بعد ذلك سلسلة طويلة من القرارات الخاصة بعملية التفتيش، كلما ثارت أزمات بين العراق واليونسكوم، وظلت هذه القرارات تطالب العراق بالامتثال غير المشروط لقرارات مجلس الأمن الخاصة بعملية تدمير أسلحة الدمار الشامل وقد أعلن العراق موافقته على قرار مجلس الأمن ٦٨٧ في ٦ أبريل ١٩٩١، إلا أنه كان قد قام من جانبه بتدمير ما لديه من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية عقب قبوله قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، وقد امتدت هذه العملية إلى تدمير كافة مكونات البرامج الكيميائية والبيولوجية والصاروخية المحظورة، بما في ذلك الأسلحة والمعدات والمواد، بما في ذلك العوامل الكيميائية والبيولوجية والمواد الأولية. وبرر العراق هذه الخطوة من جانبه على أنها كانت بمثابة بادرة على حسن النية، وتعبيرا عن رغبة العراق في التخلص من تلك الأسلحة وعدم التمسك بها، وقد أثارت هذه الخطوة العراقية احتجاجا عنيفا من جانب لجنة اليونسكوم، التي اعتبرت هذه الخطوة بمثابة انتهاك

جسيم لقرار مجلس الأمن المذكور، لأنه ينص على ضرورة أن تتم عملية تدمير وإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية تحت إشراف دولي، وهو ما لم يتحقق في عملية التدمير الذاتي العراقي لتلك الأسلحة، وفى الوقت نفسه رأت اللجنة الخاصة أن تلك الخطوة العراقية كانت سببا في تعقيدات عملية لا حصر لها، فقد تسببت في زيادة الصعوبات أمام اللجنة الخاصة في عملية تكوين صورة كاملة عن برامج الأسلحة العراقية المحظورة، كما أنها جعلت عملية التفتيش والتحقق على تلك الأسلحة مسألة صعبة إلى أبعد الحدود الممكنة، لاسيما فيما يتعلق بالكميات التي تم تدميرها.

وأخيرا، فقد خلصت اللجنة الخاصة إلى أن العراق كان يحاول أن يستغل عملية التدمير الأحادي الجانب في التغطية على عناصر معينة من برامجه المحظورة، لاسيما فيما يتعلق بالصواريخ. ولذلك فقد ظلت عملية التدمير الأحادي الجانب التي قام بها العراق سببا لمشكلات عديدة بين العراق وفرق التفتيش طيلة السنوات التالية، بسبب العجز عن التقييم الدقيق لعدد الأسلحة والمعدات التي قام العراق بتدميرها، كما كانت هذه المسألة مدخلا مهما للولايات المتحدة للتشكيك في جدية الموقف العراقي من مسألة التفتيش وبالتالي فإن التعامل مع أسلحة الدمار الشامل العراقية لم يكن قاصرا على المسح والتدمير والإزالة، ولكن أيضا تنفيذ عمليات الرصد والتحقق المستمرين من أجل التأكد من امتثال العراق بشأن عدم استخدام أو تطوير أو بناء أو امتلاك أي من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية المذكورة، بما يتضمنه ذلك من الرقابة على واردات وصادرات العراق بالنسبة للسلع ذات الاستخدام المزدوج، والتي يمكن استخدامها في برامج أسلحة الدمار الشامل المحظورة وبالتالي فقد استهدف نظام الرصد والتحقق المستمرين التأكد من عدم امتلاك العراق لهذه الأسلحة مستقبلا من خلال نظام متكامل، يهدف إلى توفير ضمانات بعدم عودة العراق إلى إنتاج أسلحة الدمار الشامل المحظورة في المستقبل.

وقد بدأت خطة الرصد الخاصة بالبرنامج النووي العراقي بالفعل في أغسطس ١٩٩٤، في حين أن مهمة الرصد والتحقق بالنسبة للجنة الأمم المتحدة الخاصة (اليونسكوم) كانت أكثر صعوبة. فقد بدأت هذه المهمة أيضا في عام ١٩٩٤، ولكن لم تكن اللجنة قد انتهت من مسح وتحديد جميع الأنشطة والقدرات العراقية المحظورة، والتخلص منها. وظلت اللجنة تشكو من أن العراق لم يف بالتزاماته المتعلقة بتقديم بيانات تامة وكاملة عن جميع الأنشطة والقدرات المحظورة. ولذلك اضطرت لجنة اليونسكوم إلى

المزاوجة بين مواصلة أنشطة نزع السلاح العراقي، جنبا إلى جنب مع بدء أنشطة الرصد والتحقق.

ثانياً : عمليات اليونسكوم في العراق:

ظلت العلاقات بين العراق وفرق التفتيش الدولية في العراق، لجنة اليونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تخضع لمعادلة ثابتة. فالعراق يتعاون مع الفرق في أضيق الحدود، بل ويحاول الإفلات بأي قدر ممكن من مكونات برامج أسلحة الدمار الشامل، مما يدفع فرق التفتيش إلى اتهام العراق بعدم التعاون، وتلجأ إلى مجلس الأمن الذي يستصدر بدوره قرارات متشددة تطالب العراق بالامتثال الكامل للقرارات الصادرة عن المجلس بشأن إزالة الأسلحة العراقية المحظورة. ولم يكن العراق يتجاوب بالسرعة الكافية إلا في حالات محدودة، مثل التهديد الحاسم باستخدام القوة العسكرية الأمريكية ضده إذا لم يتعاون، أو في حالة اقتراب موعد المراجعة الدورية لنظام العقوبات المفروضة على العراق في الأمم المتحدة، أو في حالة حدوث تطورات هامة، مثل انشقاق حسين كامل المجيد الذي كان مسئولا عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأدى هروبه إلى توفير معلومات هامة للغاية للمفتشين، ولن يكون مفيدا هنا الخوض في تفاصيل العلاقات بين العراق وفرق التفتيش الدولية، وإنما يمكن القول إن العلاقات بين الجانبين ظلت قائمة على الشكوك المتبادلة بين الجانبين. فاللجنة الخاصة ظلت تتهم العراق بعدم الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولاسيما القرارين ٦٨٧ و٧١٥، وبالذات من حيث محاولة إخفاء عناصر مهمة من برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية المحظورة والصواريخ الباليستية، في حين أن العراق ظل من جانبه يتهم اللجنة الخاصة بأنها تتعمد الإطالة والتسويف، وبأن قوى دولية وإقليمية تستغل اللجنة كغطاء للتجسس على العراق، علاوة على أنها أسرفت كثيرا في التدمير في العراق، حتى في المجالات التي لا ترتبط بعملية نزع السلاح في العراق، علاوة على تجاهل الربط بين تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية وعملية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من تلك الأسلحة، ولذلك ظلت المشكلات تثور بشدة بين الجانبين طيلة الفترة ما بين ١٩٩١ - ١٩٩٨، حتى انهارت تلك العملية تماما في ديسمبر ١٩٩٨، مع قيام الولايات المتحدة بتنفيذ سلسلة من الهجمات الجوية المكثفة ضد العراق، عقابا له على ما زعمته الدولتان من عدم امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن، وقبل توقف عملياتها كانت فرق

التفتيش الدولية قد دمرت كل أو معظم برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق، على نحو ما يوضح الجدول المرفق، والمستمد من التقرير النهائي لفريق نـزع السـلاح ومسـائل الرصد والتحقق المستمرين في العراق، الذي شكله مجلس الأمن فـي ٣٠ ينـاير ١٩٩٩ عقب انهيار عمليات لجنة الأمم المتحدة الخاصة في العراق، وفى المقابل يشـير التقريـر إلى أن هناك عددا من المسائل المتبقية بشأن كافة بنود عملية تدمير وإزالة أسلحة الـدمار الشامل العراقية عقب انتهاء عمليات اليونسكوم في العراق فـي ديسـمبر ١٩٩٨، ففـي المجال النووي ظلت مسائل تتعلق بعدم توافر وثائق تقنية معينة تؤكد على تخلي العـراق عن برنامجه لصنع الأسلحة، وبامتناعه عن الحصول على أي مساعدة خارجية لبرنامجـه النووي السري، علاوة على عدم قيام العراق بسن قوانين جزائية لضمان امتناعـه عـن امتلاك مثل هذه الأسلحة مستقبلا، أي عدم سن قوانين محلية في ضوء قـرارات مجلـس الأمن ذات الصلة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية والامتناع عن إنتاجها مستقبلا، أمـا من حيث المسائل المتبقية بالنسبة للصواريخ الباليستية، فقد تمحورت تلك المسـائل علـى الخلاف بين العراق واللجنة الخاصة (اليونسكوم) بشأن الصـواريخ التـي قـام العـراق بتدميرها من جانب واحد، ولاسيما فيما يتعلق بـالتعرف علـى بقايـا تلـك الصـواريخ والرؤوس والمعدات، حيث ظلت اللجنة الخاصة تثير المسائل التالية:

- عدم الكشف عن مخلفات ٥٠ رأسا حربية تقليدية تم تدميرها من جانب واحد
- عدم تقديم بيان عن الوقود المحظور الذي أعلن عن تدميره من جانب واحد
- عدم تقديم بيان عن التدمير من جانب واحد لسبعة صواريخ تم إنتاجها محليا
- عدم تقديم بيان عن التدمير من جانب واحد لمجموعات غرف الاحتراق وفوهات الدفع للصواريخ المنتجة محليا

وفى مجال الأسلحة الكيميائية يشير التقرير إلى وجود بعض المسائل التي ما زالت تتطلب الحسم، ولاسيما العناصر التالية:

التباين في الإعلانات العراقية بشأن استهلاك الذخائر الكيميائية في الثمانينيات، وضرورة تقديم الدليل بشأن فقدان ٥٥٠ قذيفة مملوءة بغاز الخردل بعد حرب الخليج بفترة وجيـزة، وضرورة معرفة مصير ٥٠٠ قنبلة من طراز (R-400)، وهـو مـا يمكـن أن يتحقـق بالتخلص من الأجزاء المظلية في مجموعة الذيل في تلك القنابـل، وعـدم الحسـم فـي الإعلانات العراقية عن إنتاج العامل الكيميائي (في إكس) واسـتخدامه فـي الأغـراض

العسكرية، ولاسيما فيما يتعلق بالخطط العسكرية لاستخدام هذا العامل في فترات مختلفة والمركبات الأولية المختلفة المتوافرة والسبل التركيبية التي اتبعت في هذا الصدد، والغموض بشأن رصيد المواد من معدات إنتاج الأسلحة الكيميائية.

ومن حيث المسائل المتبقية بشأن البرنامج البيولوجي العراقي، فإنها تتعلق بعدم قبول اللجنة الخاصة إعلان العراق الكامل والنهائي والشامل بشأن هذا البرنامج، ورأت أن العراق لم يكشف بعد عن نطاق وطبيعة هذا البرنامج، مما يستلزم سد الثغرات القائمة من أجل استكمال معرفة مختلف أبعاد البرنامج، وفي الوقت نفسه فإنه على الرغم من تدمير المرافق العراقية المعلنة في مجال برنامج الأسلحة البيولوجية، فإن العراق ما زال يمتلك القدرة والقاعدة المعرفية لإنتاج عوامل الأسلحة البيولوجية بسرعة وبكميات كبيرة، نظرا لأن الأسلحة البيولوجية يمكن إنتاجها عن طريق استخدام تكنولوجيا ومعدات بسيطة غالبا ما تكون مزدوجة الاستخدام، في المقابل ظل الموقف العراقي يقوم على أن اللجنة الخاصة تعمدت دائما المماطلة والتسويف من أجل الامتناع عن إعلان الانتهاء من عملية تدمير وإزالة أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، من أجل إدامة العقوبات الدولية المفروضة على العراق، وبينما لم تكن هناك مشكلات بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية متعلقة بأي مسائل متبقية بشأن الملف النووي العراقي، فإن هناك العديد من القضايا والمسائل المتبقية بشأن البرنامجين الكيميائي والبيولوجى والصواريخ الباليستية. فقد ظل العراق يؤكد على أنه قدم بالفعل كافة الوثائق المتعلقة بما لديه من الصواريخ الباليستية، علاوة على تقديم البيانات الخاصة باستهلاك الصواريخ الباليستية في فترة ما قبل عام ١٩٩١، والوضع بالنسبة للإنتاج المحلي من الصواريخ، إلا أنه كان يفاجأ بأن اللجنة تعاود إثارة تلك القضايا مجددا.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية يقوم الموقف العراقي على أن كافة المسائل المتبقية التي تثيرها اللجنة الدولية قد قام العراق بتقديم ردود واضحة بشأنها، وأنه قدم كافة التوضيحات اللازمة بشأن القذائف المملوءة بغاز الخردل والقنابل (آر ٤٠٠) والغاز (في إكس)، ورصيد المواد ومعدات الإنتاج الكيماوية، وبالمثل، رأى الجانب العراقي أن موقف لجنة اليونسكوم بشأن الملف البيولوجي كان يهدف فقط إلى المراوغة والتسويف، على الرغم من التعديلات العديدة التي أدخلها العراق على التقرير البيولوجي الشامل والنهائي والكامل.

والواقع أن فشل تجربة اليونسكوم في العراق كان عائدا إلى التباين الشديد في المواقف، حيث رأى العراق أن عملية التفتيش أصبحت عملية عبثية لا نهاية لها، ومن دون وجود أي أفق لرفع العقوبات المفروضة على العراق، علاوة على اتخاذ هذه المسألة ذريعة لتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق، كلما نشبت أزمة بينه وبين اليونسكوم. كما يرى العراق أيضا أن انهيار عمليات اليونسكوم كان عائدا إلى استغلال تلك العمليات كغطاء للتجسس عليه، لاسيما من جانب الولايات المتحدة. علاوة على ما تكشّف من خضوع الرئيس التنفيذي للجنة اليونسكوم للضغوط الأمريكية، مما أفقد اللجنة مصداقيتها، وفى المقابل ظل مسئولو لجنة اليونسكوم يتهمون العراق بالمسئولية بالكامل وراء فشل عمليات التفتيش بسبب رفض القيادة العراقية الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب قرارات مجلس الأمن، علاوة على الخلافات الواسعة داخل مجلس الأمن بشأن كيفية التعامل مع حكومة صدام حسين، ولذلك فقد ظل الموقف العراقي التقليدي يقوم طيلة الفترة ما بين ديسمبر ١٩٩٨ – أكتوبر ٢٠٠٢ على أن عمليات الإزالة قد انتهت، وأن العراق يقبل فقط باستئناف عمليات الرصد والتحقق المستمرين من أجل التأكد من عدم قيام العراق مجددا بتنشيط برامجه في مجال الأسلحة المحظورة، على أن يكون هذا الاستئناف مرتبطا برفع العقوبات المفروضة على العراق.

ثالثاً : تشكيل لجنة الأنموفيك:

راعى تشكيل لجنة الأنموفيك منذ البداية تفادي تكرار السلبيات التي أحاطت بعمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة (اليونسكوم) السابقة، والتي كانت السبب الرئيسي وراء انهيار عملياتها في العراق في ديسمبر ١٩٩٨، ولاسيما فيما يتعلق بالشبهات القوية التي أحاطت بالرئيس التنفيذي للجنة اليونسكوم ريتشارد بتلر، والمتعلقة بتواطئه مع الإدارة الأمريكية بشأن اتهامه للعراق بعدم التعاون مع اللجنة، حتى تستغل الولايات المتحدة ذلك من أجل ضرب العراق، بالإضافة إلى قيام بتلر بتسريب تقريره الشهير المقدم لمجلس الأمن في ١٥ ديسمبر ١٩٩٨، والذي تضمن اتهاما عنيفا للعراق بعدم الالتزام بالتعاون التام مع اللجنة، وهو التقرير الذي مهد الطريق أمام عملية ثعلب الصحراء التي قامت فيها الولايات المتحدة وبريطانيا بتنفيذ هجمات جوية وصاروخية مكثفة ضد العراق خلال الفترة ما بين ١٦ – ٢٠ ديسمبر ١٩٩٨ ولم تكن الاتهامات الموجهة لـ بتلر بالتقصير والتواطؤ قاصرة على العراق فقط، ولكن أيضا من جانب روسيا والصين وفرنسا، مما

أدى وقتذاك إلى بروز الدعوة إلى تشكيل لجنة جديدة لمواصلة عمليات التفتيش في العراق، وفق مهام جديدة وأهداف جديدة، مع التركيز على عملية الرصد والتحقق المستمرين لبرامج التسلح العراقية، من دون التركيز فقط على تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقد جاء قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ الصادر في ديسمبر ١٩٩٩، الخاص بتشكيل لجنة الأنموفيك معبرا عن هذه الاعتبارات، لاسيما فيما يتعلق بإدارة العمل وطبيعته والإعداد المهني للمفتشين والتمويل، ومن أهم العناصر التي ركز عليها تشكيل لجنة الأنموفيك عنصر الاستقلال المالي، بحيث تتوافر لها موارد مالية ذاتية تسمح لها بتعيين موظفيها بعقود تابعة للأمم المتحدة، وتحقق ذلك من خلال حصول اللجنة على نسبة ٠,٨% من عائدات النفط العراقية التي يتم تصديرها في إطار برنامج (النفط مقابل الغذاء)، وذلك بخلاف الوضع مع لجنة اليونسكوم، التي كان أعضاؤها معارين من الدول الأعضاء من مجلس الأمن، وكانت ميزانيتها عبارة عن منح من هذه الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وفى الوقت نفسه جرى التركيز على اختيار موظفي اللجنة وفنييها من أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، ومن خلفيات مهنية متنوعة، وتوفير تدريب فني وثقافي رفيع المستوى، ليس فقط في المجالات الفنية، ولكن أيضا عن تاريخ العراق ودينه وبيئته وسياسته، بهدف مساعدتهم على فهم الخصوصية الثقافية والاجتماعية للشعب العراقي واحترامها، ومن أجل تفادي انفراد الرئيس التنفيذي للجنة باتخاذ القرارات الهامة، أو خضوعه لتأثير أي قوة دولية منفردة، فقد تضمن الهيكل التنظيمي للجنة الأنموفيك إنشاء هيئة للمفوضين مكونة من شخصيات ذات خبرة في مجالات العمل المختلفة الخاصة بلجنة الأنموفيك، يتمثل دورها في مراجعة أعمال الأنموفيك وتقديم المشورة والتوجيه الفنيين للرئيس التنفيذي، ومن أجل تعزيز مصداقية الأنموفيك في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، تبنت اللجنة منذ البداية ما يسمى بـ "منهج التفتيش الاقتحامي"، القائم على إعطاء المفتشين حرية الدخول إلى أي مكان بدون قيود وفى أي وقت، أي أن يكون التفتيش فورياً وغير مقيد، بحيث يتأكد للجنة ومجلس الأمن أن العراق لا يخفى أي شيء عنهم، وانطلقت اللجنة أيضا من أنه كلما كانت عمليات التفتيش دقيقة وصحيحة وفعالة، فإن ذلك سوف يزيد من مصداقية اللجنة، ويساعد بالتالي على سرعة رفع العقوبات عن العراق، وعلى الرغم من ذلك فإن العراق من ناحيته رفض من حيث المبدأ قبول القرار ١٢٨٤، الخاص بإنشاء لجنة الأنموفيك، لاعتبارات عديدة أبرزها أن هذا القرار يعيد

عمليات التفتيش في العراق إلى نقطة الصفر، ولا يعترف بما أنجزه العراق في السابق في مجال تدمير ما لديه من أسلحة الدمار الشامل، كما ظل العراق يؤكد من ناحيته دوما أنـــه قد نفذ كافة التزاماته في مجال نزع السلاح، ولا يقبل بأقل من رفـــع العقوبـــات الدوليـــة المفروضة عليه. وظل العراق يرفض أية عودة للمفتشين، حتى لو رفعت العقوبات كلهـــا عن العراق، وقد ظل العراق مصرا على هذا الموقف، وهو ما أدى إلى إفشـــال جـــولات المفاوضات المتعددة التي جرت بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة مـــن أجـــل إعـــادة المفتشين إلى العراق، إلا أن الحكومة العراقية اضطرت إلى تغيير موقفهـــا، حينمـــا بـــدا واضحا أن إدارة جورج بوش جادة في شن الحرب على العراق، وأنها يمكن أن تســـتغل هذا الموقف العراقي من أجل الحصول على تأييد دولي واسع لهذه الحرب. ولذلك أعلنـــت الحكومة العراقية قبولها غير المشروط لعودة المفتشين إلـــى العـــراق فـــي ١٦ ســـبتمبر ٢٠٠٢، أي أن هذا الموقف العراقي كان سابقا حتى على صدور القـــرار ١٤٤١ فـــي ٨ نوفمبر ٢٠٠٢.

رابعاً : إدارة بوش وعمليات التفتيش بعد ١١ سبتمبر

تركت أحداث ١١ سبتمبر انعكاسات مباشرة على موقف إدارة جورج بوش مـــن عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، حيث زادت هذه الأحداث من ناحية من حـــدة المخاوف الأمريكية من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل على الساحة الدولية عمومـــا، ولدى نظم مناوئة ومعادية مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية خصوصا، كما رأت إدارة بوش أن هذه الأحداث توفر فرصة مثالية لتنفيذ هدف الإطاحة بنظام صدام حسين، رغـــم عجز هذه الإدارة عن الربط بين هذا النظام وتنظيم القاعدة، فقد أدت هجمات ١١ ســـبتمبر إلى إدراك إدارة الرئيس بوش أن تلك الأسلحة تمثل خطورة متزايدة على الأمن القـــومي الأمريكي عقب هجمات ١١ سبتمبر، لأن الولايات المتحدة يمكن أن تتعـــرض مســـتقبلا لهجمات إرهابية بأسلحة الدمار الشامل، سواء عن طريق الصواريخ الباليســـتية أو عـــن طريق أية وسائل أخرى للإيصال. وقد ازدادت هذه المخـــاوف الأمريكيـــة فـــي ضـــوء الروايات العديدة التي تحدثت عن قيام نظام صدام حسين بإعادة بناء أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا السياق عبرت إدارة بوش منذ فترة مبكرة عن عدم ثقتهـــا فـــي كافـــة الوسائل والآليات التي يمكن من خلالها تدمير وإزالة وتحييد القدرات العراقية في مجـــال

أسلحة الدمار الشامل، سواء المتمثلة في العقوبات الاقتصادية أو الغارات الجوية أو عمليات التفتيش الدولية.

فمن حيث العقوبات الاقتصادية، وجدت إدارة بوش أن هذا النظام قد تعرض لتآكل عنيف للغاية، وبات من الصعب ترميمه من جديد، ولاسيما في ظل شيوع الاقتناع لدى العديد من القوى الدولية والعربية بأن الشعب العراقي يتعرض لمأساة إنسانية هائلة بسبب استمرار العقوبات، على الرغم من أن عملية إزالة الأسلحة المحظورة قد انتهت واستكملت، حسب الموقف العراقي المعلن، علاوة على أن محاولة الإدارة الأمريكية وضع نظام جديد للعقوبات باسم (العقوبات الذكية) قد فشلت في الحصول على موافقة مجلس الأمن أصلا. وفى الوقت نفسه، فإن العراق أصبح مقتنعا تماما بأن الولايات المتحدة لن تقبل برفع العقوبات المفروضة عليه، مهما كانت الظروف، ولم يعد هذا الرفع حافزا مغريا للعراق، ولاسيما أن إدارتي كلينتون وبوش أعلنتا صراحة أن هدفهما الرئيسي يتمثل في الإطاحة بنظام صدام حسين، كما فقدت إدارة بوش أيضا ثقتها في عمليات التفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية أصلا، حيث كانت ترى أن استئناف عملية التفتيش، وفق النظام الخاص بلجنة الأنموفيك، لن يكون فعالا، لأنه إذا استؤنف التفتيش مجددا، فإنه سوف يكون أقل جدوى مما كان عليه في الماضي، لأن عمليات البحوث والتطوير والإنتاج لأسلحة الدمار الشامل العراقية لم تعد تجرى في مواقع ثابتة، وإنما أصبحت منتشرة في العديد من المواقع، مثل الوحدات المتنقلة أو الثكنات العسكرية أو في مقار مموهة، وذلك من أجل تجنب التفتيش وخفض إمكانيات التعرض للغارات الجوية، ومن ناحية أخرى فإن استئناف عمليات التفتيش الدولية في العراق سوف يعطي مبررا للدول الأخرى، مثل روسيا الاتحادية والصين وفرنسا ومعظم الدول العربية، للمطالبة برفع العقوبات المفروضة على العراق عقب استئناف التفتيش بفترة قصيرة، وذلك استنادا إلى أن فرق التفتيش لن تعثر على أي شيء من القدرات المتعلقة بالأسلحة العراقية المحظورة، وفي الوقت نفسه بدأ كبار مسئولي إدارة بوش في التأكيد على أن الولايات المتحدة لن تثق في أية حلول سلمية يمكن لصدام حسين أن يقدمها بخصوص عودة مفتشي الأسلحة الدوليين، بسبب ما أسموه بـ "التاريخ الطويل من الخداع" الذي مارسه صدام حسين في تعاملاته مع المفتشين الدوليين والأمم المتحدة، كما أكدوا على أن فقدان الثقة يعود إلى أن صدام حسين ما زال يواصل تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل على الرغم من تعهداته

بإزالتها، بموجب قبوله لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، فيما كان يشير إلى قرب استنفاد كافة الفرص غير العسكرية لاحتواء الموقف بين العراق والولايات المتحدة، ولذلك فإنه فور الانتهاء من تحطيم حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان، حث عدد من كبار أعضاء الكونجرس الرئيس جورج بوش على جعل العراق الهدف الأساسي الثاني لتلك الحرب، بسبب امتناع صدام حسين عن السماح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، وقيامه بإعادة تنشيط برامجه للتسليح البيولوجي والكيميائي والنووي، والثغرات التي أصابت نظام العقوبات المفروضة على العراق.

خامساً : القرار ١٤٤١ وتحولات عملية التفتيش في العراق:

على الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الصادر في نوفمبر ٢٠٠٢ اعتبر بمثابة فرصة أخيرة لاستكمال عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتفادي حدوث ضربة عسكرية أمريكية ضد نظام الرئيس العراقي صدام حسين، فإن كافة التطورات اللاحقة أكدت أن إدارة بوش لم تكن جادة في تنفيذ هذا القرار، بما يتضمنه ذلك من إعطاء الوقت لفرق التفتيش لاستكمال عملياتهم في العراق، مع ربط كافة الخطوات بالتطور الفعلي لعمليات التفتيش، وكانت الإدارة الأمريكية قد قدمت في الأصل لمجلس الأمن مشروع قرار أكثر تشددا يقوم على مبدأ الهجوم التلقائي من جانب الولايات المتحدة على العراق، واستبداله بمبدأ العمل على مرحلتين. فقد كانت إدارة جورج بوش ترغب في بداية الأمر في الحصول على ما يمكن اعتباره تفويضا مطلقا من مجلس الأمن يتيح لها اللجوء فورا إلى القوة العسكرية في حالة حدوث خرق من جانب العراق، بالإضافة إلى مطالبة المشروع الأصلي بوجود قوات عسكرية مع فرق التفتيش، من أجل توفير أقصى قدر ممكن من الحماية لفرق التفتيش الدولية، غير أن هذين العنصرين لم يحظيا بالقبول من جانب معظم القوى الدولية الأخرى. وعلى مدى شهرين من المداولات، جرى الوصول أخيرا إلى صيغة توفيقية تقوم من ناحية على أن الولايات المتحدة لن تكون مطلقة اليد في الهجوم الفوري والتلقائي والأحادي على العراق، حتى في حالة عدم تعاونه مع فرق التفتيش الدولية، وإنما لا بد من ناحية أخرى من العودة إلى مجلس الأمن مجددا لتحديد حجم الخرق الذي قام به العراق، والاتفاق بالتالي على نوع وطبيعة الرد الدولي على هذا الخرق العراقي، حال حدوثه، وفي الوقت نفسه جرى استبعاد فكرة وجود قوات مسلحة مع فرق التفتيش، حتى لا يمثل ذلك استفزازا شديدا لنظام الحكم في العراق، وكان من

شأنها أن تثير حساسيات شديدة بين الجانبين، مما أدى في نهاية المطاف إلى استبعادها، وفى المقابل كانت الصيغة النهائية للقرار ١٤٤١ بمثابة صيغة مخففة عن مشروع القرار الأمريكي الأصلي. وتضمن هذا القرار جدولا زمنيا محددا لسير عمليات التفتيش، كما تضمنت شروطا أكثر صرامة في تنفيذ عمليات التفتيش، وفق منهج (التفتيش الاقتحامي)، علاوة على إدخال بنود جديدة بشأن ضرورة قيام العراق بتقديم قائمة كاملة بأسماء جميع العلماء والفنيين العاملين في برامج أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى إشارة القرار إلى مسألة إخراج العلماء العراقيين وعائلاتهم من العراق للحصول على ما لديهم من معلومات، بعيدا عن أية ضغوط محتملة من جانب السلطات العراقية، ومنذ استئناف عمليات التفتيش، مارست الإدارة الأمريكية ضغوطا شديدة على لجنة الأنموفيك من أجل تبني مواقف متحيزة ضد العراق، كما حاول المسئولون الأمريكيون التشكيك الكامل في مصداقية الموقف العراقي، والعمل بكافة الطرق على اختلاق الأزمات بين العراق وكل من لجنة الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يؤدي إلى تقويض عمليات التفتيش وإفساح الطريق بالتالي أمام توجيه ضربة عسكرية أمريكية ضد العراق، وقد بدا هذا الموقف واضحا بقوة منذ تقديم العراق تقريره الشامل بشأن قدراته في مجال أسلحة الدمار الشامل، والذي يزيد حجمه عن ١٤ ألف صفحة. وقد شككت إدارة بوش في صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذا التقرير، حتى من قبل أن تتسلم النسخة الأصلية منه. وارتكزت الشكوك الأمريكية منذ البداية على أن القيادة العراقية دأبت مرارا وتكرارا على محاولة خداع فرق التفتيش، وتقديم معلومات إما مضللة أو غير كاملة بشأن قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل. وعقب تسلمها نسختها من هذا التقرير، شددت الإدارة الأمريكية على أن هناك معلومات هامة تغيب عن هذا التقرير، وأن هذه المعلومات ربما تكون شديدة الأهمية للتعرف على قدرات العراق في مجالات التسلح النووي والكيماوي والبيولوجى والصاروخي.

وقد استندت الاتهامات الأمريكية إلى تقارير استخبارية غير معلنة، تقوم على أن لدى العراق قدرات إضافية لم يعلن عنها حتى الآن في أنواع التسلح المذكورة. وفى هذا السياق، يشدد المسئولون الأمريكيون على أن العراق أعاد العمل سرا في عدة مصانع للأسلحة المحظورة، وأقام منشآت جديدة في المواقع النووية الأصلية أو بالقرب منها، بالإضافة إلى الزعم بأن العراق قام بإعادة بناء عدد من المرافق الخاصة بعملية تخصيب

اليورانيوم، ونجاحه في تحقيق تطور مهم في تلك العملية، وفي الوقت نفسه فــإن الإدارة الأمريكية والكثير من الأطراف المعنية الأخرى تتبنى موقفا يقوم على أن القيادة العراقيــة تهدف إلى إرباك فرق التفتيش الدولية والدول الكبرى المشاركة في عملية رصد قــدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل، من خلال تقديم تقرير شديد الضخامة إليها، بحيث إن عملية قراءة وتحليل مضمون هذا التقرير سوف تستغرق شهورا عديدة، بمــا يعطــي للقيادة العراقية الفرصة لتأجيل أي ضربة عسكرية أمريكية محتملة، أي كسب مزيد مــن الوقت، على أمل حدوث مستجدات في الموقف الدولي أو الإقليمي لصالح العراق، ولكــن من دون تحديد ما هي تلك المستجدات المنتظرة على وجه الدقــة، وفــي مواجهــة هــذه الاتهامات، ظل العراق يتبنى موقفا يقوم على أن التقرير المذكور يتضمن كافة المعلومات الخاصة بقدراته في مجال أسلحة الدمار الشامل، وأنه لم يعد لدى العراق ما يخفيه أصلا. ويشدد على أن فرق التفتيش الدولية كانت قد قامت خلال الفترة ما بين عــامي ١٩٩١ – ١٩٩٨ بتدمير كافة القدرات العراقية في مجال الأسلحة المحظورة، ويرفض العراق بشدة الاتهامات الأمريكية بشأن إعادة العمل في بعض المواقع المشتبه فيهــا، ويؤكــد أن هــذه المواقع أبعد ما تكون عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وأنها إما مبان خالية أو تقوم بإنتاج مواد غير محظورة، مع تأكيد أن جميع هذه المنشآت خاضعة للرقابة. كما قــام العــراق بدعوة المراسلين الأجانب عدة مرات لزيارة المواقع المذكورة المشتبه فيهــا،وفي الوقــت نفسه ظلت الإدارة الأمريكية تشدد على ضرورة قيام العراق بتقديم قائمة كاملــة بأســماء جميع العلماء والفنيين العاملين في برامج العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل، عــلاوة على تفعيل المادة الخاصة بإخراج العلماء العراقيين وعائلاتهم إلى خارج العراق للحصول على ما لديهم من معلومات، بعيدا عن أية ضغوط محتملة من جانب السلطات العراقية.

ولا تعتبر هذه المسألة سببا للتوتر بين العراق وفرق التفتيش فقط، وإنما تعتبر أيضا سببا للتوتر بين رئيس لجنة الأنموفيك هانز بليكس والإدارة الأمريكية، حيث إن بليكس أكد مرارا أنه قد لا يحتاج إلى تنفيذ هذه المادة، في حين أن المسئولين الأمريكيين تمسكوا بها بشدة.

سادساً : عملية التفتيش واللجوء غير المبرر للحرب

تتمثل الإشكالية المحورية أمام عمل لجنة الأنموفيك في أن هــدف إدارة جــورج بوش في الأزمة العراقية لم يكن منصبا على إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، بقدر ما

كان متمثلا في الإطاحة بنظام حكم الرئيس صدام حسين تماما من العـراق. وفـي هـذا السياق لم تكن الولايات المتحدة تنظر إلى مسألة إزالة أسلحة الـدمار الشـامل العراقيـة المحظورة إلا بقدر ما يخدم هدفها الأصلي في الأزمة، وكان الموقف مواتيا تماما للإدارة الأمريكية في فترة ما قبل قبول العراق إعادة المفتشين، حيث استغلت إدارة بـوش هـذا الموقف العراقي من أجل التأكيد على عدم رغبة العراق في إزالة ما لديـه مـن أسـلحة الدمار الشامل، ولاسيما أن المسئولين الأمريكيين كانوا يكيلون الاتهامات لنظـام الحكـم العراقي بمعاودة تنشيط برامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل في فترة ما بعد توقف عمل المفتشين الدوليين منذ منتصف ديسمبر ١٩٩٨. وعندما وافق العراق على إعادة المفتشين في منتصف سبتمبر ٢٠٠٢، ثم قبوله غير المشروط للقرار ١٤٤١، ظلـت إدارة بـوش تؤكد على أن العراق لن يمتثل لمضمون القرار المذكور، وسوف يواصل عمليات الخداع والإخفاء، وبالتالي فإن الموقف الأمريكي من عمل لجنة الأنموفيك كان يركز على عـدد من الأهداف، يتمثل أولها في أن الأنشطة التي تقوم بها فرق التفتيش يمكن أن تكون مكملة للهجوم الأمريكي على العراق، بمعنى أن تتكفل اللجنة بالقضاء على ما لدى العراق مـن أسلحة الدمار الشامل، بحيث لا يتم استخدامها ضد القوات الأمريكية في حالة بدء الحـرب على العراق، علاوة على أن الإدارة الأمريكية كانت حريصة على أن تبدو أمام المجتمـع الدولي على أنها قد حاولت تسوية الأزمة سلميا، قبل اللجوء إلى الخيار العسكري. وأخيرا فإن الإدارة الأمريكية وجدت أنه ليس هناك تعارض كبير بـين عمـل المفتشـين وبـين الاستعداد للحرب على العراق، لأنها كانت تحتاج لوقت كاف لاستكمال الحشد العسـكري اللازم لبدء الحرب، وقد اعتمدت إدارة جورج بوش على إستراتيجية متعددة الأبعاد مـن أجل التشكيك في التزام العراق بالتعاون مع لجنة الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أولها تقديم أدلة استخباراتية على استمرار العراق في إخفاء بعـض مكونـات البـرامج المحظورة، على نحو ما بدا واضحا في المرافعة الشهيرة التي قـدمها وزيـر الخارجيـة الأمريكي كولن باول أمام مجلس الأمن في الخامس من فبراير الماضي، من أجل إقنـاع الدول الأعضاء في المجلس بإصدار قرار ثان يدين العراق. وثانيها يتمثل فـي ممارسـة ضغوط عنيفة على هانز بليكس رئيس لجنة الأنموفيك ومحمد البرادعـي المـدير العـام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التجاوب مع المزاعم العراقية بشـأن عـدم تعـاون العراق. وثالثها مواصلة تسريب تقارير لوسائل الإعلام بشأن انتهاكات مزعومة من جانب

العراق للقرارات الدولية، وقد أدى تعاون العراق الواسع مع فرق المفتشين، حتى بالنسبة للمسائل التي يرى العراق أنها لا تدخل في صميم عمل لجنة الأنموفيك، مثل مسألة تدمير صواريخ الصمود ٢، إلى حدوث تحول ملموس في الإستراتيجية الأمريكية لإدارة الأزمة، تمثل في عدم الاكتراث إزاء ما تضمنته تقارير المفتشين من وقائع تتناقض تماما مع المزاعم الأمريكية، بالإضافة إلى التوقف عن محاولة الضغط على بليكس والبرادعي. وقد بدا ذلك واضحا بقوة في الهدوء الذي تعاملت به إدارة بوش مع تقريري بليكس والبرادعي أمام مجلس الأمن في ٧ مارس ٢٠٠٢، واللذين تضمنا إشادة واضحة بالتعاون العراقي مع فرق التفتيش، حيث لم تكترث إدارة بوش إزاء ما يعنيه ذلك من ضعف مصداقية الاتهامات الأمريكية للعراق بعدم التعاون مع المفتشين.

خاتمة:

كان تطور عملية التفتيش الدولي في العراق محكوما منذ البداية بالاختلاف الشاسع في المفاهيم والمواقف بين العراق من ناحية وبين فرق المفتشين (ومن ورائهم القوى الدولية الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة) من ناحية أخرى. فالعراق لم يكن معترفا بشرعية هذه العملية منذ البداية لاعتبارات عديدة للغاية، أبرزها أنه لم يكن معترفا من الأصل بأنه قد هزم في حرب الخليج، ولم يكن معترفا بأن غزوه للكويت كان خاطئا، بالإضافة إلى اعتراضه على التحيز الأمريكي والدولي معه عبر التركيز على نزع ما لديه من أسلحة الدمار الشامل، مع تجاهل الترسانة الإسرائيلية الضخمة في كافة فئات وأصناف هذه الأسلحة، ثم جاءت الأخطاء التي شابت أداء لجنة اليونسكوم لتزيد من حدة التباعد بين الجانبين.

أما من حيث التعامل الأمريكي مع عملية التفتيش على الأسلحة العراقية المحظورة، فقد طرأت تحولات هامة، حيث سعت في البداية إلى استغلال تقارير المفتشين من أجل التأكيد على عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما حاولت من جانبها إقناع مجلس الأمن باستمرار العراق في محاولة خداع فرق المفتشين. وعندما لم تنجح هذه المحاولة، لم تعد الإدارة الأمريكية تنظر إلى لجنة الأنموفيك باعتبارها حصان طروادة الذي سوف يوفر لها الحجة الدامغة لبدء الحرب على العراق، وإنما أصبحت المسألة مرهونة فقط بمدى قدرة الإدارة الأمريكية على حشد الأصوات اللازمة

في مجلس الأمن لاستصدار قرار ثان يدين العراق، ويمهد الطريق أمام استخدام القوة العسكرية ضده، بغض النظر عن مدى توافر أو عدم توافر أدلة مقنعة على هذه الاتهامات. وعندما لم تنجح حتى في حشد الأصوات اللازمة لاستصدار هذا القرار، لم يكن ذلك عائقا أمام الخطط الأمريكية الرامية لضرب العراق، لاسيما أن قرارا جديدا من مجلس الأمن لا يعتبر حيويا للإدارة الأمريكية، على عكس الحال مع حلفائها في هذه الحرب، مثل بريطانيا وإيطاليا وأسبانيا، فإن الموقف الأمريكي من الأزمة العراقية بات محكوما بمتغير استكمال الحشد العسكري فقط.

النتائج الرئيسية لعمليات لجنة اليونسكوم في العراق

في مجال الصواريخ الباليستية	في المجال الكيميائي
- تدمير ٤٥ صاروخا بعيد المدى. - تدمير ١٤ رأسا تقليديا. - تدمير ٦ منصات إطلاق متحركة. - تدمير ٢٨ منصة إطلاق ثابتة. - تدمير ٣٢ أرضية ثابتة للإطلاق. - تدمير ٣٠ رأسا كيميائيا. - تدمير العديد من معدات الدعم	- تدمير ٣٨,٥٣٧ ذخيرة كيميائية. - تدمير ٦٠٠ طن من العوامل الكيميائية. - تدمير أكثر من ٣ آلاف طن من المواد الأولية. - تدمير ٤٢٦ من المعدات الكيميائية. - تدمير ٩١ قطعة معدات إضافية.

في المجال البيولوجي	في المجال النووي
– تدمير المنشأة البيولوجية الرئيسية (منشأة الحكم). – تدمير طائفة متنوعة من معدات ومواد الإنتاج.	انتهت وكالة الطاقة الذرية من تدمير مكونات البرنامج النووي العراقي في ١٩٩٢، كما قامت حتى عام ١٩٩٤ بنقل جميع المواد النووية الصالحة للاستخدام إلى الخارج، ولاسيما وقود مفاعلات الأبحاث.

المصدر: أحمد إبراهيم محمود، **العراق وأسلحة الدمار الشامل: أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢)، ص. ١٧٠.

مناقشات ومداخلات لتطوير الأفكار

الدكتور/مصطفى علوى

هناك عدة نقاط مثيرة للتساؤل:

أولا: الدور الإسرائيلى، ويبرز ذلك الدور في عمليات تفتيش الأمم المتحدة على العراق، وظهر ذلك في تصريحات نيتانياهو والتى مقتضاها أن الوثائق التى استخدمها وزير الخارجية الأمريكى باول كان قد حصل عليها من الخارجية الإسرائيلية معترفا بأنها "وثائق مزورة" .ويتفق ذلك مع ما أعلنه رسمياً مدير وكالة الطاقة الذرية محمد البرادعى" إن هذه الوثائق مزورة"

ثانياً: حدود و قدرة الولايات المتحدة على الضغط، حيث أنة رغم الضغوط الهائلة التي مورست من جانب الإدارة الأمريكية كان هناك درجة عالية من الأمانة في التقارير الرسمية الصادرة من موظفين دوليين مثل هانز بليكس ومحمد البر ادعى، وبالتالي فإنه من الأحرى أن تتوافر مثل هذه النماذج في بعض الدول ومنها على سبيل المثال فرنسا. وبناء على ذلك يمكن القول انه رغم الاتجاه الشديد نحو العسكرة في الإدارة الأمريكية تتوافر مؤشرات دالة على أن الولايات المتحدة ستعانى من الآن فصاعدا من مأزق سياسي حقيقي، وأن هذا المأزق سيظهر جليا بعد انتهاء العمليات العسكرية

ثالثا: الهدف من عمليات التفتيش، ويعد أحد أهداف عمليات التفتيش التأكد من خلو العراق من برنامج التسليح وأسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يوفر معلومات مؤكدة توافرها فرق التفتيش وترتكز عليها القوات الأمريكية في غزوها للعراق

رابعاً: التعامل الأمريكي مع القوى المضادة، حيث لم تدرك الولايات المتحدة أنها أمام موقف دولي مختلف دل علية تعثر صدور القرار ١٤٤١ الذي أخذ ثلاثة أشهر من الشد والجذب والمبادرات دون أن تتعلم الولايات المتحدة الدرس وتعاملت بغباء سياسي شديد مع القوى المضادة.

وفى الجانب العراقي: هناك بعض الانتقادات السريعة لسوء إدارة العراق للأزمة، فعلى الجانب البيولوجي مثلاً فإنه رغم ادعاءات النظام انه ليس هناك أسلحة بيولوجية إلا أن فرق التفتيش اكتشفت عشر آلاف لتر من الجمرة الخبيثة سليمة لم يكن قد تم تدميرها،

كما تأخر النظام العراقي في إصدار قانون حظر أسلحة الدمار الشامل الذي تم صدوره مؤخراً.

الدكتورة/نادية مصطفى:

هل نعتبر المقاومة وعدم الاستسلام السريع للضغوط الخارجية، سوء إدارة من جانب العراق، أليس له الحق فى الدفاع عن سيادتة بغض النظر الآن عن الاسباب التى أدت إلى وقوع العراق فى هذه الحالة، وأن نظام صدام مسئول عنها، وكنوع من المناورة أن يعترض ويقاوم إملاء الشروط الأمريكية؟

الدكتور/ حسن أبو طالب :

نحن أمام نمط من التفكير-جديد وقديم في نفس اللحظة-للإدارة الأمريكية تجاه القضايا الدولية ينعكس بالضرورة على دور الأمم المتحدة، مما يدفع إلى تساؤل وهو: إلى أي مدى يمكن أن تستمر العسكرة الأمريكية؟ وهل من الممكن أن يدفع ذلك بعض القوى لإعادة النظر في ميزانيتها العسكرية؟ وهل من الممكن أن تدخل بعض الدول مثل اليابان هذا المجال؟ ذلك أن لديهم القدرة على تصنيع القنبلة النووية في غضون ٤٨ ساعة وفقا لما سمعناه من بعض المسؤولين اليابانيين، إلا أن ذلك سيكون له تكلفة سياسية على المدى البعيد خاصة وأن اليابان تتمتع بأمان نووي توفره لها الولايات المتحدة، وذلك يعنى انه حتى الإمكانات التكنولوجية وإن كانت متاحة ألا أنها ليست بالضرورة قابلة للتطبيق العملي لارتباط ذلك بالبيئة الدولية والإقليمية المحيطة.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد أيضا إلى أن اتجاه روسيا نحو العسكرة سوف يخلق نوعا من التحدي للولايات المتحدة. لذلك يمكن القول أن عوائد العسكرة على الولايات المتحدة محدودة وهى تلغى نموذج الولايات المتحدة-الذي يقبله العالم-القائم على الحرية والديمقراطية وباعتباره النموذج الإنساني. لذلك أتصور أنه حينما تظهر الأزمات الناتجة عن العسكرة سوف يبدأ التغير من داخل الولايات المتحدة نفسها كما يتردد في بعض المقولات مثل " إنه بمجرد إنتهاء العمليات العسكرية سوف ترجع الولايات المتحدة إلى وضعها السابق".

الأستاذ/ أحمد إبراهيم

أولاً: تعقيباً على ما قاله د/مصطفى علوى بالنسبة لموقف الولايات المتحدة من عمليات التفتيش وبالذات في المرحلة الأخيرة فلقد كان حديثى عن نتائج رحلة ما قبل التوقف ،والحقيقة انه كان-تقريباً-كل أو معظم البرامج المحظورة قد تم تدميرها أو إزالتها، والمسائل المتبقية كانت مسائل جزئية تتعلق بالتباين فى الوثائق المقدمة وما إلى ذلك، أي أنه كان هناك شبة تأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل حتى ديسمبر ١٩٩٨، أما الفترة التالية لذلك فقد كان هناك عدة اتهامات أمريكية للعراق الذي كان يرد باستعداد بلادة لفتح المواقع التي تحددها الولايات المتحدة للمراسلين الأجانب للتأكد من عدم صحة الاتهامات الأمريكية، ولكن الولايات المتحدة كانت تؤكد باستمرار إن لديها معلومات بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. وقدم باول ما لديه من معلومات في مجلس الأمن إلا إنها كانت معلومات غير مقنعة ،وردد الرئيس الأمريكي بوش الادعاءات قائلاً" إن لدينا أدلة لا تقبل مجالا للشك بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل" . وتجدر الإشارة أنه إذا كان لدى العراق بالفعل أسلحة دمار شامل وكان هدف الولايات المتحدة التحقق من ذلك فيجب أن يدفع ذلك نحو الانتظار لحين استكمال عمليات التفتيش وليس المبادرة بالحرب.

ثانياً: هناك سؤالاً حول أن السلوك الأمريكي في الأزمة الأخيرة ربما يدفع الدول الأخرى لزيادة الإنفاق العسكري لسد الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة، فهل هذه الزيادة تتوقف فقط على ما حدث في إدارة هذه الأزمة، وخاصة أن الأزمة لم تنته بعد وربما يتم تقليص الخلافات العنيفة بين الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وألمانيا حسب تطور الموقف العسكري لها، هناك محددات متعددة من بينها الأزمة العراقية لكن هناك اعتبارات اقتصادية وسياسية واستراتيجية عديدة جداً لابد من أخذها في الحسبان عندما نرصد تطور العلاقات بين الدول الكبرى، لذلك يبرز تساؤل: هل يمكن مهما ارتفع الإنفاق العسكري في المدى المنظور لتقليل الفجوة أن تتحد هذه القوى في مواجهة الولايات المتحدة؟

الدكتور/محمد السيد سعيد

هناك سؤالاً يمكن أن يكون موضوعا مهما للتأويل والبحث وهو ما يتصل بالموقف المصري، هل يمكن لمصر أن تدير الأزمة بشكل أفضل؟ وهل يمكن الزعم أن

أداء مصر القومي للأزمة كان خالياً من الارتباكات النظرية والتناقض وذلك في وضع أقل توتراً وعصبية؟ والسؤال الآخر موجة للأستاذ أحمد إبراهيم وإن كان ليس على شكل سؤال لأنة مشحون بأشياء كثيرة فنية ونظرية وطبعا قومية ووطنية وهو يتعلق بمسار الصراع السياسي في الإدارة الأمريكية. فمساعى وخطط وزير الخارجية الأمريكى باول فشلت فعلياً لأنة لم يستطيع الحصول على قرار جديد من مجلس الأمن ولم يستطيع استثمار مكانته وشعبيته في استصدار ذلك القرار ، بينما نرى أن جماعة اليمين المتطرف جلبت للولايات المتحدة شيئاً مذهلاً لم يحدث من قبل في تاريخها أو تاريخ العلاقات الدولية وهو زيادة حجم الكراهية والمعارضة والتي لم يستطيع ذلك اليمين التنبؤ بها، وذلك سيطرح العديد من التساؤلات حول مصير الإدارة الأمريكية في كل الأحوال حتى في مرحلة ما بعد صدام حسب التعبير الأمريكي. هناك مؤشرات عديدة تؤكد أنة غالباً ما ستنهار هذه الإدارة بتحالفها الداخلي الذي يجمع بين المتناقضات والطريقة التي يمكن أن نقول عليها عقلانية لتغيير شئ غير عقلاني. وكل ذلك يجعل الأمر مثيراً جداً ويزيد على أهمية مسألة الإنفاق العسكري في الدول الأخرى وأهمية التحالف الفرنسي الروسي الألماني، إن السؤال هو ما الذي سيحدث داخل الولايات المتحدة الأمريكية؟ هل سيستمر ذلك الجمع بين الجناحين؟ وأتصور أنه سيكون هناك توجه مختلف في هذا الشأن سواء في إدارة بوش أو أي إدارة أخرى؟ ويمكننا أن نذكر هنا جناح باول ووزارة الخارجية وجملة مراكز البحوث والشخصيات الدبلوماسية الهامة واليمين التقليدي داخل الحزب الجمهوري، وهو تيار رئيسي من القوى السياسية.

الدكتورة/ نادية مصطفى

تعقيبي يتمحور حول ثلاث نقاط :

الأولى : الانفراد الأمريكى باستخدام القوة العسكرية ضد العراق بدون قرار من الشرعية الدولية، ليس إلا نهاية المطاف التى تؤكده دلالة مؤشرات متراكمة سابقة طوال العقد الماضي سواء بالنسبة للمنطقة العربية أو مناطق أخرى من العالم الإسلامى. وكان أقرب هذه المؤشرات السابقة وأكثرها اتصالاً بالمنهج الأمريكى لتوظيف القوة العسكرية بعد الحادي عشر من سبتمبر هو الحرب على أفغانستان وبدون قرار من الأمم المتحدة.

هذا ولم تكن الحرب على أفغانستان هى الأولى، فلقد سبقتها حالة كوسوفا (وإن كانت تلك الأخيرة قد تمت من خلال الناتو) ولقد أثارت هذه الحرب حينئذ جدالاً حاداً حول مصداقية التدخل الأمريكى بدون قرار من الشرعية الدولية تحت حجة إنقاذ شعب كوسوفا من الإبادة، ، مخافة أن يتكرر هذا التدخل فى حالات أخرى تالية دون حق فى ذلك. وتأتى حالة العراق مؤكدة لوجاهة هذه الجدالات فى حينها، حيث نصل الآن إلى شبه إجماع –مع إستثناءات ضئيلة– حول رفض الاستخدام المنفرد للقوة العسكرية الأمريكية للعدوان على العراق مهما كانت المبررات والدوافع.

الثانية : ارتفاع أولوية استخدام القوة العسكرية واللجؤ إلى الحرب فى الفكر الإستراتيجي الأمريكى، أضحى جلياً واضحاً فى ظل الإدارة الأمريكية الراهنة. وهو تعبير متجدد الدلالة عن ما وصلت إليه رؤية الجناح المحافظ اليميني فى الحزب الجمهوري بصدد وزن ودور القوة العسكرية فى إستراتيجية إدارة بوش.

ويقدم هذا الوضع دلالات كبيرة عن الجدل فى الدوائر الاستراتيجية والدوائر الأكاديمية عن مستقبل القوة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة وموضع التوسع فى استخدام القوة العسكرية فيها. ففي ظل الاهتمام، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى انبعثت الدراسات والاهتمامات بمستقبل عملية صعود وسقوط الولايات المتحدة، وبموضع القوة العسكرية من هذه العملية وخاصة فى دلالاتها بالنسبة لمستقبل الولايات المتحدة. ولقد أجمع اتجاه من التحليلات الواقعية الجديدة إن الحرب هو سبيل إثبات الهيمنة وتأكيدها، وبالفعل يمكن من واقع ملاحظة الأحداث والتصريحات والتحليلات المتراكمة إن الإدارة الأمريكية تسعى لتأكيد الهيمنة من خلال عسكرة الأزمة العراقية إلى درجة إعلان الحرب بدون قرار من الشرعية الدولية وتحت وابل من الحجج المتداخلة : نزع السلاح، تغيير النظام، مقاومة الإرهاب.

ولقد تلاعبت الإدارة الأمريكية وبنجاح بورقة شعور الأمريكيين منذ ١١ سبتمبر– بتهديد أمنهم، لتبرر اللجؤ المنفرد إلى القوة العسكرية –فى أفغانستان أولاً ثم فى العراق ثانية– باحتياجات الأمن القومي الأمريكى .

الثالثة : اقترن هذا الاتجاه الواضح والصريح نحو الاستخدام المنفرد للقوة العسكرية تأكيداً للهيمنة العالمية (وكترجمة صريحة للفكر الواقعي اليميني المسيطر على الإدارة الأمريكية) اقترن بتوظيف واضح لمنظومة القيم الأمريكية وذلك لتبرير استخدام

هذه القوة. وهو الأمر الذى يثير التساؤل عما أضحت عليه العلاقة بين القيم وبين القوة العسكرية فى السياسة الأمريكية، وما إذا كانت الفوارق السابقة بين تقاليد الحزب الديموقراطي (المركزة على القيم) وبين تقاليد الحزب الجمهوري (المركزة على القوة العسكرية) قد سقطت أو تآكلت.

وكان نفس السؤال قد سبق بروزه خلال حرب كوسوفا -والتي خاضتها إدارة ديمقراطية- حيث اقترنت الحرب بدعاوى التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية، وكذلك تجسد نفس السؤال خلال الحرب على أفغانستان التى اقترنت بدعاوى محاربة قوى الشر والإرهاب المعادية لقيم الحضارة الغربية بل والساعية إلى هدمها كما اقترنت بدعاوى العمل على تحرير الشعب الأفغاني من نظام طالبان المعادى لحقوق الإنسان والديموقراطية ومن ثم إعادة أعمار أفغانستان وفق قواعد وأسس تحديثية.

ومن ثم فإن خطاب رموز الإدارة الأمريكية ووثائقهم المنشورة خلال الأشهر الماضية التى دشنت الحرب على العراق تحمل الكثير من الأدلة المباشرة على هذا الاتجاه الذى أضحى يجدل بين القوة العسكرية وبين منظومة القيم، حيث دخلت الولايات المتحدة مرحلة الفرض القسري بالقوة العسكرية -وبلا غطاء أو مواربة – لما تسمية منظومة قيمها سواء السياسية منها أو الثقافية والاجتماعية.

بعبارة أخرى، قد سقط الآن تماماً ذلك الفارق بين الخصائص الكبرى لتقاليد الحزبين في إدارة السياسة الخارجية حيث يبرز التداخل كما سبق القول بين استخدام القوة العسكرية والحرب لحماية مصالح أمريكية مادية مباشرة وبين الاهتمام بالقيم التى ترفع شعارها الولايات المتحدة، وهنا تبرز الخطورة فى تقاليد السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الراهنة، حيث لم تعد تلك السياسة تلبس رداء الأيديولوجية (كما حدث خلال الحرب الباردة) ولكن أضحت تلبس رداء الأبعاد الثقافية -الحضارية. وليس من بينها فقط- تلك المتصلة بالديموقراطية وحقوق الإنسان، ولكن يقع فى صميم هذه الأبعاد تلك المتصلة بالبعد الدينى فى سياسة الإدارة الأمريكية الراهنة -كما سبق واستمعنا فى مداخلة أ.سمير مرقس. وهو البعد الذى يثير كثير من التساؤلات حول وضعه كمفسر أو حافز أو أداة أو هدف فى السياسة الأمريكية فى ظل سيطرة اليمين الديني المتطرف على الإدارة الأمريكية الراهنة، ومن ثم حول علاقته بالمصالح القومية الأمريكية وبالإستراتيجية الأمريكية العالمية وموضع القوة العسكرية بصفة خاصة منها. كما يظل السؤال التالي

قائماً : كيف تخدم تلك العسكرة للازمة العراقية مصالح إسرائيل و أهدافها خلال المرحلة الراهنة من عدوانها على الشعب الفلسطيني وكيف ستؤثر تلك العسكره -من ناحية أخرى- على صورة النموذج الأمريكى (فى الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية) فى الذهنية العربية وخاصة فى ذهنية النخب والمثقفين منهم؟

الأستاذ/ سمير مرقس:

أولاً: فيما يتعلق بقضية القوانين، وإصدار القوانين المحلية الأمريكية وكونها في وضع أعلي من القوانين الدولية، سوف أعطي مثلاً حياً وعملياً على ذلك: فقانون الإجراءات الجنائية صدر سنة ١٩٩٨ في الولايات المتحدة وكان مقدماً من قوى اليمين المسيحي سنة ١٩٩٦ مدعين أنهم يضعون أولوية لقوانين حقوق الإنسان والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وفى الفترة الأخيرة أضحت الخبرة والتجربة الأمريكية في مجال حقوق الإنسان هي المرجع الأساسي في إعمال هذا القانون رغم أنه قانون محلى يصدر عن الكونجرس الأمريكي لكن مجال تطبيقه خارج إطار الكونجرس .

ثانياً: الأمر الثاني إننى لا أميل -بدرجة كبيرة- إلى مقولة أن العسكرة ستنتهي بسهولة لأن الجديد في الحالة الأمريكية أنهم مدركون في الداخل الأمريكي أن أعداء الإمبراطورية يجب القضاء عليهم ،وهناك حوارات كثيرة جداً في هذا الصدد حتى أن كنيدى الذي حذر في بداية التسعينات من القوة المطلقة هو نفسه الذي دعم -بعد ١١ سبتمبر- فكرة كيفية تجاوز الإمبراطورية الأمريكية أخطاء الإمبراطوريات السابقة ،إذن هناك إدراك لدى الداخل الأمريكي فالمسالة ليست عسكرة عمياء.

الدكتور/أحمد الرشيدى

اتفق مع ما أشار إلية الدكتور حسن أبو طالب والأستاذ سمير مرقس حول الموقف الأمريكي من القانون الأمريكي والقانون الدولي ،وإضافتي تتمثل في إشارة لبعض الوقائع التي تؤكد مصداقية هذا الكلام:

أولا: الواقعة الأولى تتعلق بمبادئ ويلسون الأربعة عشر حيث نجد أن الولايات المتحدة تنكرت بعد ذلك لمجمل هذه المبادئ والمبدأ الرئيسي خاصة وهو مبدأ الحق في تقرير

المصير الذي يرجع إلى عهد عصبة الأمم التي كانت الولايات المتحدة قد تحمست لإنشائها ورغم ذلك لم تنضم إليها.

ثانياً: بالنظر إلى الأمم المتحدة في إطار محكمة العدل الدولية فهناك نص يجيز للدول أن تقبل الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية ولها أن تورد بعض التحفظات على قبولها لهذا الشان . وكان التحفظ الأمريكي أن الولايات المتحدة تقبل الاختصاص الإلزامي في أمور معينة فيما عدا المسائل التي ترتبط بصميم الاختصاص الداخلي، وهذا شئ عادى ومنطقى لكن ثمة إضافات تضمنها الإعلان الأمريكى والإعلان الفرنسى، فالإعلان الفرنسي مثلاً يقول نستثنى المسائل التى تكون فى صميم الاختصاص الداخلى وفقاً لأحكام القانون الدولى، فالقانون الدولى إذن وفقاً للإعلان الفرنسى هو الذى يحدد الاختصاص الداخلى.

ثالثاً: في مجال الحقوق، ترفع الولايات المتحدة الأمريكية الشعارات ألا إنها من اقل الدول توقيعاً وتصديقاً وانضماماً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان سواء كانت عالمية أو إقليمية.

رابعاً: الواقعة الأخيرة تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، فالولايات المتحدة وقعت على المعاهدة الخاصة بإنشائها في الدقائق الأخيرة من ليلة ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ ثم عادت وسحبت توقيعها في ظل الإدارة الحالية. وتقوم الآن بحمله لا تهدأ للانقلاب على أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من خلال إبرام عدد من الاتفاقات الثنائية مع بعض الدول. وبموجب هذه الاتفاقات تلتزم الدول الأخرى بعدم تقديم المواطنين الأمريكيين الذين توجه إليهم أصابع الاتهام بارتكاب جرائم حرب إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأتصور أن كل ذلك يدل على إن الولايات المتحدة تضرب بالقانون الدولي عرض الحائط.

الدكتور/حسن نافعة

أظن ونحن بصدد تناول السيناريوهات أنه سيبرز الإلمام بالموضوعات الأخرى بما فيها العسكرة وسوف يبرز اتجاهان مهمان للتحليل:

أولا: اتجاه يركز على أن هناك ميلا غريزياً نحو العسكرة في المجتمع الأمريكي والتحول الإمبراطوري

ثانياً: اتجاه يقول أن ذلك الوضع من الممكن أن يكون مؤقتاً ووجوده مرتبط بوجود إدارة يمينية متطرفة وأن هذا المشروع الأمريكي المتطرف ربما يهزم من داخلة.

رغم ذلك فان هذه النقاط تحتاج مزيداً من إلقاء الضوء عليها بما فيها الطرح الذي أثاره الدكتور أحمد الرشيدى والذي يحتوى على فكرة فلسطينية في الرؤية الأمريكية تتمثل في سمو القيم والرسالة الأمريكية التي تنعكس في العلاقة بين القانون الدولي والقانون المحلى. إلا أنه يمكن القول أن المجتمع الأمريكي وهو يتجه نحو مزيد من الليبرالية فإن الآخرون يستطيعون التعامل معه ومع أطروحته حيث لم يكن هناك تناقض جذري بين ما يطمح إلية القانون الدولي والمجتمع الدولي وبين قيم المجتمع الأمريكي، بينما اليوم أصبحت الفجوة تزداد أتساعا. لذلك عندما يدعى المجتمع الأمريكي رغم هذا الابتعاد عن الديمقراطية انه هو الذي ما زال يمثل قيم الديمقراطية أظن أن هذا الأمر يحتاج إلى مناقشة

(٦)

المتغير الأوربي والموقف الفرنسي من الحرب على العراق

د. عمرو الشوبكي

مثّل إصرار فرنسا النهائي على استخدام حق الفيتو في مواجهة الحرب الأمريكية على العراق ما يشبه الانقلاب على ساحة العلاقات الفرنسية- الأمريكية، دون أن يعني في الحقيقة أنها وصلت إلى درجة القطيعة أو أن معادلة العلاقات الأوربية الأمريكية قد تحولت على "الطريقة العربية" إلى معادلة صفرية.

ولعل دلالة هذا الموقف الفرنسي الأخير تكمن في أنه مثّل تحولا كبيرا في مواقف فرنسا على الساحة الدولية منذ تأسيس الجمهورية الخامسة على يد الجنرال ديجول عام ١٩٥٨، التي اعتمدت أساسًا على إستراتيجية احتجاجية في مواجهة كثير من السياسات الأمريكية، دون القدرة على خلق بديل عملي لها.

أولاً : "الاستقلال الفرنسي"

رغم تمايز النموذج الفرنسي واختلافه الواضح على المستويين الثقافي والسياسي عن نظيره الأمريكي، حيث بدا في كثير من الأحيان أكثر تحررا وانفتاحا على دول الجنوب من نظيره الأمريكي، فإنه في كل الأحوال لم يصل إلى بناء مشروع بديل يخرج به من داخل "المظلة الرأسمالية"، أو ينجح في بناء "تكتل خاص" مختلف عن التكتلين الكبيرين في ذلك الوقت: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الدور الأمريكي المهيمن على العالم، استمر الدور الفرنسي في داخل الإطار السابق نفسه، حيث ظل متحفظا ومعارضا لكثير من السياسات الأمريكية، ولكنه أيضا ظل عاجزا عن خلق تصورات بديلة قابلة للتنفيذ عمليا للسياسات الأمريكية.

وفي الحقيقة من الصعب مقارنة النموذج الأمريكي بنظيره الفرنسي ليس فقط من زاوية فروقات القوة الموجودة بين الجانبين، ولكن أيضا بسبب قدرة الأول على طرح "سياسات عالمية" تثير الجدل وأحيانا الحنق، أما الدور الفرنسي على الساحة الدولية فعادة ما تحرك في إطار القبول أو التحفظ على تلك السياسات التي أعدها آخرون، وعلى خلفية التفاعل مع بيئة دولية شكلها فاعلون غيره. فقد حرصت فرنسا منذ عهد الجنرال ديجول على "استقلالية" قرارها السياسي عن الولايات المتحدة الأمريكية، واتخذت بالفعل مواقف

مخالفة للسياسات الأمريكية، وخاصة في "الشرق الأوسط "، حيث كانت هي الدولة الغربية الوحيدة التي حظرت بيع الأسلحة إلى إسرائيل بعد ١٩٦٧.
وقد أقدمت فرنسا ديجول أيضا على الانسحاب من الجناح العسكري من حلف الأطلنطي عام ١٩٦٦، (عادت إليه عام ١٩٩٥)، حيث سعت إلى إكمال استقلاها العسكري والنووي عن الولايات المتحدة.

وقد ظلت فرنسا- منذ تأسيس الجمهورية الخامسة وحتى اندلاع الحرب الأخيرة على العراق- في محاولات دائمة لتأسيس خطاب استقلالي في سياستها الخارجية وقد استمر هذا التوجه حتى بعد رحيل ديجول ووصول الاشتراكيين إلى الحكم، وبداية حقبة الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران (١٩٨١: ١٩٩٥)، حيث لعب الإرث الديجولي الاستقلالي دورا محوريا في صياغة كثير من توجهات السياسة الفرنسية سواء تحت حكم اليسار أو اليمين.

وقد ظلت فرنسا حريصة على أن تتميز في سياساتها الخارجية عن الولايات المتحدة الأمريكية، حتى لو جاء هذا التميز في بعض الأحيان شكليا. فقد طرحت في عهد الرئيس الراحل فرانسوا ميتران مبادرة اللحظات الأخيرة قبل حرب الخليج الثانية، دون أن تمتلك أي فرصة واقعية لإيقاف الهجوم الأمريكي على العراق عام ١٩٩١، ولكنها بدت في النهاية- ولو شكليا- في صورة البلد الحريص والراغب في الحفاظ على السلم الدولي ووقف نزيف الدماء.

وقد ظلت المواقف الفرنسية من الصراع العربي- الإسرائيلي أفضل بكثير من نظيرتها الأمريكية، ولكنها لم تؤد طوال العقد الماضي أي دور انقلابي جديد على ساحة الصراع العربي- الإسرائيلي، أو صياغة رؤية بديلة للسياسات الأمريكية في مكافحة ما تسميه بالإرهاب تكون قادرة على الفعل والتأثير الدوليين، ففرنسا ظلت قادرة فقط على أن تحد أحيانا من "شطط" المشاريع الأمريكية، وقادرة على أن تعقلن بعض التوجهات الأمريكية تجاه بعض دول "الشرق الأوسط" دون العراق، ولكنها ظلت عاجزة عن خلق مشاريع بديلة أو "محاور للخير" مثلا في مواجهه محور الشر الأمريكي.

ولعل "الانتصار" الذي حققته الإدارة الأمريكية في أفغانستان قد جعل الإدارة الأمريكية تتوحش في استخدام القوة ضد خصومها السياسيين وضد من أسمتهم بمحور

الشر في العالم، ولعل ضعف القدرات العسكرية الفرنسية- مقارنه بنظيرتها الأمريكية- قد جعلها منذ البداية لا تشعر بنشوة الانتصار والزهو الأمريكي الذي جاء بعد "انكسار" ١١ سبتمبر، كما جعلها أيضا تبدي قدرة أكبر على نقد "الرؤية الأمريكية الأحادية" لمكافحة ما تسمية بالإرهاب، وبزرع "ديمقراطية" بقوة السلاح وفوق بحور من الدماء.

وهنا في الحقيقة يختلف "السياق المنتصر" الذي خرجت منه الرؤى الأمريكية بعد أفغانستان عن "السياق المراقب" الذي خرجت منه الرؤية الفرنسية. فالأول لديه ميل واضح نحو فرض إستراتيجيته الكونية على العالم مدعومًا بقوة عسكرية وتكنولوجية هائلة، وثقافة سياسية برجماتية تميل إلى رصد النجاحات والخسائر على ضوء الآني والملموس، أما الثاني فقد كان أميل إلى دعم السياسات الأمريكية لمواجهه خطر عالمي يهدد الجميع وهو "الإرهاب"، ولكن هذا الدعم- وخاصة في جانبه العسكري- لم يمثل في الحقيقة رقمًا ملموسًا أو حاسمًا في نجاح الحملة العسكرية الأمريكية.

وقد ساعد هذا الغياب الفرنسي والأوربي المؤثر على مسار الحرب الأمريكية في أفغانستان في إعطائه قدرة أكبر في نقد سياسات ما بعد الحرب على طالبان، وتحديدا في رفض حربها على العراق.

ويمكن القول إن الفرنسيين قد أبدوا حرصا أكبر في فهم التداعيات السياسية والتعقيدات المستقبلية لأي عمل أمريكي في "الشرق الأوسط" في ظل عدم حل المشكلة الفلسطينية، خاصة أن العدوان على العراق بدا وكأنه استمرار للسياسات الأمريكية التي اختزلت أولا مشكلات العالم في الإرهاب، ثم اختزلتها مرة أخرى في القضاء على دول محور الشر دون أن تعترف- ولو مرة واحدة بمحور الشر الإسرائيلي الصهيوني- الذي يرتكب يوميا جرائم مفزعة بحق الشعب الفلسطيني، ويتجاهل أيضا بشكل مطلق قرارات مجلس الأمن التي تنص على انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد ساعد في تبلور هذا الموقف الفرنسي الرافض للحرب على العراق أنها وضعت بعين الاعتبار الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية لمشاعر شعوب لا تقع فقط في الضفة الأخرى من المتوسط، إنما أيضا يعيش منها الكثير على أرضها.

ولعل حساسية الوضع الداخلي في فرنسا التي يعيش على أرضها ما يقرب من ٤ ملايين عربي في فرنسا، منهم ما يقرب النصف من حملة الجنسية الفرنسية، وأبدى كثير

منهم رفضهم للحرب على العراق، قد جعل الحسابات الفرنسية شديدة التعقيد وجعل رفضها لأي حرب مع العراق راجعا في جانب منه أيضا لتوازنات الداخل.

ثانياً : المتغير الأوربي

جاء الموقف الفرنسي الأخير في مجلس الأمن والرافض لاستخدام القوة ضد العراق ليضع للمرة الأولى فرنسا في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، قررت فيها- ولأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية- استخدام الفيتو في مواجهة مشروع أمريكي.

وإذا كان هناك دوافع كثيرة وقفت وراء الموقف الفرنسي الرافض لحرب مع العراق، فإن انتقال الاحتجاج الفرنسي من الاحتجاج السلبي على السياسات الأمريكية في المنطقة إلى الاحتجاج الإيجابي مثل تحولا جديدا يتجاوز الأسباب التي سبق ذكرها عن "الاستقلال الفرنسي".

وقد تمثل هذا الاحتجاج الإيجابي في نجاح فرنسا المتحالفة مع القوة الأكبر في أوربا؛ ألمانيا، في وضع الحرب الأمريكية على العراق خارج إطار الشرعية الدولية، وفي تحمل ضغوط هائلة مارسها كل من الإدارة والإعلام الأمريكيين في ظل حملة ابتزاز هائلة لم تشهدها العلاقات الأمريكية- الفرنسية من قبل.

وفي الحقيقة فإن المتغير الرئيسي الذي ساهم في "صمود" فرنسا في وجه الضغوط الأمريكية يتمثل في التطور الذي حدث في بنية التجربة الأوروبية، فرغم أن هناك خمس دول داخل الاتحاد الأوربي رفضت الانصياع للموقف الفرنسي- منها بريطانيا المتحالفة تقليديا مع الولايات المتحدة- فإن وجود ملامح بناء أوربي تقوده القاطرة الفرنسية الألمانية مثّل السند الرئيس لهذا التوجه الجديد.

ورغم أنه من المبكر الآن الحديث عن قطب أوربي جديد لديه سياسة خارجية ودفاعية موحدة، فإن من المؤكد أن التطور الهائل بالمعنى الاقتصادي والسياسي والإستراتيجي الذي شهدته تجربة الاتحاد الأوروبي سيعطي مؤشرات حقيقية على أننا سنشهد في المستقبل القريب تبلور كيان جديد قادر على أن يلعب دورا سياسيا مستقلا على الساحة الدولية.

ولعل من تابع تطور تجربة الوحدة الأوروبية التي بدأت حين وقعت ست دول أوربية وهي: فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج معاهدة لإنشاء السوق

الأوروبية المشتركة في ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ يجد أن أكثر المتفائلين لم يتوقع أن تتحول هذه المجموعة إلى اتحاد، بل إن اتفاقية ماستريخت عام ١٩٩٢ التي وضعت الأسس الحقيقية لتطوير تجربة المجموعة الأوروبية وصياغة ما سمي بعد ذلك بالاتحاد الأوروبي والعملة الاقتصادية الموحدة وحرية الانتقال وتنسيق السياسات الدفاعية والخارجية... إلخ لم يكن يتوقع الكثيرون نجاحها.

وعليه فإن من المهم النظر إلى التجربة الأوربية باعتبارها عملية تطورية، وأن صعوبة الحديث عن قطب أوروبي في الفترة الحالية لن يعني غيابه في المستقبل القريب، خاصة أن القطار الأوروبي نجح أن يستمر إلى وجهته رغم أن بعض "ركابه" تمسكوا بالبقاء في محطات متأخرة كما حدث مع بريطانيا التي لم تنضم إلى اتفاقية شنغين للحركة داخل الحدود الأوروبية ولا إلى نظام العملة الأوربية الموحدة، ودون أن يؤدي ذلك إلى "فصلها" من الاتحاد ولا إلى "استقالتها" منه.

وفي الحقيقة فإن تلك "النظرة اللحظية" لأوضاع الاتحاد الأوربي التي تراه من خلال مرحلة بعينها، وتسقط تاريخ تطوره، ولا تستشرف مستقبلة، تتناسى قدرة هذه البقعة من العالم على خلق مشروعها الخاص الذي سيكون بالتأكيد خارج المشروع الأمريكي الحالي المفروض بقوة الآلة العسكرية، والذي سيحتاج لدعم من شعوب المنطقة العربية التي بدأت ترفض الإملاءات المهينة للإدارة الأمريكية، وسياسات حكوماتها المحلية على السواء.

وفي كل الأحوال ستظل مسألة "مشروع" القطب الأوربي مؤجله بعض الشيء، وسيظل من المؤكد أنه في حالة اكتماله فإنه لن يكون قطبا بالمعنى الذي ساد إبان الحرب الباردة، ولن يكون محاربا للقطب الأمريكي بقدر ما أنه سيكون منافسا، له وحاملا لمعادلة غير صفرية في أي صراع مع الولايات المتحدة، وقادرًا في الوقت نفسه- إذا أراد- أن يحمل رسالة إنسانية إلى العالم لا يحمل فيها المدافعين عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان خراب الحرب والقتل والدمار، خاصة أن الولايات المتحدة أصبحت بعد ١١ سبتمبر عاجزة على تقديم مشاريع متكاملة لنهضة المنطقة ديمقراطيا واقتصاديا، ولم يعد في جعبتها الآن إلا مشاريع الانتقام وبث الكراهية والعنف بين الشعوب، وهنا يمكن لمشروع فرنسي- أوربي للمنطقة أن يجد منفذا له، ويمكن له أن يساعد العالم العربي

على بناء نظم سياسية أكثر عدالة وديمقراطية لا تصنع خارج الحدود، ولا تمثل وصفات "سابقة التجهيز" على الجميع طاعتها وإلا وضع في خانة الإرهاب.

الاتحاد الأوربي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة: المسكوت عنه في خطابات القوى الأوربية

د. عمرو حمزاوي

تحديان رئيسيان يواجهان الناظر إلى المشهد الأوربي في اللحظة الراهنة، يرتبط أولهما بالبحث عن أسباب اختلاف مواقف القوى الأوربية المركزية حول قضية العراق والتأمل في انعكاساته المحتملة على وتيرة ووجهة عمليات التوحد والاندماج الأوربي، ويتعلق الثاني بحقيقة بروز أنماط جديدة لتعامل بعض الدول الأوربية مع توجهات السياسة الأمريكية باعتبارها تعبيراً عن إرادة القطب المهيمن عالميا والمضطلع تقليدياً بدور القيادة في منظومة التحالف الغربي. وعلى الرغم من حدة المقارعات الدبلوماسية بين الحكومات الأوربية في الفترة الأخيرة والتي بلغت درجة حديث البعض عن عصابات عميلة لواشنطن داخل القارة الأوربية (كلمات المستشار الألماني شرودر في معرض تهكمه على الدول الثمانية التي وقعت على إعلان تأييد موقف الرئيس الأمريكي من العراق) أو تذكير الآخرين بأن الولايات المتحدة هي مَن صنعتهم وأنعمت عليهم بنعمة الديمقراطية بعد حقب طويلة من الاستبداد (رئيس الوزراء البريطاني موجهاً حديثه للمجتمع الألماني ناكر الجميل) إلا أن عباءة الهوية الأوربية المشتركة ما زالت تغلف محاور الخلافات والصراعات الواقعية وترتب تبعاً لذلك تعاظماً لمساحات المسكوت عنه في خطابات القوى الأوربية، وغلبة لمنطق "دعنا ننتظر فلا نكون البادئين بإحداث أزمة قارية"، وهو منطق تعلمه السياسي الأوربي بعد سلسلة طويلة من المواجهات المريرة خسرها دائماً كل من بادر بالتصعيد أو تفجير موقف مشتعل بالفعل (خبرة الحربين العالميتين الأولى والثانية).

أولاً : بين المصالح.. والمواقف

وحقيقة الأمر أنه يمكن التمييز بوضوح على خلفية المواجهة الأمريكية العراقية بين معسكرين متقابلين داخل القارة الأوربية لكل منهما رؤيته وخطابه السياسي ورموزه الإعلامية. فهناك من جهة مجموعة مؤيدي ومعاوني الولايات المتحدة في حربها ضد العراق وتضم بصورة أساسية في غرب أوربا بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا وهولندا والدانمارك، وفي وسط وشرق القارة بولندا وجمهورية التشيك والمجر ودول البلطيق.

وتتوافق إرادات هذه الدول مجتمعة على مشروعية التدخل العسكري لتغيير النظام الحاكم في بغداد وتؤكد في خطابها السياسي على التوجه نحو إحلال ترتيبات ديمقراطية في العراق بعد عقود طويلة من الحكم الديكتاتوري ومحاولة جعل عراق ما بعد صدام حسين نموذجاً إقليميا يحتذى به. وعلى الرغم من الالتقاء حول الأهداف الكبرى فإن دوافع أعضاء هذه المجموعة شديدة الاختلاف؛ الأمر الذي يرتب تفاوت درجات تأييدها للحرب الأمريكية. ففي حين تلتصق بريطانيا بحكومتها العمالية بصورة شبه كاملة بموقف واشنطن في إطار إدراك يضع التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة في المرتبة الأولى على سلم الأولويات أي قبل اعتبارات المعارضة الشعبية والحزبية للحرب على العراق أو مستقبل عملية الاندماج الأوربي، وهو التوجه الذي تشاركه في اللحظة الراهنة هولندا والدانمارك بصورة عامة –يأتي التأييد الأسباني والإيطالي أكثر تحفظاً.

والواقع أن موقف الدولتين الأخيرتين الحالي يشكل تحولاً ملحوظاً في تاريخ علاقتهما المعاصرة مع الولايات المتحدة. فقد تميزت الأحزاب اليسارية والاشتراكية التي سيطرت على مقاعد الحكم لفترات طويلة في مدريد وروما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بنزعتها النقدية إزاء السياسات الأمريكية خاصة في منطقة الشرق الأوسط القريبة جغرافياً وتاريخياً لها وتماهت في ذلك، على الرغم من اندراجها في سياق منظومة حلف الأطلنطي عادة مع الموقف الفرنسي. ربما فسرت حقيقة أن الائتلافات الحاكمة الآن في الدولتين بقيادة أزنار وبرليسكوني هي يمينية الهوى هذا التحول جزئياً إلا أن فهمه بصورة أعمق لن يتأتى إلا من خلال إدراك أهمية التحولات الكبرى التي شهدتها القارة الأوربية في التسعينيات. فالوحدة الألمانية وتوسع الاتحاد الأوربي شرقاً قد رتبا باختصار اختلالاً واضحاً لموازين القوى القارية في صالح وسط وشرق أوربا على حساب جنوبها؛ الأمر الذي يدفع صانع القرار في دول مثل أسبانيا وإيطاليا إلى البحث باستمرار عن إطارات بديلة للفعل السياسي يعادل بها هيمنة الأجندة الألمانية على القارة. ولم يكن تطوير الشراكة الأورومتوسطية إلا محاولة من صانع القرار في مدريد وروما بل وقبلهما في باريس لكبح جماح توجه القاطرة الألمانية نحو الشرق. وأضيف إلى ذلك فيما يخص الأزمة العراقية حالة التقارب الفرنسي–الألماني الواضحة التي أعادت الحياة إلى محور

باريس-برلين بعد فترة من التوترات بين البلدين في أواخر التسعينيات وهو الوضع الذي تخشى معه دائماً دول القارة الأضعف نسبياً تجاهل مصالحها وتصوراتها.

يمكن إذن فهم التأييد الأسباني والإيطالي للموقف الأمريكي باعتباره محاولة للتأكيد على استقلالية الدولتين وتوسيع مساحة حركتهما السياسية من خلال التقرب إلى واشنطن. ورغم المعارضة الشعبية الواسعة للموقف الرسمي والتي تصل في أسبانيا على سبيل المثال وفقاً لاستطلاعات الرأي العام الأخيرة إلى ما يزيد عن ٩٠% فإن حكومة رئيس الوزراء الأسباني إنما تعتمد على شرعية الإنجاز الاقتصادي في علاقتها مع الناخب هناك في حين يعتمد برليسكوني على تشرذم الساحة السياسية الإيطالية وغياب البديل في بقائه في الحكم.

أما دول أوربا الشرقية والوسطى فلها هي الأخرى دوافعها الخاصة. فبولندا وجمهورية التشيك والمجر فضلا عن الجمهوريات القزمية في منطقة البلطيق تسعى جميعها في ظل وضعية جيوإستراتيجية شديدة التعقد لتوظيف علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة لخلق حالة من التوازن الإيجابي في فعلها الخارجي في ظل ارتباطها العضوي بالاتحاد الأوربي الذي بدأت بالفعل عملية انضمامها له وفي ظل شبح عودة الهيمنة الروسية خاصة في حالة دول البلطيق تمكنها من التعبير عن إراداتها الوطنية محتمية بالقوة العظمى التي تدخلت بالفعل في الماضي القريب للدفاع عن مصالحها في مواجهة التصورات الألمانية والفرنسية المجحفة أحياناً.

ومن جهة أخرى تمركزت في الشهور الماضية حول موقف فرنسا وألمانيا مجموعة ثانية مناوئة للتوجهات الأمريكية ضمت معهما بصورة رئيسية بلجيكا وبدرجات أقل اليونان والنرويج والسويد. ويشدد الخطاب المعلن لهذه المجموعة على عدم مشروعية استخدام القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إلا بعد استنفاد كافة الوسائل الأخرى وبترخيص واضح من الأمم المتحدة، وعلى عدم جواز التدخل المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق أو غيرها من دول المنطقة وذلك بصرف النظر عما يمكن أن يساق في هذا الصدد من أسباب مثل الحرب ضد الإرهاب أو التحول الديمقراطي. وتستند هذه السياسة إلى نظرة للشرق الأوسط ترى في حل الصراع العربي الإسرائيلي نقطة البدء في الإصلاح، وفي الحرب على العراق تطورا يفضي بالحتم إلى غلبة رؤى

المواجهة الشاملة بين العالم الغربي والإسلامي في ظل هوس عام بصراعات بين الحضارات وبحروب صليبية قادمة. أما المصالح الكامنة وراء موقف دول هذه المجموعة فتأتي أيضاً تماماً مثل المجموعة المؤيدة للسياسة الأمريكية شديدة التفاوت، ففرنسا ترغب بالأساس في تسجيل اختلافها مع الإدارة الأمريكية الحالية حول أسلوب إدارة النزاعات العالمية بحيث يتضح بجلاء رفضها لهيمنة دولة واحدة على مقدرات البشرية، خاصة إذا كانت هذه الدولة تحتكم إلى منطق من ليس معي فهو ببساطة ضدي. وترد في مرتبة تالية كمحدد هام للسياسة الفرنسية المصالح الخاصة في الشرق الأوسط ومع العراق، والتي جعلت تبني موقف قريب من الموقف الأمريكي يذهب بمصداقية استقلالية باريس النسبية عن واشنطن في فعلها الدولي أمرا من الصعوبة بمكان.

ألمانيا على صعيد آخر أعادت في ظل حكومة يسارية اكتشاف نفسها كقوة أوربية يمكنها التصرف عالمياً بمعزل عن الإرادة الأمريكية وفي ضوء تصورات جديدة تعلي من شأن المصالح القومية الألمانية – وجزء حيوي منها متموضع في الشرق الأوسط – على حساب اعتبارات الطاعة العمياء للولايات المتحدة.

ويمكن أخيراً النظر إلى رفض قطاعات واسعة من المجتمع المدني في الدولتين ومعهما بلجيكا والنرويج والسويد على أنه عامل مساعد شجع حكوماتها في لحظة أزمات اقتصادية وتغيرات مجتمعية عميقة الأثر (نهاية عصر دولة الرفاهية) على المضي في رفض الحرب الأمريكية ومكنها من تسويق هذا الموقف باعتباره تعبيرا صادقا عن الإرادة الشعبية.

وعلى الرغم من السمو الأخلاقي والفلسفي للموقف والخطاب الرافض للحرب والذي يعد وزير خارجية فرنسا الحالي من أهم رموزه فإنه يعاني من ثلاث مشكلات كبرى. وفي حين تتمثل الأولى في حقيقة محدودية فاعلية هذه الدول في التأثير على الإدارة الأمريكية لتغيير توجهاتها على أرض الواقع ترتبط الثانية بممارسة فرنسا تحديداً لسياسات أحياناً ما تقترب إلى حد بعيد من المواقف الأمريكية المنتقدة على نحو يجعل من السهل الحديث عن عدم اتساق بين أو تناقض جلي بين القول والفعل. والإشارة هنا على سبيل المثال إلى التدخل الفرنسي العسكري في عدد من الدول الأفريقية كانت ساحل العاج أهمها في الفترة السابقة وعلى الرغم من غياب ترخيص دولي واضح من الأمم المتحدة.

أما أخطر وأعقد هذه المشكلات فيرتبط بالأهمية الإستراتيجية لعلاقات هذه الدول مجتمعة مع الولايات المتحدة في إطار منظومة التحالف الغربية. فواشنطن هي أهم شريك تجاري للاتحاد الأوربي وما زالت تمثل الطرف الأكثر فاعلية في ترتيبات الأوربيين الدفاعية والذي تدخل باستمرار لإنقاذ القارة القديمة من شبح الحروب أو من أخطار استمرار تصفيات عرقية بشعة في السنوات الأخيرة لم تتمكن دول مثل فرنسا وألمانيا من التغلب عليها بمفردها. وبالمقابل فإن أدوات الفعل الخارجي الجماعي خاصة العسكري باستقلالية عن الولايات المتحدة غائبة إلى حد كبير. وإن وجد توجه نحو سياسة خارجية مشتركة للاتحاد الأوربي فإن معناه الواقعي محدود للغاية في ضوء الاختلافات الأوربية- الأوربية.

ثانياً : حديث المحاور والأقطاب

ترتيباً على ذلك فإن الحديث الرائج الآن في الإعلام العربي عن بدء تشكل محور أو قطب أوربي جديد مناوئ للهيمنة الأمريكية هو أمر متسرع للغاية بل وخيالي في اللحظة الراهنة. وربما أرتبط مثل هذا التصور أكثر بالرؤية أو الآمال العربية وربما العالمية الباحثة عن بدائل لإدارة أمريكية تتصرف بمفردها ولا تعير إرادة البشرية أية اعتبار ولكنه لا يعبر عن واقع الأمور بل ولا يعبر عن نظرة الأوربيين أنفسهم لدورهم. فالواضح أن الدول الأوربية البعيدة الآن عن واشنطن ترغب ببساطة ومعها في ذلك روسيا والصين فقط في عقلنة الدور الأمريكي مع التسليم بهيمنته في اللحظة الراهنة.

(٨)

آسيا والأزمة العراقية الأنجلو أمريكية

د. محمد السيد سليم

تحاول هذه الدراسة أن تحدد أبعاد الدور الآسيوي تجاه الأزمة التي نتجت عن تصميم الولايات المتحدة وبريطانيا منذ مارس ٢٠٠٢ على شن عدوان عسكري على العراق بدعوى امتلاك أسلحة دمار شامل، وتفسير مصادر هذا الدور. وسيشمل التحليل في تلك الدراسة آسيا بالمعنى الواسع، الذي يضم روسيا بالإضافة إلى أستراليا، رغم كون الأخيرة قارة بذاتها؛ وذلك لارتباطها الجغرافي والسياسي بآسيا.

ويمكن القول إن الدور الآسيوي في أزمة العدوان الأنجلو أمريكي كان وما يزال دورا هامشيا من ناحية، وغير مباشر من ناحية أخرى، كما أن هذا الدور اتسم بدرجة عالية من الانقسام بين الدول الآسيوية نحو تحديد طبيعته.

- فهذا الدور كان هامشيا؛ لأنه لم يؤثر وليس من المحتمل أن يؤثر بقوة على تطورات الأزمة، رغم وجود إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في القارة الآسيوية، وهي الصين؛ فقد اتبعت تلك الدولة سياسية "التجاهل الحميد" للأزمة؛ أي الابتعاد عن الأزمة، والتعبير عن الحد الأدنى من السياسات الذي لا يكاد يغضب أيا من الأطراف، واستثمار الأزمة لتحقيق مكاسب في شرق آسيا.
- كذلك كان هذا الدور غير مباشر، وذلك من ناحية الأثر غير المباشر الذي أنتجته الأزمة النووية الأمريكية الكورية الشمالية على تطورات الأزمة العراقية.
- وأخيرا، فقد انقسمت الدول الآسيوية ما بين دول معارضة بشدة للعدوان الأنجلو أمريكي مثل ماليزيا، ودول أخرى مؤيدة بشدة لهذا العدوان مثل اليابان وأستراليا، وما بين هذين النقيضين تراوحت سياسيات الدول الآسيوية.

بيد أننا قبل أن نخوض في التحليل فإننا نود أن نشير إلى بعض الملاحظات المنهجية.

الملاحظات المنهجية :

<u>الملاحظة الأولى</u> التي ينبغي الإشارة إليها متعلقة بالمصطلحات؛ فقد استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون مصطلحات مثل "الحرب"، و"العمل العسكري"، و"الضربة" للإشارة إلى خطط الولايات المتحدة وبريطانيا لغزو العراق، وهذه المصطلحات التي شاع استخدامها في الأدبيات العربية هي مصطلحات تشير إلى علاقة يتحرك فيها كل

طرف ضد الطرف الآخر على الطرف الآخر على ساحة أرض المعركة بشكل متوازٍ، أو أنها تشير إلى سلوك دون تحديد مضمونه ودوافعه، ولكن ما نشهده على أرض الواقع غير ذلك؛ فنحن إزاء دولة (الولايات المتحدة) تحرك قواتها بحشدها لمحاصرة دولة أخرى (هي العراق)، وتعلن عزمها على غزو أراضي تلك الدولة، دون أن تقوم الأخيرة بالمثل، بل إنما تقوم بتدمير أسلحتها تحت الرقابة الدولية، وتعلن عدم رغبتها في تلك المواجهة.

هذه العلاقة تتم خارج إطار القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ومن ثم فإن الوصف الصحيح لما تقدم الولايات المتحدة وبريطانيا هو "العدوان"، تماما كما وصف العالم الغزو الثلاثي لمصر ١٩٥٦ بالصفة ذاتها. إن أهمية تلك الملاحظة تنبع من أن استخدام مصطلح معين يؤثر في كيفية التفكير في الموضوع الذي يتعلق به، لقد نجحت الولايات المتحدة في فرض مصطلحاتها على الساحة الدولية. ولكن من المهم في الكتابة العلمية استعمال المصطلح الذي يعبر عن خصائص الظاهرة محل البحث.

أما الملاحظة الثانية فهي أن أزمة العدوان الأنجلو أمريكي قد وفرت إطار الاختبار، وذلك في بعض المقولات النظرية في أدب العلاقات الدولية التي شاع استعمالها في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولعل أهم تلك المقولات هو ما يتعلق بالعلاقة بين الديمقراطية والسلام العالمي؛ حيث شاع القول: إن النظم الديمقراطية تتجه إلى اتباع سياسات أكثر سلامية من النظم التسلطية، بحكم تأثير العملية السياسة الداخلية في النظم الديمقراطية. هذا بالإضافة إلى أثر الرأي العام على السياسة الخارجية للنظم الديمقراطية؛ حيث شاع القول - في إطار مفهوم الليبرالية الجديدة- بأن الحكومات الديمقراطية تأخذ في حسبانها أثر الرأي العام وتوجهاته فيما يتعلق بالسياسة الخارجية[1].

لقد أوضحت أزمة العدوان الأنجلو أمريكي أن صدقية هاتين المقولتين محل شك. ففي تلك الأزمة نحن إزاء دولة "ديمقراطية" تتحرش دون سبب واضح بدولة "تسلطية"، كما أن العملية الديمقراطية الأمريكية قد سارعت من اتجاه الإدارة الأمريكية نحو العدوان، ذلك أن الإدارة خلقت مناخ الحرب، وحولت القضية إلى قضية تهديد للأمن القومي الأمريكي، ومن ثم أصبحت معارضة هذا الاتجاه تبدو كما لو أنها عمل غير وطني، قد تؤدي بمن يفعلونه إلى خسارة ناخبيهم، ويفسر ذلك ضعف المعارضة المعلنة للحزب الديمقراطي للعدوان، رغم وجود تلك المعارضة. ويرتبط بذلك قضية أثر الرأي العام على السياسة الخارجية؛ فقد أوضحت استطلاعات الرأي العام في اليابان أن ٨٤% من اليابانيين

يعارضون العدوان مقابل ١١% منهم [٢] رغم ذلك؛ فقد أيـدت اليابـان مشـروع العـدوان الأمريكي. وتكررت الظاهرة ذاتها في أستراليا، وأسبانيا، وبريطانيا. ولعل ذلك يشير إلى أن موازين القوى، ورؤى النخب الحاكمة هي التي تحدد السياسة الخارجية وليس الرأي العـام، حتى في الدول الديمقراطية.

أولاً : الدول الآسيوية المعارضة للعدوان الأمريكي البريطاني

(١) ماليزيا :

لعل أهم الدول الآسيوية التي عارضت العدوان الأمريكي هي ماليزيا. وقد تم ذلـك على مستوى الحكومة والرأي العام معا. فقد عارضت ماليزيا أي عدوان مسلح على العراق، وفسرت إصرار الولايات المتحدة عليه بأنه انعكاس "لغطرسة القوة العظمى" كما قال عبد الله أحمد بدوي، نائب رئيس الوزراء [٣]، وقد رفضت ماليزيا العدوان المسلح "حتى لو أعطـت الأمم المتحدة تفويضا بذلك"[٤]، كما قال محاضير محمد رئيس الوزراء. فـالأمم المتحـدة ليست مطلقة السلطة في التفويض باستخدام القوة المسلحة؛ لأنها محكومة فـي هـذا الأمـر بميثاقها، والأهم من ذلك أن ماليزيا وضعت الأزمة برمتها في سياق الحملة التـي تقودهـا العناصر المحافظة في الولايات المتحدة ضد العالم الإسلامي، حيث أشار عبد الله بدوي إلى أن "حربا ضد العراق سينظر إليها المسلمون في العالم بوصفها حربا ضد الإسلام"[٥]، وأشار سيد حامد البر، وزير خارجية ماليزيا، إلى أن "هناك مخاوف من تزايد المشاعر في العـالم الإسلامي والعربي بأن العراق مستهدف لأنه عربي ومسلم"[٦]. بل ذهب محاضـير محمـد لأول مرة إلى التعبير عن تفهمه للأعمال التي يقوم بها "المتطرفون الدينيون" بأنها رد فعـل للمعايير المزدوجة التي تتبع في العراق وفلسطين [٧]. وطالب سيد حامد البر بتطبيق معايير نزع أسلحة الدمار الشامل على إسرائيل، كما أدان عبد الله بدوي الولايات المتحدة لتقـديمها وثيقة مزورة إلى الأمم المتحدة ضد البرنامج النووي العراقي، ووصف ذلـك بالـــ"العمـل المقلق والمخزي"[٨].

استثمرت ماليزيا فرصة انعقاد مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في كوالالمبور لحشد تأييد الحركة للمطالبة بوقف العدوان المحتمل، والمطالبة بأن تكون الأمم المتحدة هي الإطار الوحيد لحل المشكلة. وذهب محاضير محمد إلى رغبة الدول العربيـة الخليجيـة والـدول الإسلامية الأخرى المصدرة للنفط إلى "النظر في استعمال آبارها البترولية لوقـف العـدوان الأمريكي المحتمل". وفي تقديرنا فإن محاضير محمد لم يكن ينظر إلى هذا الاقتراح على أنه قابل للتنفيذ؛ فقد قصر محاضير عملية استعمال الأدوات الاقتصادية على آبار البترول، ولـم

يضعها في إطار استعمال الأدوات الأخرى كافة كسحب الأرصدة، أو المقاطعة الاقتصادية. كما أنه اختار مجالا لا يلقي على ماليزيا بأي مسئولية بحكم أنها دولة غير مصدرة للنفط؛ مما دعا الدول المشاركة إلى عدم أخذ الاقتراح بشكل جدي.

لم تكن معارضة الدول الآسيوية الأخرى بنفس قوة المعارضة الماليزية؛ فقد عارضت الهند وباكستان وإندونيسيا العدوان الأمريكي، ولكن دون أن تذهب إلى الحد الذي ذهبت إليه ماليزيا. كما عارضت الصين الشعبية -بوصفها عضوة دائمة في مجلس الأمن-، ولكنها لم تهدد مرة واحدة باستخدام حق النقض ضد مشروع القرار الثلاثي في مجلس الأمن الذي يجيز استعمال القوة المسلحة.

(٢) الهند :

أكد رئيس وزراء الهند "فاجبايي" أنه يجب حل الأزمة عن طريق الأمم المتحدة؛ لأن الحرب "خيار سيئ"، وأكد أن انفراد الولايات المتحدة بالأزمة يضعف الأمم المتحدة، وأن قرارا بهذا الشأن ينبغي أن يُتخذ من مجلس الأمن[٩] . والحق أن هذا الموقف الهندي يبدو غير متسق مع مجمل التوجه العام للسياسة الخارجية الهندية في ظل حكومة حزب بهارتيا جاناتا، وهي توجهات تميل إلى بناء تفاهم إستراتيجي مع الولايات المتحدة وإسرائيل. ويمكن أن نفهم هذا الموقف في ضوء عاملين: أولهما استياء الهند من عدم دعم الولايات المتحدة لحملتها العسكرية ضد باكستان التي بدأتها في يناير ٢٠٠٢، ودعوتها الولايات المتحدة إلى التصرف فورا لتصفية قواعد المقاتلين الكشميريين. أما العامل الثاني فهو رغبة الهند في إحراج باكستان لاتخاذ موقف مناهض للعدوان الأمريكي البريطاني، وبالتالي إضعاف احتمالات التقارب الأمريكي الباكستاني، خاصة بعد ازدياد تلك الاحتمالات بعد القبض على بعض عناصر تنظيم القاعدة في باكستان، ويمكن فهم أهمية العامل الأخير في ضوء أن باكستان عضو غير دائم في مجلس الأمن، ومن حقه التصويت على مشروع القرار الثلاثي الذي يجيز استعمال القوة العسكرية.

(٣) باكستان :

على أي حال لم يكن بمقدور أي حكومة باكستانية إلا معارضة مشروع العدوان الأمريكي، والامتناع عن التصويت على المشروع الثلاثي كما صرح به ظفر الله الجمالي رئيس وزراء باكستان[١٠]؛ ذلك أن علاقات باكستان بالعالم العربي، فضلا عن قوة تيارات المعارضة الإسلامية في الداخل التي تمثل المركز الثالث في البرلمان الباكستاني حاليا لا تدع مجالا إلا لعدم الموافقة على المشروع الأمريكي. بيد أن باكستان وضعت معارضتها في

سياق سعيها إلى استمرار العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة؛ وهو ما دعا الولايات المتحدة إلى رفع العقوبات عن باكستان التي كانت قد فُرضت بعد التفجيرات النووية عام ١٩٩٨، ولم يكن واضحا ما إذا كان رفع العقوبات بسبب مساهمة باكستانية في القبض على عناصر تنظيم القاعدة وتسليمهم مباشرة إلى الولايات المتحدة، رغم أنه تم إلقاء القبض عليهم في الأراضي الباكستانية، أو بسبب موقفها المحدود من أزمة العدوان الأمريكي.

(٤) إندونيسيا :

كذلك عارضت إندونيسيا استخدام القوة العسكرية من أجل تغيير نظام الحكم في العراق، وأكدت على لسان وزير خارجيتها حسن ويرايورا -الذي كان سفيرا لبلاده في مصر- أن "محاولة الولايات المتحدة في هذه الصدد تؤدي إلى خلل في نظم القانون الدولي" [١١].

ويعتبر الموقفان الصيني والروسي هما الأكثر أهمية من بين مواقف الدول الآسيوية المعارضة؛ ذلك أن الصين وروسيا عضوان دائمان في مجلس الأمن.

(٥) الصين :

أما الصين فحرصت على الالتزام بسياسة الحد الأدنى من المعارضة، وسياسة "الإهمال الحميد" للأزمة؛ فقد دعت الصين -على لسان وزير خارجيتها في جلسة مجلس الأمن في ١٤ فبراير ٢٠٠٣- إلى إعطاء المفتشين مهلة من الزمن، وعدم استعمال القوة العسكرية، وأن يكون مجلس الأمن إطارا لحل المشكلة. ولكن الصين لم تذهب إلى تلك المعارضة إلا بعد أن بدا لها أن فرنسا وألمانيا تعارضان المشروع الأنجلو أمريكي. كما أن الصين لم تهدد باستعمال حق النقض ضد المشروع. كما أنها حرصت على التأكيد بعدم وجود تحالف صيني مع روسيا وفرنسا[١٢]. وكانت الصين أول دولة في العالم توقف رحلات طيرانها إلى الكويت تحسبا لحرب محتملة، وأول دولة تقلص عدد أفراد بعثتها الدبلوماسية في العراق، وأعلنت خططا لإجلاء رعاياها من العراق [١٣].

إن هذا الموقف الصيني إنما يعكس السياسة الصينية التقليدية التي تقوم على الحرص على عدم الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة لحماية نموها الاقتصادي الذي يرتبط بالسوق الأمريكية، وعدم رغبتها أيضا في الانخراط في قضايا "الشرق الأوسط" إلا بالقدر الذي يحفظ هذه المنطقة كمصدر للنفط (٧٠% من الواردات النفطية الصينية تأتي من "الشرق الأوسط")، وسوق للصادرات الصناعية الصينية. هذا كله رغم حرص الصين على

التعبير عن معارضتها للقطبية الأحادية، ورؤيتها لضرورة إنشـاء نظـام عـالمي متعـدد الأقطاب.

(٦) روسيا :

وأما روسيا فلم يكن لها موقف واضح من الأزمة حتى تبلور المعارضة الفرنسـية الألمانية للمشروع الأنجلو أمريكي. مع تبلور تلك المعارضة مالت روسيا إلى ترجيح الكفـة الأوروبية المعارضة، بل وهددت صراحة -بعد أن فعلت فرنسا ذلك- باستخدام حق النقض ضد أي مشروع يجيز استعمال القوة العسكرية ضد العراق. ففي مؤتمر ميـونيخ السـنوي لسياسات الأمن الدولي تحدث إيجور إيفانوف -وزير خارجيـة روسـيا- مشـيرا إلـى أن الإرهاب الذي يوجه إلى روسيا لا يجد من الغرب إلا التجاهل، وربما الـتفهم فـي بعـض الأحيان، في حين تقوم الدنيا ولا تقعد إذا كان الإرهاب موجها إلى دولة غربيـة، وخاصـة الولايات المتحدة. وتجاهل إيفانوف المسألة العراقية رغم أنها كانـت الموضـوع الرئيسـي للمؤتمر. وقد كان إيفانوف يرسل إشارة إلى الولايات المتحدة أنها إذا لم تتعاون مع روسـيا في موضوع "الإرهاب" فإن الأخيرة لن تتعاون معها في المسألة العراقية، وبعد هذا المؤتمر شرعت روسيا في دعم الموقفين الفرنسي والألماني، والتهديد باستخدام حق النقض. كـذلك مالت روسيا إلى المعارضة الفرنسية الألمانية لانفراد الولايات المتحدة بوضع قواعد النظـام العالمي في القرن الحادي والعشرين بمفردها، وانفرادها بالملف العراقي، خاصة في ضـوء المصالح الروسية في العراق، وأهمها وجود ديون عراقية لصالح روسيا تبلغ ١٠ مليـارات دولار.

ثانياً : الدول الآسيوية المؤيدة للعدوان الأمريكي

على قمة تلك الدول تأتي اليابان وأستراليا.

(١) اليابان :

دعمت اليابان السياسة الأمريكية منذ البداية، ونذكر أنه عنـدما قامـت الولايـات المتحدة وبريطانيا بالاعتداء الصاروخي على العراق في ديسمبر عام ١٩٩٨ -وقبيل حلـول شهر رمضان مباشرة- أصدرت اليابان بيانا أيدت فيه العـدوان الأنجلـو أمريكـي. وقـد استفسرت عن هذا الموقف من أحد كبار المسئولين اليابانيين آنذاك، فأشار إلـى أن اليابـان تفعل ذلك "حتى تساندنا الولايات المتحدة في حالة طلبنا قصفا مماثلا لكوريا الشمالية". فالدعم الياباني للولايات المتحدة مرتبط بالتحالف الأمريكي الياباني في إطار اتفاقية سنة ١٩٦٠ من

ناحية، وفي إطار اعتبار اليابان أن كوريا الشمالية مصدر التهديد الأساسي لأمنها؛ مما يتطلب منها -في تقديرها- دعم الولايات المتحدة في عدوانها على الآخرين.

وقد انتقد كويزومي -رئيس وزراء اليابان- المظاهرات الدولية المعادية للعدوان على أساس أنها تبعث برسالة خاطئة إلى الرئيس العراقي. وأكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية اليابانية أن المشكلة هي أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، ويجب على الرأي العام الدولي أن يتوحد إزاء تلك القضية[١٥]. كذلك دعم كويزومي مشروع القرار الثلاثي في مجلس الأمن الذي يجيز استعمال القوة العسكرية ضد العراق[١٦]. وأشار كويزومي إلى أن اليابان لن تتحمل تكاليف الحرب أو تشارك في تحمل تكاليفها، ولكنها قد تسهم في مساعدة اللاجئين العراقيين، وفي إعادة بناء العراق، ودعم الدول المجاورة والمتضررة؛ وهو ما يعد موافقة على العدوان الأمريكي البريطاني. هذا كله رغم أن استطلاعات الرأي العام أشارت إلى أن ٨٤% من اليابانيين يعارضون هذا العدوان، كما ذهب بعض دعاة السلام اليابانيين إلى العراق ليكونوا دروعا بشرية في حالة وقوع العدوان.

(٢) أستراليا :

أما الدعم الأسترالي فقد فاق الدعم الياباني وتخطاه وسبقه، وقد بدأ ذلك في ١٠ يونيو سنة ٢٠٠٢، حين التقى هوارد رئيس وزراء أستراليا بجورج بوش، وأكد دعمه للسياسة الأمريكية، مشيرا إلى أن سياسة العراق على صعيد أسلحة الدمار الشامل "مهينة لكثير من الدول، بما فيها أستراليا". وتلا ذلك استخدام هوارد لنفس المصطلحات والمبررات الأمريكية (وجود أسلحة دمار شامل لدى العراق، والعلاقة بين العراق وتنظيم القاعدة).

وكانت أستراليا الدولة الوحيدة في القارة التي أرسلت قوات بحرية مسلحة إلى منطقة الخليج العربي للمشاركة في دعم العدوان المحتمل. ورغم معارضة ٦٦% من الرأي العام الأسترالي لسياسة هوارد فإنه لم يتراجع عن دعمه للمشروع الأنجلو أمريكي، واعتبر أن هذا الدعم "قضية أمن قومي".

والواقع أن هذا الدعم الأسترالي الشامل للمشروع الأنجلو أمريكي إنما يشكل امتدادا للسياسة الأسترالية التقليدية القائمة على التحالف مع الولايات المتحدة منذ عقد حلف "الإنزوس" عام ١٩٥١ بمشاركة نيوزيلندا، وسعي أستراليا في حقبة ما بعد الحرب الباردة إلى الاضطلاع بدور القوة العظمى في منطقة جنوب شرقي آسيا، وهو ما تمثل في دورها في استقلال "تيمور الشرقية"، وإعلان جون هوارد عن أن أستراليا ستقوم بضرب قواعد

الإرهاب في جنوب شرق آسيا دون استئذان من دول المنطقة، وهو الأمر الذي أدى بدول المنطقة إلى الاحتجاج على هذا المشروع الأسترالي.

كذلك فالخليج العربي هو بالنسبة لأستراليا منطقة رخوة يمكن تحقيق مكاسب فيها دون مخاطر حقيقية.

وقد اتبع هوارد تلك السياسة رغم معارضة ثلثي الرأي العام الأسترالي لها، وعقب هوارد على ذلك قائلا: إنه غير مقتنع بأن الحشود المناهضة للحرب دليل على أن موقفه لا يتوافق مع رأي الشعب.

ثالثاً : الأزمة الكورية والأزمة العراقية.. هل ثمة علاقة؟

تزامن مع الأزمة العراقية أزمة أخرى اندلعت في شرق آسيا في منتصف أكتوبر ٢٠٠٢، حين أعلنت الولايات المتحدة أن كوريا الشمالية قد اعترفت لها بأن لديها برنامجا نوويا سريا! وبناءً عليه قامت الولايات المتحدة في ١٤ نوفمبر بتجميد الاتفاق الموقع عليه بين الدولتين عام ١٩٩٤ بخصوص تجميد البرنامج النووي لكوريا الشمالية مقابل مدّ الولايات المتحدة لكوريا الشمالية بإمدادات نفطية، وبناء مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف. ورغم أن كوريا الشمالية قد نفت أنها قد صرحت للولايات المتحدة بذلك، ونفت أن لديها برنامجا نوويا؛ فإن الولايات المتحدة جمدت من جانب واحد اتفاقية ١٩٩٤؛ مما دعا كوريا الشمالية إلى التصعيد الذي أدى إلى الانسحاب من معاهدة "حظر الانتشار النووي"، والتصعيد العسكري في شبه الجزيرة الكورية واستئناف برنامجها النووي.

في البداية أعلنت الولايات المتحدة -على لسان وزير دفاعها رامسفيلد- أنها لا تكترث بالتصعيد الكوري الشمالي؛ لأنها تستطيع خوض حربين في آن واحد. ولكن الولايات المتحدة سرعان ما غيرت تلك اللهجة بالسعي إلى تهدئة الموقف مع كوريا الشمالية، والدعوة إلى حل المشكلة في إطار محادثات متعددة الأطراف.

وقد أثار الموقف الأمريكي تجاه القضية الكورية انتقادات للولايات المتحدة بأنها تتبع سياسة مزدوجة المعايير، حيث تطلب الحل السياسي مع دولة انسحبت من معاهدة حظر الانتشار النووي، بينما تطلب الحل العسكري مع دولة هي جزء من هذه المعاهدة، وتخضع للتفتيش الدولي!! بل وترفض (أمريكا) الحل السياسي بكل الطرق. بيد أن الولايات المتحدة بررت السياسة المزدوجة بأن الحل السياسي لم يستنفد مع كوريا الشمالية بعد، وأن العراق

قد اعتدى على أحد جيرانه (الكويت)، وأن كوريا في أزمة اقتصادية لا تمكنها من الاعتـداء على جيرانها، وهي كلها اعتراضات لا تنهض على قدمين في تقديرنا.

والواضح أن الولايات المتحدة نجحت -على الأقل حتى الآن- في تجميد الجبهـة الكوريـة الشمالية وتسخين الجبهة العراقية، ولكن كوريا الشمالية بادرت بالتصعيد العسكري، وإجراء اختبار صاروخي، واعتراض طائرات التجسس الأمريكية؛ مما أدى إلـى قيـام الولايـات المتحدة بحشد عسكري في المحيط الهادي، وإن كان هناك مجال لكي تستثمر كوريا الشمالية انشغال الولايات المتحدة بالملف العراقي لتحقيق مكاسب عسكرية في شبه الجزيرة الكورية.

خاتمة

تميز الدور الآسيوي في أزمة العدوان الأنجلو أمريكي بالهامشية كما قدمنا، وتمثـل ذلك في محدودية دور الصين التي بدت غائبة عن الملف بأكمله؛ مما يدعو إلى أهمية الحوار العربي الفعال مع الصين للنظر في مجمل سياساتها تجاه القضايا العربية، ويدعو إلى دعـم مشروع جامعة الدول العربية ببناء "منتدى صيني عربي للتعاون". وهـو المشـروع الـذي جمدته الصين الشعبية. كذلك يدعو إلى النظر في مجمل العلاقات العربية اليابانية، والعربية الأسترالية. ويجب أن نعترف بأن مثل هذه الدعوة ربما لا تكون ذات جـدوى فـي ضـوء مشاركة عدد من الدول العربية في تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية البريطانية. فالمعضـلة تكمن في الوطن العربي ذاته وليس في اليابان وأستراليا.

كذلك فقد اتضح إبان تلك الأزمة هامشية الدور الذي كان يمكن أن يقوم به مـؤتمر "إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا" (سيكا) الذي تم إعلانه في يونيو ٢٠٠٢ مكونا مـن ١٦ دولة آسيوية من بينها مصر وفلسطين. ورغم أن هذا المؤتمر نشأ كمؤتمر آسيوي شامل للأمن والتعاون فإنه لم يضطلع بدور يذكر في التعامل مع الأزمة؛ مما يدعو إلـى التسـاؤل عن جدية هذه المنظمة التي تقودها جمهورية كازاخستان.

الهوامش

١- راجع في عرض تلك المقولات: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القـاهرة: دار النهضة المصرية ١٩٩٨).

٢- صحيفة الرأي العام (الكويت)، ٤ مارس ٢٠٠٣.

٣- صحيفة الأهرام (القاهرة)، ١٧ فبراير ٢٠٠٣.

٤- صحيفة الأهرام، (القاهرة)، ١٨ فبراير ٢٠٠٣.

٥- صحيفة الوطن، (الكويت)، ٧ مارس ٢٠٠٣.

٦- صحيفة الأهرام، (القاهرة)، ٢٧ فبراير ٢٠٠٣.

٧- صحيفة الأهرام، (القاهرة) ٢٥ فبراير ٢٠٠٣.

٨- صحيفة السياسة، (الكويت) ١٠ مارس ٢٠٠٣.

يمكن أيضا الإشارة إلى أن محاضير محمد أكد أنه لا يوجد دليل واضح عل امتلاك العـــراق لأسلحة دمار شامل (٢/١٧)، وذلك بخلاف عدد من قادة الدول العربية الذين أكدوا أنه يوجد لدى العراق أسلحة بيولوجية وكيميائية!

٩- صحيفة الوطن، (الكويت) ١٩ فبراير ٢٠٠٣.

١٠- صحيفة الوطن، (الكويت) ١١ مارس ٢٠٠٣.

١١- الوطن، (الكويت) ١٠ مارس ٢٠٠٣.

١٢- صحيفة الوطن (الكويت) ١٩ فبراير ٢٠٠٣.

١٣- صحيفة الأهرام (القاهرة) ١٧ فبراير ٢٠٠٣.

لم يرض هذا الموقف الصيني المحدود الولايات المتحدة؛ فقد كتب توماس فريـــدمان مقـــالاً بعنوان "شريط بكين اللاحق" (الشرق الأوسط ١٧ فبراير ٢٠٠٣) يطلب فيـــه مـــن وزيـــر خارجية الصين أن يذهب إلى بغداد، ويضرب المنضدة بقبضتي يديه، مطالبًا قادتها بالبدء في الانصياع للأمم المتحدة كي تتحاشى الحرب.

وأضاف: "أستطيع أن أفهم أنكم لا تريدوننا أن نكون مندفعين، ولكن لماذا أنـــتم ســـلبيون؟"، وحذر فريدمان الصين بأنه في حالة وقوع هجمات أخرى على الولايات المتحدة فإن الصين ستفقد فائض تجارتها مع الولايات المتحدة الـــذي يبلـــغ ١٠٠ بليـــون دولار، وســـتنخفض الصادرات الصينية إذ لن تصدر الصين إلا الشرائط اللاصقة.

١٤- رسالة عبد العظيم حماد في صحيفة الأهرام، (القـــاهرة)، ١٢ فبرايـــر ٢٠٠٣ عـــن المؤتمر.

١٥- صحيفة الأهرام، (القاهرة)، ١٨ فبراير ٢٠٠٣.

١٦- صحيفة السياسة، (الكويت)، ٣ مارس ٢٠٠٣.

١٧- صحيفة السياسة، (الكويت)، ٣ مارس ٢٠٠٣.

١٨- صحيفة الوطن، (الكويت)، ١٧ فبراير ٢٠٠٣.

١٩- راجع: طه المجدوب "ازدواجية المعايير الأمريكية بين العـــراق وكوريـــا الشـــمالية"، صحيفة الأهرام، (القاهرة) ١٦ فبراير ٢٠٠٣. و"أبعاد التناقض الأمريكي في التعامـــل مـــع الأزمتين الكورية والعراقية"، صحيفة الأهرام (القاهرة) ٢٣ فبراير ٢٠٠٣.

(٩)

المشهدان التركي والإيراني وأزمة العراق

د.باكينام الشرقاوي

ليست الأزمة العراقية أزمة إقليمية بل هي في جوهرها أزمة دولية كبرى، ليس لانخراط القطب الأمريكي كطرف رئيسي فيها، بل لكونها اختبارًا للنظام الدولي الذي تحاول إدارة بوش فرضه على العالم.

إن المشهد الإيراني فيما يخص المسألة العراقية والحرب الأمريكية المحتملة عليها أقل سخونة ولكن ليس أقل خطورة. فالأحداث ليست متلاحقة ولا يلعب الوقت فيها عاملاً حاسمًا كما هو الحال على الساحة التركية. ولكن وفقًا لكثير من السيناريوهات المستقبلية فإن المستقبل قد يحمل نتائج أكثر خطورة على إيران من تلك التي يحملها الوضع الحالي وطويل الأمد على تركيا.

أولاً : الحكومة التركية وموقف متأرجح:

استقى النموذج التركي مكانته الدولية من كونه الدولة الإسلامية الوحيدة ذات نظام علماني "معتدل"؛ فهي تقدم مثالاً لنخبة حاكمة تسعى حثيثًا للاندماج مع الغرب وإثبات أحقية وجدارة تركيا لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق حافظت السياسة الخارجية التركية على توجهها الغربي بالرغم من تغير البيئة الدولية (حرب باردة وما بعدها) والداخلية (تحول في هياكل صنع القرار وفي توالي أحزاب مختلفة في التوجه). فكيف كان الموقف التركي من المسألة العراقية بتداعياتها الخطيرة ليس فقط على المنطقة بل على العالم أجمع. والأمر الذي صعد من أهمية الموقف التركي أنه يتم رسمه وتحديده في ظل لحظة تاريخية فاصلة من تطور الخبرة السياسية التركية، ففي هذه اللحظات الحرجة تصيغ تركيا سياستها الخارجية باسم حكومة حزب العدالة والتنمية، وهو الحزب الذي بغض النظر عن مدى إسلامية أيدلوجيته وبرامجه قبل أو بعد انتخابه، اعتبر منذ البداية خليفة لحزب الرفاه وغيره من الأحزاب الإسلامية المتعاقبة على الحياة السياسية التركية.

ولتحليل الموقف التركي، كان لا بد من التعامل مع خطين رئيسيين تبنتهما القيادة التركية في تعاملها مع الموقف المتفجر، ولكل مستوى مبرراته وحججه التي يقوم عليها.

ويكمل هذان الخطان بعضهما البعض ليرسما صورة شاملة للموقف التركي الرسمي تجاه المسألة العراقية. ولا تتناول هذه المقالة الموقف الشعبي، حيث إنه موقف واضح وهنـاك اتفاق على رفضه لأي ضربة محتملة للعراق وقبوله فقط للحل السلمي وتغليبه للـدواعي الإنسانية على أي حسابات براجماتية على صانع القرار الانتباه إليها.

في البداية لا بد من الإشارة إلى متغيرين رئيسيين أثرًا على أسلوب إدارة حكومة حزب العدالة والتنمية للأزمة العراقية حتى الآن، تختص الملاحظة الأولى بأبعاد داخليـة ترتبط بوصول حزب ذي توجه إسلامي مثل العدالة والتنمية إلى الحكـم بـل وانفـراده بتشكيل الحكومة التركية نظرًا لنسبة التصويت الكبيرة التي حظي بها في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢. أما الثانية فتختص بالبيئة الدولية الحاكمة للمسألة العراقية، ومن أهـم مـدخلاتها العلاقات الأمريكية التركية الخاصة وتداعيات ما بعد ١١ سبتمبر على النظام الدولي.

فيما يخص الملاحظة الأولى: جاء انتصار حزب العدالة والتنميـة فـي نـوفمبر ٢٠٠٢ ليجعل من الموقف التركي مصدرًا للتساؤل حـول مسـار التوجهـات التركيـة المستقبلية خارجيا وداخليا. وكان لهذا التطور الداخلي دلالته المحورية التي تختبر بحـق ثوابت النموذج التركي. وبالنظر لتعامل الحكومة الجديدة مع الأزمة من الممكن القـول إن وصول حزب ذي توجهات إسلامية مثل حزب العدالة والتنمية إلـى السـلطة وتكوينـه الحكومة منفردًا لم يعن تغييرًا كبيرًا في هذا المجال بل استمرت الحكومـة التركيـة فـي حرصها على ثوابت النموذج التركي، وأهمها على الإطلاق العلمانية وغربيـة التوجـه، وهذا ما حرص على تأكيده كوادر الحزب الحاكم الجديد وما أكدته معالجة حكومة جـول للأزمة العراقية والحرب الوشيكة في العراق. ولكن بدأت درجة استقلالية القرار التركـي تزداد ويقل سقف الاستجابة التركية للطلبات الأمريكية في ظل حكومة أردوغان.

الإشكالية الرئيسية هنا ليس في مدى ولاء الحليف التركي وإنمـا فـي المشـاكل الداخلية التي تؤثر سلبًا على قدرة تركيا الوظيفية في إطار الإستراتيجية الأمريكية. هنـاك تطوران داخليان قد يؤثرًا بالسلب على الانسجام التركي الأمريكي، وهمـا: أولا تـدهور عميق في نوعية الديموقراطية التركية وثانيا تولي الإسلاميين السلطة. وهمـا تطـوران متناقضان بمعنى انتفاء أحدهما قد يعني حدوث الآخـر: وهـذه هـي معضـلة التطـور الديموقراطي الإيجابي الحقيقي في تركيا (وغيرها كثير من الـدول الإسـلامية) بالنسـبة

لصانع القرار الأمريكي. إلا أنهما توحدا حاليا في الحالة التركية وأكسباها خصوصية. واتخذ بالفعل كل من الجيش والولايات المتحدة أمريكية موقف المترقب في انتظار ما تؤول إليه التجربة حتى لا يقود أي تدخل إلى ضرب التجربة الديموقراطية. بل إنه يجب عدم إغفال الدور الأمريكي في تقييد حرية حركة الجيش التركي في الفتك منذ البداية -أي ما قبل انتخابات ٢٠٠٢- بحزب العدالة والتنمية والسماح له بدخول الانتخابات، وذلك حرصًا على تهدئة الساحة التركية الداخلية.

وبدا من درجة تعاون حكومة جول وعدم انحرافها عن المسار المتوقع من أي حكومة تركية أن هذه مخاوف لا محل لها على الأقل مرحليا. فالولايات المتحدة لا تهتم بالعلمانية التي يمثلها العسكر أو بالديموقراطية التي يمثلها رئيس الوزراء التركي بل بالحفاظ على التوجه الموالي للغرب الذي طالما تمتع به النموذج التركي. لكن جاء تردد حكومة أردوغان في حسم درجة دعمها للعمليات العسكرية الأمريكية ليبرز أنه بالرغم من ثبات الموقف التركي العام كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة، فإن الخلفية الإسلامية لأعضاء الحزب الحاكم أثرت في درجة المساندة المقدمة للحليف الأمريكي وفي تزايد مستوى التمرد على المستوى البرلماني والشعبي.

بالنسبة للملاحظة الثانية: خلال التسعينيات تكيفت تركيا مع الأحادية القطبية وأصبحت لاعبا إقليميا رئيسيا في ظل المعطيات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وحافظت تركيا على التوجه الغربي الذي تحتل فيه الولايات المتحدة مكانة الحليف الأكثر أهمية بل ويتم في إطاره تقييم الحلفاء الإقليميين ليس فقط في ذاتهم بل أكثر في قدرتهم على تقوية الروابط الأمريكية التركية.

عقب ١١ سبتمبر تخطت الولايات المتحدة مرحلة التشكيك والتدقيق في مساعدتها العسكرية والاقتصادية وعادت إلى محاولة ربط أنقرة بها بكافة الوسائل بشدة وبسرعة كبيرة. وخفت حدة الانتقادات الأمريكية للديموقراطية التركية، وأشير دوما لمدى ديموقراطية هذا النموذج وكونه مثالاً يجب أن يحتذى به. لقد أعلنت الولايات المتحدة مؤخرًا عن مساعدة عسكرية جديدة قيمتها مليار دولار، وذلك لتسهيل تنفيذ المطالب الأمريكية الخطيرة من أنقرة والتي تضع الحكم الجديد أمام اختيار صعب.

ولا تنظر واشنطن للتيار الإسلامي التركي بنفس النظرة التقليدية لنفس التيارات

في أقطار إسلامية أخرى. بل يعتبرونه عامة من أكثر الحركات تعبيرًا عن "الإسلام المعتدل"، على سبيل المثال يعتبر الأمريكيون أردوغان محافظًا مواليا للغرب، وأنه قد تخلى عن الآراء الإسلامية المتشددة التي اعتنقها في الماضي، فهو لا يطالب على سبيل المثال بالانسحاب من الحلف الأطلنطي ويؤمن بضرورة والفائدة من عضوية الاتحاد الأوروبي.

ومن ناحية أخرى، فرضت الظروف الحرجة التي يمر بها العالم عقب ١١ سبتمبر ورؤية وأساليب الإدارة الأمريكية الحالية كثيرًا من القيود على حرية حركة أي تنظيم ذي توجه إسلامي حتى لو كان حزبًا سياسيًا شرعيًا فاز في انتخابات ديموقراطية. ففي الوقت الذي تحدثت كثير من التحليلات على قيود البيئة الدولية الحالية الرافضة للاستبداد السياسي والتي وضعت سقفًا على تحركات الجيش تجاه تكرار تجربة أربكان، أغفلت أيضا الخطوط الحمراء المفروضة على حزب العدالة والتنمية بحيث تجعل من تحدي أسس الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مخاطرة لا يضمن عواقبها. فمحاولات الحكومة التركية الحالية لدرأ تهمة "الإسلامية" والتأكيد على احترامها للثوابت التركية في النموذج الداخلي الممثلة في علمانية النظام، يجعل من الاعتدال الإسلامي في تركيا مضطرا لأن يكون علمانيا في هذه اللحظة التاريخية الحرجة، أو على الأقل لا ينطلق في تطبيق أساسيات الرؤية الإسلامية التي اختير من قبل الناخب التركي على اعتبار أنه يمثلها.

وبالفعل تواجه الحكومة التركية الجديدة امتحانًا صعبًا فإما تلبية المطالب الأمريكية وانتهاج نفس سياسة الإدارات التركية السابقة أو إرضاء الناخبين المعارضين للحرب وأعضاء البرلمان الذين أغلبيتهم من حزب العدالة والتنمية. **ويقوم الموقف التركي الرسمي على شقين رئيسيين:** يختص الأول بالدعوة إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للمشكلة العراقية وهو خطاب موجه أساسًا للدوائر الدبلوماسية الدولية المختلفة وفي إطاره يتم إلقاء العبء الأكبر على العراق كسبب في "تأزيم" المشكلة. في حين أنه في إطار المفاوضات الأمريكية التركية يكون الحديث عن طبيعة الدور التركي في الحرب وعن مرحلة ما بعد الحرب وتسوياته، وذلك بعد أن بدا اعتقادًا راسخًا لدى القيادة التركية بمستوياتها المختلفة أن الحرب قادمة مهما فعلت بغداد ونتيجتها متوقعة، ومن ثم فإن

الأولوية يجب أن تقوم على حسابات هذا السيناريو وما يمكن أن تحصل عليه تركيا حال تنفيذه. ويكمل هذان الشقان بعضهما البعض ليجعل الإدارة التركية للأزمة قادرة على التعامل مع السيناريوهات المختلفة للمشكلة، فسواء ضربت العراق أو لا، فإن الهدف الاستفادة من معطيات الواقع أقصى استفادة ممكنة وتكبد أقل الخسائر المتوقعة. إنها سمة براجماتية اتسمت بها السياسة الخارجية التركية في مراحلها المختلفة، وهي تعبير عن حسابات رشيدة من منطلق صانع القرار التركي وتعمل على حماية الصالح القومي التركي وجني مكاسب قومية مختلفة. ومن ثم كان من الأهمية بمكان إفراد مزيد من التحليل لقاعدتي الرؤية التركية تجاه العراق للتعرف على مبررات كل شق وأبعاده.

ثانياً : خطاب الحل السلمي:

تنبع الحساسية التركية تجاه العراق من أن مشاكل تركيا المحلية الملحة والتي لها أبعاد أمنية مثل الإسلام السياسي والمشكلة الكردية إنما لها امتـدادات إقليميـة لا يمكـن إغفالها خاصة في شمال العراق. لم يمنع ذلك تركيا من مواصلة الجهود لتلافي الضـربة الأمريكية على العراق لما لها من ضرر واضح على مصالحها الحيوية خاصة الاقتصادية منها. ومن ثم فإن تركيا ظلت طوال التسعينيات ترحب بعودة العلاقات الطبيعة للعراق مع العالم، فبالرغم من أن تركيا دولة محورية في مسألة فرض العقوبات فإنهـا مـن الـدول المتضررة بجانب العراق حيث إن الخسائر الاقتصادية الصافية تقدر بعشرات البلايين من الدولارات.

يتمثل الشق الأول من الموقف التركي تجاه العراق-الذي كان أكثر وضوحًا فـي مرحلة زمنية سابقة- والموجه في أساسه لمخاطبة الدول المختلفة خاصـة دول الاتحـاد الأوروبي والمنظمات الدولية العديدة وأهمها الأمم المتحدة في العمل علـى تـدعيم كافـة الوسائل لتفادي ضربة أمريكية للعراق وتدعيم الحلول السلمية. ولكن في نفس الوقت يظل الهدف هو ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بشكل كامل وفعـال. وفـي هـذا الإطار فإن الرؤية التركية تقوم على محورية دور القيادة العراقية، وإن المسؤولية عراقية بالأساس إذا ما أريد إنجاح الجهود الدبلوماسية لحل الموقف سلميا. وهو ما اتضـح مـن الخطاب التركي الرسمي إقليميا وعالميا، فإقليميا قام إعلان إستانبول في ٢٣ يناير ٢٠٠٣ والخاص بالمبادرة الإقليمية حول العراق والتي تزعمتها واستضافتها تركيا على مطالبـة

العراق بالقيام "بمسئوليتها في استعادة السلام والاستقرار في المنطقة"، وأن تستمر في تعاونها مع فرق التفتيش وإثبات التزامها بقرارات مجلس الأمن. وتضمنت هذه الوثيقة قائمة بما يجب على العراق عمله لحل هذه الأزمة ولم يأت ذكر الولايات المتحدة من قريب أو بعيد وكأن الجانب الأمريكي قام بواجبه كاملا والتقصير إنما هو من نصيب العراق وحده. كما تضمن البيان تأكيدًا على ضرورة أن يكون تدخل مجلس الأمن في هذه المسألة "كاملا وحاسما ومتواصلا"، وأن دول هذا الإعلان تقف متعاونة مع المجلس للوصول إلى حل سلمى. ولعل أهم ما جاء في هذا البيان هو ذكره أن نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية يمثل خطوة أولية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما جددوا التزامهم بالحل السلمي للمسألة الفلسطينية.

وأكدت كلمة رئيس البعثة التركية الدائمة في الأمم المتحدة داخل مجلس الأمن خلال الجلسة المنعقدة لمناقشة المسألة العراقية نفس النهج التركي المعلن دوليا، حيث اتفقت مع ما جاء في إعلان الاتحاد الأوروبي في ١٧ فبراير ٢٠٠٣، وأكدت مجددا على أهمية وضرورة الحل السلمي. وتبدو المبررات التركية الداعية إلى البحث عن حل سلمي منطقية، حيث إنها تلقت أكبر الآثار السلبية الناجمة عن حرب الخليج الثانية في التسعينيات، فلأول مرة منذ ألف عام لا تستطيع المتاجرة مع جنوبها بسبب العقوبات المفروضة على النظام العراقي. ومن ثم فأي حرب محتملة قادمة ستسبب كثيرًا من الوهن لاقتصاد منهك بالفعل، بالإضافة إلى أن هذا التوتر الإقليمي لا شك يؤثر سلبيا على الاستثمار الأجنبي داخل الاقتصاد التركي. ولكنها في نفس الوقت ألقت بمسؤولية أي تدهور مستقبلي على عاتق القيادة العراقية التي عليها أن تتعاون مع فرق التفتيش تعاونا كاملا وعلى العراق أن يدرك أنه يتعامل مع "إنذارات أخيرة".

وكثيرا ما استخدم الخطاب التركي قرار ١٤٤١ كمرجعية مهمة، حيث إن الحل السلمي لا بد أن يأتي في نفس الوقت الذي يطمئن العالم بأنه ليس هناك مخاطر من النوع الذي أشار إليه هذا القرار، فالهدف الذي تبغيه تركيا هو نفس هدف الإعلان الأوروبي وهو نزع السلاح العراقي نزعا كاملا وفعالا في سياق قرارات مجلس الأمن وخاصة قرار ١٤٤١. حيث إن "نزع السلاح الحالي، غير المشروط والكامل للعراق" ما زال هو القضية الخطيرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين منذ ١٩٩١ وأملت تركيا أن يتم نزع

السلاح العراقي سلميا عن طريق لجان البرادعي وبليكس، ولذا رحبت بموافقة العراق على السماح لطائرات U2 بالطيران فوق العراق وتوفير وثائق إضافية واعتبرتها خطوات تخدم قيام تعاون نشط من جانب العراق. إذًا هناك تطابق بين الرؤيتين التركية والأمريكية في حجم الخطر الذي يمثله نظام صدام حسين على العالم وليس فقط المنطقة.

كما تهتم تركيا ببعد آخر مهم وهو الصدى العكسي لهذه الأزمة على العلاقات عبر الأطلنطية، خاصة أن تركيا تعتبر نفسها هي أيضا "دولة قديمة" كما ذكر مندوبها في مجلس الأمن. ومن هنا يبرز حساسية الموقف التركي أمام الخلاف الأوروبي الأمريكي، فعند تفاقم الخلاف قد تجد نفسها بين طرفين كل منهما يمثل حليفا مهما لها ويملك في يده تحقيق مطالب تركية مختلفة. ولذا أدركت تركيا أهمية بعد آخر من الصراع وهو ضرورة الحفاظ على وحدة وتماسك مجلس الأمن ودعت أعضاءه في داخل الجلسة المخصصة للعراق ببناء الجسور بين الفجوات التي قد تظهر بينهم والحفاظ على شرعية وصفة هذا الجسد المؤسسي في هذه الأوقات الحرجة.

ثالثاً : خطاب الحرب وتسويات ما بعدها:

إنه الخط الأهم في هذه المرحلة داخل الموقف التركي تجاه العراق، وأظهر أول انقسام كبير داخل هياكل النظام السياسي التركي بحيث توحدت رؤى الحكومة التركية والمؤسسة العسكرية في مواجهة موقف مغاير يتبناه البرلمان التركي الذي يعبر في الأساس عن درجة من الإجماع الجماهيري الرافض للتدخل العسكري الأمريكي في العراق.

يقوم هذا الخط من الموقف التركي على حسابات سيناريو قيام الحرب وضرورة التعامل مع تداعيات حدوث هذا الاحتمال. وفي هذا السياق يعمل صانع القرار التركي على تحديد شكل وطبيعة الدور التركي في مرحلة الحرب والمشاركة في رسم خريطة ما بعد الحرب سواء السياسية أو الإستراتيجية أو الاقتصادية. إن على صانع القرار التركي -أيا كانت طبيعة الحزب الحاكم- مواجهة عدة إشكاليات في حالة اندلاع الحرب في العراق، منها الخسائر الاقتصادية الكبرى والمستمرة التي تستنذف اقتصادًا يعاني من أزمة اقتصادية طاحنة حتى أن حكومة جول وصفتها في برنامجها عقب تولي الحكم بأنها أكبر أزمة اقتصادية تمر بها البلاد. وبالرغم من المخاوف من رفض القاعدة الجماهيرية خاصة

ذات التوجه الإسلامي للضربة الأمريكية ضد العراق، فإنه قد ظهر اتجاها قويـــا داخـــل النخبة الحاكمة حتى السياسية منها يرى ضرورة التعاون مع الولايـــات المتحـــدة حتـــى تحصل تركيا على قدر كاف من التعويضات ولا تفقد دورها في صياغة خريطة ما بعـــد الحرب، خاصة أن الطموح التركي ركز على شمال العراق وموارده، بل وتسعى بعـــض الدوائر غير الرسمية إلى البحث عن حقوق تاريخية منسية فـــي هـــذه المنطقـــة وتمثـــل الموصل وكركوك المنطقة الإستراتيجية التي تحظى باهتمام كبير.

لقد جسمت الضربة الأمريكية المحتملة ضد العراق من حساسية الموقف التركـــي من العراق كأحد أهم مجالات الخلاف مع الولايات المتحدة نظرًا لمحوريته بالنسبة لمفهوم التهديد لدى العسكرية التركية. وستظل عقبة طالما لم يتحدد مستقبل العراق ولم يتم حـــل المشكلة الكردية، فتناول مسألة العراق بشكل يضمن التكامل الإقليمي لتركيا مطلب أساسي لحل الأزمة العراقية. فلقد تكثفت المفاوضات وتعددت مراحلها لمناقشـــة آليـــات الـــدور التركي فيها ومردوده الإيجابي والسلبي على تركيا وارتباط ذلك بدرجة الدعم التي تطلبها الولايات المتحدة للعمليات العسكرية الأمريكية المحتملة ضد العراق والأهـــداف التركيـــة التي تريد تأمينها بعد انتهاء الحرب.

وقد سلمت الإدارة الأمريكية رسالة من سبع صفحات إلى السفير التركـــي فـــي واشنطن تضم قائمة بالمطالب الأمريكية من تركيا في حالة اندلاع الحرب مـــع العـــراق. وتضمنت قائمة المطالب فتح المطارات والموانى التركية أمام القوات الأمريكيـــة ونشـــر ١٠٠ ألف جندي على الحدود بين تركيا والعراق. ودعت الرسالة تركيا إلـــى المشـــاركة بـــ٣٥ ألف جندي تركي في الحشد. ووعدت واشنطن أنقرة بإلغاء كافة الديون العســـكرية المستحقة على تركيا والتي تبلغ ٧ مليارات دولار وإنهاء المشـــكلات المتعلقـــة بتوريـــد الأسلحة لتركيا.

باختصار تريد الولايات المتحدة فتح جبهة شمالية لغزو العراق المحتمل، وهو ما يسرع من نجاح العمليات العسكرية ويقلل من الخسائر الأمريكية. كما ترغـــب الولايـــات المتحدة أن تلعب تركيا دورًا رئيسيًا في العمليات العسكرية شمال العراق والحفـــاظ علـــى النظام في المناطق التركمانية. وترتكز خطط المخـــابرات الأمريكيـــة علـــى المســـاعدة العسكرية التركية في الاستيلاء على المدن العراقية الشـــمالية وفـــي مقـــدمتها كركـــوك

والموصل. وسيتم اتخاذ الخطوات لضمان عدم انفجار ثورة الأكراد داخل تركيا ذاتها. إلا أن موقف الحزب الديموقراطي الكردستاني المعارض لتضخيم الدور التركي في شمال العراق بل وتدخل الأتراك بقوات عسكرية بشكل مباشر يطرح بعض الإشكاليات أمام نشر القوات التركية في هذه المنطقة. وبالفعل نجحت المساعي الأمريكية غير المعلنة في جعل الأتراك ينسحبون بضع كيلومترات من بعض المواقع التي تقدموا إليها مؤخرًا في محاولة للسيطرة على أي صراع محتمل ممكن أن ينشب بين هذين الطرفين ويعقد من موقف القوات الأمريكية خلال غزوها للعراق عن طريق الجبهة الشمالية.

تميز موقف حكومة حزب العدالة والتنمية بالتأرجح النسبي. ففي البداية، رفضت الحكومة التركية طلبا أمريكيا بنشر ١٠٠ ألف جندي في أراضيها مع السماح فقط باستخدام القواعد التركية في أنجيرليك وديار بكر وموسى وباتمان وملاتايا. بعد أن كان أردوغان قد أعلن عدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في ضرب العراق. كما ربطت مشاركتها في الحرب الأمريكية ضد العراق بنشر شبكة دفاع صاروخي أمريكي فوق أراضيها لحمايتها من أي هجوم صاروخي عراقي محتمل، كما اشترط الجانب التركي موافقة مجلس الأمن على ضرب العراق. ثم رددت بعض التقارير الصحفية بعد ذلك أن قوات أمريكية وتركية تخطط لعبور الحدود العراقية والبقاء في المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد في شمال العراق لمدة خمس سنوات على الأقل، وفي المقابل ركزت المطالب التركية على ضرورة الحصول على تعويضات كبيرة في حالة نشوب الحرب بالفعل حتى يسهل اتباع الولايات المتحدة (بل إن بعض المصادر ذهبت للقول بأن التعويضات تشمل السيطرة التركية على حقول البترول في شمال العراق أو الحصول على نسبة ١٠% من النفط العراقي بعد إسقاط نظام صدام). حيث أبلغت أنقرة المسئولين الأمريكيين بأن الخسائر التركية ستصل إلى ٢٨ مليار دولار بسبب الحرب غير شاملة للنفقات العسكرية للحرب.

إن ما يركز عليه المفاوض التركي ليس حجم التعويضات الاقتصادية فقط بل سرعتها أيضا، وهو ما أكده وزير الخارجية التركي حينما شدد على ضرورة وضع واشنطن لسلسلة التعويضات الاقتصادية على مسار سريع بمجرد الوصول لاتفاق تركي أمريكي؛ لأن انتظار موافقة الكونجرس على التمويل ربما تأخذ شهرين، "، ولكن بانتهاء

هذين الشهرين ربما تكون الحرب قد انتهت بالفعل" كما صرح. وتأتي التجارة أهم من المال، حيث طالبت الحكومة التركية واشنطن برفع بعض العقبات أمام دخول السلع التركية الولايات المتحدة (مثل المنسوجات).

تشعر تركيا أنها لم تعوض تعويضا كافيا عن خسائرها في حرب الخليج الثانية في ١٩٩١؛ ولذا فهي حريصة ومصممة على تحقيق مصالحها هذه المرة. ومن ثم احتلت المطالب الاقتصادية مكانة مهمة في المفاوضات الأمريكية التركية واتضحت مهارة المفاوض التركي في تعبئة كافة الأدوات الدبلوماسية لإقناع إدارة بوش بأحقية تركيا في حجم تعويضات مناسب يجعلها أقدر على تلقي واستيعاب الآثار السيئة للحرب المحتملة في العراق. فمثلا حاول الطرف التركي دوما التركيز على صعوبة موافقة البرلمان التركي وتكرر ذلك في أكثر من خطاب رسمي منها على سبيل المثال ما ذكره السفير التركي في واشنطن الذي أكد أن التعويضات الاقتصادية ليست هي العامل الحاسم في الوصول إلى اتفاق بالنظر إلى أن ٩٥% من الشعب التركي معارض للحرب الأمريكية في العراق. ومن ناحية أخرى أعلم رئيس الوزراء التركي جول إدارة بوش أنه ليس من السهل الحصول على موافقة البرلمان طالما أن معظم النواب وأعضاء حكومته معارضون للضربة الأمريكية، ولذا فإنه على الولايات المتحدة الموافقة على المطالب التركية لتسهيل تصويت البرلمان لصالح نشر القوات الأمريكية. وبالفعل استمعت واشنطن لرسالة جول ووافقت على منح تركيا ٦ بلايين دولار كمنح و ١٠ بلايين دولار كقروض. كما ستعمل الولايات المتحدة على إجبار العراق على دفع تعويضات الحرب وسيتم تعويض تركيا من خلال صندوق تعويضات الحرب المزمع تأسيسه عقب الحرب.

وعادت الحكومة التركية لتقبل فكرة نشر قوات أمريكية فوق الأراضي التركية بحيث تركزت المفاوضات ليس على المبدأ ذاته بل شروط تنفيذه. وكثر الحديث عن شروط تركية للموافقة على ذلك، منها: عدم السماح بإقامة دولة كردية في شمال العراق، وأن يكون الشعب العراقي مسئولا عن اختيار نظام حكمه الجديد، وأن يحصل التركمان على نفس حقوق بقية الفصائل الكردية في حالة إقامة دولة فدرالية مع تعهد واشنطن بعدم تسليح الفصائل الكردية بأسلحة ثقيلة وعدم توفير حماية لحزب العمال الكردستاني، وأن يتم السماح للقوات التركية بالتوغل إلى عمق ٧٥ كيلومترًا داخل العراق. فهناك إصرار

تركي على ضرورة تغيير الوضع الدستوري للجماعة التركمانية في العراق حتى يسمح لهم بالمشاركة في الهيكل السياسي في مرحلة ما بعد الحرب، وما زالت المفاوضات جارية بسبب رفض الأكراد العراقيين ونظرتهم للتركمان كأقلية. كما وصل الجانبان التركي والأمريكي إلى اتفاق حول المسألة الكردية: فعدد الأسلحة المعطاة للأكراد ستكون محدودة وتحت سيطرة صارمة من قبل مسئولين أمريكيين. ذلك بالإضافة إلى المطالب السابقة الخاصة بضرورة حصول الولايات المتحدة على موافقة مجلس الأمن قبل ضرب العراق ونصب درع صاروخي أمريكي داخل تركيا.

كما أعلن أردوغان أن بلاده لا تستطيع وحدها المشاركة في الهجوم الأمريكي المرتقب على العراق، وأكد على ضرورة وجود تحالف مع دول مثل مصر والسعودية وسوريا، وأن خسائر تركيا ستكون كبيرة إذا شاركت تركيا وحدها، وطالب بضرورة مشاركة الجميع في العدوان المتوقع؛ لأن مشاركة تركيا وحدها ستؤدي إلى نتائج سلبية للغاية. وبالفعل قام جول بجولة في المنطقة لبحث هذا الموضوع.

وأعلن السفير التركي لدى واشنطن أن الاتفاق التركي الأمريكي المنتظر له أبعاد ثلاثة: اقتصادية وعسكرية وسياسية، فإنه بالنسبة للمسائل السياسية تخطط إدارة بوش لتأسيس إدارة انتقالية في مرحلة ما بعد صدام كالآتي: ١- إدارة عسكرية انتقالية يقودها جنرال أمريكي لتأمين السلام والاستقرار في المنطقة، ومن المتوقع أن تمثل تركيا في هذا الهيكل من خلال جنرال تركي. ٢- إدارة مدنية دولية انتقالية تتضمن عضوا بيروقراطيا تركيا وسفيرًا تركيًا. ٣- مجلس استشاري يمثل فيه كل من السنة والشيعة العرب، الأكراد، التركمان والجماعات الإثنية الأخرى. فإلى جانب الإدارة العسكرية الأمريكية سيشارك جميع الحلفاء للولايات المتحدة الذين اشتركوا بفعالية في القتال في الإدارة المدنية الدولية. ولذا تبحث تركيا عن دور لها وإن كانت واشنطن تفضل أن تحصر دورها في شمال العراق. كما أن سير العمل اليومي سيتم من خلال إدارات محلية شيعية في الجنوب وكردية في الشمال، أما شئون منح جوازات السفر فتخضع للإدارة المدنية الدولية؛ ولذا ستعمل تركيا على تشجيع التركمان للعودة إلى العراق من جديد. وسيؤسس المجلس الاستشاري مع الإدارة المدنية الدولية لجنة قضائية لتأسيس دستور جديد وسيعقد استفتاء عليه لتحديد كيفية إدارة البلاد. وبعد إجراء الانتخابات المحلية والعامة ستقوم الإدارة

المدنية الدولية بتسليم سلطتها للسلطات المنتخبة من العراقيين. وبعد الحرب سيكون هناك جيش عراقي واحد موحد. وعامة لم تحسم المفاوضات الجارية وأهمها ما سيأتي في مرحلة إعادة هيكلة العراق ما بعد الحرب جميع الأمور بعد.

وكان البرلمان قد صوت ضد المشروع المقدم للموافقة على نشر ٦٢ ألف جندي أمريكي في أراضيها استعدادا لتحضير الجبهة الشمالية للعراق للحرب. وقد أعلن قبل ذلك متحدث باسم الحكومة التركية أن قطاعا مهما من الحكومة التركية لم يكن غير راض عن التطورات ولكن في نهاية المناقشات تقرر إرسال القرار إلى المجلس التركي. وأعلن أن المفاوضات مع الولايات المتحدة في المسائل الثلاث: الاقتصادية والسياسية والعسكرية وصلت إلى مرحلة مهمة ولكنها ما زالت مستمرة. ترددت أحاديث عن تقديم مشروع ثان للبرلمان ولكن هذه المرة يجب العمل على ضمان عدم رفضه مرة أخرى وصدور قرار من مجلس الأمن سيساعد على ذلك، بالإضافة إلى الوصول إلى اتفاق حول المساعدات الاقتصادية، خاصة أن الخلاف كما ذكر وزير الخارجية التركي استمر بسبب إصرار واشنطن على ضرورة ربط المساعدات الأمريكية ببرنامج الصندوق الدولي.

داخليا، ظهرت معارضة لما بدا من موافقة على تحقيق معظم إن لم يكن جميع المطالب الأمريكية. ولم تأت المعارضة على المستوى الشعبي فقط بل من داخل النخبة السياسية ذاتها مثل حزب المعارضة. حيث تعرض أسلوب معالجة الحكومة التركية الجديدة لتزايد احتمالات توجيه ضربة أمريكية للعراق إلى كثير من الانتقادات الداخلية: انتقد بايكل سياسة الحكومة تجاه المسألة العراقية باعتبارها تقود إلى وجود "جيشين وقيادتين هو أمر خطير، وقد يكون أمن الدولة في خطر، وقد يتقلل الاستقرار الذي من الصعب تأسيسه في المنطقة وقد يتصاعد الإرهاب".

كما تصاعدت انتقادات حزب الشعب الجمهوري الحزب المعارض خاصة عقب تقديم حكومة حزب العدالة والتنمية لمشروع ميزانية عام ٢٠٠٣، وذلك بعد تصويت البرلمان بالرفض على مشروع انتشار القوات الأمريكية وبه تسع مليارات دولار كعبء ضريبي إضافي على الشعب وتم تقديمها باعتبارها تكلفة السلام، وتساءل بايكل رئيس الحزب عن تكلفة الحرب التي ستحقق خسائر أكبر وتمنى ألا يوافق البرلمان على ما سبق، وأن رفضه لأن الضرر سيكون أعظم. وأضاف أن أصحاب الدخول المنخفضة الذين توجه لهم

حزب العدالة والتنمية ببرنامجه الانتخابي قبل الانتخابات هم من سيعانون في عهد حكمه. كما يزمع حزب الشعب الجمهوري المعارض أن يقوم بتحضـير ملـف للقيـام بتحقيـق برلماني حول ما أشار إليه رئيس البرلمان من أن هناك شكوكا حول اختـراق الاسـتعداد العسكري الأمريكي بنود مشروع سبق ووافق عليه البرلمان يسمح للولايات المتحدة بنشر ٣,٥٠٠ خبير لتحديث القواعد والمواني العسكرية.

ففي انتظار الموافقة البرلمانية على نشر القوات الأمريكية على الأراضي التركية أنزلت سفينة أمريكية بالفعل معدات وعربات حربية في ميناء الأسـكندرونة. كـذلك لـم تنتظر واشنطن قيام الحكومة التركية بتقديم مشروع ثان للبرلمان، وقامت بإرسال سـفينة حربية إنتربرايز على متنها أعداد ضخمة من الجنود وكميات كبيرة من العتاد للمشـاركة في الحرب المحتملة، انطلاقًا من الأراضي التركية، وأشارت الصحف التركيـة إلـى أن واشنطن اختارت مدينة ديار بكر مقرًا لقيادة العمليات الجوية وكمقـر لقيـادة العمليـات التركية وماردين بنفس المنطقة لقيادة العمليات البرية انتظارًا للانطلاق منها عند موافقـة البرلمان على شن الحرب من الأراضي التركية، واستمرت في تجهيز قاعـدة إنجرليـك، وهو التجهيز الذي كان غطاء لتحركات كثير من القوات الأمريكية على الأراضي بأنهـا التحركات التي اعتبرتها الدوائر الإعلامية الرسمية "استعدادا عسكريا أمريكيا" مسـتمرا. ويعتقد معظم المحللين أن هذه السفن الأمريكية التي بدأت بإنزال جنود وعتاد فـي ميـناء الأسكندرونة قد تلقت الضوء الأخضر من الجنرال أوزكوك رئيس الأركان التركي. وقـد أكد رئيس الأركان التركي أن موقف الجيش هو نفس موقف الحكومة وأنه يحترم قـرار البرلمان إلا أن نشر القوات الأمريكية في جنوب تركيا يسمح بتقصير مدة الحرب وتقليـل الخسائر، ولذا يعتقد أن المشروع عندما يقدم مرة أخرى سيحظى بالموافقة. وإن تركيا قـد حصلت على ضمانات أمنية ومالية من الولايات المتحدة. وأشار إلى أنه لا يمكن لتركيـا بمفردها منع الحرب أو الاختيار بين السيئ والأسوأ. أعلن القائـد التركـي أن الحـرب ستكون قصيرة بفتح جبهتين. وبروز هذه التصريحات في هذا التوقيت تفهمها كـل مـن رئيس الحكومة ورئيس البرلمان وأنها تعني عدم رغبة التأثير على قرار البرلمان، ولكنـه بدا الوقت وقد حان وقت إحداث هذا التأثير. يرى لذا قائد الأركان التركي أزلوك ضرورة تمرير البرلمان التركي لمشروع السماح للقوات الأمريكية بالانتشار فـي تركيـا لحمايـة

الأمن القومي التركي. وقد رفض الرئيس التركي سيزار قيام الجيش بإصدار بيان يوضح فيه وجهة نظره تجاه نشر القوات الأمريكية لما قد يثيره من بلبلة.

وفي المقابل انتقد رئيس البرلمان التركي تحركات القوات الأمريكية في الأراضي التركية وأعلن رفضه لسياسة الأمر الواقع، وأن هذه التحركات قد اخترقت القانون. ويؤمن كل من رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان التركي بضرورة استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يوفر الشرعية الدولية لأي حرب ضد العراق، وانضم إليهم أردوغان بعد فوزه في الانتخابات التكميلية حينما ألمح لبوش في حديث تليفوني إلى أنه يجب عدم الضغط في التوقيت؛ لأن تكوين حكومة جديدة أمر مهم وإنه ينتظر ما تؤول إليه مناقشات مجلس الأمن.

وكان تصويت البرلمان التركي بالرفض مفاجأة لمعظم المراقبين، وعلقت الحكومة التركية والحزب الحاكم على ذلك باعتباره تعبيرا عن العملية الديموقراطية في الأساس. ركز الخطاب التركي الرسمي على أن هذا التصويت من نتائج ديموقراطية النموذج التركي حتى فيما بين أعضاء الحكومة التركية نفسها، ولذا تم ترك لكل نائب حرية التصويت وفقا لما يمليه عليه ضميره وبأن رفض البرلمان ما هو إلا أمر ديمقراطي. "نحن حزب ديموقراطي" كما أعلن وزير الخارجية.

وبدت الأزمة التي تمر بها الحكومة التركية في تصريحات أردوغان الذي انتقد ولكن بشكل غير مباشر التصويت البرلماني، حيث أكد أن تركيا لا يمكن ان تقف موقف المتفرج؛ لأن الأمر يمس أمنها والتكامل الإقليمي العراقي، وأن للحرب آثارها السيئة على تركيا، ولذا يجب اتباع الإجراءات الضرورية. كما أضاف أن على الولايات المتحدة مراعاة الحساسيات التركية عند صياغة السياسة تجاه العراق؛ لأن تركيا تبغي الحفاظ على العلاقات الجيدة معها. ولكنه في نفس الوقت لم يبد انسياقا كاملا للمطالب الأمريكية حيث رفض فتح المجال الجوي للطائرات الأمريكية بشكل حال وسريع بدون موافقة البرلمان على ذلك.

وقد شدد كذلك كل من باول وبوش على احترامه للديموقراطية التركية. وبشكل عام جاء رد الفعل الأمريكي ردا غير انفعالي وبدا متوازنا ومتفهما للحساسيات التركية،

وربما يعود هذا الموقف الهادئ إلى اعتبار الرد التركي ردا غير نهائي وأن المفاوضات ما زالت مستمرة. وانتهى الأمر بإعلان باول لوقف برنامج المساعدات الأمريكية الذي قدره بـ١٥ مليار دولار.

وبالمثل حاولت بعض الأصوات الأمريكية التقليل من مدى وعمق الآثار السلبية لقرار البرلمان التركي، أعلن رامسفيلد أن الولايات المتحدة ستحقق أغراضها من المسألة العراقية بدعم تركي أو بدونه. وأعلن تومي فرانكس عن وجود خطط بديلة دوما، وأن الولايات المتحدة تتعامل مع كل من ممثلي تركيا وممثلي الأكراد والعمل على حل الخلافات الناشئة. ولكن في الوقت ذاته شددت دعاوى أخرى على أهمية الحصول على الموافقة التركية لفتح الجبهة الشمالية للحرب المتوقعة. وزار وفد برلماني أمريكي برئاسة رئيس لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب ولدفع الحكومة التركية لتقديم مشروع ثان للبرلمان. الثابت أن هذا القرار لم يؤثر على التحالف الإستراتيجي التركي الأمريكي بالرغم من اضطرار الولايات المتحدة لتعزيز وجودها في البحر الأحمر لتعويض عدم الفتح الكامل للجبهة الشمالية للعراق انطلاقا من الأراضي التركية بالشكل الذي كانت تأمله.

ومن ناحية أخرى يمثل الوجود التركي العسكري في شمال العراق (حجمه وحدود دوره) محورًا إضافيا للخلاف بين واشنطن وأنقرة. واصلت القوات التركية تدفقها على شمال العراق على الرغم من تحذيرات مسعود البارزاني لتركيا من خطورة دخول جيشها شمال العراق. وتتراوح تقديرات أعداد القوات التركية المزمع نشرها في شمال العراق بحوالي أربعين ألف جندي وهدفها الأول منع إعلان وقيام دولة كردية في شمال العراق، ثم لإبقاء اللاجئين بعيدا عن الحدود التركية. وأعلن وزير الخارجية أن القيادة ستكون لتركيا في المناطق التي تسيطر عليها القوات التركية وسيتم التنسيق مع الولايات المتحدة ولكن لن يكون هناك قيادة مشتركة.

باختصار يمكن تلخيص الموقف التركي كما جاء على لسان وزير خارجيتها وهو التعاون مع الولايات المتحدة في حربها المحتملة ضد العراق بما يحفظ المصالح التركية؛ لأنها لا تستطيع منعها من خوض هذه الحرب. تهدف الحكومة التركية كما ذكر يشار ياقيش إلى إزالة الجوانب السلبية لهذه الحرب، وأن تكون الآثار السيئة محدودة عند وقوع

الحرب. ولكنه أضحى تعاونا غير كامل وليس بنفس الدرجة التي توقعها الحليف الأمريكي. وتعتبر الحكومة الضغط الشعبي ممثلا في المظاهرات بمثابة استعمال للحق الديموقراطي ولكنها دعت الاتحادات العمالية والمنظمات الحكومية الرافضة للحرب والمتزعمة للمظاهرات إلى إدراك أن نجاح الضغط الشعبي في إقناع البرلمان بالتصويت ضد مشروع نشر القوات الأمريكية سيكون له ثمن اقتصادي (فمثلا لن يكون هناك علاوة الشهر المقبل وستزيد الضرائب على السيارات وعلى الدخول)، وصلت مرحلة الشد والجذب الطويلة بين الولايات المتحدة وتركيا في نهاية مطافها تقريبا حيث إنه بعد رفض البرلمان التركي مشروع نشر القوات الأمريكية، فرض الأمر الواقع نفسه بالنظر إلى تدفق القوات الأمريكية على الأراضي التركية وانتظارها في الموانى والقواعد العسكرية للضوء الأخضر الرسمي من البرلمان عندما يعرض عليه مشروع ثان لنشر هذه القوات. بل إنه تحت غطاء برلماني سابق يبيح تحرك خبراء أمريكيين لتحديث الموانى والقواعد التركية تم نقل عتاد وجنود أمريكيون إلى المناطق الحدودية بين تركيا والعراق وإن كانت تتم بشكل غير معلن. ويبدو أن الأوضاع تتجه إلى أن تسعى الحكومة ومعها العسكريون للضغط على البرلمان للموافقة على نشر القوات الأمريكية ضد رغبة الجماهير. فقد تمثل الأزمة العراقية ليس فقط محكا لعمق التحالف الأمريكي التركي ولكن أيضا لحفاظ العسكريين على ثقلهم المحوري داخل هياكل صنع القرار التركي حتى ولو من وراء الستار، وبذلك يقوم الموقف التركي تجاه العراق على قاعدتين إحداهما تخاطب العالم وتقوم على دعم الجهود لتوفير حل سلمي للأزمة، في حين أن القاعدة الأخرى وتخاطب بها أساسا الولايات المتحدة تقوم على بحث تسويات ما بعد الحرب بشكل يضمن أقل تهديد ممكن للأمن القومي التركي وأقصى مكسب اقتصادي وسياسي وإستراتيجي ممكن للدولة التركية. وقد ظهرت بالفعل بعض الانتقادات في الصحف التركية ذاتها ترى بأنه إذا تعاملت تركيا مع المخططات الأمريكية ما بعد الحرب فهذا يعني أنها لا تأخذ خطوات نزع الأسلحة العراقية مأخذ الجد. وإن هذا المزج بين التفاعل مع التعبئة الأمريكية لأمم المتحدة لنزع أسلحة العراق في الوقت الذي يجرى فيه العمل على قدم وساق في مخططات أخرى تبدو سرية يفقد الأمم المتحدة والناتو وأي تحالفات دولية معناها. وعبرت الأوساط التركية عن معضلة أعمق مثّلها رفض البرلمان وهي عودة مقاومة "أعراض الاستعمار"، وأن تصويت البرلمان التركي مثّل انشقاقا واضحا حول المقولة الداعية أن العولمة والهيمنة الأمريكية أمر لا مفر منه ولا بد من التعامل في سياق ذلك، وكأن التوجه

الأيديولوجي التركي تعاد صياغته من جديد، وبالرغم من بعض التحفظات التي ناقشتها حكومة جول وعدم الانصياع الكامل للمطالب الأمريكية من قبل حكومة أردوغان، فإنها لم تؤثر على طبيعة الدور التركي المستقر في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

رابعاً : إيران والحياد المترقب:

ينطلق الموقف الإيراني تجاه الأزمة العراقية من رؤى فكرية ومحددات موضوعية متباينة كل التباين عن الدولة التركية. تتداخل المستويات الدولية والإقليمية والمحلية لتصيغ الموقف الإيراني الحذر والمترقب، فجميعها تتعلق بالتحديات التي تواجه مستقبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

بداية عند الحديث عن المتغيرات الدولية من الأهمية بمكان التفرقة بين الرؤية الأيديولوجية والفكرية للنظام الإيراني تجاه النظام الدولي وإستراتيجيات التعامل معه وبين متغيرات الواقع الدولي ذاتها.

على المستوى النظري الأيديولوجي، استمرت الرؤية الإيرانية للنظام الدولي ما بعد ١١ سبتمبر على رفضها للهيمنة الأمريكية الكاملة، ولعل ما قاله خاتمي يوجز الموقف الإيراني في هذا المجال: "خلق نظام أحادي القطبية مجرد وهم." بل كثيرا ما تم تشبيه الولايات المتحدة بألمانيا النازية وبوش بهتلر في كثير من الكتابات الإيرانية خاصة القريبة من دوائر صنع القرار المحافظة. كما طابقت بعض التحليلات الإيرانية الأوضاع الدولية المعاصرة بتلك السائدة في الثلاثينيات من القرن الماضي، وترى أن أصحاب السلطة الأمريكيين لا يختلفون كثيرا "في سياساتهم الكاذبة" عن النازيين في هذه الفترة، وأن وهؤلاء المسئولين والكثيرين من الشعب الأمريكي ليسوا سوى لعبة في يد السياسيين تجار الأسلحة والعسكريين ضيقي الأفق الذين أنتجوا ما يسمى بإستراتيجية السبق أو المبادأة المصحوبة دوما بعمليات وقائية. ولا تؤمن هذه الكتابات الإيرانية بأنها خطوة دفاعية ولدت عقب أحداث سبتمبر، إنما هي في الواقع خلاصة أربع سنوات سابقة من عمل الخبراء العسكريين والمخابرات الأمريكية بقيادة البنتاجون ورامسفيلد.

وأطلق خاتمي مسمى "التحالف من أجل الحرب" على ما تتبعه السياسة الأمريكية عقب ١١ سبتمبر، ويرى أنها إستراتيجية تقوم على القوة العسكرية والدعوة إلى الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية والتي بدأت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ونهاية نظام

ثنائي القطبية، وهي أيضا سياسة لجعل العالم أحادي القطبية أمرا واقعا. وطوال فترة ما بعد ١١ سبتمبر جدد خاتمي مطالبته بإنشاء "تحالف من أجل السلام" الذي يستطيع تحقيق الحرية والأمن والاستقرار وليس التحالف من أجل الحرب، وشدد على التعدد والتنوع في عالم اليوم، وأنه لا يمكن توقع أن تنخرط جميع الدول بشكل واحد وأحادي في معسكرين للخير والشر. وأكد مجددًا على الحوار بين الحضارات الذي يطور التعايش بين الأمم. ودعا خاتمي لتكوين اتحاد إسلامي لأن الدول الإسلامية إذا تخطت الاختلافات ستكون اتحادا قويا ينشر الهدوء والسلام في العالم، كما لا بد من تقوية دور التنظيمات الدولية .

أما على مستوى الواقع الدولي، يدرك خطاب الخارجية الإيرانية البعد الدولي المهم للأزمة العراقية وأنها بمثابة "اختبار لمستقبل النظام الدولي"، كما أشار كمال خرازي. ولعل هذه الأزمة محك حاسم لإثبات أحادية هيكل القوة الدولي وهو ما ترفضه وتعمل الدولة الإيرانية على عدم الانصياع له. حيث تواجه إيران واقعًا دوليًا جديدًا تزيد فيه القيود المفروضة على كل ما هو إسلامي، سواء أكان دولة أو تنظيما سياسيا أو حتى جمعية خيرية، وجاء ذلك بعد فترة تعددت فيها فرص لحرية حركة أكبر خلال مرحلة ما بعد الرحب الباردة. منذ قيام الثورة الإسلامية مثلت إشكالية العلاقة مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة إحدى أهم المعضلات التي على القيادة الإيرانية للجمهورية الإسلامية التعامل معها.

بالرغم من التفاوت الضخم في موقفي تركيا وإيران من الولايات المتحدة سواء قبل أو بعد ١١ سبتمبر، فإنه لا يمكن إغفال التوتر المتزايد في العلاقات الأمريكية الإيرانية كمحدد رئيسي ومهم في رسم شكل واتجاه تفاعلاتها ليس فقط الإقليمية بل الدولية أيضا مثلها مثل تركيا. ويمكن تقسيم فترة ما بعد ١١ سبتمبر فيما يخص العلاقة بين واشنطن وطهران إلى مرحلتين رئيسيتين حتى الآن: مرحلة الحرب في أفغانستان ومرحلة توجيه الضربة للعراق. ففي المرحلة الأولى زادت احتمالات حدوث تغيير في العلاقات الأمريكية الإيرانية واتسعت مطالب الإصلاحيين الداعية للحوار مع القطب الأمريكي وساعدت طبيعة المرحلة في تدعيم مطالبه، ثم جاءت تصريحات بوش المعادية لإيران عقب حسم المعركة على الأرض الأفغانية واستمر خلالها الانقسام حول ضرورة الحوار مع الولايات المتحدة ولكن في ظل اهتزاز قوة حجة ومبررات الخطاب الإصلاحي التي

كان يتمتع بها من قبل.

شهدت البيئة الإقليمية والدولية تطورات كبيـــرة وجميعهـــا فـــي غيـــر صـــالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث زاد التطويق الأمريكي للأراضي الإيرانيـــة فـــزاد التهديد المباشر والحال للأمن القومي الإيراني. وعملت القيادات الإيرانية على الموازنـــة بين الحفاظ على الاستقلالية الإيرانية وبين احتواء أي توتر وعدم تصعيده. فبـــالرغم مـــن التنديد الشديد لمقولات بوش حول محاور الشر الثلاثة التي من بينهم إيران، فان الخطـــاب الإيراني احتوى على تفنيد أيديولوجي ومنطقي لكثير من السياسات الأمريكية وتأكيدا على قدرة إيران الدفاعية ضد أي عدوان أمريكي محتمل. وسريعا ما تم احتـــواء تصـــريحات الحرس الثوري التي هددت برد فعل إيراني خارج الحدود الإيرانية، وربما استخدمت هذه التلويحات وظيفيا كنوع من تبادل للأدوار لفترة محدودة بدون التوسع فيه.

بخلاف تركيا التي وطدت موالتها للغرب من خلال تطوير دورها، فإن إيـــران لـــم تتبـــع جمهور المنصاعين وإنما حجمت وحكمت معارضتها للنظام الدولي للولايـــات المتحـــدة. يقوم الموقف الإيراني على عدم تصعيد التوتر مع الحفاظ على الاستقلالية بقدر الإمكـــان. فلقد استمرت القيادة الإيرانية في تأكيد سياسة إيران القائمة على تخفيف التوتر وجهودهـــا المضادة للإرهاب خاصة في أفغانستان، كما اتفق الجميع على أهمية الدور الإيراني وأنـــه لولاه ما كانت مأساة أفغانستان قد سويت بهذه السهولة. وساعدت البراجماتيـــة الإيرانيـــة على هذا النهج حيث عمدت إلى إزالة كافة مواطن التوتر أو المبررات التـــي يمكـــن أن تسوقها الإدارة الأمريكية للتصعيد ضد إيران. وبدت عدة خطوات للتهدئـــة منهـــا: عـــدم تسييس المحدد الأمريكي في رسم العلاقة الجديدة مع أفغانستان، التوحد الإيرانـــي خلـــف دعم الحكومة الانتقالية الأفغانية، النقد الحاد الذي وجهه خاتمي لقادة حرس الثـــورة بعـــد تهديدهم باستهداف آبار النفط والملاحة بمنطقة الخليج إن منعت إيران من تصدير نفطهـــا وطلب منهم عدم التدخل في قضايا السياسة الخارجية.

مثّل الموقف من الحوار مع الولايات المتحدة بعدا داخليا أثر على حدود حركـــة ومناورة النظام الإيراني فيما يخص المسألة العراقية. فلقد تحسنت مستوى الاتصالات بين طهران وواشنطن خلال الحرب الأمريكية في أفغانستان. ولكن يمكن اعتبار المرحلة التي تلت تصريحات بوش التي جعلت من إيران محورًا للشر مرحلة ثانية مختلفة لفترة ما بعد ١١ سبتمبر، اختلف فيها الخطاب الأمريكي، ومن ثم جاء رد الفعل الإيراني مغايرا تبعـــا لذلك. فلقد تصاعد العداء الأمريكي لإيران بوصفها أحد أضلاع مثلث الشر في العالم ومع

تجدد احتمالات الحرب ضد العراق بدأت إيران تواجه خطـر العـدوان وسـط تصـعيد إسرائيلي مريب لوضع إيران على أولوية الأجندة الأمريكية لمحاربة الإرهاب. وقد مثّـل خطاب بوش في أوائل ٢٠٠٢ صدمة شديدة للإيرانيين خاصة بعـد ظهـور حالـة مـن التعاطف الإيراني مع الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر، بالإضافة إلى الـدور المهـم الذي لعبته إيران من أجل إعادة بناء الدولة الأفغانية ما بعد طالبان. وكان لهذا الخطـاب آثار سلبية على التحسن الطفيف المتوقع في العلاقات الإيرانية الأمريكية وتـدعم موقـف المتشددين الذي يقوم على عدم إمكانية الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية. فلقـد شـكلت هذه التصريحات عاملا دافعا للوحدة قلما وجد، حيث تقاربت وجهات نظـر المحـافظين والإصلاحيين بشكل واضح. وركزت معظم الكتابات الصحفية الإيرانيـة علـى الطـابع المحافظ لإدارة بوش والذي تكرس عقب أحداث ١١ سبتمبر. وأعلن أنه لا شك أن أحداث سبتمبر أحداث أليمة ولكنه يجب عدم تجاهل السياسات الأمريكية الخاطئة والمواقف غيـر المناسبة للسياسيين الأمريكيين التي مهدت الطريق لهذه الأحداث، وأدت للخسائر الكبيـرة للأمة الأمريكية. شدد الخطاب الإيراني الرسمي على أن المشكلة تكمن فـي الاسـتكبار غير المنطقي والرؤى الخاطئة التي يتبناها المسئولون الأمريكيون حول المسائل الدوليـة وعن إيران، ومن الأسف أن السياسة المتشددة قد شكلت جانبا من الإدارة الأمريكية وهي التي تقود العالم إلى الحرب بشكل يضر بمصالح الدولية والأمريكية ذاتها. ولكن في نفس الوقت سعت الحركة الإصلاحية الإيرانية إلى عدم إغلاق أي إمكانية للحوار المستقبلي مع واشنطن حتى بعد تصريحات بوش العدائية تجاه إيران.

ومثّل موقف خامنئي الرافض للحوار مع الولايات المتحدة خيبة أمل للإصلاحيين الذين كانوا يأملون بفتح الحوار مع واشنطن لتلافي العدوان الأمريكي خاصة أنهم يـرون أن الولايات المتحدة ستتجه إلى تغيير النظام في بغداد ثم تلتف إلى طهران. وبـذلك فإنـه كلما فتح الحوار مبكرا كان للصالح الإيراني، وأفضـل مـن أن يتـأخر وتبـدأ إيـران المفاوضات من موقف أضعف. إلا أنه لا يمكن تصور فتح أي حوار مع الولايات المتحدة بدون دعم المرشد.

وكانت الخارجية الأمريكية قد أرسلت في ١٢ فبراير ٢٠٠٢ رسالة تهدئة لإيران عبر السفارة السويسرية تؤكد فيها رغبتها في الحوار وحل الخلافات من خـلال حـوار

هادئ، وهي الرسالة التي كانت من ضمن عوامل أخرى دعمت من رؤية التيار . الإصلاحي وبعدها قرر خاتمي إطلاق يد لجنة إدارة الأزمة في إجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة. وكان للمحدد الأمريكي تأثير في الجدل العقائدي بين معسكري الساحة الإيرانية الداخلية حتى أنه قد تبلور لدى المحافظين الرغبة في عدم ترك الإصلاحيين يستأثرون بدور المحاور مع المسئولين الأمريكيين وحدهم. وظهرت أقاويل حول لقاءين سريين بين مسئولين إيرانيين في مجلس تشخيص المصلحة مع مسئولين أمريكيين في قبرص في بداية شهر إبريل ٢٠٠٢، وتلا ذلك تصريحات لرافسنجاني يعلن فيها عدم وجود حظر على اللقاءات غير الرسمية بين الإيرانيين سواء أكانوا مثقفين أو برلمانيين مع نظرائهم الأمريكيين. ثم جاء قرار رافسنجاني بتكليف كل من حسن الروحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي ومحمد جواد لارجاني المنظر العقائدي للتيار المحافظ بدراسة إمكانية إجراء حوار مع الولايات المتحدة، وهو ما يعد بحق انتقاله في موقف المحافظين من مسألة الحوار مع الولايات المتحدة، حيث لا بد لرافسنجاني من الحصول على موافقة المرشد قبل الإقدام على استخدام هذه القضية كمنطلقة للظهور الإعلامي بقوة في الساحة الإيرانية. ويأتي هذا التحول في الموقف المحافظ بعد حملة شرسة ضد البرلمانيين الذي قادوا حملة المطالبة بفتح الحوار مع الولايات المتحدة في ظل إدارة الأزمة الأفغانية ومساءلاتهم أمام المؤسسة القضائية وبعد رفض خامنئي لاقتراح رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الذي قدم في مارس ٢٠٠٢ بإجراء حوار برلماني بين وبذلك بدأ الحديث عن وجود سباق غير ظاهر بين الجناحين في إدارة حوار فعال البلدين. مع الولايات المتحدة.

ويمكن ملاحظة أن فكرة فتح الحوار مع الولايات المتحدة وإن اقتصرت في البداية على الإصلاحيين فإن التطورات الداخلية والدولية المتعاقبة دفعت المحافظين إلى التغاضي أحيانا عن بعض القنوات التي من المحتمل أن يفتحها الجناح الإصلاحي. وانتقلت بذلك قضية الحوار مع الولايات المتحدة إلى دائرة القضايا التي تتداخل فيها مواقف الإصلاحيين والمحافظين ولكن بدرجة أقل من قضايا أخرى مثل الحرية السياسية والتي تتداخل فيها الرؤى بشكل أكبر.

من الملاحظ أنه بعد تصريح الرئيس الأمريكي في ٢٨ يناير، لم تتراجع فقط

الانفراجة المتوقعة في العلاقات الأمريكية الإيرانية بل اتجهت لاتباع أساليب غير مباشرة فقط من أهمها المحور الأفغاني، وذلك بعد أن قامت قنوات اتصال مباشرة قبل ذلك عبر الأمم المتحدة بين مندوبي البلدين، ومن خلال لجنتي الاتصال بخصوص الشأن الأفغاني اللتين جمدتهما واشنطن وكذلك لجنة الأزمة التي شكلها خاتمي للتعامل مع الشأن الأفغاني بعد أحداث سبتمبر وأعطى لها بعد ذلك إدارة حوار مباشر مع واشنطن. وقد جاء التفعيل الأمريكي للقناة الأفغانية الجديدة بعد تدارك إدارة بوش لمخاطر استبعاد إيران عن الساحة الأفغانية أولا وعلى المستوى الإقليمي والدولي عامة. واتضح ذلك جليا بعد ما مثّل السلوك الإقليمي الإيراني تحديا سافرا للولايات المتحدة يهدد مساعيها: فعلى سبيل المثال بدا أن هناك احتمالا لتطوير إيران لعلاقاتها مع العراق من خلال تشكيل جبهة موحدة عراقية إيرانية في وجه المساعي الأمريكية لإعادة رسم المنطقة تحت ذريعة ما يسمى بمحاربة إرهاب دول محور الشر.

باختصار نحن أمام ساحة داخلية لا تسمح على الأقل على المدى القريب بفتح حوار شامل وفعال ومؤثر مع الولايات المتحدة حيث تزيد العقبات عن الحوافز، وهو ما يزيد من المخاطر التي من المحتمل أن يواجهها النظام الإيراني أثناء وبعد العمليات العسكرية الأمريكية في العراق. وقد تحدث المفاجأة بأن يدرك صانع القرار الإيراني ضرورة التعامل مع الجانب الأمريكي، ولكن تظل المشكلة في فكر وإدراك القيادة الأمريكية ذاتها والتي بخلفيتها المحافظة يسهل توقع تزايد المشاكل بين الطرفين وليس تخفيفهما. فوفق أحدث تصريحات الرئيس الأمريكي والذي جدد خلاله العقوبات الأمريكية على إيران أعلن أن طهران تهدد السلام والأمن في العالم واتهمها بدعم الإرهاب الدولي وامتلاك أسلحة الدمار الشامل كما أنها تسعى إلى نسف عملية السلام في الشرق الأوسط. وبالفعل أثارت الولايات المتحدة الآن كثيرًا من الشكوك حول أهداف وقدرات البرنامج النووي الإيراني. حيث بدأت الولايات المتحدة في اتهام إيران بسعيها لإنتاج أسلحتها النووية وكررت هذه الاتهامات مؤخرا في أكثر من موضع حيث ساد الاعتقاد أن برنامج إيران النووي أكثر تطورا مما كان يعتقد من قبل، واتهم فلايشر المتحدث الرسمي للبيت الأبيض إيران بالسعي سرا لبناء مصنعين أحدهما لإنتاج اليورانيوم المخصب.

إذا ما تم النظر إلى الموقف الإيراني المعلن، فإن إيران تعد من الدول الداعية

إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كما أنها أبقت على رقابة هيئة الطاقة الذرية على مفاعلاتها النووية، وأثبتت بالفعل أنها لأغراض سلمية. وسعى خاتمي لربط نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بنزع أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية. كما أكد أن إيران ملتزمة باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وأنها لا تسعى لإنتاج أسلحة نووية، وأن الإنجاز الإيراني هو في مجال الطاقة النووية. وانتقد وكالة الطاقة الذرية الدولية لفشلها في مساعدة إيران في الحصول على المعرفة التكنولوجية النووية بل وخلق العقبات أمام إيران. وأعلن الرئيس منذ ما يزيد على شهر أن إيران بدأت في استخراج اليورانيوم من حقل على بعد ٢٠٠ كيلو من "يزد" لإنتاج الوقود لمصانعها النووية. كما أعلنت إيران أن ٨٠ طنا من اليورانيوم المخصب نسبيا والمنتج في روسيا سيصل إلى طهران في مايو ٢٠٠٣ لتشغيل محطة بوشهر، حيث أعلن نائب رئيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية أن هذا اليورانيوم لتشغيل محطة بوشهر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، وأنه سيتم فتح مفاعلها للتفتيش الدولي في أي وقت دون أن تلتزم بأي اتفاقيات تضيف مزيدًا من العوائق لبرنامجها النووي. وذكرت بعض التقارير أن محطة نتانز لتخصيب اليورانيوم تعد متقدمة للغاية، وأن إيران في طريقها إلى إنتاج كمية من اليورانيوم بحلول عام ٢٠٠٥ تكفي لصنع قنابل نووية. فقامت الخارجية الأمريكية بإعلان أن طموح إيران والمتابعة المكلفة لإنتاج دائرة كاملة من الوقود النووي لا يبدو منطقيا إلا بتبنيها لبرنامج للأسلحة النووية. وترفض إيران هذه الادعاءات التي ترى أنه لا أساس لها وعلى استعداد للحوار مع المنظمات المؤهلة لإزالة أي غموض.

ويقوم الموقف الإيراني على أن إيران تحتاج بشدة للطاقة؛ لأن نصف إنتاجها النفطي يستخدم محليا (٢ مليون برميل من إجمالي ٤ ملايين برميل يوميا كما أشار خاتمي)، فبالنظر إلى تزايد السكان وعملية النمو الاقتصادي فإن إيران بحاجة متزايدة للطاقة الأرخص؛ حيث إنه إذا زاد سعر البرميل عن ١٨ دولارًا تصبح الطاقة الكهربائية المستخرجة من المفاعلات النووية أرخص. فهي دولة نفطية وبها غاز ولكن ذلك لم يمنع دولة مثل الولايات المتحدة وهي تمتلك أيضا البترول والغاز من أن يكون عندها ١١٠ مفاعلات ذرية. باختصار يسعى الخطاب الإيراني إلى إبراز اقتصادية ومنطق استخدام إيران للطاقة النووية في الأغراض السلمية. كما أنها أشارت إلى أن جميع الأنشطة

النووية معلنة، وأنه قريبا سيستقر فريق من المراقبين الدوليين في إيران للتأكد من الأبعاد السلمية لبرامجها.

ويرتبط دوما الموقف الروسي بالبرنامج النووي الإيراني، وقد أكدت روسيا على استمرار التعاون الإيراني والروسي في المجال النووي. ولكنه تعاون حذر ولا يمتد بشكل مستمر وكامل حيث كان إنشاء مجلس الناتو – روسيا في روما في مايو ٢٠٠٢ مصدرًا للقلق بالنسبة لإيران؛ لأنه يثير مخاوف امتداد النفوذ الأمريكي الروسي إلى منطقة بحر قزوين، وذلك على الرغم من الموقف الروسي الإيجابي من إيران، حيث رفضت روسيا الطلب الأمريكي بوقف التعاون العسكري مع طهران مقابل إعفاء روسيا من ديون الاتحاد السوفيتي السابق. ولكن ما جدد المخاوف الإيرانية هو الإعلان الروسي بعدم الاستعداد لتنفيذ منظومة الدفاع الجوى (300-OS) بناء على الشراكة الأمريكية الروسية.

وينعكس النظام الدولي ما بعد ١١ سبتمبر وموقف التيارات الداخلية من قطبه الكبير على الواقع الإقليمي المفروض على إيران. فتؤمن الرؤية الإيرانية أن أحداث ١١ سبتمبر قد ساعدت القوة العسكرية الأمريكية على توسيع نفوذها وكذلك الأمر بالنسبة للأجهزة الأمنية الأمريكية مثل وكالة المخابرات الأمريكية والمباحث الفيدرالية في الساحة الداخلية والخارجية. وتهدف الولايات المتحدة بالأساس وفق هذه النظرة إلى مواجهة عسكرية وأمنية شاملة في المنطقة مع القوى المعارضة لها: العراق وإيران، ووضعت النفط وبيع الأسلحة إلى دول المنطقة على رأس أولياتها. ولقد سادت دوما الشكوك الإيرانية في النوايا الأمريكية، وقد لخص محمد صادق الحسيني الرؤية الإيرانية لأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بأنها تسعى إلى إعادة رسم جغرافية الخليج بما يؤمن قيام جمهورية نفطية أمريكية خالصة لوقف تدهور الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني نقصا حادًا في مجال تأمين الطاقة الذاتية، وخلع النظام العراقي الراهن واستبدال به نظام تحالف شيعي كردي ملكي دستوري ليلعب دور المارونية السياسية اللبنانية القديم وإضعاف انتمائه للبحر العربي الإسلامي، وليكون أول نظام تحركه الإدارة الأمريكية في شرق أوسط جديد تلعب فيه إسرائيل دور الشرطي الوحيد، وأخيرا تسعى الولايات المتحدة من خلال حربها الإعلامية الشعواء ضد إيران أن تستبدل بالجمهورية الإسلامية الحالية جمهورية ليبرالية على طريقة روسيا الحالية. ومن هنا دافع عن ضرورة معارضة ضرب

العراق وتحريم التعاون مع واشنطن بأي شكل، مثلها مثل معظم دول العالم، ترفض إيران التدخل الأمريكي في العراق، كما ترفض قيام الولايات المتحدة بتغيير نظام سياسي بالقوة العسكرية؛ لأنه سيمثل سابقة خطيرة يمكن تكرارها مع دول أخرى مستقبليا. كما تلاقت إيران مع الدول الخليجية حول تفسير هذه التهديدات الأمريكية باعتبارها تحاول التغطية على الممارسات الإرهابية لإسرائيل، ورفضت هذه الدول ربط العراق بما تسميه الولايات المتحدة الحرب ضد الإرهاب؛ حيث إن العراق لم يثبت تورطه في أي أعمال إرهابية، فهو تدخل لا مبرر موضوعيا له. وانطلاقا من سياسة عدم التصعيد، فقد رحبت إيران بموافقة العراق على دخول المفتشين الدوليين وأنها بذلك تبطل الحجج الأمريكية التي تسعى لاستغلال الوضع.

كما أن نجاح الإستراتيجية الأمريكية الساعية للسيطرة المباشرة على منابع النفط يثير العديد من المخاطر المشتركة بين دول المنطقة خاصة الخليجية منها مع إيران، خاصة أن دول المنطقة جمعيها عربية وإيرانية تستقي مكانتها الدولية في الأساس من وزنها النسبي في التأثير على السياسات النفطية إنتاجا وتسعيرا. وإلى جانب ذلك هناك التعريف الأمريكي للإرهاب والذي على أساسه تصنف الدول، فإنه يمثل تحديا ثانيا مشتركا أمام دول الخليج جميعا من أجل إعادة هيكلة العلاقات فيما بينها للاتجاه نحو مزيد من التعاون.

تدرك إيران أن ضرب العراق سوف يؤدي إلى استكمال عملية حصار إيران غربا على النحو الذي تستهدفه الولايات المتحدة. ومن ثم يتفق كل من المحافظين والإصلاحيين على معارضة ضرب العراق لما له من آثار سلبية واضحة على الأمن القومي الإيراني، خاصة المتشددين؛ نظرًا لتشددهم في رفض الهيمنة الأمريكية. في البداية اتخذت كل من العراق وإيران مجموعة من الإجراءات للتقارب وبناء الثقة المفقودة، وبدأت إيران مجموعة من المبادرات لتطبيع علاقاتها مع العراق مثل الإفراج عن معظم الأسرى العراقيين غير المسجلين لديها وتنشيط التجارة الإنسانية مع العراق عبر الحدود ومارست ضغوطًا على المعارضة العراقية.

وأشار الأستاذ فهمي هويدي إلى أنه كانت هناك مبادرة عراقية بإنشاء قيادة إيرانية عراقية مشتركة لمواجهة العدوان الأمريكي، وبالرغم من الرفض الإيراني السريع

لهذه الفكرة فإن هناك أصواتا تساءلت ما إذا كان هذا الحل المفاجئ يصلح عاملاً لردع وإيقاف الجموح الأمريكي. فالتقارب ليس سلسلا بل تقف في سبيله الكثير من العراقيل وهو ما اتضح من الضربة الإيرانية الأخيرة القوية ضد قواعد مجاهدي خلق في العراق والتي عدت أعنف هجوم عليها، ذلك بالإضافة إلى الخلاف حول الملفات الموروثة مثل تباين الرؤية الإيرانية لشكل التطبيع مع العراق وأسسه، وملف الحدود المشتركة وملف الأسرى وملف وجود تنظيمات معارضة لكل نظام لدى الطرف الآخر. الأمر الذي يؤكد على دافع المصلحة الذاتية كمبرر للموقف الإيراني الرافض لضرب العراق. فعلى الرغم من عدم ارتياحها لوجود صدام حسين على رأس السلطة العراقية فإن أي تغيير مستقبلي للنظام العراقي أو تفكيكه لن يعني تحقيق الحلم الإيراني بتكوين دولة شيعية في الجنوب بسبب الموقف الأمريكي الساعي لحصار النموذج الإيراني وليس توسيعه. كما أن العراق ربما تكون الأولى وإيران هي الثانية إذا ما تتبعنا رؤية بوش لمن هم دول محور الشر في العالم. ويدعم ذلك المساعي الإسرائيلية الحثيثة لدفع الولايات المتحدة لتوجيه ضربة لإيران أو السماح لها بالقيام بهذه المهمة أسوة بالضربة الإسرائيلية للعراق في أواخر الثمانينيات. ولكن ليس للرفض الإيراني لضرب العراق وزن كبير يجعله مؤثرا على التوجهات الأمريكية حيث لا يمكن مقارنة هذا الوضع بالحالة الأفغانية التي كان للتعاون الإيراني دورا مهما لا يمكن إغفاله. فبالرغم من أن معاداة إيران لصدام حسين لا تختلف كثيرا عن معاداتها لطالبان فإن الموافقة الإيرانية هنا غير واردة خاصة بالنظر إلى التفاعلات الإيرانية الأمريكية التي تلت التعاون الإيراني في أفغانستان والتي أكدت على الهوة الكبيرة بين طهران وواشنطن. بالإضافة إلى أنه لم يصبح هناك أدنى أمل في تطوير العلاقات الأمريكية الإيرانية في ظل إدارة بوش والتي تسعى لفرض هيمنة فجة على العالم.

بالنظر إلى سلبية مردود المساعدة الإيرانية حتى ولو النسبية للعمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان حيث كانت مكافأة إيران هي إدماج بوش لها فيما أسماه بمحور الشر، فمن الصعب تكرار الموقف الإيراني تجاه التدخل الأمريكي في أفغانستان على الوضع العراقي. وهو الأمر الذي مثل إحباطا كبيرا للإيرانيين خاصة الذين شاركوا منهم في إسقاط طالبان والقاعدة. وتشير بعض الكتابات إلى ثلاثة احتمالات إيرانية محتملة للموقف الإيراني تجاه ضرب الولايات المتحدة للعراق، وهي: عدم التعاون مع الولايات

المتحدة؛ لأن نجاح الأخيرة في إسقاط صدام حسين وتكوين نظام بديل يزيد من الفرصة الأمريكية للضغط على إيران، في حين يدعو اتجاه ثان إلى أن إسقاط نظام صدام وتأسيس نظام بديل له أمر لا بد من حدوثه؛ ولذا لا بد من التعامل والتعاون مع الولايات المتحدة، وأن التقارب يجب أن يبدأ خلال العمليات العسكرية، وفي الفترة التي سيتم فيها تشكيل الحكومة الجديدة، أما الاتجاه الثالث والأخير فيدعو لحياد إيران في هذه المسألة أسوة بالمسلك الإيراني الناجح في حرب الخليج الثانية.

حتى اللحظة الراهنة يقوم الموقف الإيراني تجاه المسألة العراقية على رفض إيران للتدخل الأمريكي في العراق -كما كرر خاتمي أكثر من مرة- حيث إن في ذلك تقنين سابقة دولية خطيرة وأن إيران تعارض أي تحرك من طرف واحد لحل المشاكل الدولية. وشككت إيران في الدوافع الأمريكية المعلنة حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية؛ حيث إن العراق سبق أن استخدمها ضد إيران ولم تتحرك الولايات المتحدة. كما عارض فكرة وجود حاكم عسكري أمريكي في مرحلة ما بعد صدام وأكد على ضرورة أن يقوم أي تغيير على شعب العراق المستضعف.

حينما تبنت إيران الحياد النشط خلال العمليات الأمريكية في أفغانستان وساعدت التحالف الشمالي وعلى إسقاط طالبان كان الأمر أكثر سهولة في الحسم؛ نظرا للعداء السابق بين إيران وطالبان، ولأن هناك أصوات ظهرت وطالبت بضرورة استغلال الفرصة الذهبية لفتح الحوار مع الولايات المتحدة. ولكن فيما يخص العراق الأمر أكثر صعوبة: أولا جنت إيران خيبة أمل واضحة حينما كافأتها الإدارة الأمريكية بموقفها المساند في أفغانستان بأن ألحقتها بمحور الشر، ثانياً بالرغم من العداء الإيراني أيضا لنظام صدام حسين فإن سقوط العراق بكامله في اليد الأمريكية يضعف بشدة القدرة الإيرانية على المناورة في المنطقة ويضعف موقفها الإستراتيجي أمام الولايات المتحدة، ثالثا لا تحتاج الولايات المتحدة الدور الإيراني بشدة في عملياتها في العراق كما احتاجته في أفغانستان فليست بحاجة إلى تسهيلات عسكرية ربما فقط عدم دخول فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق إلى الجنوب العراقي الشيعي، رابعا بدا موقف المرشد أكثر حسما في رفضه فكرة الحوار مع الولايات المتحدة خاصة بعد المحاولات الأمريكية لتهميش الدور الإيراني حتى أنه حذر من تعرض من يساند هذه الفكرة إلى مشاكل قانونية.

وأمام هذا الموقف الإيراني المعلن والثابت فقد وصف خاتمي موقف الدول العربية في القمة الأخيرة بأنه "حكيم وجيد" ولم يحبذ عقد قمة إسلامية استثنائية عقب فترة قصيرة من انعقادها في كوالالمبور. ووجه خاتمي رسالة إلى اجتماع مجلس دول التعاون الخليجي بضرورة إيجاد خطة حذرة لإنهاء التدخل الأجنبي في الخليج. كما رحبت إيران بموقف البرلمان التركي وأعلنت تقديرها للسياسة التركية تجاه العراق على لسان وزير خارجيتها كمال خرازي.

وقد أكد إيران دوما سياسة الحياد الإيجابي أو النشط التي تتبعها إيران تجاه الأزمة العراقية. وعملت إيران على جعل حيادها إيجابيا بشكل أوضح، فدعت إيران في ٤ مارس إلى مبادرة للمصالحة الوطنية بين المعارضة العراقية وصدام حسين وإجراء استفتاء تحت رقابة الأمم المتحدة. وأعرب خرازي أنها ستكون خطوة كبرى أن يختار الشعب العراقي ممثليه الحقيقيين من خلال استفتاء، يجب أن يقرر الشعب العراقي لنفسه، ويختار حكومة ذات قاعدة عريضة لتمثيل جميع الأقليات والجماعات الإثنية والدينية، وهذه هي الطريقة الوحيدة لإحداث تغيير سلمي في الحكومة في العراق وتجنيب المنطقة الحرب. وانتقد الأهداف الأمريكية من "العدوان" على العراق وهي بالأساس لحماية المصالح الإسرائيلية. كما أنه تساءل كيف يعطي رامسفيلد النظام العراقي أسلحته في مرحلة ثم يعلن الحرب لنزعها بعد ذلك؟ وأضاف أن الهيمنة العسكرية وفرض نظم عسكرية أمر من الماضي.

من أهم التداعيات المباشرة الآن وتثير المخاوف الإيرانية على المستوى الشعبي والرسمي هو ما تمثله الحرب الأمريكية المحتملة على العراق من إحكام للتطويق الأمريكي الإستراتيجي لإيران، وهو التطويق الذي بدخول الولايات المتحدة العراق سيصبح كاملا من جميع الجهات تقريبا: في الشرق أصبح التواجد الأمريكي في أفغانستان من الحقائق الثابتة على الأقل على المدى القصير والمتوسط بل إذا ما وضعنا في الاعتبار مدى ولاء النظام السياسي الأفغاني وتدعيمه فقد يصبح أيضا وجودا طويل المدى حتى لو كان غير مباشر وفج كما هو الوضع الآن. وفي الغرب مشهود لتركيا بتحالفها الثابت والعميق مع الولايات المتحدة بل وإسرائيل. بل إذا وضع النشاط الأمريكي والإسرائيلي الكبير في آسيا الوسطى وخاصة مع أذربيجان في محاولة لخلق ما تسميه إيران مثلث

للتعاون الإستراتيجي بين الثلاث فإن الوضع يصبح أكثر خطــورة. ثــم هنــاك التواجــد العسكري الأمريكي في الجنوب في الخليج وهو التواجد الذي في ظــل الأزمــة الحاليــة يتكرس ويتدعم.

مداخلات ومناقشات لتطوير الأفكار

الدكتور/عماد جاد

أولاً: فيما يتعلق بالمشهد الأوروبي الذي يقوم على أنه تجربة نموذجية فى العمل المشترك، فالاتحاد الأوروبي يقدم على أنه التجربة الأنجح في العمل الإقليمي المشترك. فالناتج القومي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكبر من الناتج القومي الأمريكي. ويمكن القول أن هذه التجربة التي لم نتوقع تصاعدها بشكل سريع، لم نتوقع أيضا ذلك التراجع في دورها. وأعتقد أن الأزمة العراقية كشفت عن جوانب نقص شديد في تجربة الاتحاد الأوروبي وأرى أن ذلك يحتاج قدراً من التركيز لذلك فإن مساوئ التجربة يجب أن يكون محلاً للدراسة.

ثانياً : أننا نجد أن الدول المتوسطية شمال البحر المتوسط على دراية بالأوضاع الشرق أوسطية وهى الأكثر تعرضاً لمشاكل هذه المنطقة وتداعياتها. ويبرز هذا الاهتمام في الأحداث التي حدثت في أسبانيا وإيطاليا، فلا يقل اهتمام هذه الدول بقضايا الشرق الأوسط عن اهتمام بريطانيا والولايات المتحدة وهو أمر يحتاج أيضا للدراسة. ونرى أن مستقبل العلاقة بين دول التحالف الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط موضوع هام خاصة دول شرق ووسط أوروبا إذا ما انضمت للتحالف.

ثالثاً: بالنسبة لألمانيا فقد كنا نعد إلى وقت قريب دول منطقة وسط أوروبا على أنها نفوذ ألماني حيث كان استخدام المارك الألماني في هذه المنطقة يستخدم كعملة رئيسية متقدما على استخدام اليورو. وأعتقد أن على أوروبا أن تستفيد من التجربة خاصة أنها بدأت في اتخاذ خطوات مثل إنشاء قوات انتشار سريعة فيما يسمى بالبنية الأمنية .وهذه القوات رغم أنها ليست جيشاً موحداً إلا أنه يجب عدم الاستهانة بها لأنها في عضوية ١٠-١٥ سنة من الممكن أن تكون أوروبا قوة موحدة لها سياسة خارجية مشتركة.
وختاماً أود التأكيد على أنه يجب التعامل مع الأمور بنظرة أوسع

الدكتور/ حسن نافعة

يعد موضوع أوروبا ضمن اهتماماتي وانشغالاتى البحثية وأرى أنه رغم ذلك

العرض القيم إلا أنى أختلف مع الفكرة المحورية. فلا يستطيع أحد القول أن كل ما استطاعت أوروبا عمله هو خلق نوع من التوحد الاقتصادي وتوزيع المكاسب على قاعدة أن الكل يكون شريكاً فيها. وأظن أن قوة التجربة الأوروبية ترجع إلى أنها بدأت من داخل أوروبا بحيث أن كل من يلتحق بها يحقق مكسباً، وليس بالضرورة أن يكون هذا المكسب بدرجة متساوية ولكن الكل يحصل على مكاسب وبالتالي الكل حريص على أن يلتحق بها.

ولكن في الوقت نفسه نجد أن هناك سرعات متفاوتة تجاه الوحدة الأوروبية، حيث تشترك بعض الدول في أشياء ولا تشترك في أشياء أخرى، وبالتالي نجد أن الصورة لم تتضح بعد. ووفقاً للمنطق القائل أن تقدم عملية الوحدة الاقتصادية سوف يخلق تجانسا سياسياً، أرى أن أوروبا تتحرك سياسياً نحو مزيداً من التنسيق، ولكن محور هذا التنسيق يدور حول التساؤل: هل سيكون هناك تكامل مع حلف الأطلنطي أم سيكون هناك صراع استقلال؟ ورأيي أن النزاع سيحول أوروبا إلى شريك وليس إلى قطب منفصل عن القطب الأمريكي. وما يحدث اليوم باعتراف أوروبا أن الولايات المتحدة مصرة على أن تنفرد بالقرار وتتعامل مع الآخرين بمنطق متعال جداً. فكل ما تريده أوروبا أن تكون شريكا للولايات المتحدة وليس تابعا لها. أظن أن الأزمة التي ستحدث ستجبر بريطانيا أن تحدد موقفها إما مع الولايات المتحدة أو الاتجاه إلى مزيد من التقارب مع أوروبا وحينئذ تتحول إلى دولة أوروبية.

الدكتورة/ نيفين مسعد

لدى عدة أسئلة:

السؤال الأول، حول موقف بريطانيا: هل ستحسم بريطانيا موقفها من كونها دولة تابعه لأمريكا أو كونها دولة أوروبية؟

السؤال الثاني، يتعلق بتركيا التي تقدم للعالم باعتبارها النموذج الديمقراطي في المنطقة وذلك من قبل أمريكا وكذلك إسرائيل. ولكن رغم ذلك تناقض الولايات المتحدة نفسها من خلال تخطيها لموقف البرلمان التركي وتبادر بالفعل بنشر قواتها على الأراضي

التركية. إذن، ماهى مصداقية نموذج المؤسسات التركية الديمقراطية لدى العالم العربي؟ وهل يمكن أن يكون ذلك نموذجاً حياً وقابلاً للتطبيق؟

السؤال الثالث، كان هناك اهتمام بإعطاء وزن كبير لإسلامية حزب العدالة والتنمية. وفى تقديري أن حزب العدالة والتنمية ليس إسلاميا إلا بمفهوم " إننا كلنا مسلمين". وبالتالي مسالة إسلامي وغير إسلامي في تركيا ليست ذات ثقل وبالتالي لا أتفق مع القول بان المتلقي في تركيا يختلف لأن بها حزب عدالة وتنمية وارى أن التركيز على إسلامية حزب العدالة فيها مزايدة.

السؤال الرابع، وهو يتعلق بإيران، وذلك أنه تم التحدث على أنه سواء المحافظين أو المتشددين فانهم يقفون عند حدود معينة فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة، ولكنى أري رأيا آخر خصوصا على ضوء المستجدات التي شهدتها إيران الأسبوع الماضي. فلقد شهدت إيران الأسبوع الماضي تطورين في غاية الأهمية: الأول هو فوز المحافظين بنسبة عالية في الانتخابات المحلية لأول مرة منذ ١٩٩٧، أي صعود صوت أعداء الولايات المتحدة الأمريكية. والثاني : نجاح الدستور رغم أنف رئيس الجمهورية ورغم انف الإصلاحيين فى أن يضع زيادة في مخصصات محسوبة على المتشددين. وأرى أن التيار المتشدد استغل الأزمة العراقية لصالحة، فالمتشددون لا يملكون إلا أن يزايدوا لوقوعهم بالفعل في مأزق سيئ جداً. والحقيقة أن هذه الأزمة لن تترك فقط تأثيرا على سياسة إيران الخارجية وإنما ستؤثر أيضا على سياسة إيران الداخلية. وبهذا نصل إلى مرحلة غير مسبوقة من التجاوز بين الإصلاحيين والمحافظين. ولقد قرأنا أمس أن الإصلاحيين امتنعوا عن المشاركة في البرلمان حتى يتم التراجع عن قرار زيادة المخصصات.

الدكتورة/ وفاء الشربينى

لدى ثلاث ملاحظات:

أولاً، بالنسبة لما قاله للدكتور/ عمرو حمزاوى فقد لاحظت من كلامة أنه وضع إيطاليا في المعسكر المؤيد للحرب، ولقد لاحظت أن موقف إيطاليا حدث فيه تعديل. ففي البداية أيدت الحرب ثم حدث هدوء في موقفها نتيجة عامل أعتقد أنه له دوراً وهو تصريح البابا، وأعتقد أن تأثير البابا في النظام الإيطالي له دور.

ثانياً، فيما يتعلق بموقف فرنسا والذي برز فيما قاله الدكتور/ حسن نافعة من أن فرنسا مرت بتجربة سابقة وإنها شاركت في حرب الخليج الثانية ولم تجن أي ثمار من هذه الحرب. فرغم مشاركتها بالجيش إلا إنها لم تحصل على أي مكاسب في عملية إعادة الأعمار. وبالتالي أصبح موقفها من الأزمة الحالية نابعاً أساساً من أن أمريكا لا تقبل شركاء معها في الهيمنة ولا حتى في الاستفادة من أية مزايا على هذا المستوى

ثالثاً، فيما يتعلق بما ذكرته الدكتورة/ باكينام الشرقاوى حيث قالت أن النظام التركي بعد رفض التصديق على نشر القوات الأمريكية حاول بعد ذلك أن يتدارك هذا الرفض ويبحث عن صيغ أخرى، أرى أن هناك عاملاً مهما أخر جعل تركيا تبحث عن بدائل أخرى وهو قيام الولايات المتحدة بفتح محادثات مع رومانيا على أساس أن تحل محل تركيا ويمكن أن يكون ذلك مساومة بين تركيا وأمريكا حول المكاسب.

الدكتور/محمد السيد سعيد

إن اهتمامي بهذا الموضوع نظري بحت حيث أري أن هذه فرصة مثالية لتقديم تحليل للعلاقات الدولية ومحاولة التقاط فهم علمي لما يحدث في أوروبا. فأوروبا تجمع دولي نجد فيه كل المتغيرات لتفسير ما حدث من تطور في العلاقات الدولية. أي انه ليس هناك مرجعية واحدة وبذلك تتجاوز فكرة الهامش والمركز. فمثلاً إذا قلنا أن إيطاليا دولة مركزية ودول أوروبا الشرقية دولاً هامشية نجد أن هذا المنطق غير كامل، وكذلك إذا قلنا التركيبة الثقافية فقط أو التركيبة السياسية (يمين-يسار). فمثلاً الفكرة التى طرحها الدكتور/ عمرو حمزاوى تفسر جانباً واحداً بالتعويل على تركيبة الرأى العام كما يتضح فى إسبانيا وإيطاليا، حيث إن هناك رفضاً جباراً خاصة فى حالة إسبانيا. ولو نظرنا للأمر من ناحية المصالح القومية أظن أن ذلك يكون أكثر جدية. ولدينا تفسير بالنسبة لحالات معينة فى أوروبا الشرقية، مثل الدول الروسية المستقلة حديثاً. على أنه لا يجب إغفال عنصر التعدد العرقى الأمريكى مثل الإيطاليين الأمريكيين والبولنديين الأمريكيين .. وهكذا، والذين يمثلون نسبة هامة فى المجتمع الأمريكى. ومع ذلك ربما نجد تفسيراً للمسئوليات تفسيراً نسبياً مثل مسؤوليات المكانة الخاصة والقيادة والتى قد تكون ذات قيمة، وأرى أن ذلك تفسير نسبى للمشاكل.

الأستاذ/ أحمد النجار

لدى بعض الملاحظات :

الملاحظة الأولى، خاصة بالدور العالمى لدول الاتحاد الأوروبى. فالحقيقة أن أية قوة ترغب فى أن يكون لها دور عالمى لابد لها من قوة عسكرية قادرة بالفعل على تحقيق مواقفها أو تحويل مواقفها إلى واقع، وبالتالى هناك مشكلة بالنسبة للدور العالمى للاتحاد الأوروبى.

الملاحظة الثانية، خاصة بالموقف الفرنسى، هناك جزء خاص بذاتية القوى الكبرى؛ فالقوى الكبرى مختلفة فى وزنها داخل المنظومة الأوروبية، ونجد أن ألمانيا وفرنسا تمتلكان ذاتية القوى الكبرى التى هى بالفعل قوى راغبة فى المساهمة بشكل فعال فى صياغة النظام الدولى، وبالتالى تتخذ موقفاً لمنع هذا النظام من الانحدار حتى الوصول إلى مستوى يصبح دورها فيه هامشياً تماماً وتصبح هناك قوى مهيمنة تماماً، وعلى الجميع أن يدور فى هذا الفلك ككواكب، والولايات المتحدة قابلة لمثل هذه الكواكب بشرط ألا تكون هناك قوى أخرى أو شموس أخرى. وعلى ذلك فإن الموقف الفرنسى-الألمانى هو محاولة لمنع النظام الدولى من الانزلاق.

الملاحظة الثالثة، خاصة بتركيا، وإن كنت فى الحقيقة أختلف مع الدكتورة باكينام حول المسألة الخاصة بالتحالف الأيديولوجى التركى الأمريكى. فهناك مسيطر وتابع وليست العلاقة علاقة تحالف. أما عما أثير حول إمكانية أن تحل رومانيا ممحل تركيا فهو أمر غير وارد على الإطلاق، لأن تركيا لها ميزات استراتيجية نابعة من وجودها على خط تماس مع العراق ومع بلدان ما يسمى بمحور الشر (إيران والعراق)، وبالتالى لا بديل عن تركيا. ولذا كانت المفاوضات طويلة، لكن من الممكن أن يحدث صدام بين تركيا وأمريكا بسبب تناقض الأهداف.

الدكتور/ حسن أبو طالب

يجب ملاحظـــة أن مركز الثقل فى تركيا هو المؤسسة العسكرية، فهى التى تؤثر

على قرارات السياسة التركية. ومن ثم لا يمكن تفسير كل التطورات الجارية بدون البحث فى موقف هذه المؤسسة.

ومن ناحية أخرى فإن هناك وجهان للأمن الأوروبى – كلاهما يتأثر بمجريات الأحداث الراهنة، أولهما الأمن الاقتصادى ويرتهن بتوسيع الاتحاد الأوروبى وثانيهما الأمن العسكرى الذى يرتهن بدوره بتوسيع الناتو. ومن ثم فلابد أن يؤثر توسيع أوروبا المرتقب على التوازنات فى أوروبا وعلى إمكانيات دورها السياسى والاقتصادى فى العالم.

(١٠)

الأبعاد الاقتصادية للغزو الاستعماري الأمريكي للعراق

أ.أحمد السيد النجار

عندما صرح لورانس ليندساي في أكتوبر الماضي (٢٠٠٢) حينما كان يشغل منصب مستشار الرئيس الأمريكي للشئون الاقتصادية، بأن النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري ضد العراق، فإن ذلك كان يشكل صراحة غير معتادة من المسئولين الأمريكيين حول الهدف الرئيسي والحقيقي من الحملة الأمريكية العدوانية ضد العراق، بعيدا عن الأهداف الدعائية المعلنة حول نزع أسلحة العراق أو إسقاط النظام الحالي لبناء نظام ديموقراطي وغيرها من الادعاءات الأمريكية التي تدرك الإدارة الأمريكية قبل غيرها أنها غير صحيحة. ذلك أن الأسلحة المحظور على العراق امتلاكها ببساطة قد نزعت فعلياً، أما إسقاط النظام العراقي فإنه لا يمكن أن يكون هدفه بناء نظام ديموقراطي في العراق، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، والإدارة الأمريكية الراهنة تعمل بشكل مطرد ومنظم على تقويض الحريات المدنية في الولايات المتحدة ذاتها كما رصدت تقارير منظمات أمريكية عديدة لحقوق الإنسان كلجنة المحامين لحقوق الإنسان بنيويورك ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، فضلاً عن أن الرئيس الأمريكي الآن يجمع سلطات غير عادية بدرجة دفعت زعيم الديموقراطيين في الكونجرس الأمريكي لوصفها بأنها سلطات ديكتاتور، ناهيك عن سلوك الإدارة الأمريكية ضد الدول المختلفة معها والذي لا يمت بصلة للديموقراطية واحترام حقوق السيادة القومية، فما نشهده الآن هو نموذج متطور للعدوانية والانتقامية وروح التطرف والفاشية.

أولاً : الإستراتيجية النفطية الأمريكية ونفط العراق

النفط إذاً هو الهدف الرئيسي من العدوان الأمريكي ضد العراق بهدف إطاحة نظامه السياسي واحتلاله ووضع حكومة عميلة في مقعد السلطة في بغداد، فالمقصد المنشود هو السيطرة على نفط العراق الذي يملك احتياطيات نفطية هائلة تبلغ أكثر من ١١٢ مليار برميل أو نحو ١١% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط. ويحتل المرتبة الثانية عالميا بعد السعودية ويبلغ قدر احتياطيات منطقة بحر قزوين مرتين ونصفا، مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة بالذات ترى أن الاحتياطيات العراقية من النفط تفوق كثيرا ما تعلن عنه بغداد. فقد كان وزير الطاقة الأمريكي الأسبق جون

هارنجتون قد أعلن في عام ١٩٨٧ أن العراق يسبح على بحيرة من النفط، وأن احتياطياته ربما تفوق الاحتياطيات السعودية الضخمة التي تبلغ نحو ربع الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط، أما "معهد بيكر للسياسة العامة" الذي يشرف عليه وزير الخارجية والخزانة الأمريكي الأسبق جيمس بيكر فقد توصل في دراسة أخيرة له إلى أن إحدى النتائج البعيدة المدى لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي وعي الولايات المتحدة بضرورة الاتجاه لتكثيف البحث عن مصادر جديدة لوارداتها النفطية. وأنه ما لم يحدث تغيير جذري في سياسة الاستثمار النفطي في العراق، فإنه لن يكون هناك بديل سريع لما تملكه المملكة العربية السعودية من احتياطيات نفطية مؤكدة وهائلة وطاقات إنتاجية واحتياطية كبيرة إذا ما تنامى العداء للولايات المتحدة وحدث أي تحول داخلي في المملكة.

الغزو -كما هو واضح- كان هو الحل الذي استقر عليه مخططو السياسة الأمريكية فقررت الولايات المتحدة الهيمنة التامة على العراق ونفطه وإعادة رسم خريطة الحكم في بغداد، عاصمة العباسيين وبوابة المشرق العربي وحصنه، وبذلك يمكن أن تتحكم في حجم الإنتاج العالمي من النفط بمضاعفة الإنتاج العراقي وخفض أسعاره بشكل كبير بما يحقق مصلحة الولايات المتحدة كأكبر دولة مستهلكة ومستوردة للنفط في العالم، ولن تبالي لو أدى ذلك إلى تدهور اقتصادي يصل إلى حد الكارثة بالنسبة للدول الرئيسية المصدرة للنفط، خاصة تلك التي تعتمد على النفط بشكل كامل تقريبا في تحقيق دخلها وضمان مستويات معيشية عالية لمواطنيها مثل بلدان الخليج العربي، وحتى ندرك أهمية النفط للولايات المتحدة، فإن إجمالي الاحتياطيات الأمريكية من النفط لا يتجاوز ٢١ مليار برميل في الوقت الراهن، في حين يبلغ الاستهلاك الأمريكي الصافي نحو ١٧ مليون برميل يوميا، وهذا يعني أن كل الاحتياطيات الأمريكية من النفط يمكن أن تنفد خلال ما يقل عن ثلاثة أعوام ونصف العام فقط لو اعتمدت الولايات المتحدة على نفطها بالكلية. لكنها تعتمد على استيراد البترول بدلا من الاستنفاد السريع لاحتياطياتها النفطية، وقد بلغت الواردات النفطية الصافية (الواردات من النفط مخصوما منها الصادرات من منتجاته) للولايات المتحدة نحو ١٠,٨ ملايين برميل يوميا في المتوسط في عام ٢٠٠١، في حين يدور حجم الإنتاج الأمريكي من النفط حول مستوى ٦ ملايين برميل يومياً، وحتى في ظل هذا المستوى من الإنتاج، فإن الاحتياطيات الأمريكية سوف تنتهي بعد ما يقل عن عشرة أعوام، لتصبح الولايات المتحدة معتمدة على استيراد النفط بشكل كامل. وفي الوقت

الراهن فإن زيادة سعر برميل النفط بدولار واحد يعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية الصافية بمقدار ٤ مليارات دولار سنويا. أما عندما ينفد الاحتياطي الأمريكي -وبفرض ثبات حجم الاستهلاك الأمريكي من النفط- فإن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد سيعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية بأكثر من ٦ مليارات دولار في العام، وللعلم فإن بريطانيا والنرويج ستتحولان إلى دولتين مستوردتين لكامل احتياجاتهما من النفط قبل نهاية العقد الأول من القرن الحالي، كما أنه بعد عقدين ستنضب كل احتياطيات الصين وروسيا وستصبحان من أكبر الدول المستوردة للنفط، أما ليبيا والمكسيك فإن احتياطياتهما من النفط سوف تنضب قبل نهاية العقد الرابع من القرن الحالي بافتراض ثبات حجم إنتاجهما عند مستواه الراهن، أما الدول التي ستظل تمتلك احتياطيات نفطية وقدرات تصديرية كبيرة حتى سبعة عقود قادمة، فإنها سوف تصبح محدودة ومتركزة في دول الخليج العربية وضمنها العراق، إضافة إلى إيران وفنزويلا. وبالتالي فإن الولايات المتحدة المعنية بإبقاء أسعار النفط منخفضة عند أدنى حد ممكن ولأطول مدى، تجد أن مصلحتها الذاتية تقتضي تحقيق ذلك من خلال أساليب الضغط بالثقل العسكري الرهيب على الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية الكبرى للنفط في الخليج من جهة، والتواجد العسكري المباشر أو احتلال بلد نفطي عملاق مثل العراق لاستخدام نفطه في إحداث إفراط في الإنتاج وانهيار في الأسعار من جهة أخرى، حيث من المؤكد أن تعمل الولايات المتحدة في حالة احتلالها للعراق على زيادة إنتاجه وصادراته، وتحويله للمنتج والمصدِّر المرجح في سوق النفط الدولية حتى توظفه في تحقيق إستراتيجيتها ومصالحها الاقتصادية، هذا التحول سيكون بلا شك نهاية الحقبة السعودية في سوق النفط الدولية، حيث سيحل العراق الخاضع للولايات المتحدة محلها بشكل حاسم وسريع كأكبر منتج ومصدر للنفط، وسيكون الأمر بمثابة كارثة مالية للسعودية ولباقي بلدان الخليج ولإيران ولروسيا والمكسيك وفنزويلا ولكل الدول المصدرة للنفط في العالم. وإذا كانت الولايات المتحدة يمكن أن تعوض المكسيك مثلاً عن ذلك باعتبارها شريكتها في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، فإنها لن تبالي على الأرجح بالضرر الواقع على الباقين، وكانت الولايات المتحدة قد عبرت أكثر من مرة عن أن السعر المناسب لبرميل النفط هو ١٥ دولارا، ولا شك أن غزوها للعراق واحتلاله أو تنصيب حكومة عميلة لها في بغداد سيعني أنها ستتمكن من تخفيض سعر برميل النفط إلى

هذا المستوى، بل وربما يغريها بتخفيض السعر إلى ما هو أدنى من ذلك حتى مستوى يزيد قليلا عن تكلفة الاستخراج من المناطق الحدية أو الأعلى في تكلفة استخراج النفط منها، أي ما يزيد قليلا على ١٠ دولارات للبرميل، وبما أن انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد، يعني انخفاض مدفوعات الولايات المتحدة عن وارداتها النفطية بمقدار ٤ مليارات دولار في العام، فإن انخفاض سعر برميل النفط من مستواه الراهن البالغ ٣٢ دولارا للبرميل بمقدار ١٤ دولارا للبرميل ليراوح حول مستوى ١٨ دولارا للبرميل، يعني أن الولايات المتحدة ستكسب من وراء ذلك نحو ٥٦ مليار دولار في العام، أما لو انخفض سعر البرميل لمستوى ١٥ دولارا للبرميل، فإن الولايات المتحدة ستكسب نحو ٦٨ مليار دولار في العام. وهذا الربح الذي يمكن أن تحققه الولايات المتحدة سوف ينتفع به الشركات الأمريكية الكبرى المستهلكة للنفط وعلى رأسها المجمع الصناعي العسكري وشركات النقل والطيران، وكذلك الجيش الأمريكي وهو أيضاً مستهلك رئيسي للنفط، وبالطبع الفرد المستهلك الأمريكي.

ثانياً : العدوان الأمريكي: تكلفته وآليات تمويله

لو تأملنا هذا المكسب الهائل سنجد أنه يفوق في عامين فقط، كل تكاليف العدوان الأمريكي المزمع ضد العراق. وكان هناك اختلاف في تقديرات إجمالي هذه التكلفة، فعندما كان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد يحاول التقليل من شأن التكاليف التي ستتحملها الولايات المتحدة في غزو العراق وأنها تبلغ "فقط" نحو ٥٠ مليار دولار، وذلك لطمأنة الرأي العام الأمريكي أن الاقتصاد الأمريكي المضطرب والبطيء لن يتحمل المزيد من العبء؛ خرج لورنس ليندساي في أكتوبر الماضي (٢٠٠٢) بتقدير واضح يشير إلى أن تكلفة الغزو الأمريكي للعراق ستتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ مليار دولار، وعلى أي حال فإن لورنس ليندساي قد فتح باب النقاش حول تكلفة أي عدوان أمريكي على العراق. ومع وصول الحشد العسكري الأمريكي في المنطقة والتنسيق بين "الحلفاء" إلى الحد الذي يسمح للإدارة الأمريكية بشن العدوان على العراق في الوقت الراهن يتضح أن ليندساي كان هو الأقرب للدقة في تقدير تكلفة تلك الحرب وليس رامسفيلد الذي تتسم تقديراته بالتبسيط الزائد ويبدو أنها موجهة لإقناع الرأي العام بانخفاض تكلفة الحرب من أجل كسب التأييد وتحييد المعارضة، وكانت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) قد أبلغت البيت الأبيض بأن تكلفة ضرب العراق وإلحاق الهزيمة به واحتلاله لمدة ستة أشهر تبلغ

نحو ٨٥ مليار دولار. وهناك أنباء تشير إلى أن إدارة بوش (الثاني) طلبت من الكونجرس تخصيص ٩٥ مليار دولار لمواجهة تكاليف الحرب، وهي التكاليف التي يمكن أن ترتفع لأكثر من ذلك بكثير لأن الاحتلال الأمريكي للعراق يحتاج حسب تقديرات رئيس أركان القوات البرية الأمريكية إلى ٢٠٠ ألف جندي بشكل دائم طوال فترة هذا الاحتلال. فضلاً عن أن الولايات المتحدة سيكون عليها أن تتحمل تكلفة تقديم منح ومساعدات للدول التي ستساعدها أو تقدم لها تسهيلات في الحرب ضد العراق، وقد جرت مساومة طويلة بين تركيا والولايات المتحدة بشأن ثمن مشاركة تركيا في الحرب مقابل السماح للأمريكيين باستخدام أراضيها في شن الهجوم جوياً وبرياً على العراق. ومع التمنع التركي هذه المرة ومهارة التفاوض وإلحاح المصالح الأمريكية وخاصة مع تزايد المعارضة الدولية فإن أنقرة تمكنت من رفع قيمة الصفقة من ٢٦ مليار دولار إلى ٣٠ مليار دولار، منها ٦ مليارات دولار كمنح حكومية أمريكية، ونحو ٢٤ مليار دولار ضمانات حكومية أمريكية لقروض تحصل عليها أنقرة من المؤسسات المالية الأمريكية، وهي قروض سوف تقوم الإدارة الأمريكية بتسديدها بدلا من تركيا لو تعثرت الأخيرة في السداد، على غرار ما يحدث عندما تمنح الإدارة الأمريكية ضمانات حكومية للقروض الإسرائيلية من المؤسسات المالية الأمريكية. بل وما زالت تركيا تتفاوض لرفع السقف إلى نحو ٣٥ مليار دولار على أن يتم مقدماً تسديد ٦ مليارات دولار من حصة المنح، وقد تدخلت القوتان الكبريان في الاتحاد الأوروبي وهما ألمانيا وفرنسا لعرقلة الصفقة بعرض ٢ مليار يورو على تركيا إن هي لم تسمح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها في العدوان على العراق. ومن المرجح أن يؤدي موقف تركيا من هذا العرض الأوروبي إلى التأثير على فرص دخولها للاتحاد الأوروبي الذي يشكل الهدف الأول للسياسة الخارجية التركية منذ سنوات طويلة، وإذا أضفنا تكاليف الصفقة التركية إلى التكلفة المباشرة للعدوان الأمريكي المزمع ضد العراق فإن تكاليف الحرب تقع ضمن النطاق الذي حدده لورنس ليندساي فيما بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليار دولار، وإذا كانت الولايات المتحدة قد حملت حلفاءها وبالأساس السعودية والكويت والإمارات وألمانيا واليابان تكاليف الحرب ضد العراق عام ١٩٩١ بل وحققت فائضا في موازنة الحرب وخرجت رابحة مالياً على حساب حلفائها من تلك الحرب، فإن الأمر يختلف هذه المرة، لأن الحرب ضد العراق هي حرب الإدارة الأمريكية التي لا يوجد لها مبررات مقنعة لغالبية الأطراف الدولية وبالتحديد للدول التي شاركت في تمويل

حرب عام ١٩٩١. وبالتالي سيكون على الولايات المتحدة أن تتحمل التكلفة الباهظة لهذه الحرب، في وقت تعاني فيه من وضع اقتصادي مضطرب ومن تباطؤ حقيقي ومن عجز قياسي في موازينها الخارجية، وقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٢ نحو ٠,٧% فقط، وبلغ معدل البطالة نحو ٥,٧% في يناير الماضي (٢٠٠٣)، في حين بلغ العجز في ميزان الحساب الجاري الأمريكي نحو ٤٦٢,٢ مليار دولار في العام المالي الأمريكي المنتهي في أكتوبر الماضي (٢٠٠٢)، أما أسعار الأسهم الأمريكية المدرجة في مؤشرات داو جونز، وستاندارد آند بورز، وناسداك فإنها تقل في الوقت الراهن -على التوالي- بنسبة ٢٣%، ٢٩%، ٣٤% عن مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠١ بسبب الخسائر التي منيت بها الشركات بعد أحداث ١١ سبتمبر ومجمل التداعيات اللاحقة لها، وأيضا بسبب انفجار فضائح الفساد في الشركات الأمريكية الكبرى والتي هزت الثقة في أحد أهم آليات عمل النظام الرأسمالي في صيغته الراهنة القائمة على قيام المديرين التنفيذيين بإدارة الشركات لحساب حملة الأسهم تحت رقابة شركات المحاسبة (التي تراقبهم لصالح حملة الأسهم) حيث تورط المديرون التنفيذيون في مخالفات فساد ضخمة وتواطأت معهم بعض شركات المحاسبة العملاقة، وهو ما كان أحد أهم القضايا التي شغلت أجندة المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس يناير ٢٠٠٣، ومن الصعب تصور أن يتحمل الاقتصاد الأمريكي تكلفة الحرب ضد العراق وهو في حالته الراهنة، وهو ما يطرح التساؤل حول السبل المحتملة التي ستسلكها الإدارة الأمريكية لمواجهة تكاليف حملتها الاستعمارية ضد العراق، وبناء على الخبرة الأمريكية في مواجهة الآثار المالية والاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر، فإنه من الممكن أن نتوقع أن تقوم الإدارة الأمريكية باستغلال وضع الدولار كعملة احتياط دولية مهيمنة لإصدار أوراق نقدية أمريكية بدون أي مبرر اقتصادي كما فعلت بعد أحداث ١١ سبتمبر عندما أصدرت أكثر من ٨١ مليار دولار وحصلت مقابلها على سلع وخدمات من مختلف بلدان العالم، بحيث حملت العالم جزءاً أساسياً من تكاليف مواجهة آثار ذلك الحدث. لكن الإصدار النقدي الأمريكي هذه المرة قد يكون أكبر، وقد يثير الكثير من الاضطراب النقدي في العالم خاصة في ظل حالة الاقتصاد الأمريكي التي أشرنا إليها آنفا، كما أن أي إصدار نقدي أمريكي واسع النطاق بدون مبرر اقتصادي يمكن أن يؤثر سلبياً على حركة سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية، وأيضاً -وهذا هو الأهم- على مكانته

كعملة احتياط دولية رئيسية تهيمن على نحو ٦٨% من سلة الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة في العالم بأسره، والحقيقة أن الإجراء النقدي الأمريكي الخاص بإصدار كميات كبيرة من النقد بدون مبرر اقتصادي من أجل تمويل الحرب لن يكون الآلية الوحيدة لتعويض تكاليف العدوان الأمريكي المزمع ضد العراق، حيث أن حسابات تعويض التكاليف الكبيرة التي ستتحملها الولايات المتحدة مرتبطة بالأساس بمنافع وعوائد احتلال هذا البلد النفطي العملاق التي سبق ذكرها، ومن المؤكد أن الولايات المتحدة سوف تحاول، إذا نجحت في الاستمرار في احتلال العراق، أن تنفذ مخططها بتوظيف احتياطي العراق من النفط من أجل إحداث انهيار في أسعار النفط واستعادة عصر النفط الرخيص كصورة للنهب الاستعماري للثروة الطبيعية العربية الرئيسية بما سيعوض الإدارة الأمريكية والمجتمع الأمريكي عن أي تكاليف للحرب ضد العراق،كما سيمكنها استغلال انخفاض أسعار النفط من أجل تخزين كميات هائلة منه تتجاوز الاحتياطي الاستراتيجي، وإعادة بناء الاحتياطي النفطي الأمريكي من خلال حقن الآبار بصورة تطيل العمر الافتراضي لهذا الاحتياطي بصورة مؤثرة. وجدير بالذكر أن حجم الاحتياطيات النفطية الأمريكية يبلغ نحو ٢١ مليار برميل، في حين يبلغ حجم الإنتاج نحو ٦ ملايين برميل يوميا، وهو معدل للإنتاج يجعل الاحتياطيات الأمريكية تنفذ تماما خلال ما يقل عن عشر سنوات. وبلغ حجم الواردات النفطية الصافية للولايات المتحدة (وارداتها من النفط مخصوما منها صادراتها من منتجاته)، نحو ١٠,٨ ملايين برميل يوميا في المتوسط في عام ٢٠٠١. وكانت قيمة الواردات النفطية الأمريكية من النفط قد ارتفعت من ٥٠,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٨ في ظل سعر بلغ ١٢,٣ دولار للبرميل في المتوسط، إلى ٦٧,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٩ في ظل سعر بلغ ١٧,٥ دولار للبرميل في المتوسط، ثم ارتفعت تلك المدفوعات إلى ١١٩,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ عندما ارتفع سعر برميل النفط في المتوسط إلى ٢٧,٦ دولار، ثم بلغت نحو ٨٦ مليار دولار عام ٢٠٠١. أي أن الزيادة في قيمة الواردات الأمريكية من النفط في مجموع أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ بلغت ١٢١,٦ مليار دولار عما كان يمكن أن تدفعه لو استمرت أسعار النفط ومدفوعات الولايات المتحدة عن وارداتها منه عند مستوياتها عام ١٩٩٨. ومن المؤكد أن الارتفاع الكبير لأسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢بسبب الأزمة الأمريكية-العراقية وبسبب الاضطرابات في فنزويلا التي أدت إلى توقف صادرات النفط من هذه الدولة، ثم

الارتفاع الأكبر لأسعار النفط في العام الحالي على دوي طبول الغزو الأمريكي للعراق، قد أدى إلى زيادة كبيرة في المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية، وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، كان أحد العوامل الرئيسية لتدهور المؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد الأمريكي، وبالذات تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي. وتشير البيانات الأمريكية، إلى أن الميزان التجاري الأمريكي في السلع غير النفطية كان يسفر عن فائض يبلغ نحو ٢٧,٢ مليار دولار سنويا في المتوسط، خلال الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٢، لكن الميزان التجاري الأمريكي في النفط ومنتجاته كان يسفر عن عجز بلغ ٤٦,٥ مليار دولار سنويا في المتوسط خلال الفترة ذاتها، مما أدى في النهاية إلى أن يسفر الميزان التجاري الإجمالي للولايات المتحدة عن عجز بلغ ١٩,٣ مليار دولار سنويا في المتوسط خلال الفترة المذكورة. وبالتالي فإن سيطرة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، على نفطها، وإنهائها لعصر النفط الرخيص الذي كانت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تنهب خلاله نفط الدول المصدرة له بأبخس الأثمان، كان سبباً رئيسياً في انحدار المكانة العالمية للاقتصاد الأمريكي بشكل سريع منذ عام ١٩٧٤ وحتى منتصف تسعينيات القرن العشرين. كما كان ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. ثم إن اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية عام ١٩٨٠ قد ساهم في إحداث أزمة ركود في اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكي عامي ١٩٨١، ١٩٨٢، وأدى ارتفاع أسعار النفط من مستوى شديد التدني إلى مستويات معتدلة في عامي ١٩٩٠، ١٩٩١، إلى المساهمة في خلق أزمة الركود الاقتصادي التي عانتها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في بداية تسعينيات القرن الماضي.

ثالثاً : العدوان الأمريكي والاقتصاديات العربية:

من الضروري في المقابل إجراء حساب أولي لآثار العدوان الأمريكي ضد العراق على اقتصاديات البلدان العربية حتى تدرك كل الدول العربية عواقب مثل هذا العدوان على مستقبلها الاقتصادي، وحتى تدرك أي دولة تقوم بتسهيل وقوع مثل هذا العدوان (عبر السماح بانطلاقه من أراضيها أو قواعدها) أي جرم ترتكبه بحق الوطن العربي ومستقبله الاقتصادي وبحق شعبها ذاته، خاصة وأن أي عدوان أمريكي على العراق، أياً كان حجم التدمير الهائل الذي سيسفر عنه بالعراق، لن يجعل بمقدور الجيش

الأمريكي على الأرجح أن يحتل العراق كاملاً ويتحكم في نفطه أو أن يسقط النظام السياسي هناك بسهولة كهدف أمريكي واضح ومعلن من وراء هذا العدوان، إلا إذا تلقت الولايات المتحدة مساعدات وتسهيلات من بعض الدول العربية المجاورة للعراق وبالذات في الخليج، بما يسمح للقوات البرية الأمريكية أن تنطلق من تلك الدول في هجومها المزمع ضد العراق، وفيما يتعلق بآثار أي عدوان أمريكي على العراق، على الاقتصاديات العربية، فإنها تتوقف على فشل هذا العدوان أو نجاحه في تحقيق الأهداف الأمريكية من ورائه، وهي احتلال العراق وإسقاط نظامه وحكمه بشكل مباشر أو من خلال تحالف حكومي هش والتحكم في نفطه وتوظيفه لإحداث انهيار طويل الأجل في أسعار النفط قد يدخل دول الخليج في أزمة اقتصادية حادة غير مسبوقة، وهو ما قد لا تكون عواقبه اقتصادية فحسب بل سياسية أيضاً، أما لو تمخضت الهجمة عن إخفاق الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها المذكورة آنفا، فإنه من المرجح أن يكون الاقتصاد العراقي رغم كل ما قد يتعرض له من دمار، في وضع إقليمي أفضل، حتى في حالة استمرار الحصار المفروض عليه والذي ستتكفل الولايات المتحدة بتجدده واستمراره لفترة طويلة، وإذا تم العدوان الأمريكي على العراق من خلال قرار لمجلس الأمن، فإن فرص العراق في رفع الحظر أو تفكيكه وكسره ستكون معدومة تقريبا، أما لو هاجمت أمريكا منفردة ضد إرادة الدول الكبرى والمجتمع الدولي إجمالا، فإن فرص تفكيك الحظر الاقتصادي المفروض على العراق سوف تتزايد في الواقع العملي على الأقل، حتى ولو لم يتمكن العراق من الحصول على إلغاء رسمي للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليه في الأجل القريب، وفي كل الأحوال فإنه في حالة فشل الغزو الأمريكي للعراق في تحقيق أهدافه، فإنه من المرجح أن تحافظ أسعار النفط على مستويات مرتفعة أو معتدلة في هذه الحالة، حيث لن يكون بإمكان الولايات المتحدة تنفيذ مخططها بتوظيف العراق لإحداث انهيار في أسعار النفط واستعادة عصر النفط الرخيص. أي أن السيناريوهات مركبة وبالغة التعقيد، ومحض اندلاع الحرب لا يعني بشكل تلقائي تحقق الأهداف الأمريكية، وبالمقابل فإن البلدان العربية المصدرة للنفط ستستفيد بشدة من فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها من غزو العراق، حيث إن تحرك سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد صعودا أو هبوطا يؤدي إلى تحرك الإيرادات العربية من تصدير النفط بشكل مواز، صعودا أو هبوطا، بأكثر من ٦ مليارات دولار في العام، حيث إن الصادرات العربية من النفط تبلغ في

المتوسط نحو ١٧,٥ مليون برميل يوميا. وبالتالي فإن فشل الولايات المتحدة في السيطرة على نفط العراق، سوف يحمي الثروة الطبيعية العربية الرئيسية، أي النفط، من أن تنهار أسعارها وتنهار عوائد العرب من تصديرها، وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات البلدان العربية من صادراتها النفطية ارتفعت من نحو ٨٢,١ مليار دولار عام ١٩٩٨ عندما كان متوسط سعر البرميل نحو ١٢,٣ دولار في ذلك العام، إلى ١١٨,١ مليار دولار عام ١٩٩٩ عندما بلغ سعر البرميل نحو ١٧,٥ دولارا في المتوسط. ثم ارتفعت الإيرادات العربية من تصدير النفط إلى ١٧٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، عندما ارتفع متوسط سعر البرميل في ذلك العام إلى ٢٧,٦ دولارا. أي أن البلدان العربية قد حققت زيادة في إيراداتها النفطية في مجموع عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٠، بلغت قيمتها نحو ١٣٣,٤ مليار دولار عما لو كانت قد حققت نفس الإيراد المتحقق عام ١٩٩٨.

ومن ناحية أخرى فإنه في حالة حدوث العدوان الأمريكي ضد العراق سيؤثر ذلك سلبياً على قطاعات السياحة والطيران والفنادق والصناعات الصغيرة المرتبطة بها في البلدان العربية المستقبلة للسياح، حيث ستتأثر سلبياً لأن توافر الأمن والاستقرار هو شرط ضروري لتدفق السياحة. وهي القطاعات التي تأثرت بالفعل منذ ٩/١١ فبعد أن كانت المنطقة العربية تستقبل نحو ٣٠ مليون سائح في العام قبل أحداث ١١ سبتمبر تراجع هذا العدد بصورة ملحوظة، أما بالنسبة لحركة العمالة العربية من البلدان المصدرة إلى البلدان المستوردة فإنها لن تتأثر إذا فشل العدوان الأمريكي على العراق في تحقيق أهدافه، ببساطة لأن هذا الفشل سيعني استمرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة تسمح للدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة لخدمات العمالة من بلدان عربية أخرى، أن تواصل نموها الاقتصادي بما يعنيه ذلك من استمرار طلبها على خدمات العمالة من البلدان العربية. كذلك فإن درجة نجاح الغزو الأمريكي للعراق ستتوقف عليه درجة القدرة الأمريكية على الضغط من أجل فرض إطار تعاون اقتصادي إقليمي يشمل إسرائيل، وسوف تتضاءل على الأرجح مع نمو المعارضة الشعبية للتواجد الأمريكي في المنطقة فرصة بعث فكرة السوق الشرق أوسطية، ربما باستثناء إمارة قطر، والمملكة الأردنية التي أقامت منطقة صناعية مشتركة مع إسرائيل، ونالت مكافأة أمريكية على ذلك بتحرير دخول منتجات تلك المنطقة إلى السوق الأمريكية.

على الجانب الآخر فإنه على كل الأحوال يتوقع أن تدفع الإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة في اتجاه المزيد من التوجس من الأموال العربية في الولايات المتحدة في ظل ما يسمى بالحملة على الإرهاب بما قد يؤدي إليه ذلك من احتمالات التوسع في عمليات المراقبة أو التجميد، وهو أمر قد يكون له أثر إيجابي بعيد المدى على الاقتصاديات العربية، إذ قد يدفع إلى عودة الأموال التي تخلت عن دورها في الاستثمار وبناء الاقتصاد ودعم التنمية في البلدان العربية إلى الوطن العربي، وما كان ينبغي لها أن تهجره ابتداء، أما في حالة نجاح العدوان الأمريكي في إسقاط النظام العراقي والسيطرة على الحكم في العراق بشكل استعماري مباشر أو من خلال حكومة تحركها واشنطن، فإن الولايات المتحدة سوف تعمل من اللحظة الأولى على رفع طاقته الإنتاجية إلى حدودها القصوى، أي أربعة ملايين برميل يوميا خلال شهور قليلة، بينما يمكن للشركات الأمريكية أن تضخ استثمارات ضخمة وسريعة لقطاع النفط في العراق لرفع الطاقة الإنتاجية للعراق إلى مستوى مرتفع للغاية يمكن أن يصل إلى نحو ستة ملايين برميل يوميا في الأجل القصير (من عام لثلاثة أعوام)، ويمكن أن يتجاوز عشرة ملايين برميل يوميا في الأجل الطويل، مع توظيف الزيادة في الإنتاج العراقي لتخفيض أسعار النفط إلى المستوى المقبول أمريكيا أي حوالي ١٥ دولارا للبرميل، وتوظيف هذه الزيادة في الإنتاج وما قد يتلوها من تجاوزات لكل الدول المنتجة لحصصها من إنتاج وتصدير النفط من أجل إعادة حقن الآبار الأمريكية بالنفط لزيادة الاحتياطي النفطي الأمريكي وإطالة عمره الافتراضي الذي يقل عن عشر سنوات في ظل مستوى الإنتاج الأمريكي الراهن، وبعدها ستضطر الولايات المتحدة لاستيراد أكثر من ١٧ مليون برميل من النفط يوميا بافتراض ثبات استهلاك النفط في الولايات المتحدة عند مستواه الحالي، كما ستعمل واشنطن على توظيف العراق من أجل تمزيق منظمة الأوبك من خلال تفكيك كل قواعدها وبالذات نظام الحصص المعمول به في المنظمة.

وإذا كانت الدول العربية المصدرة للنفط تخسر أكثر من ٦ مليارات دولار في العام في حالة انخفاض سعر برميل النفط دولارا واحدا فقط، فإن هذا يعني أن الاقتصاديات العربية سوف تمنى بخسائر مروعة من انخفاض سعر البرميل إلى مستوى ١٥ دولارا للبرميل من مستواه الراهن البالغ في المتوسط نحو ٣٢ دولارا للبرميل، لأن هذا الانخفاض سيعني خسارة الدول العربية المصدرة للنفط لنحو ١٠٢ مليار دولار من

إيراداتها النفطية، بل إن دولة عربية واحدة هي السعودية التي تخسر ما يتراوح بين ٢,٥، و٣ مليارات دولار في العام في حالة انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد، سوف تفقد ما يتراوح بين ٤٢,٥ و٥١ مليار دولار من إيراداتها النفطية إذا انخفض سعر البرميل من مستواه الراهن إلى ١٥ دولارا للبرميل.

وهذه الخسارة العربية هي كارثة بكل المقاييس. وسوف تكون المملكة العربية السعودية ومعها كل الدول العربية المصدرة للنفط هي أكثر من سيعاني في هذا الصدد، حيث إن اقتصادياتها ومستويات المعيشة فيها سوف تتدهور بشكل سريع بما سيعنيه ذلك من احتمالات ظهور وتصاعد اضطرابات سياسية واجتماعية قد تغير خرائط المنطقة.

ومن البديهي أن التدهور الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط في هذه الحالة سوف يعقبه استغناء عن أعداد كبيرة من العمالة العربية التي تعمل في تلك البلدان بما سينقل الأزمة للدول العربية المصدرة لخدمات العمالة، كذلك فإن تدهور اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط سيؤدي إلى تراجع السياحة العربية-العربية، والتي تعد عنصرا هاما يراهن عليه دول عربية عديدة لتعويض تراجع السياحة العالمية للمنطقة نتيجة التوتر والقلق الذي يحدثه غزو العراق. كما أن نجاح العدوان الأمريكي على العراق سوف يغري الإدارة الأمريكية بالمزيد من التعسف مع باقي الدول العربية بما فيها الدول الكبرى مثل مصر وسوريا لفرض النموذج الاقتصادي الذي ترتئيه مناسبا لمصالحها بغض النظر عن الظروف الخاصة لكل دولة عربية، كما ستضغط من أجل تحطيم مشروع التكتل الاقتصادي العربي، لصالح إدماج إسرائيل في اقتصاد المنطقة من موقع مهيمن ومدعوم أمريكيا، ولأن كل ذلك مرفوض بدرجة كبيرة من معظم الدول العربية، ومرفوض بشكل حاسم من الشعوب العربية إجمالًا، فإنه يمكن توقع حدوث توترات كثيرة في المنطقة، بصورة تضر بالسياحة وبالاستثمارات الجديدة المحلية والأجنبية وبالاستقرار الاقتصادي عموما، ومن الضروري الإشارة إلى أنه حتى في حالة نجاح العدوان الأمريكي في تحقيق أهدافه في العراق لا قدر الله، فإن ذلك النجاح سيكون قصير الأجل إلى حد بعيد، لأن العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله، سوف يطلق طوفانا من الاضطراب في العراق الذي لن يستقر حكمه للاستعمار الأمريكي ولا للحكومة المصنوعة التي يمكن أن تضعها واشنطن في بغداد، والتي كانت عاصمة العباسيين وما زالت بوابة المشرق العربي.

إن مستقبل الوطن العربي عموما مهدد بغزو الإمبراطورية الأمريكية وتابعتها بريطانيا للعراق، وقد أثبتت الحكومات العربية عجزها عن أي فعل سوى تمرير الخطط الأمريكية بشأن الأزمة وتمرير القوات والسفن الحربية الأمريكية وفتح القواعد والأراضي لانطلاق العدوان الاستعماري الأمريكي-البريطاني على العراق، وفي هذا الوضع يصبح لا سبيل لمواجهة هذا العدوان سوى بأن تظهر الشعوب العربية رفضها العارم له بكل أشكال الاحتجاج والمواجهة الشاملة بدءا من مقاطعة البضائع الأمريكية والبريطانية ومنع تحميل وتموين السفن والطائرات الأمريكية والبريطانية، وصولا لأي عمل من شأنه عرقلة أو منع هذا العدوان أو جعله مكلفا على كل الأصعدة للإدارة الأمريكية وللحكومة البريطانية التابعة لها. فهل ينحاز العرب لمستقبلهم أم يكتفون بمشاهدة القوى الاستعمارية الجديدة وهي تحطمه؟!

العامل الإسرائيلي في الأزمة العراقية

د. عماد جاد

حددت الولايات المتحدة مصالحها الإستراتيجية في الشرق الأوسط في اعتبارين، تأمين إمدادات النفط بأسعار معقولة، وحماية أمن إسرائيل، وبنـت إسـتراتيجيتها تجـاه المنطقة على أساس أن تعرض أي منهما- إمدادات النفط وأمن إسرائيل- لأزمـة مـا أو تهديد سيكون كفيلا بدخول الولايات المتحدة الحرب دفاعا عن أي منهما، والأزمـة مـع العراق بالنسبة للولايات المتحدة تخص عنصري إستراتيجيتها في المنطقـة، ففـي أزمـة العراق يتواجد النفط، وأمن إسرائيل أيضا. فالولايات المتحدة ترى أن النظام العراقي يمثل خطرا على تدفق إمدادات النفط بأسعار معقولة إلى الأسواق العالمية، كما أنهـا تـرى أن النظام العراقي وما يمتلكه من أسلحة دمار شامل، بات يمثل تهديدا حقيقيا لأمن إسـرائيل، لا سيما أن العراق سبق أن قصف إسرائيل بالصواريخ إبان حرب الخليج الثانية، وقبلهـا بفترة محدودة أطلق صدام حسن تهديدا بحرق نصف إسرائيل بالأسلحة الكيماوية.

وفي هذا السياق تتجمع أطراف خيوط الأزمة العراقية الراهنـة والتـي بسـببها حشدت الولايات المتحدة، القوات واستعدت ليس فقط لضرب العراق، بل لتغييـر النظـام والتواجد المباشر على أراضيه وتنصيب نظام "عميل"، وجعله بمثابة النموذج لبـاقي دول المنطقة، فالأزمة العراقية تشهد تكثيفا للعوامل التي يقود كل واحد منها بالولايات المتحـدة إلى اتخاذ قرار الحرب، فهناك أولا النفط، وثانيا أمن إسرائيل، وثالثا الرغبة فـي تغييـر نظم الحكم في المنطقة وتغيير الجغرافيا السياسية وأيضا الثقافية ردا علـى سـؤال لمـاذا أنتجت النظم العربية من قاموا باعتداءات الحادي عشرمن سبتمبر. وقد يضـيف الـبعض إلى هذه العوامل اعتبارات أخرى تتعلق بطبيعة الإدارة الجمهورية الحالية ورغبتهـا فـي إعادة تشكيل خريطة المنطقة كجزء من عملية تغيير الخريطة الكونية لإتاحة الفرصة أمام الولايات المتحدة لممارسة دور "الإمبراطورية المهيمنة" على النظام الـدولي، وهـو مـا يستشف من الجدل الحاد مع الحلفاء وشركاء المعسكر- فرنسا وألمانيا- على خلفية تبـاين الرؤى بشأن سبل تسوية الأزمة. وجوهر الخلاف يعود إلى أن الدول الأخـرى وتحديـدا فرنسا وألمانيا ومعهما روسيا من القوى الكبرى تتعامل مع الأزمة وفق بعـدها الرسـمي

المعلن، أي أسلحة الدمار الشامل العراقية، بينما تتعامل واشنطن وفق رؤيتها النابعة من أجندتها الخاصة والتي تضم إضافة إلى ما هو معلن عن أسلحة الدمار الشامل، تأمين إمدادات النفط، أمن إسرائيل، تغيير النظام العراقي، بدء موجة تغيير للجغرافيا السياسية والثقافية في العالم العربي.

هذا من ناحية الولايات المتحدة والقوى الدولية الكبرى، أما من ناحية إسرائيل، فالقضية مختلفة، وفي هذا السياق تعد إسرائيل الطرف الإقليمي الأول الذي يرى في ضرب العراق مصلحة إستراتيجية له، ولا تتوقف النظر الإسرائيلية عند حدود إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية أو تغيير النظام العراقي، بل تتجاوز ذلك كثيرا وتدخل في نطاق الرؤية الإستراتيجية لما بعد التغيير ووضع تصورات تقول بأن النظام الجديد في العراق، سوف يدخل منظومة التسوية السياسية كفاعل رئيسي، حيث سيوافق على صيغة التسوية السياسية القائمة، ويدخل أيضا طرف في تنفيذها عبر تحول العراق إلى أحد أبرز ساحات التوطين كجزء من تسوية البعد الأصعب في معادلة التسوية السياسية وهو قضية اللاجئين.

ورغم أن كافة الحسابات الإسرائيلية تصب في اتجاه التأكيد على أن ضرب العراق وتغيير النظام، سوف يصب في مصلحة إسرائيل بالكامل، فإن هناك مؤشرات تفيد أن إسرائيل تتخوف من بعض عواقب التدخل العسكري في العراق، حيث ستصبح قضية أسلحة الدمار الشامل مطروحة على البساط، وتتعرض إسرائيل لضغوط حقيقية من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل لأن استمرار إسرائيل باعتبارها الدولة النووية الوحيدة في المنطقة والتي تحوز كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، سوف يسبب حرجا شديدا للسياسة الأمريكية، والأهم، أنه سيكون حافزا لقوى إقليمية عديدة كي تسعى لمعادلة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية.

وحتى تتضح لنا أبعاد تداعيات ضرب العراق على إسرائيل، وحدود المكاسب الإسرائيلية من جراء ذلك، سوف نتناول أولا الرؤية الإسرائيلية للعراق ولتغيير النظام، ونتناول بعد ذلك التأثيرات المتوقعة لضرب العراق على إسرائيل من زاوية منظور حسابات المكسب والخسارة.

أولاً : الرؤية الإسرائيلية للعراق ولتغيير النظام

بدا واضحا من متابعة التناول الإسرائيلي لملف الأزمة العراقية أن قضية ضرب العراق وإن كانت تمثل مصلحة أمريكية، فإنها مثّلت أيضا مطلبا إسرائيليا مستمرا لاعتبارات تتعلق برؤية كل منهما لمصالحهما في المنطقة. وبدا واضحا أيضا أن هناك مساحة كبيرة من التلاقي بين الرؤيتين الأمريكية والإسرائيلية. في نفس الوقت هناك مساحة خارج منطقة التلاقي وتمثل مصالح ذاتية لكل منهما تضيف أسبابا خاصة لدى كل منهما لتوجيه ضربات عسكرية للعراق وإسقاط النظام.

ويجد الموقف الإسرائيلي من العراق أساسه في التقدير الإسرائيلي الذي يرى أن النظام العراقي يحمل رؤية راديكالية تجاه الصراع والتسوية السياسية في الشرق الأوسط، فالعراق شكل قلب "جبهة الصمود والتصدي" التي رفضت مبادرة السادات بزيارة القدس وتصدت لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام ١٩٧٩، كما أن العراق قاد عملية عزل مصر عن النظام العربي، والعزل هنا كان "عقابا" على الصلح والتسوية المنفردة.

وارتباطا بذلك نظرت إسرائيل باستمرار إلى النظام العراقي على أنه يقع ضمن معسكر الدول العربية التي ترى الصراع مع إسرائيل "صراع وجود"، ومن ثم فالحل يكون عبر السلاح وليس على مائدة المفاوضات.

واستغلت إسرائيل حالة التمزق التي مر بها العالم العربي، فقامت في يونيو ١٩٨١ بتدمير المفاعل النووي العراقي، وأعقبت ذلك بغزو لبنان، إذ إن أجواء الانقسام العربي قد شجعت تل أبيب على القيام بأعمال عسكرية في أنحاء مختلفة معتمدة على عدم تصور بلورة رد فعل عربي متماسك على غرار ما جرى بعد ١٩٦٧ أو ضمن الاستعداد لحرب أكتوبر.

وبطبيعة الحال فإن إسرائيل شعرت بدرجة أعلى من التهديد من ناحية الشرق بعد قيام الثورة الخومينية في إيران، فبموجب هذه الثورة تحولت إيران من حليف إستراتيجي إلى عدو إيديولوجي، إذ إن الثورة استولت على مقر السفارة الإسرائيلية في طهران وسلمته لمنظمة التحرير الفلسطينية لتستخدمه كسفارة لدولة فلسطين.

من هنا كانت إسرائيل صاحبة المصلحة الرئيسية في اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، فالحرب كانت في المحصلة النهائية بين عدوين لإسرائيل وإنهاكهما معا يمثل مصلحة إسرائيلية عليا. ولذلك لم يكن مستغربا أن تلجأ إسرائيل إلى إمداد إيران بالسلاح عبر وسطاء في مرحلة كانت ترمي من ورائها إلى إطالة أمد الصراع وزيادة معدلات التدمير المتبادل، وهو ما تجسد فيما عرف بفضيحة "إيران جيت".

ومرة ثانية جاءت الفرصة لإسرائيل للتخلص من القدرات العسكرية العراقية وذلك عندما أقدم العراق على غزو الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، فقد كانت إسرائيل صاحبة مصلحة في عدم تسوية الأزمة سلميا وبعيدا عن الإطار العربي، وقد ساعدها النظام العراقي على تحقيق ما تريد عندما رفض التجاوب مع الجهود التي بذلت لتسوية الأزمة سلميا. أيضا فإن إقدام العراق على الربط بين قضيتي الكويت وفلسطين قد سبب نوعا من الارتباك للسياسة الأمريكية التي كانت تهدف إلى بناء تحالف دولي لحسم الموقف عسكريا.

يضاف إلى ذلك قيام العراق بعد بدء هجوم قوات التحالف بإطلاق مجموعة من الصواريخ من "طراز سكود" على المدن الإسرائيلية، فرغم أن الأثر التدميري لهذه الصواريخ كان محدودا للغاية، فإن الأثر النفسي على الجانبين العربي والإسرائيلي – وتحديدا المجتمعي– كان عاليا للغاية، فللمرة الأولى منذ انتهاء حرب ١٩٤٨ تتعرض مدن إسرائيلية للقصف ويقضي إسرائيليون ساعات طويلة في المخابئ خشية التعرض لهجوم من الخارج.

من هنا بدا واضحا أنه رغم محدودية التأثيرات العملية للقصف العراقي لإسرائيل، فإن تداعياته السياسية والنفسية كانت كبيرة للغاية لا سيما أن إسرائيل مُنعت من الرد بضغوط أمريكية حتى لا يتسبب الرد في تفكيك الائتلاف الدولي الذي يخوض الحرب ضد العراق، وهكذا اضطرت إسرائيل إلى عدم الرد وركزت فقط على جني أكبر قدر ممكن من المكاسب نظير عدم الاشتراك المباشر في العمل العسكري ضد العراق، وفي نفس الوقت كانت على قناعة تامة بأن القوات الأمريكية سوف تتولى تحقيق أقصى ما يمكن أن تطمح إليه إسرائيل من تدمير القدرات العراقية ونزع قدرات العراق العسكرية لا سيما فيما يخص أسلحة الدمار الشامل ووسائل توصيلها.

وجاء الرفض العراقي لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط والذي عُقد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، ليضع العراق على قائمة القوى الموصوفة أمريكيا بالعداء لعملية السلام. أيضا فإن مواصلة العراق رفض إفرازات هذه العملية ممثلة في اتفاق أوسلو، جعل الولايات المتحدة تتعامل مع العراق باعتباره أحد أبرز القوى المعارضة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهو الموقع الذي تشترك فيه إيران أيضا والذي تجلى بوضوح في ضم الولايات المتحدة العراق وإيران إلى ما أسمته محور الشر في العالم، وهو المسمى الذي يجمعهما مع كوريا الشمالية فقط، أي إن واشنطن تقصر محور الشر على ثلاث دول فقط.

وطوال مرحلة التفاوض العربي الإسرائيلي، حرص العراق على تأكيد موقفه المعارض لهذه العملية، وبدأ نوع من الانفتاح على سوريا لا سيما بعد تأزم المفاوضات السورية الإسرائيلية. وتجلى الموقف العراقي من عملية التسوية السياسية التي تنفرد واشنطن برعايتها وهندستها، في الدعم السياسي والمالي الذي تقدمه بغداد للشعب الفلسطيني على خلفية دعم صموده بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠. فقد كان العراق في طليعة الدول العربية التي بادرت بالتبرع لدعم الانتفاضة، بل وبادرت بالتبرع المالي لدعم أسر "الشهداء"، وهو ما اعتبرته واشنطن وتل أبيب دعما "للإرهاب".

ثانياً : تداعيات الحادي عشر من سبتمبر

مثّلت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فرصة نموذجية للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تصفية الحسابات مع نظم حكم عربية رأت أنها لم تكن متعاونة على النحو الذي تطلبه وترضاه. ومنذ الوهلة الأولى لوقوع اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، حرصت إسرائيل على الزج باسم العراق محاولة الربط بين العراق وهذه الاعتداءات بأي طريقة. وفي هذا السياق، حدث نوع من التلاقي الأمريكي الإسرائيلي، فالولايات المتحدة الأمريكية سعت عبر التأييد الذي حصلت عليه بعد هذه الاعتداءات إلى استغلال الموقف للانتقال من الرد على الاعتداءات إلى تنفيذ الأجندة الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية في مناطق شتى من العالم.

وبخصوص الشرق الأوسط وفي ضوء تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في بعدي "النفط وأمن إسرائيل"، فقد سعت واشنطن إلى استغلال اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر من أجل القيام بعمل عسكري ضخم يقود إلى تغيير النظام في العراق وتسليم السلطة لنظام جديد موال للغرب وللولايات المتحدة تحديدا، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف بإسرائيل وربما تبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وهو أمر يحقق البعدين الرئيسيين للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وهما ضمان تدفق إمدادات النفط بأسعار "معقولة أمريكيا"، وضمان أمن إسرائيل.

إسرائيل من جهتها عملت على الاستفادة من مساحة المشترك مع السياسة الأمريكية، فما يهمها البعد الثاني المتعلق بأمنها وإقامة علاقات دبلوماسية مع النظام الجديد في العراق، فتحقق هذا الأمر يعني لإسرائيل تحقق الشق الأكبر من هدفها الرامي إلى "التطبيع" مع القوى الرئيسية في العالم العربي دون الارتباط بقضية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وبالتالي فخروج العراق من معادلة الصراع يمثل هدفها رئيسيا لإسرائيل.

ولكن الأهداف الإسرائيلية من وراء التحريض على ضرب العراق وتغيير النظام لا تتوقف عند هذه الحدود، فإسرائيل لديها مساحة خاصة بها غير متطابقة مع الأجندة الأمريكية بالضرورة، ويمكن أن نلاحظ بصفة عامة بشأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والشرق الأوسط، أن السياسة الأمريكية أو الأجندة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتحدد بالأساس وفق الرؤية الإسرائيلية بشكل عام، بمعنى أن هناك حالات قد تشهد الخلاف أو الاختلاف، ولكن إجمالا فإن السياسة الأمريكية تتحدد تجاه الشرق الأوسط انطلاقا من أخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار، وأنه في الكثير من الحالات عادة ما تتحمل الولايات المتحدة وزر "تبني الرؤية الإسرائيلية" وأيضا مساوئ وكوارث السياسة الإسرائيلية تجاه المنطقة. ويبدو واضحا أيضا أن شقا رئيسيا إن لم يكن الشق الرئيسي في حالة العداء العربي العام للولايات المتحدة يأتي بسبب التبني الأمريكي للرؤية الإسرائيلية، بل إن كافة الاتهامات التي توجه للسياسة الأمريكية باتباع معايير مزدوجة تأتي من مقارنة التصريحات والمواقف الأمريكية عامة بتلك التي تعلنها وتتخذها الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

من هنا فأهداف إسرائيل من وراء ضرب العراق تتجاوز الأهـداف الأمريكيـة، وهنا ندخل في سياق الرؤية الإسرائيلية تجاه المنطقة ككل والتي تنطلـق بالأسـاس مـن الرغبة الإسرائيلية القديمة بتفتيت الكيانات الكبيرة في المنطقـة. فإسـرائيل عملـت فـي مناسبات عديدة، وسوف تعمل في المستقبل أيضا على تفتيت الكيانات الكبيرة في الشـرق الأوسط وتحديدا العالم العربي بهدف ضمان ممارسة دور الهيمنة والسيطرة الإقليمية ودفع المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار. ويبدأ هذا التصور في التحقق عبر تفتيت الكيانـات الكبيرة في المنطقة. وعند النظر إلى قضية تفتيت الكيانات الكبيرة، وهي فكرة محوريـة في رؤية وتصور آباء الحركة الصهيونية وفكر قادة الدولة العبرية، نجـد الحـديث عـن الظروف والمناسبات التي ينشط فيها العمل التفتيتي. ويمكن القول إن أوضـاع مـا بعـد الحادي عشر من سبتمبر باتت تمثل أجواء مناسبة لعمل إسرائيلي ونشاط مكثـف لتفتيـت العراق، وشطر السودان، والمثالين غير بعيدين عن حالات أخرى تحتـل مواقعهـا فـي التصور الإسرائيلي.

في هذا السياق أيضا نجد ملامح لحملة إسرائيلية تـروج لمقولـة إن الولايـات المتحدة لن تتوقف عند حدود العراق، بل إن العراق سـيكون فقـط البدايـة وإن الحملـة الأمريكية ستطال مصر والسعودية بعد ذلك، ويستندون في هذا القول إلى أصوات أمريكية سبق لها أن تحدثت بوضوح عن احتمال دعم نشاط مكثف بهدف فصل الأجزاء الشـرقية من المملكة العربية السعودية- المناطق النفطية- وإعلانها جمهورية بحماية أمريكية.

أيضا هناك تسويق إسرائيلي لما يسمى أفكار أمريكية حول تغيير نظم الحكم فـي الدول "التي تقع في خانة محور الشر" وتحديدا إيران والعراق، ثم الدول غيـر المتعاونـة والمعادية لإسرائيل – مثل سوريا- والدول التي كانت موصوفة بالاعتدال وتعتبـر فـي معسكر الأصدقاء مثل السعودية ومصر، والحجة في ذلك حسـب مـا تقـول مصـادر إسرائيلية في الولايات المتحدة- أليكس فيشمان مراسل صحيفة يديعوت أحرونـوت فـي واشنطن- "أن تنظيم القاعدة نشأ وترعرع على كراهية الغرب بفعل الـنظم الاجتماعيـة والثقافية والتعليمية القائمة في هذه البلدان". وأضاف "فيشـمان" نقـلا عـن بروفيسـور إسرائيلي قدمه باعتباره خبيرا في شئون مكافحة الإرهاب، وبعد جولة لهذا الخبيـر فـي الولايات المتحدة ومجموعة من الحوارات في وزارة الدفاع الأمريكية -:"... من الممكـن

تلخيص موقفهم بعبارة واحدة.. إنهم يعتقدون أن العالم العربي هو عالم يضم متخلفين لا يفهمون سوى لغة القوة".

من هنا فضرب العراق بالنسبة لإسرائيل لا يمثل نهاية المطاف ، بل بداية لعمل واسع النطاق يضمن استهداف الكيانات الكبيرة في العالم العربي، ولذلك تعمل إسرائيل على نحو حثيث من أجل عدم تفويت الفرصة، وتجتهد من أجل أن تصل الأزمة الراهنة حول العراق إلى عمل عسكري أمريكي. لذلك أبدت قيادات إسرائيلية عديدة رفضها لفكرة قبول العراق العودة غير المشروطة للمفتشين الدوليين، ورأت أن القضية باتت تتطلب جهدا أمريكيا للقضاء على النظام العراقي وضمان نزع أسلحة التدمير الشامل الموجودة لديه. لذلك بادر بنيامين نتنياهو قبل دخوله حكومة شارون، إلى التأكيد على أهمية استمرار الولايات المتحدة في خطتها الهادفة إلى ضرب العراق وتغيير النظام لأنه لا شيء آخر يضمن تدمير أسلحة العراق المحظورة، ولهذا السبب أيضا بدأ بصفته وزيرا للخارجية الإسرائيلية جولة أوروبية في السابع عشر من ديسمبر ٢٠٠٢، شملت إيطاليا وفرنسا وبريطانيا وروسيا.

ومن أجل وضع الولايات المتحدة في أجواء المواجهة، واصلت الحكومة الإسرائيلية استعداداتها الشكلية لمواجهة تداعيات العمل العسكري الأمريكي على العراق، فواصلت عمليات تطعيم المواطنين وتوزيع الأقنعة الواقية...

من هنا يبدو واضحا أنه في الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة على استغلال أي مشكلة في علاقة العراق بالمفتشين الدوليين من أجل توجيه ضربة عسكرية للعراق وتغيير النظام السياسي وتنصيب نظام حليف يتوائم والمصالح الأمريكية في المنطقة، ومن بينها أمن إسرائيل، فإن للأخيرة حساباتها التي ليست بالضرورة في تناقض مع الحسابات الأمريكية، ولكنها تتعدى هذا الهدف المباشر وتصل إلى رؤية ترمي إلى تغيير خريطة المنطقة ككل بحيث تخلو من الكيانات الكبيرة، ويبدو واضحا أن شقا رئيسيا من هذه الرؤية الإسرائيلية يتحقق عبر إشعار العرب بهزيمة الانتفاضة وتغيير القيادة الفلسطينية، على أساس أن ذلك يمثل هزيمة لتيار المقاومة ومقدمة لإقرار مبدأ تغيير الحكومات والنظم العربية التي يمكن أن تقول لا أو أن تقف في وجه تحقيق الرؤية

الأمريكية الإسرائيلية مع التسليم بوجود فوارق بين الرؤيتين، إلا أنهما ينطلقان من أرضية واحدة، كما أن الأهداف المنشودة لا تتصادم.

ثالثاً : ما بعد ضرب العراق: مخاوف إسرائيلية

ترى إسرائيل أن ضرب العراق وإزالة أسلحة الدمار الشامل منه، وتغيير النظام، تمثل مصلحة إسرائيلية عليا على أساس أن ذلك سوف يحقق الآتي:

١- إضعاف جبهة قوى "التشدد" في العالم العربي والتي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

٢- إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وتغيير النظام سيوصلان رسائل واضحة للدول العربية الأخرى بأن أي محاولة لامتلاك أسلحة دمار شامل ستواجه أمريكيا ويمكن أن يتكرر نموذج العراق.

٣- وجود نظام جديد في العراق يكون مواليا للولايات المتحدة الأمريكية يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الأمريكية الرامية إلى انتزاع اعترافه بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

٤- حدوث هذه التغيرات سوف يمهد الطريق أمام دخول العراق عملية التسوية من أوسع أبوابها، أي دخوله مشاركا فاعلا عبر المساهمة في تمرير وتنفيذ صفقات من هذه التسوية وتحديدا ما روجت له كتابات إسرائيلية لفترة طويلة من أن العراق يمكن أن يساهم في تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وعلى النحو الذي يمثل مصلحة له أيضا. فقد ذكرت كتابات إسرائيلية عديدة أن وجود نظام حكم "معتدل" في العراق يمكن أن يعقد صفقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل يقبل بموجبها توطين مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه وتحديدا في الشمال – الكردي- والجنوب –الشيعي- وأن ذلك سوف يحقق مصلحة جوهرية للنظام العراقي، فغالبية اللاجئين الذين يمكن توطينهم في العراق هم من المسلمين السنة، وبالتالي يساعدون في حل مشكلة التفوق العددي الشيعي عامة وفي الجنوب خاصة، ويوجدون أغلبية عربية سنية في المناطق الشمالية على النحو الذي يمثل مصلحة للنظام الجديد في العراق.

وعلى الرغم من أن إسرائيل ترى في ضرب العراق وتغيير النظام مصلحة جوهرية، فإن أصوات إسرائيلية عديدة بدأت تحذر من المخاطر التي يمكن أن يحملها هذا العمل،

وتحديدا ما يمكن أن يترب على ضرب العراق من سياسات أمريكية جديدة تسعى إلى إعادة نسج الروابط مع العالم العربي وتقديم "ترضية ما" للشعوب والحكومات العربية، وهناك اتفاق على أن هذه الترضية ستكون على حساب إسرائيل وبالتحديد في قضيتين هما عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي وتحديدا على المسار الفلسطيني وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية.

وفيما يخص القضية الأولى، أي عملية التسوية السياسية، يبدو واضحا أن هناك مخاوف إسرائيلية من تبلور ضغوط أمريكية على إسرائيل بعد الحرب على العراق من أجل إعادة استئناف المفاوضات، وتحديدا على المسار الفلسطيني ووفق خطة محددة تتماشى والرؤية التي عبر عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عام ٢٠٠٥. أي إنهم يخشون ممارسة الولايات المتحدة بعد الحرب على العراق لضغوط على إسرائيل للتجاوب مع الخطة المعروفة بـ"خريطة الطريق".

وتستند المخاوف الإسرائيلية هنا على دراسة تجربة ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، حيث أدى ربط صدام حسين للانسحاب من الكويت، بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، إلى قرار أمريكي بضرورة التحرك بعد الحرب من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وقدم الرئيس الأمريكي –آنذاك جورج بوش الأب– تعهدات واضحة للدول العربية بالتحرك بعد انتهاء الحرب.

وتذهب كتابات إسرائيلية إلى عقد نوع من المشابهة بين الأوضاع عام ١٩٩١، والأوضاع التي تحيط بالموقف الراهن ، فمن ناحية هناك إدارة أمريكية جمهورية مرتبطة بدوائر النفط وتسعى في نهاية المطاف إلى علاقات قوية بالعالم العربي، وأن هذه الإدارة تدرك أن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي والانحياز الأمريكي لإسرائيل، بات أحد أبرز أسباب كراهية الولايات المتحدة في العالم العربي. أيضا قطعت الإدارة الجمهورية الحالية بقيادة جورج بوش الابن خطوات متقدمة على طريق تسوية القضية الفلسطينية عبر حديث الرئيس الأمريكي عن ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار إسرائيل، وتحقيق ذلك في عام ٢٠٠٥.

ويرون أيضا أن الوضع الآن بالنسبة لإسرائيل يعد مشابها لما كان قائما عام ١٩٩١، ففي الحالتين كانت هناك حكومة ليكودية- عام ١٩٩١ بقيادة شامير- والآن بقيادة شارون، وأن الحكومة في الحالتين طلبت ضمانات قروض أمريكية كبيرة - عشرة مليارات عام ١٩٩١- والآن أربعة عشر مليارا - وأن الحكومة في الحالتين لها رؤية مختلفة مع الإدارة الأمريكية حول أسس ومتطلبات الحل، ففي عام ١٩٩١، رفض شامير في البداية المشاركة في مؤتمر مدريد، وعندما شارك أعلن أنه سيفاوض العرب عشر سنوات دون أن يقدم لهم شبرا واحدا من الأرض، وكانت المحصلة أن أدركت الإدارة الأمريكية الجمهورية بقيادة بوش الأب أن شامير عقبة في وجه التسوية فرفضت منحه ضمانات القروض وعملت على إسقاط حكومته في انتخابات يونيو ١٩٩٢، وجاءت بحكومة حزب العمل بزعامة رابين، وهي الحكومة التي وقعت اتفاق أوسلو.

ويخلصون من عرض هذه التجربة إلى القول بأن السيناريو يمكن أن يتكرر مع شارون في غضون عام بعد انتهاء الحرب على العراق، وفي هذه الحالة ستجبر إسرائيل على التوقيع على اتفاق للتسوية وفق الخطوط العريضة للمفاوضات التي جرت في كامب ديفيد في يوليو ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من أن هناك العديد من أوجه الاختلاف بين عام ١٩٩١ و٢٠٠٣، فإن هذه الاختلافات لا تنفي إمكانية تحقق هذه الرؤية إذ إن الإدارة الأمريكية وبعد أن قطعت شوطا كبيرا في التسليم - اللفظي- بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، باتت في أمس الحاجة لطمأنة العالم العربي بأنها لا تستهدفه ولا تعاديه، ومن ثم يمكن أن تتحرك على طريق تنفيذ هذه الرؤية شريطة تبلور مواقف عربية واضحة تطالب واشنطن بتنفيذ وعودها بشأن التسوية على المسار الفلسطيني أولا، وتطبيق هذه الرؤية على المسارات الأخرى، أي السوري واللبناني. وقد بدأت مؤشرات ذلك بإعلان الرئيس الأمريكي في ١٤ مارس ٢٠٠٣، التزامه طرح خطة "خريطة الطريق" بعد تثبت رئيس الوزراء الفلسطيني بصلاحيات واسعة.

أما فيما يخص القضية الثانية والتي تتعلق بأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، فيبدو واضحا من متابعة الجدل الدائر في إسرائيل، أن هناك درجة من الاعتقاد بأن الولايات

المتحدة وبعد أن تنزع أسلحة العراق، وتسوي ملف كوريا الشمالية سوف تتحرك لاتخاذ خطوة مشابهة تجاه الملف النووي الإسرائيلي.

ويبدو واضحا من الكتابات الإسرائيلية في هذا المجال، أن الولايات المتحدة ربما تكون قد أبلغت إسرائيل بنيتها هذه، ومن ثم فالقضية لم تعد تحرك الولايات المتحدة من عدمه، بقدر ما باتت تتمثل في كيفية إبرام صفقة تتم في إطارها تسوية شاملة مع العرب قبل البدء في مناقشة البرنامج النووي الإسرائيلي.

وفي هذا السياق كتب "ران أدليست" مقالا بعنوان "العلاقة النووية" في صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ الخامس من يناير ٢٠٠٣، يقول: "لا يعلم أحد كيف سينتهي الوضع في العراق ولا في كوريا الشمالية، ولكن واضح أن أحد النتائج ستكون زيادة الضغط على إسرائيل في مسألة السياسة النووية، يوجد اتفاق حاليا بين الولايات المتحدة وإسرائيل يقضي روح هذا الاتفاق بأن يظل ما لدى إسرائيل من أسلحة دمار شامل على ما هو عليه، إلا أن أي تقدم في العراق وكوريا الشمالية يقتضي إجراء مماثلا تجاه إسرائيل". (انظر مختارات إسرائيلية، عدد ٩٨، فبراير ٢٠٠٣، ص ص ١٠٢-١٠٣)، وأن غاية ما يمكن لإسرائيل فعله -من موجهة نظر أدليست- هو أن تبدأ أولا بالدخول في عملية التسوية السياسية بحيث تصل إلى تصالح مع العالم العربي، وتدخل بعد ذلك في الملف النووي، ويحذر من البدء بالملف النووي قبل إتمام التسوية السياسية والتصالح مع العالم العربي.

من هنا يبدو واضحا أن ضرب العراق وتغيير النظام وإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وإن كان يمثل مصلحة إستراتيجية لإسرائيل، فإنه يفرض في الوقت نفسه مجموعة من التحديات اقتداء بما جرى في أعقاب حرب الخليج الثانية من تحرك أمريكي فاعل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وضغوط أمريكية على الحكومة الإسرائيلية من أجل المشاركة في عملية التسوية السياسية التي انتهت بنشاط أمريكي قوي من أجل تغيير الحكمة الإسرائيلية التي كان يقودها شامير. أيضا فإن الشق الأبرز الذي تتحسب له إسرائيل بعد ضرب العراق، يتمثل في تحرك أمريكي على طريق احتواء البرنامج النووي الإسرائيلي، وربما خطوات أمريكية لنزعه حتى تحدث قدر من التهدئة

في العالم العربي وتمهد الطريق أمام مواجهة أي محاولة من قبل دول المنطقة لحيازة أسلحة دمار شامل.

المؤكد أن أي عمل عسكري أمريكي ضد العراق هذه المرة سوف يستهدف تغيير النظام وتنصيب نظام موال للغرب، ولواشنطن تحديدا، وأن هناك احتمالات أخرى لأن تتحرك الولايات المتحدة على المسار الفلسطيني الإسرائيلي بطرح خريطة الطريق* ، وأيضا التحرك من أجل اتخاذ خطوات تجاه البرنامج النووي الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل المختلفة ربما تمهيدا لإعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل... كل ذلك يظل في دائرة التوقعات والاحتمالات. وتحوله إلى أرض الواقع وحدود الحركة باتجاهه يظل رهنا ببلورة رؤية عربية واضحة ومتماسكة لمواجهة تحديات قادمة تترتب على ضرب العراق، فالمؤشرات المتاحة حاليا تقول إن مرحلة ما بعد ضرب العراق سوف تشهد بروز سيناريوهات أمريكية تجاه العالم العربي وتحديدا بشأن إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية والثقافية، هذا بينما تصطدم محاولات طرح وتنفيذ خطة "خريطة الطريق" بعقبة حكومة يمينية في إسرائيل سوف تعمل على استنفاد الوقت في نقاش حول تفاصيل كثيرة لا سيما أن حكومة شارون قد أدخلت أكثر من مائة تعديل على الخطة، ويمكنها أن تتفاوض حولها فترة طويلة، والانطباع العام هو مفاوضات حول تنفيذ الخريطة، بينما الواقع لا يعدو أن يكون استهلاكا للوقت إلى أن تدخل الإدارة الأمريكية مرحلة الاستعداد للانتخابات الجديدة بدءا من منتصف ٢٠٠٤.

---

*نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت في ٢٠٠٣/٢/٩ ما يفيد أن الاتصالات الأمريكية الإسرائيلية قد أسفرت عن طلب أمريكي من إسرائيل بعد القيام بأي خطوة إيجابية تجاه الفلسطينيين قبل ضرب العراق والاحتفاظ بهذه الخطوات لمرحلة ما بعد الضرب. ونقلت الصحيفة على لسان مستشاري رئيس الوزراء إريل شارون، أن الولايات المتحدة رفضت فكرة مبادرة إسرائيل بخطوة إيجابية تجاه الفلسطينيين الآن. وأن الإدارة الأمريكية قالت لمستشاري شارون " حافظوا على بادركم الطيبة إلى اليوم التالي، في هذه الأثناء لا تعطوا جائزة للإرهاب ، ففي المستقبل ستكونون مطالبين بالكثير من البوادر الطيبة، وإذا لم تكونوا مستعدين لتقديم هذه البوادر، فإننا سنحرص على الضغط عليكم لانتزاعها منكم."

(١٢)

النظام العربي وجامعة الدول العربية
في ظل الأزمة الأمريكية العراقية

د. أحمد حسن الرشيدي

بداية يجب أن نعترف دون تردد أن العدوان الأمريكي ضد العراق عمـل غيـر قانوني، ويتم خارج نطاق الشرعية الدولية. فلا قواعد القانون الدولي ولا ميثـاق الأمـم المتحدة يجيزان الاستخدام المنفرد للقوة المسلحة كوسيلة لإدارة الأزمـات والصـراعات الدولية، وذلك قبل استنفاذ الوسائل السلمية بأشكالها المختلفة، وشريطة أن يـأتي العمـل العسكري –حال لزومه– كعمل دولي جماعي.

وأيًّا ما كان الأمر فإن هذا العدوان سيترك –بلا شك– آثاره العميقة على مستقبل النظـام العربي وجامعة الدول العربية، على اعتبار أن الدولة المستهدفة من هـذا العـدوان (أي العراق) إنما هي دولة عربية رئيسية، ناهيك عن أن العدوان عليها لأسباب غير مقنعـة، بل ومرفوضة، سيشكل سابقة جديدة وخطيرة، ليس على مستوى منظومة العلاقات الدولية على وجه العموم فحسب، إنما على مستوى العلاقـات العربيـة العربيـة علـى وجـه الخصوص.

ومن المهم في هذا المقام ولبيان مدى تأثر كل من النظام العربي وجامعة الـدول العربية بتداعيات هذا العدوان أن نلقي الضوء على أداء هذا النظام وركيزتـه المؤسسـية (أي الجامعة العربية) تجاه هذا العدوان من جهة وانعكاسات هذا الأخيـر علـى النظـام المذكور وعلى الجامعة العربية من جهة ثانية. ثم نعرض لتصورنا لما يجـب أن تكـون عليه خطة عملنا –كعرب– في مرحلة ما بعد الأزمة/ العدوان، على أن التذكير بالإطـار الحاكم لأداء النظام العربي، ممثلا في جامعة الدول العربية، إزاء ما قد تتعرض له إحدى الدول العربية من عدوان.. ربما يكون أمرا مهما كمدخل لتناول الموضوع.

أولاً : ما حدود صلاحيات جامعة الدول العربية في التصدي للعدوان الذي يستهدف دولة عربية، ويهدد سيادتها واستقلالها؟

أشار ميثاق جامعة الدول العربية في المادة السادسة منه إلى ما يلـي: "إذا وقـع اعتداء من دولة (عربية كانت أو غير عربية) على دولة من أعضاء الجامعة، أو خُشـي

وقوعه؛ فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعـوة المجلـس (مجلـس الجامعة) للانعقاد فورا...".

وواضح أن الميثاق قد قصر سلطة الجامعة في مجال التصـدي للعـدوان الـذي يستهدف دولة عربية على الحالات التي يطلب منها (أي الجامعة) التـدخل؛ فالجامعـة لا تستطيع التدخل من تلقاء نفسها، وإنما لا بد أن يكون تدخلها بناءً على طلب مـن إحـدى الجهات التي خولها نص المادة السادسة سالفة الذكر ذلك، وهو الأمر الذي يجعل سـلطة الجامعة في هذا الخصوص ضعيفة للغاية مقارنة بسلطة الأمم المتحدة من خلال مجلـس الأمن، لكن الإطار الحاكم لدور الجامعة العربية في مجال التصدي للعدوان الذي يستهدف دولة عربية قد طرأ عليه تطور كبير بمقتضى أحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك، التي تعتبر وثيقة مكملة للميثاق.

فتنص المادة الثانية من المعاهدة بوضوح على ما يلي: "تعتبر الدول (العربيـة) المتعاقـدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر أو على قوتها.. اعتداء عليها جميعا..."، كمـا تنص المادة الثالثة على ضرورة أن "تتشاور (الدول العربية) فيما بينها، بناءً على طلـب إحداها، كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف".

وأخيرا تنص المادة الرابعة من المعاهدة ذاتها، علـى أنـه "رغبـة فـي تنفيـذ الالتزامات سالفة الذكر على أكمل وجه، تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتهـا العسكرية وتعزيزها، وتشترك -بحسب مواردها وحاجاتها- في تهيئة وسـائلها الدفاعيـة الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح".

ثانياً : أداء النظام العربي وجامعة الدول العربية إزاء الأزمة وتداعياتها:

ا- على مستوى النظام العربي عموماً :

نلاحظ هنا أن النظام العربي، وإن بـدا موحـدا إزاء مسـألة رفـض العـدوان الأمريكي على العراق -وذلك على خلاف ما كان عليه الحال في أثناء أزمة/حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١ حيث حدث انقسام حاد في الصف العربي- فإن توحده فـي رفـض العدوان لا يعدو كونه توحدا على المستوى الرسمي النظري. فالملاحظ أن هنـاك علـى

الأقل خمس دول عربية تشارك في المجهود الحربي الأمريكي ضد العراق من خلال فتح أبوابها وأراضيها لتمركز القوات الأمريكية البريطانية، وهي: الكويت، وقطر والبحرين، والإمارات، والمملكة العربية السعودية، والواقع أن هذا التطور غير مقبول، ويجب رفضه تماما من منطلق المصلحة العربية الجماعية العليا، نقول ذلك لأن الأزمة/العدوان إنما تشكل أخطر أزمة يواجهها النظام العربي وجامعة الدول العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وربما تقف على قدم المساواة من حيث خطورتها مع أزمة/ حرب ١٩٤٨ التي مهدت الطريق لقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين العربية، كما نلاحظ هنا أيضا فيما يتعلق بأداء النظام العربي إزاء الأزمة/ العدوان الأمريكي ضد العراق حقيقة أن مصر بوصفها الدولة العربية الأكثر تأثيرا في مجريات الأحداث على امتداد الساحة العربية لم تكن دبلوماسيتها عند المستوى المطلوب، وتصرفت إزاء الأزمة وكأنها دولة عادية.

٢- على مستوى جامعة الدول العربية:

على خلاف الحال في أزمة/ حرب الخليج الثانية في ١٩٩٠/١٩٩١، حيث بادر مجلس الجامعة إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية في نفس يوم الغزو العراقي للكويت، كما اجتمع مؤتمر القمة العربي الطارئ لمناقشة الأزمة في ٩ أغسطس ١٩٩٠، هذا ناهيك عن اجتماع آخر لوزراء الخارجية في آخر شهر أغسطس ١٩٩٠، على خلاف ذلك، جاء رد الجامعة العربية متأخرا إزاء تطورات أزمة العدوان الأمريكي ضد العراق منذ صيف عام ٢٠٠٢ على أقل تقدير. فالقمة العربية التي كان متوقعا أن تنعقد استثنائيا، لم تنعقد بهذا الوصف، وإنما عقدت كقمة عادية في الأول من مارس ٢٠٠٣.

<u>ويلاحظ على هذه القمة العادية (العاجلة كما أطلق عليها) ما يلي:</u>

أ- أنها لم تنعقد في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، وإنما انعقدت في مدينة شرم الشيخ، وتقديرنا أنه ربما كان من الأفضل كتعبير عن وقوف الجامعة إلى جانب الشعب العراقي أن تنعقد بمقر الجامعة بالقاهرة.

ب- أنه غاب عن هذه القمة رؤساء دول: العراق – السودان – موريتانيا – سلطنة عمان – المملكة العربية السعودية – الكويت – فلسطين.

جـ- طرح على القمة بندان رئيسيان، هما: الأزمة العراقية الأمريكية، والأزمة العراقية الكويتية.

والواقع أنه على الرغم من حقيقة أن الأزمة العراقية الكويتية لم يتمكن النظام العربي على مدى الفترة الماضية ومنذ ١٩٩٠/١٩٩١ من احتوائها؛ فإن طرحها على القمة لم يكن أمرا موفقا. فالقمة عقدت لكي تبحث موضوعاً أساسياً بل وواحداً، وهو العدوان الأمريكي المحتمل ضد العراق. ومن جهة أخرى فإن الاستغراق في التذكير بأزمة/ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١ وبمسئولية العراق عنها ليس مبررا في الوقت الحالي الذي تتعرض فيه دولة عربية مهمة لحرب مدمرة تهدد سيادتها واستقلالها.

لقد كان متوقعاً أن يقف النظام العربي وجامعة الدول العربية جنباً إلى جنب مع العراق ضد العدوان الأمريكي، تماما كما وقفا (النظام العربي وجامعة الدول العربية) في عام ١٩٩٠/١٩٩١ مع الكويت ضد الغزو العراقي، وتقديرنا أن العرب قد أضاعوا فرصاً كثيرة لدعم العراق ورفض العدوان الأمريكي. ولعل في مقدمة هذه الفرص: القدرة على الالتحام مع الرأي العام العربي الدولي، مستندين في ذلك إلى ما يلي:

- التأكيد على أولوية الحل السلمي للأزمة.
- التشديد على البعد الإنساني، وعلى المخاطر التي تحدث للشعب العراقي، جراء العدوان الأمريكي.
- التأكيد على أهمية الالتزام بوحدة المعايير الدولية، على اعتبار أن العراق بافتراض أنه يمتلك أسلحة دمار شامل ليس بالدولة الوحيدة في هذا الخصوص، سواء على مستوى دول العالم كافة، أو على مستوى دول المنطقة تحديداً.
- إبراز أن أي عدوان يستهدف العراق من جانب الولايات المتحدة وحلفائها من شأنه أن يفتح الباب أمام عناصر التطرف التي سترى في هذه الحالة أنها تباشر حقها في الدفاع عن سيادة بلادها واستقلالها، وهو أمر سيعود في النهاية بالضرر على المجتمع الدولي عموماً.

ثالثاً : انعكاسات الأزمة/ العدوان على النظام العربي وجامعة الدول العربية:

لا شك في أن العدوان الأمريكي ضد العراق، منذ بداية الإعداد له في صيف عام ٢٠٠٢ على أقل تقدير، له انعكاساته الخطيرة على منظومة العلاقات العربية العربية برمتها، ومنها:

١- الكشف عن أوجه الخلل الجسيم في آليات ومؤسسات العمل العربي المشترك، وقدرتها على المحافظة على استقلال الدول العربية.

٢- الأزمة/ العدوان تمثل سابقة خطيرة وحدثا غير مسبوق، وربما تكون مقدمة لسلسلة من الأعمال المماثلة التي تستهدف دولا عربية أخرى كالسودان وسوريا وليبيا ومصر... ناهيك عن أنها ستمكن الولايات المتحدة من تنفيذ برامجها الرامية إلى إدخال تعديلات في منظومات القيم الثقافية والتعليمية والدينية في عموم الدول العربية.

٣- تعميق الانقسامات بين الدول والشعوب العربية. فالشعب العراقي -ومعه قطاعات واسعة من الشعوب العربية الأخرى- لن يغفر لبعض أشقائه من العرب الآخرين وقوفهم بقوة مع الولايات المتحدة في عدوانها المرتقب ضده، تماما كما لم يغفر الشعب الكويتي حتى الآن للعراق عدوانه على أرضه في عام ١٩٩٠.

٤- التأثير السلبي على القضية الفلسطينية، ويتجلى ذلك فيما نشاهده من إطلاق يد آلة الحرب العسكرية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

رابعاً : ما العمل؟

<u>في نقاط محدودة وقاطعة نرى الآتي:</u>

١- بصرف النظر عن التوقعات بشأن مستقبل جامعة الدول العربية في مرحلة ما بعد العدوان، وعما إذا كانت ستبقى أم ستختفي؟ ستخرج قوية أم هزيلة؟ نقول: بصرف النظر عن ذلك؛ لأن المصارحة العربية العربية باتت مطلوبة الآن تماماً.

٢- مطلوب من الدول العربية ذات الثقل في إطار منظومة العلاقات العربية العربية أن تضطلع بمسئولياتها الحقيقية. إن دولة عربية كمصر مطالبة بأن تعيد النظر في سياساتها ودبلوماسيتها بما من شأنه أن يمكنها من القيام بدورها، على اعتبار أن العدوان على العراق لن تقتصر آثاره السلبية على العراق وحده، وإنما ستمتد إلى عموم الدول العربية، ونحن نرى أن مصر تأتي على رأس قائمة هذه الدول في التفكير الأمريكي.

٣- مطلوب من الدول العربية أن تكون جد حريصة على تنويع علاقاتها، وتعزز هذه العلاقات مع القوى الدولية الأخرى، وعدم الوثوق في الولايات المتحدة وسياساتها ووعودها.

الدكتور/ مصطفى علوى

أولاً : سأتحدث عن التكلفة الخاصة بقوات الاحتلال.فهناك أرقام منشورة تقول إن التكلفة تصل إلى ٧٥ مليار دولار سنوياً لإدارة الاحتلال والقوات الموجودة، والأشد من ذلك أن بوش قال إن قيمة هذه التكلفة سيتم خصمها من بترول العراق، ووصلت التقديرات إلى أن هذه التكلفة ستتراوح مابين ١٢٠ حتى ٣٠٠ مليار دولار سنويا لو استمر الغزو عدة سنوات.

ثانياً: هناك سؤال خاص بإسرائيل وهو، ماذا سيحدث لو استخدم شارون الآلة العسكرية الإسرائيلية ضد العراق إذا ما وجه العراق بعض صواريخه إلى إسرائيل، ومغذى هذا السؤال يرتبط بإعلان شارون أنه لن يلتزم سياسة ١٩٩١ إبان حرب الخليج الثانية، وقال إنه سيرد عسكرياً لأن فى تقديره أن مبدأ الردع الإسرائيلى الاستراتيجى سينهار فى حالة عدم الرد، خاصة فى ظل ربط أمريكا لإسرائيل بشبكة الأقمار الصناعية الأمريكية مما يجعل كل المعلومات تصل إلى إسرائيل فى نفس اللحظة.

ثالثاً: مع تقديرى الكامل لكل الحماس الوطنى والقومى، لدى سؤال إجرائى بسيط جداً عن الدور المصرى المسؤول كما طرحه الدكتور/ أحمد الرشيدى، فما هى عناصر هذا الدور الذى يجب أن تلعبه مصر فى هذه الأزمة، وما هى ملامح وعناصر الدور المصرى فى هذه الأزمة؟

الدكتورة/ نيفين مسعد

أولاً : تحدث الدكتور/عماد جاد عن المخاوف التى تنتاب إسرائيل من ضرب العراق، وذكر من بينها إحياء طرق التسوية وأشار كذلك إلى خوف إسرائيل من فتح ملف التسلح النووى. وأتساءل، هل لدى إسرائيل بالفعل هاجس من فتح هذا الملف؟ وهل يمكن أن يفتح؟ وما الذى يترتب على فتحه وهو مفتوح بالفعل فى كوريا الشمالية؟ أعتقد أن ذلك ليس من النقاط التى من الممكن أن تزعج إسرائيل.

ثانياً : أوجه سؤالاً للدكتور أحمد الرشيدى، ذلك أنه تناول باستفاضة شديدة أثر ضرب العراق على النظام العربى، وكنت أتمنى النظر إلى ذلك في ضوء أن هناك من الدول العربية من تعطى لنفسها الحق فى أن تطالب بتنحي رئيس دولة أخرى، ما الذى يمكن أن يحدث من جراء ذلك؟

الدكتور/ أحمد يوسف أحمد

باختصار شديد أقول إن ما يحدث يطرح إشكاليات جديدة على العمل العربى وعلى السياسة المصرية. الآن لم يعد الحديث عن إصلاح الجامعة العربية رفاهية وإنما قد يكون هذا الحديث واجباً. فتخيلوا أن يكون ممثل العراق فى المجلس الوزارى القادم للجامعة العربية هو الحاكم العسكرى، وما تمت الإشارة إليه من تعاون دول مثل الكويت مع الحملة العسكرية الأمريكية يخلق مناخاً فى الجامعة قد يؤدى لأول مرة لموقف يذكرنا بالقطيعة المصرية العربية فى السبعينيات وبالفترة اللاحقة على الانفصال السورى، وأشد من ذلك، أعتقد أن مجرد قيام الحرب يحتاج فعلاً للتفكير فى هذه الأمور لتوصيلها إلى صانعى القرار، ذلك أن هناك ظواهر جديدة. إن القول بأن "المسؤولين مسؤولون" مفهوم خطيرجداً يؤثر على دور التحليل السياسى فى المساعدة فى صنع القرار. فنحن مثلاً مقبلون على أزمة شديدة فى الجامعة، وإن كنت لست متخصصا لكنى أنظر للأمر نظرة بسيطة جداً مفادها انه لا داعى للحديث عن الميثاق وتعديله مالم تصل الجامعة إلى السقف الذى لديها؛ بمعنى أن نأتى باتفاقية الدفاع المشترك وعندما يتم تنفيذها حينئذ نملك رفاهية الحديث عن تعديل الميثاق.

وبغض النظر عن الأسئلة المحددة التى طرحها الدكتور/مصطفى علوى، فإنه يخيل إلىّ أن دور مصر يتعلق بشئ معنوى هام وهو الرغبة فى القيام بدور وبسلامة الرؤية. وبالإشارة إلى بعض الوقائع المؤلمة فى المواقف العملية للعمل العربى المشترك، نجد أنه فى اجتماع المجلس الاقتصادى والاجتماعى، يهرول جميع رؤساء ومديرى المنظمات العربية المتخصصة إلى مندوب الكويت كى يحصلوا على مباركة لميزانيتهم، وهذا لم يحدث مع مندوب مصر رغم أن مصر تقوم هى الأخرى بتسديد حصتها.

وبالتالى فإن القضية تتعلق بالممثل المصرى فى هذا الاجتماع الذى ليس لديه تكليف سياسى ولا رؤية لمحاولة لعب دور. وبالتالى يبدو أن الكويت هى التى تعزف المقطوعة، وبالفعل فإن لها نفوذاً حقيقياً وما يريده مندوب الكويت يكون. وهذا ليس تقليلاً من شأن مندوب الكويت، فرغم أنه فى العشرينات من عمره وثقافته قد تكون محدودة إلا أنه يضع الخطوط العريضة لمنظمات العمل العربى المشترك، بينما مندوب مصر الذى يحمل حضارة آلاف السنين لا يرى فى لعب دور شيئاً مهماً لمصر.

فالقضية إذاً قضية رؤية، وفى ظل هذه الظروف ما الذى يمكن أن تفعله مصر. وفى رأيى أن هناك أشياء كثيرة قد تثير خلافاً بيننا، ولكن كنا نتمنى الحد الأدنى من التحليل والتشخيص السليم. فلقد أزعجتنى جداً القضية المثارة التى تقول "إن إيقاف عجلة الحرب بيد الحاكم العراقى". وإن كان الحاكم العراقى يمكن توجيه انتقادات عديدة له، ولكن القضية ليست كذلك. حتى ولو كان حاكم العراق فى يده ما يستطيع فعله لتجنب الحرب أو كان مسؤولاً عنها، فلابد أن يذكر الدور الأمريكى صراحةً. أيضاً فإن من الواضح أنه لا توجد رؤية أصلاً. فالتحول من القول بالعجز الشامل إلى رفض انعقاد قمة عربية استثنائية إلى الدعوة إلى قمة عربية استثنائية، وكذلك الحال مع القضية الفلسطينية حيث حاولت مصر أن تقنع الفصائل الفلسطينية أن تؤجل عملياتها لمدة سنة لإرضاء شارون، والمشكلة أن الفصائل لا ترضى –بغض النظر عن كون هذا التوجه صحيحاً أم خاطئاً–، وكذلك كان الحال مع القمة الاستثنائية التى تعمدت الدول العربية عقدها يوم ٤ مارس كى لا تكون قمة استثنائية، وبالتالى فإن مصر فى حاجة لرؤية جديدة. وأنا لا أطالب بدور أكثر من قدرتنا، لكن المشكلة مع الدور المصرى أنه دون مستوى القدرات المتاحة بكثير ولا توجد سياسات واضحة. والحقيقة أن مصر تواجه مأزقاً استراتيجياً أياً كانت نتائج الحرب؛ بمعنى أنه لو انتصر الأمريكيون سيكون هناك عراق ديمقراطى على الطريقة الأمريكية، وهذا العراق الديمقراطى سينفذ المخطط القديم بأن يكون هناك رأس رمح غربى يقود المنطقة بدعم امريكى إسرائيلى كامل، وهذا سوف يوارى الدور المصرى شئنا أم أبينا. وإذا صمد العراق وارتفعت تكلفة المشروع الأمريكى وحدث سيناريو شبيه بأزمة السويس، سيعد العراق هو الذى تصدى للإمبريالية ولعب الدور الإقليمى.

أريد أن أعلق على حديث الدكتور/ أحمد الرشيدى فهى ليست أزمة مثل بقية الأزمات الأخرى؛ فكل الأزمات العربية السابقة كان لها بداية ونهاية، ولها مواصفات معينة، وتخص قضية واحدة، وفى إطار الصراع العربى الإسرائيلى، وفى إطار أزمة ما. بينما هذه الأزمة لها ثلاثة أبعاد وكل بعد منها أخطر من الآخر.

البعد الأول: أن هناك دولة عربية كبيرة وأساسية فى القلب العربى مهددة.

البعد الثانى: أن القضية الفلسطينية -وهى القضية المحورية- مهددة بالتصفية، وأظن أن إسرائيل وأمريكا فى ذهنهما أن مخرجات ما بعد الأزمة ستؤدى إلى أوضاع تستدعى تسوية نهائية بالمفهوم الإسرائيلى.

البعد الثالث: أن هناك فى الرؤية الأمريكية -وهذا كلام موثق- طلبات لعدد كبير من الدول العربية، وعلى رأسها السعودية ومصر، إحداث تغييرات جذرية فى سياساتها التعليمية والثقافية، وهى أول مرة يطلب من الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة فى المنطقة تغيير تحت فوهات المدافع. ففى الماضى كنا نقول إن هناك ثلاثة أهداف للولايات المتحدة فى المنطقة؛ النفط، وإسرائيل، والحفاظ على الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة. وقد سقط الهدف الثالث بعد الحادى عشر من سبتمبر، وقيل أن الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة هى أنظمة مستبدة ومفرخة للإرهاب، وبالتالى تؤمن الولايات المتحدة بأن عليها أن تقوم باستئصال هذا الإرهاب، ويبقى المطلوب تعديلات جوهرية فى سياسات الدول العربية التقليدية، وبالتالى يتعسر فهم كيف أن البعض لا يستوعب -حتى الآن- أننا نواجه أزمة بهذه الأبعاد الثلاثة التقليدية وتصويرها كبقية الأزمات التى يمكن أن تواجه النظام العربى، الأمر الذى يجعل النظام العربى ليس عند مفترق طرق وإنما عند نهاية طرق كما كتبت فى إحدى مقالاتى. وما دام العالم العربى يريد النهوض فلابد أن تكون له رؤية لشئ آخر غير إنقاذ الجامعة العربية حتى لو بدأنا بمجموعة الدول النواة والقادرة على رفع العالم العربى من هذه الهوة السحيقة، الأمر من الخطورة بحيث يحتاج لتفكير جديد ورؤية جديدة.

أود أن أستعير تعبير الدكتور/ طه عبد العليم "مطاردة الفرصة السعيدة"، فإلى متى نجلس ونتعبد لأوهام الجامعة العربية التى هى فى حاجة لمراجعة جذرية. وسأطرح فى هذا الصدد عدة نقاط، فمع عودة مصر للجامعة العربية فقد أعادت اقتراح طائفة من المواثيق كميثاق الشرف العربى، الذى هو صيغة بالغة الضعف فى مقابل بروتوكول العمل العربى السابق له، وكذلك مشروع إنشاء محكمة عدل عربية الذى قدم بعد عودة مصر، والمشروع المقدم من مصر حول السوق العربية المشتركة، والمشروع الذى قدمته مصر أقل من اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل سنة ١٩٨٢. ويمكن أن نلاحظ فى جملة من الوثائق الاقتصادية أنها اقتراحات مصرية ضعيفة خاصة أنه لم يكن لدى مصر مشروع جذرى لتعديل أو أقلمة جامعة الدول العربية، كما سقطت كل الأفكار الكبيرة الخاصة بتعديل الجامعة العربية. وقد كان واضحاً أن زلزال ٩١/٩٠ كان مروعاً إلا أن الدبلوماسيين العرب لم يعترفوا بذلك ولم يترتب عليه شئ يذكر.

ومن ناحية أخرى فإننى أتفق مع الدكتور/ حسن نافعة أنه لو كانت هناك فرصة للتوقف عن فكرة جامعة الدول العربية التى تضم اثنتين وعشرين دولة فلنفعل. أما مجموعة القلب فإنها تبقى فرصة سعيدة، لكنى أتشكك فى ذلك. فالقلب هو المشكلة لسببين؛ ففى الإطار الراهن تستخدم السعودية الفيتو مطالبة بالإصلاح، لكن السياسة التاريخية للسعودية هى سياسة الفيتو، والسياسة التاريخية لسوريا على الأقل من ١٩٨٠ هى الفيتو الثانى على جامعة الدول العربية. وكان الفيتو السعودى والسورى يستخدمان لاستبعاد أشياء وليس لعمل أشياء. وما يجعلنا غير متشائمين هو أن هناك رؤية ومبادرات تاريخية لأى شئ ضد المشروع الأمريكى، وأرى أننا نحتاج فترة طويلة منها للتعامل بشكل جدى مع الأمور.

أثر المتغيرات الداخلية على سيناريوهات المستقبل العراقي

د.نيفين عبد المنعم مسعد

من المتعذر إنكار التفاعل بين أثر المتغيرات الداخلية وأثر المتغيرات الخارجية على تشكيل الظاهرة السياسية وتحديد اتجاهات تطورها. وتلك إحدى القواعد المستقرة في تحليل النظم المقارنة بشكل عام وإن أكسبتها تطورات ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي أبعاداً أخرى جديدة. وفيما يخص الحالة العراقية بالتحديد، فإن هذه الورقة تنطلق من تفهم دور المتغيرات الدولية بوصفها المحددات الأهم في ترجيح سيناريو حرب أو لا حرب على ضوء الأولوية المتقدمة التي يحظى بها الملف العراقي على أجندة الإدارة الأمريكية الحالية ونهج القوة الذي اعتمدته في مقاربته، والتجاذبات السياسية المحيطة بهذا النهج سواء داخل مجلس الأمن أو خارجه، لكنها (أي الورقة) تعتبر في الوقت نفسه أن المتغيرات الداخلية العراقية هي التي سترجح أياً من سيناريوهات المستقبل في مرحلة ما بعد وقوع العدوان الأمريكي على العراق، وبالتالي فإنها تعد الأهم في معرض إجابة السؤال:في أي اتجاه تتطور الأوضاع الداخلية في تلك المرحلة؟، وفى هذا السياق ستعمد الورقة إلى تحديد ثلاثة متغيرات داخلية أساسية ثم تعنى بمتابعة انعكاسها على التطور المحتمل للأوضاع السياسية العراقية.

أولاً : المتغيرات الداخلية الحاكمة

في مقدمة تلك المتغيرات تأتي **تركيبة النظام السياسي الحالي** كونها تكشف عن حجم اتساع القاعدة الشعبية الداعمة له وبالتالي عن مدى تمتعه بالشرعية وجوداً أو عدماً. وتكمن نقطة الانطلاق الرئيسية في فهم النظام العراقي في تبين الدور المحوري للرئيس صدام حسين في إطار العملية السياسية. فصدام حسين هو رئيس مجلس قيادة الثورة الذي يعد أهم مؤسسات صنع القرار في العراق، والذي يتمتع بصلاحيات تشريعية تجب نظيراتها للمجلس الوطني (أي الهيئة التشريعية) بخلاف الصلاحيات التنفيذية الواسعة التي يمارسها. وهو يرأس مجلس الوزراء ويعين باقي أعضاء المجلس ويقيلهم. كما أنه يتولى الأمانة العامة لحزب البعث العربي الاشتراكي وهو الحزب الحاكم في إطار صيغة تعددية

هشة تشترط لتأسيس الحزب بين ما تشترط الإيمان بمبادئ البعث. وفى عبارة موجزة فإن النظام يدور حول شخص الرئيس ويتمحور من حوله.

ويعتمد صدام حسين في تأمين نظامه على أحد أضلاع المثلث السني الواقع شمال بغداد وغربها، وهو المثلث الذي ظل يضخ في النخبة العراقية أبرز عناصرها على امتداد ما يزيد على نصف القرن، وقوامه كلٌ من الديلم والموصل وتكريت. أما انحياز الرئيس لتكريت تحديداً فمبعثه أنها تمثل مسقط رأسه. ومن هنا يتوزع التكارتة على كبريات المراكز السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. وفى قلب هذا البناء يحظى قصي نجل الرئيس بمكانة شديدة التفرد والخصوصية، فهو الذي كان مرشحاً لخلافة والده بعد انحسار الضوء عن أخيه عدي لأسباب صحية، وهو يتمتع بعضوية القيادة القطرية لحزب البعث، وينوب عن والده في المكتب العسكري له، ويتولى الإشراف على مختلف الأجهزة الأمنية من قبيل: فدائيو صدام وجيش القدس والحرس الجمهوري، والأخير من أخلص أجهزة الرئيس له وأكثرها تدريباً ومراناً، وهو يضم ما بين ٧٠ إلى ٨٠ ألف مقاتل يتوزعون على سبع فرق بينها ثلاث فرق مدرعة وآليات مشاة، وبقدر ما عمقت هذه العلاقات الشخصية من ولاء أطرافها للنظام العراقي الحاكم وربطت مستقبلها بمستقبل الرئيس صدام حسين شخصياً، فإنها قادت إلى تهميش الغالبية الساحقة من المواطنين العراقيين في مواجهة قلة لا تزيد عن ٠,٢٧% من إجمالي السكان.

وفى الوقت نفسه فإن ضيق كل من قنوات المشاركة السياسية وفرص التعبير عن الرأي جعل من المحاولات الانقلابية الوسيلة الرئيسية للتعبير عن الاحتجاج الشعبي، وهي المحاولات التي كانت تجهض بفعل إحكام القبضة الأمنية للنظام.

وعلى صعيد ثالث وعلى الرغم من مركزية دور حزب البعث في الحياة السياسية العراقية، فإن الشخصانية الغالبة على تشكيل أطر الحزب وهياكله ساعدت على تآكل قاعدته الشعبية التي كان قد كونها نتيجة دوره في الانقلاب على النظام الملكي في عام ١٩٥٨، ثم تزعمه للتيار القومي العروبي بعد التحول إلى الجمهورية وتطويره لأساليب التجنيد وآلياته.

وهكذا أخذت شعبية الحزب تضعف خصوصاً بعد سلسلة الصراعات الداخلية التي ابتلي بها والتي تمثلت في عدد من الانقلابات والانقلابات المضادة. كما انفرط عقد الجبهة الوطنية التي كانت قد تأسست في عام ١٩٧٣، وضمت في عضويتها كلاً من

الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني وبعض المستقلين جنباً إلى جنب مع حزب البعث نفسه.

لا يقل أهمية عن المتغير المتعلق بطبيعة النظام السياسي **التكوين الاجتماعي والإثني العراقي** الذي هو أحد أعقد التكوينات على مستوى الوطن العربي. فالعراق يأتي ضمن الدول العربية التي تتمتع بأقصى درجة من التعددية الإثنية شأنه في ذلك شأن دول أخرى مثل سوريا ولبنان والسودان، إذ لا نكاد نجد جماعة إثنية في الوطن العربي إلا ولها امتداداتها داخل العراق.

فعلى المستوى القومي اللغوي يضم العراق جماعات من العرب والأكراد والتركمان والفرس والآشوريين والكلدانيين.

وعلى المستوى الديني يضم مسلمين ومسيحيين. والمسلمون ينقسمون إلى سنة وشيعة، وبمعنى معين فإنه لا توجد جماعة واحدة تحظى بالأغلبية العددية في العراق. وذلك أن الشيعة يمثلون أغلبية مذهبية (بين ٥٠ و٥٥%) لكنهم لا يشكلون أغلبية لغوية أو قومية. كما تبلغ نسبة الأكراد ما بين ٢٠ – ٢٥% من إجمالي السكان، وهم على الرغم من اختلافهم مع العرب في اللغة والقومية فإنهم يماثلونهم في المذهب السني شأنهم في ذلك شأن التركمان.

يذكر أن عدد سكان العراق بلغ حوالي ٢٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، ومثل هذا الوضع الإثني شديد التعقيد ينطوي على مجموعة من الحقائق واجبة المراعاة عند تصور سيناريوهات المستقبل العراقي. إحداها أن هناك تلازماً بين التقسيم الإثني والتقسيم الجغرافي حيث يتوزع العرب والأكراد والشيعة على أقاليم الوسط والشمال والجنوب على التوالي. والأخرى أن هناك تاريخاً طويلاً من التنازع ليس فقط بين الجماعة الإثنية المسيطرة (أي العرب السنة) وما عداها من جماعات تعاني درجات مختلفة من التهميش، ولكن فيما بين هذه الجماعات الإثنية وبعضها البعض.

والحالة النموذجية ذات الصلة هي حالة العلاقة بين الأكراد والتركمان لا سيما مع تركزهم الجغرافي في المنطقة ذاتها وهى الموصل وكركوك، وهي العلاقة التي صورها البعض على أساس تهميش الأكراد للتركمان وتعاملهم معهم بوصفهم أقلية. والثالثة أننا إزاء منطقتي حظر جوي شمال العراق وجنوبه تتمتعان باستقلال عن السلطة المركزية منذ اثني عشر عاماً، مع التأكيد على أننا في حالة الشمال إزاء دولة متكاملة لا ينقصها سوى

إعلان السيادة، تملك برلمانها وحكومتها وعائداتها، والرابعة أن هناك جملة مصالح نفطية وحدودية وديموجرافية وأيديولوجية تجعل من تطور الأوضاع في العراق في صميم اهتمام قوى دولية بحجم الولايات المتحدة وأخرى إقليمية في وزن كل من تركيا وإيران، وأخيرًا يتحكم المتغير الخاص **بخريطة المعارضة العراقية** في تحديد شكل نظام الحكم فيما لو تم إسقاط الرئيس صدام حسين، وماهية القوى المرشحة لإزجاء الفراغ الناجم عن اختفائه من الساحة السياسية، سواء كان ذلك بمفردها أو بالتعاون مع حاكم عسكري كما في السيناريو الذي تتبناه الولايات المتحدة.

ومن المفهوم أنه يمكن التمييز بين فصائل المعارضة العراقية وفق أكثر من معيار، منها اتجاهها السياسي، ومنها علاقتها مع الخارج، ومنها ظروف نشأتها وتطورها، ومنها درجة تماسكها التنظيمي وحجم شعبيتها في الشارع العراقي... إلخ، إلا أن الورقة اختارت التمييز في هذه الجزئية بين معارضة الداخل ومعارضة الخارج على أساس أن بعض المعايير المشار إليها عاليا تتأثر بظروف العمل وما إذا كان هذا العمل يتم من داخل الأراضي العراقية أم يتم من خارجها.

كما أن التفرقة ضرورية لتحديد مدى الجدارة بالمشاركة في الحكم ومساحة هذه المشاركة نفسها، في طليعة المعارضة يأتي الحزبان الكرديان: الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني، وهما حزبان يحصران مطالباتهما في كل ما يخص الأكراد مع الوعي بالتطور الذي أصاب تلك المطالب وانتقل بها من احترام الحقوق الثقافية للأكراد وإشراكهم في هياكل السلطة وفق نسبتهم العددية وتفعيل صيغة الحكم الذاتي التي نص عليها بيان ١١ مارس ١٩٧٠ إلى اقتراح الفيدرالية للدولة العراقية على ما سوف يجيء.

وفى إطار الجماعة الإثنية نفسها ظهرت الحركة الإسلامية لكردستان العراق التي يتزعمها الشيخ علي عبد العزيز ومقرها حلبجة، وقد انشق عنها فصيل آخر حمل اسم أنصار الإسلام تزعمه الملا كريكر الذي اعتقل في أوروبا في عام ٢٠٠٢ بدعوى ارتباطه بتنظيم القاعدة، كذلك فإن هناك الحزب الديمقراطي التركماني العراقي الذي أسسه مظفر أرسلان في عام ١٩٨٨ وظل يعمل في السر حتى تحول إلى العلانية في عام ١٩٩١ أي بعد حرب الخليج الثانية عندما تمتع باستقلال نسبي في ظل منطقة الحظر الجوي الشمالية. وكما هو واضح من اسمه فإن الحزب المذكور يركز في مطالبه على

الجماعة التركمانية ويدعو كما سنرى إلى إقامة كونفدرالية عراقية. وهناك بالطبع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي تأسس في عام ١٩٨٢ أي بعد ثلاثة أعوام فقط من قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي يتواصل معها مذهبياً وسياسياً والتي تستضيف قيادته ممثلة في محمد باقر الحكيم وجناحه العسكري ممثلاً في فيلق بدر.

وقد اختبرت القوة الحقيقية للمجلس في العراق إبان الانتفاضة الشعبية في مارس ١٩٩١ عندما تمكن مقاتلو فيلق بدر من السيطرة على ٤٠ مدينة عراقية، وفي المربع الشيعي أيضا يقف حزب الدعوة الإسلامية الذي أسسه محمد باقر الصدر في نهاية الخمسينيات، إلا أن ملاحقته الأمنية المستمرة وتصفية كوادره الرئيسية بما في ذلك مؤسسه نفسه كانتا من الأسباب المباشرة لإضعافه بالمقارنة بالمجلس، ويقود الحزب حالياً أبو أحمد الجعفري.هذا بخلاف بعض التنظيمات التي تضم عسكريين عراقيين أمثال التحالف الوطني العراقي الذي تأسس عام ٢٠٠٠ تحت قيادة شيعية مثلها توفيق اليسري الذي تولى رئاسة الأكاديمية العسكرية الغراقية وشارك في الانتفاضة الشيعية في ١٩٩١. وكذلك العديد من قوى المعارضة غير المؤطرة تنظيمياً خصوصاً المعارضة القبلية للرئيس صدام ونظامه.

ويمثل المؤتمر الوطني العراقي المظلة الرئيسية لحركات المعارضة الناشطة في المنفى، وقد تأسس في عام ١٩٩٢ على إثر اجتماع كل من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في فيينا بحضور عشرات من تنظيمات المعارضة. وقد اختير أحمد الجلبي لرئاسة اللجنة التنفيذية للمؤتمر وهو علماني شيعي تعلم في الولايات المتحدة ونزح من العراق إلى الأردن في عام ١٩٥٨ قبل أن يبارحها للإقامة في لندن حيث مقر المؤتمر اعتباراً من عام ١٩٨٩ بعد اتهامه بمخالفات مالية إبان توليه إدارة بنك بترا في عمان.

ويضم المؤتمر إثنيات واتجاهات وفصائل مختلفة، وضباطاً وحزبيين سابقين، ويرفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويبث بثاً موجهاً إلى العراق من خلال تلفزيون الحرية الذي تموله الولايات المتحدة الأمريكية، وكسائر فصائل المعارضة العراقية، انشقت عن المؤتمر بعض قواه ومن بينها الحركة الوطنية العراقية التي ضمت بعض كبار الضباط السابقين في الجيش العراقي وتأسست في عام ٢٠٠١. كما أن هناك المجلس الأعلى للإنقاذ الوطني الذي تشكل في الدانمارك في عام ٢٠٠٢ برئاسة وفيق

السامرائي المدير السابق للمخابرات العسكرية العراقية ونزار الخزرجي الرئيس السابق للأركان. وهناك الوفاق الوطني العراقي الذي شكله إياد علوي الرئيس السابق لاتحاد الطلاب العراقيين في أوروبا.

وإذا كانت الخريطة السابقة تلقي بالضوء على أبرز القوى المعارضة، فإن تحليلها يسمح باستخلاص مجموعة من الخصائص الرئيسية المميزة لها تحسم المقارنة بين الواقع الأفغاني الذي أفرز نموذج قرضاي بحد أدنى من الوفاق الاجتماعي والسياسي، والواقع العراقي الذي يراد له إفراز نموذج مشابه، وبداية فإننا عندما نتكلم عن المعارضة العراقية إنما نتكلم في واقع الأمر عن معارضة متشرذمة أو مجزأة بعضها من بعض. أكثر من ذلك فإن هذه المعارضة أو إن شئنا دقة التعبير العناصر الرئيسية للمعارضة تتميز بالطائفية، وبالتالي فإنها تدور حول جماعة إثنية بذاتها وتحصر مطالبها في حدودها، ثم إن من هذه المعارضة من تورطوا في مواجهة عسكرية مفتوحة كما حدث بين الحزبين الأكبر المعبرين عن القومية الكردية خلال الفترة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦، لتتوسط الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا من أجل وقف إطلاق النار بموجب اتفاقية واشنطن، وتعود الاشتباكات الدامية مجدداً في عام ١٩٩٨ خلافاً حول حصيلة الواردات من الإشراف على بوابات التجارة مع تركيا، وكم بدا داعياً للتأمل وربما للدهشة أن يستعين مسعود البارزاني في غضون تلك المعارك بالسلطة المركزية في بغداد وذلك في تأكيد لما سبقت الإشارة إليه من أن الفجوة بين فصائل المعارضة العراقية، بما في ذلك المنتمية إلى الجماعة الإثنية نفسها، لا تقل عن تلك التي تفصلها عن السلطة المركزية إن لم تزد عنها. يتصل بما سبق أن هناك قائمة كبيرة من القضايا التي تتباين من حولها مواقف المعارضة العراقية، من أهمها قضية العلاقة مع الخارج، ومستقبل الدولة العراقية، والتمثيل النسبي للجماعات الإثنية المختلفة، خصوصاً الطائفة الشيعية، ثم إننا وباستثناء قلة من التنظيمات المعارضة نفتقد تلك التي تتمتع بهياكل قوية على نحو يباعد بينها وبين صور المعارضة القوية كما في النموذج البولندي من خلال الحركة النقابية التي تزعمها ليخ فاونسا، والنموذج التشيكي من خلال حركة حقوق الإنسان التي تزعمها فاتسيلاف هافل، والرجلان الرمزان لعبا دوراً أساسياً في إسقاط النظام والتمهيد للتحول نحو الديمقراطية.

وأخيراً يفسر ضعف شعبية المعارضة العراقية وإن لم يستأثر بهذا التفسير، تورط بعض قيادات هذه المعارضة في بعض أشكال الفساد السياسي. وقد تعرضت الورقة من قبل لمثال أحمد الجلبي زعيم أهم تنظيم معارض في المنفى وأشارت إلى الاتهامات التي وجهت له أثناء إقامته في الأردن. لكن الجلبي الذي استطاع أن يدفع عن نفسه الاتهام في الثمانينيات ويلقي بمسئولية توجيهه له على عاتق النظام العراقي، عاد ليجد نفسه في وضع أسوأ بعد عشرين عاماً عندما قامت الولايات المتحدة بتعليق المبالغ المالية المخصصة للمؤتمر لإسقاط الرئيس صدام حسين (في إطار قانون تحرير العراق الذي رصد ٩٥ مليون دولار لهذا الغرض) على أساس إساءة الجلبي التصرف في تلك الأموال، ناهيك عن تقديمه أسوأ نموذج لمن رشح لقيادة العراق نحو الديمقراطية!

ثانياً: العراق وسيناريوهات المستقبل

يمكن الحديث بشكل أساسي عن أربعة سيناريوهات محتملة، لا تزعم الورقة أنها تمثل كل السيناريوهات المطروحة أو بالطبع المضمرة، لكنها تؤكد أنها مستوحاة بالدرجة الأولى من المتغيرات المتعلقة بالتكوين الداخلي وانعكاساته المحتملة.

١- سيناريو **الحكم العسكري** الأمريكي وهو السيناريو الذي ترشحه الولايات المتحدة لفترة انتقالية تالية على انتهاء المعارك العسكرية وسقوط نظام صدام حسين، وتعتبره ضرورياً لتنشئة الشعب العراقي على مبادئ الديمقراطية وقيمها وإعادة بناء مؤسسات الدولة بما يسمح بترجمة هذه المبادئ والقيم إلى سياسات وإجراءات. لكن السيناريو المذكور نفسه قد خضع لاجتهادات بحثية وسياسية شتى اختلفت حول المسميات واتفقت في التحليل الأخير على برنامج تنفيذي ثلاثي المراحل. مرحلة أولى تسمى مرحلة خلق الاستقرار وتمتد لمدة شهرين بعد انتهاء العمليات العسكرية وتتوزع فيها السلطة على اثنين من جنرالات الجيش الأمريكي (يتردد أنهما تومي فرانكس وأنتوني زيني) والسفيرة الأمريكية السابقة في بغداد بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٣ يعلوهم جميعاً حاكم عام، ويعاونهم مجلس من المستشارين العراقيين يراعى في اختيارهم تمثيل معارضة الداخل ومعارضة الخارج مع بعض ممثلي دول التحالف الدولي (هل يوجد تحالف؟) ضد العراق!!. ومرحلة ثانية يكون شعارها نقل السلطة لحكومة عراقية ويتم ذلك تحت إشراف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وممثل رفيع المستوى للولايات المتحدة. أما المرحلة الثالثة والأخيرة التي يطلق عليها مرحلة العراق الحر فإنها تشهد تشكيل حكومة عراقية كاملة السيادة تطبق الديمقراطية وتحترم

حقوق الإنسان وتضع دستوراً جديداً يناسب المرحلة الجديدة من مراحل التطور السياسي العراقي.

وفي الوقت الذي كان يجهز فيه هذا السيناريو ويتم ترشيح أبطاله وتحديد مراحله، كانت تجرى على قدم وساق محاولات نظرية لتسويقه وتبريره بأسانيد مختلفة وبذرائع متعددة. ومن أهم المحاولات ذات الصلة تلك التي قام بها ريتشارد هاس مدير هيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية، والتي تمثل في جوهرها انقلاباً على المفهوم التقليدي للسيادة وتُشرِّع التدخل الدولي (الأمريكي في الواقع) لتقييد تلك السيادة، وتبدو وكأنها صممت خصيصاً لتطبق أول ما تطبق على العراق. يقول هاس: لم يعد من الممكن اعتماد المعايير المتهالكة للسيادة التي تحتكر للدولة حق استخدام القوة على أرضها، وتقف عليها تنظيم حركة التنقل عبر حدودها، وتخولها تصميم سياستها الخارجية بما يخدم مصالحها القومية، وتحصنها ضد التدخل الدولي في شئونها. ومن هذه النقطة ينطلق هاس ليؤكد أن المعايير المشار إليها يمكن أن تقود لشر مقيم إذا كانت الدولة المعنية غير جديرة بها، وهو يحصر مظاهر عدم الجدارة وبالتالي أحقية المجتمع الدولي في التدخل في الحالات الآتية: ضعف الدولة، واضطراب الحدود، وإخلال الدولة بالتزاماتها، سواء حيال مواطنيها أو تجاه المجتمع الدولي. والحالات الثلاث يمكن تلبيسها بشكل أو بآخر على النموذج العراقي بالقدر نفسه الذي يمكن به اختزال المجتمع الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي كل الأحوال فإن سيناريو الحكم العسكري سيناريو شديد الفساد من أكثر من زاوية. الأولى أنه يعيد اجترار الذرائع الاستعمارية ذاتها التي سُوِّغَت بها تجارب الوصاية والحماية والانتداب قبل أكثر من ٧٠ عاماً والتي قامت على أساس رُشد الخارج وقصور الداخل. والثانية أنه يعبر عن جهل مطبق بالتكوين النفسي والثقافي للشعوب عموماً وللشعب العراقي خصوصاً، أي الجهل بحقيقة أن نظم الحكم لا تستورد بل هي تتخلق عبر عملية طويلة تفعل فيها العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية فعلها أخذاً وعطاء". والثالثة أنه ينطلق من أن ثمة من سيقبل التعاون مع الحاكم العسكري ويقبل بالحكم العسكري من بين سائر فصائل المعارضة، وهو افتراض خاطئ بالكلية. وذلك أننا لو سلمنا بأن من بين المعارضين العراقيين من يرضى بتسهيل عمل القوات الأمريكية على إسقاط نظام صدام حسين (ومنها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والمؤتمر الوطني

العراقي، والحزبان الكرديان) مقابل من يرفض تلك التسهيلات بالمقارنة (منظمة العمل الإسلامي وحزب ولاية الفقيه). فإننا لا نكاد نجد طرفاً معارضاً يقبل بوجود حاكم عسكري في العراق، وهذا منطقي لأنه لا يعقل أن يستبدل عراقي وطني محتلا أجنبيا بحاكم متسلط. وقد عبرت جميع قوات المعارضة العراقية عن هذا الموقف بشكل واضح في مواقف مختلفة. وعكس البيان السياسي لمؤتمر لندن الذي حضرته تلك المعارضة في ديسمبر ٢٠٠٢ هذه الحقيقة بجلاء تام حيث نص البند السادس من البيان وبدون مواربة على ما يلي "رفض أية تدخلات تهدف إلى تجاوز إرادة الشعب العراقي في عملية التغيير". واستطرد مضيفاً "ويرفض المؤتمر أية صيغة من صيغ الاحتلال أو الحكم العسكري المحلى أو الأجنبي أو الوصاية الخارجية أو التدخل الإقليمي، ويؤكد على ضرورة احترام سيادة العراق واستقلال الدول المجاورة". بعبارة أخرى فإن فصائل المعارضة تميز تمييزاً واضحاً -بما في ذلك منها الذي يقبل بالعدوان الأمريكي- بين معاداة نظام الرئيس صدام حسين من جهة وبين التمرس على الديمقراطية بواسطة جنرالات الولايات المتحدة من جهة أخرى. وفي هذا السياق جاء إعلان فيلق بدر الأخير رفضه الحرب إلى جانب المعسكر الأمريكي.

وإذا كانت الاعتبارات الداخلية السابقة تمثل قيوداً حقيقية على تحويل سيناريو الحكم العسكري من خطط الإدارة الأمريكية الجمهورية إلى واقع يعيش فيه العراقيون، فإن هناك قيوداً أخرى إقليمية ودولية لا تقل تأثيراً، يبدو من أهمها:

أ- مواقف القوى الدولية ليس فقط التي تعارض العدوان على العراق ابتداءً مثل فرنسا وألمانيا وروسيا والصين ناهيك عن أن يتبع هذا العدوان احتلال عسكري تتجاوز آثاره حدود تشكيل خريطة المنطقة العربية إلى إعادة ترتيب الأوزان الدولية حتى إشعار آخر. ولكن كذلك الدول الداعمة للحل العسكري من قبيل بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا التي ليس لها فعلياً دور سياسي في العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين. ففي المرحلة الأولى تتحدث الخطط الأمريكية عن جنرالات وسفيرة أمريكيين يشاورهم (فقط يشاورهم) بعض ممثلي التحالف الدولي. وفي المرحلة الثانية يغيب أي دور إلا للولايات المتحدة وللأمم المتحدة التي لا أحد يدري على أي حال ستخرج من إدارة أزمة العراق.

ب- التلويح بالاستعانة بإسرائيل وقبرص كبديل لتركيا أو بالتوازي معها. فعلى الرغم من الخطأ الإستراتيجي الفادح الذي ينطوي عليه مثل هذا التطور من منظور المصلحة القومية

الأمريكية الفعلية، وهو الخطأ الذي وعاه جيداً بوش الأب أثناء حرب الخليج الثانية وتجنبه. إلا أن تحققه كفيل بوضع النظم العربية أمام مسئولياتها، هذا بافتراض أن كل نذر الخطر المحيطة بالمسألة العراقية لم تكن كافية بذاتها لتنبيهها إلى أن العراق ليس أكثر من نقطة انطلاق. هذا فضلاً عن أن من شأن هذا التطور إن هو حدث أن يخلط الأوراق ويزيد في تعقيد القضية ويعزز من موقف معسكر الرفض للخيار العسكري في التعامل مع القضية العراقية.

ج- ثم هناك الطرفان الإيراني والتركي ولا بد من أخذ احتمالات التطور في سياستيهما بعين الاعتبار. وهنا تجدر الإشارة إلى أن إيران التي تكتفي رسمياً بإعلان معارضتها لضرب العراق وتكرر رفضها انطلاق المعارضة العراقية لإعانة الولايات المتحدة من أراضيها، قد شهدت في شهر مارس الحالي واقعتين تنمان عن صعود نجم التيار المتشدد الذي هو من أعدى أعداء الولايات المتحدة. الواقعة الأولى الفوز الساحق المحافظين لأول مرة منذ انتخاب خاتمي في عام ١٩٩٧، وذلك على مستوى الانتخابات البلدية. والواقعة الثانية نجاح مجلس صيانة الدستور أحد أهم ابرز معاقل التيار المحافظ في زيادة مخصصاته المالية رغم أنف الرئيس خاتمي قطب الإصلاحيين وإمامهم. وإذا كان لا أحد يراوده وهم في أن تتواجه إيران والولايات المتحدة في العراق، فإن الجمهورية الإسلامية تملك العديد من الأسلحة التي يمكن بها أن تهز أركان الحكم العسكري الأمريكي إن هو قام. ومن جانبها فإن تركيا عاصرت في الشهر نفسه (مارس) تطوراً لا يقل خطورة، ألا وهو استباق الولايات المتحدة موافقة البرلمان التركي على استخدام القواعد العسكرية الأمريكية في العدوان على العراق، وذلك في استخفاف شديد بمؤسسات الديمقراطية في "الدولة النموذج" في الشرق الأوسط، وفي تجاهل تام لموقف الرأي العام التركي المعارض للعدوان. ومثل هذا التطور قد يترتب عليه مستقبلاً من التداعيات ما يمكن أن يلجم الموقف التركي الرسمي خصوصاً إذا ما هُمشّت تركيا من تحديد مستقبل العراق بوجه عام ومستقبل شماله بوجه خاص

٢- **سيناريو الفوضى** وهو سيناريو منبثق عن سابقه ومرتبط بتطوره، حيث يمكن الحديث في إطاره عن أكثر من متغير مُرَجِح لمثل تلك الفوضى. أحد هذه التطورات هو احتدام المعارك في بغداد العاصمة وإطالة أمد الحسم العسكري الذي تقدره بعض المصادر الأمريكية باستخفاف شديد بأسبوعين إلى ٣ أسابيع. فمع التسليم بأن مهمة القوات

الأمريكية لن تكون بالعسيرة في مجال السيطرة على منطقتي الحظر الجوى شمال خط عرض ٣٦ وجنوب خط عرض ٣٣ بالتعاون مع بعض ميليشيات الأكراد والشيعة وبتعاون مع تركيا وربما من خلال صفقة سرية مع إيران. فإنه ما من شك في أن بغداد لن تكون لقمة سائغة، ففيها القوة الرئيسية للنظام وقبيلته وعشيرته وأعوانه وأنصاره، وجميع هؤلاء لا يملكون إلا الاستماتة في الدفاع عن الرئيس أو في الواقع الدفاع عن أنفسهم تجنباً لمصير أشبه ما يكون بمصير أسرى العرب الأفغان في جوانتنامو. وهم قد يُلْحقون بالقوى الرافضة للتعاون من حيث المبدأ مع الولايات المتحدة. وقد يدخلون في مواجهات مع عناصر من الجيش أو من القبائل تتواصل معها الولايات المتحدة وتسعى لتجنيدها ضد النظام. لكن حسم معركة بغداد وتنصيب حاكم عسكري لن يكون إيذاناً باستقرار الأوضاع بل بمزيد من تدهورها بما لا يقاس، وذلك عندما يتغير جوهر القضية ويتحول من كونه خصومة مع الحاكم الفرد إلى كونه مقاومة للاحتلال الأجنبي. ولا ننسى في هذا السياق أن قوى المعارضة هي قوى مسلحة في معظمها، ومنها من خبر حرب العصابات وتدرب عليها لعقود. كما لا ننسى أن العراق أحد أغنى الدول العربية بتاريخه في الانقلابات والانقلابات المضادة بما يرجح خيار المقاومة بل ويجعله الخيار الوحيد، يقود إلى النتيجة نفسها أي الفوضى، متغير آخر يتعلق بميراث العداء بين الطوائف والجماعات الإثنية المختلفة، وبين المحسوبين على النظام ممن قد لا تطولهم الاعتقالات الأمريكية بالضرورة والغالبية الساحقة من الشعب العراقي التي لها مع كل منهم ثأر أو خصومة. كما قد يندلع الصراع بين معارضي الداخل ومعارضي الخارج حول مدى أحقية كل منهم بالنصيب الأكبر من السلطة، وهو الصراع الذي تتحسب له الولايات المتحدة تماماً ويحدوها لاستبعاد فكرة حكومة المنفى منعاً لخذلان معارضي الداخل بل والتفكير في تهميش أولئك وهؤلاء (أي شقي المعارضة) والاستعانة بالأطر القائمة في مجالات الصحة والتعليم والنظافة والطب ... إلخ ما لم يثبت ولاؤها للنظام. ولأن الصلة بين الأسباب والنتائج لا تمتد بالضرورة في صورة خطية بل متقاطعة على الأرجح، فمن الوارد أن تتداخل مقاومة الحكم العسكري مع تفجر الصراعات البينية بين الجماعات السياسية والإثنية. وفي كل الأحوال تبدو مسألة خروج كرزاي جديد من بين صفوف الشعب العراقي أمراً بعيد المنال.

٣- **سيناريو الفيدرالية** وهو سيناريو لا تعارضه الولايات المتحدة كما تتبناه بعض أبــرز فصائل المعارضة العراقية مع اختلاف في موقف الطــرفين بخصــوص توقيــت هــذا السيناريو وآليات أعماله. وفيما يخص قوى المعارضة بالتحديد فلقد أعربت إبان مشاركتها في مؤتمر لندن المشار إليه عن تفضيلها هذا الخيار من خلال نص المادة الثانية من البيان السياسي للمؤتمر على أن عراق المستقبل هو "دولة ديمقراطية برلمانية تعددية فيدراليــة" فيما يبدو كأنه رسالة طمأنة إلى الأعراق والطوائف والإثنيات المختلفة التي يتكون منهــا العراق، والتي أشار البيان إلى أهمها، وهي: الأكراد، والشيعة، والتركمان والآشــوريون. وعلى الرغم من أن البيان المشار إليه سكت عن تقديم تفاصيل إضافية لشكل نظام الحكــم في الدولة الفيدرالية واكتفى باشتراط الديمقراطية، فإنه ألمح في المادة الخامسة عشرة منه إلى تجربة الحكم في كردستان العراقية باعتبارها تجربة مرشحة للتعميم على سائر أنحاء العراق بإشارته نصاً إلى أن المؤتمر "يقيم عالياً تجربة إقليم كردستان العراق في الحريــة والديمقراطية والإعمار"، وإضافته أنه يرى "أن بالإمكان الاســتفادة مــن هــذه التجربــة الناجحة باعتبارها خطوة متقدمة على طريق التغيير الديمقراطي المنشود فــي العــراق، وحل الخلافات عن طريق الحوار البناء ونبذ العنف في العمل السياسي".

والواقع أن الإشارة إلى وجاهة تعميم التجربة الكردية على سائر أنحــاء العــراق ركوناً إلى الميزة النسبية التي تمتع بها الأكراد نتيجة لاســتقلالهم بمؤسســاتهم التنفيذيــة والتشريعية على مدار ١٢ عاماً كاملة لا تراعي الاختلاف في وجهات النظر بين مختلف القوى السياسية حول ما يخص قضايا من نوع: العلاقة بين السلطات، وأســلوب تــداول السلطة، والتعددية الحزبية، ودور المرأة في المجتمع، وهي خلافات وارد أن تظهر وتعبر عن نفسها مع الانتقال من مستوى الخطاب السياسي إلى مستوى الممارسة الفعلية. وأهــم من ذلك أن الإشارة المذكورة تقفز على الحقائق عندما تدعي أن التجربة الكرديــة كانــت نموذجاً لنبذ العنف في العمل السياسي أو حتى نموذجاً للديمقراطية. فلقد سبق التنويه إلى تصارع الحزبين الكرديين على مدار التسعينيات لأسباب مختلفة منهــا اقتســام الســلطة التنفيذية.

وهكذا فإنه في مقابل الاتفاق على شكل الدولة العراقية يثور الخلاف حول شــكل نظام الحكم فيها وما إذا كان سيأتي على الشاكلة التركية أو الكردية أو كان سيأتي علــى نمط ولاية الفقيه في تطبيقها الإيراني.

٤- **سيناريو التفكيك** أي تقسيم العراق إلى دويلات ثلاث كردية وشيعية وعربية بالتوازي مع التقسيم الجغرافي الطبيعي للدولة، وهو سيناريو له مبرراته الأمريكية القوية بقدر ما له كوابحه الإقليمية العربية وغير العربية. في المبررات يمكن النظر إلى تقسيم العراق بوصفه خطوة على طريق إعادة رسم خريطة المنطقة برمتها، إذ لا يستطيع المحلل أن يفصل بين التحركات الأمريكية حيال العراق من جهة والتحركات ذاتها على جبهات أخرى كالجبهة السودانية بدعم حق الجنوب في الاستفتاء على تقرير مصيره من جهة أخرى، والتلويح بتقسيم السعودية إلى ثلاث مناطق من جهة ثالثة، وافتعال مشكلة قبطية في مصر من جهة رابعة، وإضفاء شرعية على جملة تلك الممارسات والتهديدات من خلال إصدار الكونجرس قانون حماية الأقليات من الاضطهاد في عهد الإدارة الديمقراطية السابقة. ويستدعي سيناريو التفكيك إلى الذاكرة اتفاقية سايكس بيكو ولكن بتداعيات أخطر بما لا يقاس بحكم التفرد الأمريكي ولو المؤقت بقيادة النظام الدولي. ومن المفهوم أن مثل هذه السياسة التفكيكية تخدم على عدة محاور، منها تليين مواقف الدول الصديقة، ومعاقبة الدول المناوئة، وتجديد شرعية الدولة اليهودية كدولة أقلية، وربما المساهمة في إيجاد حل جزئي لقضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق توطينهم في شمال العراق.

وفي الكوابح تبرز قضية الإضرار بالمصلحة التركية في الصميم وهي التي تواجه من عقود خلت ما يسمى بإرهاب حزب العمال الكردستاني، وبالتالي فإن إقامة دولة كردية شمال العراق قد يجعلها مأوى لمتمردي هذا الحزب خصوصاً أن علاقة أكراد العراق بتركيا لا تتمتع بالاستقرار. فالأكراد يذكرون لتركيا أنها في فترة وفاقها مع الرئيس صدام حسين تبادلت معه في الثمانينيات حق المطاردة الحثيثة للأكراد. كما يذكرون لها أنها عندما انقلبت على نظام الرئيس صدام حسين داومت على اجتياح الحدود العراقية وتمشيط الشمال من جانب واحد مع كل ما كان يصاحب ذلك من عمليات قتل وتخريب واسعة النطاق للأكراد عراقيين وأتراكاً. ويفسر لنا ذلك التصعيد الأخير في علاقة أكراد العراق بتركيا وتظاهرهم ضدها وحرقهم أعلامها، وتحذيرها لهم في المقابل فيما لو أقدموا على أعمال عدائية حيالها في حال وقوع العدوان الأمريكي واجتاح الجيش التركي في إطاره شمال العراق. مثل هذا الهاجس التركي إذن لا بد أن تأخذه الولايات المتحدة بعين الاعتبار، فتركيا عضو في حلف شمال الأطلسي وقد أثبتت قدرتها على تجديد أهميتها الإستراتيجية على الرغم من انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد

السوفيتي، هذا إلى أنها ما زالت تمثل من وجهة النظر الغربيـــة نموذجـــاً للقـــدرة علـــى استيعاب التيار الإسلامي وتدجينه والتحول به من أداة لممارسة العنف السياسي إلى طرف أصيل في العملية السياسية.

وبطبيعة الحال يمكن التفكير في صفقة بين الولايـــات المتحـــدة وتركيـــا، تقبـــل بمقتضاها الأخيرة بقيام كيان كردي مستقل مقابل أن تكون لتركمان العراق دولتهم، وهـــو مطلب تركي متجدد، خصوصاً أن الأرض العراقية التي تقبل القسمة على ثـــلاث قـــوى يمكن أن تقبلها على أربع أو خمس؛ إذ ما الذي يكسب الأكراد شرعية إقامة دولتهم وينزع في الوقت نفسه الشرعية عن التركمان أو الآشوريين؟ أكثر من ذلك قد يقال إن انفصـــال التركمان بكركوك والموصل الغنيتين بنفطهما يمكن له أن يهدئ الهواجس التركيـــة مـــن دولة كردية عراقية بعد استقطاع هاتين المنطقتين. لكن في حدود المعلوم عن ردود الفعل التركية الرسمية المعلنة يظل الموقف التركي من تقسيم العراق – منعاً لانفصال الأكـــراد بالتحديد – موقف الرفض المطلق.

وثمة كابح آخر من كوابح إعادة رسم خريطة المنطقة بدءاً بالعراق، هو الكـــابح الخاص بالمتغير الإيراني. وذلك أن ميلاد دولة شيعية على حافة إيران لا بد أن يفتـــرض قيام علاقة وثيقة بين الطرفين. وعلى الرغم من أن الرهان على احتمـــال التنـــافس بـــين المرجعيتين الدينيتين العراقية والإيرانية لا يخلو من صواب، ومثل ذلـــك المقارنـــة بـــين الأساس القومي (الفارسي) للجمهورية الإيرانية ونظيره المحتمل (العربي) للدولة الشـــيعية العراقية، إلا أنه ما من شك أن خيوط التواصل بين الدولتين الشيعيتين تظل أكثر امتـــداداً والتفافاً على نحو يبدو غير مريح بالمرة من وجهة النظر الأمريكية.

وأخيراً فإن هناك الكابح النابع من احتمالات التعثر في السيطرة على حالة عـــدم الاستقرار السياسي في العراق، وهي الاحتمالات التي لا بـــد أن تقتـــرن بعمليـــة الفـــك والتركيب. وفي كل الأحوال فإن تطور المسألة العراقية بقدر ما سوف يضع على المحك مستقبل الكيان العراقي كدولة فإنه سوف يمثل فرصة الاختبار الأخيرة للنظـــام الإقليمـــي العربي برمته.

المصادر الأساسية:

١- Kenneth Katzman, Iraq: U.S. Efforts to Change the Regime, Report for Congress received through the CRS Web.

٢- ريتشارد هاس، الحقوق القائمة والمسؤوليات الناشئة، ترجمة كلمة مدير هيئة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية أمام طلاب معهد السلك الخارجي.

http://usinfo.state.gov/arabic/mena/0122rich.htm

3 –Report of An Independent Working Group Cosponsored by the Council on F.R. and the James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University, Guiding Principles for U.S. Post-Conflict Policy in Iraq.

٤- معتز سلامة، حزب البعث العربي الاشتراكي، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الخامس للباحثين الشباب، القاهرة ١٠-٩٧/٥/١١.

٥- وائل جمال، النخبة السياسية في العراق، في د. محمد صفي الدين، النخبة السياسية في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

٦- رجائي فائد، الأكراد ينتظرون خيانة أمريكية ثالثة، الأهرام العربي، عدد ٣١١، ٢٠٠٣/٣/٨

الولايات المتحدة ومسألة تغيير النظم في العالم العربي

د. محمد كمال

لم تحتل مسألة التحول الديمقراطي في الوطن العربي أهمية تذكر في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة سواء في مرحلة الحرب الباردة أو بعدها. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى إدراك التيارين السياسيين الأساسيين في الولايات المتحدة – وهما التيار الليبرالي الذي يمثله الحزب الديمقراطي والتيار المحافظ الذي يمثله الحزب الجمهوري – أن الترويج لمسألة الديمقراطية في الوطن العربي، لا تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة. ففي إطار التيار الليبرالي / الديمقراطي والذي يشكل يهود الولايات المتحدة جانباً أساسياً فيه ظل الاعتقاد بأن الديمقراطية قد تأتى إلى الحكم بقوى أكثر تشدداً ومعاداة لإسرائيل من القوى الموجودة بالفعل تؤثر بالسلب على عملية السلام العربي الإسرائيلي. كذلك فان وجود نظم ديمقراطية عربية يقضي على المقولة الإسرائيلية بأنها الديمقراطية الوحيدة بالمنطقة ومن ثم الحليف الطبيعي للولايات المتحدة وما يستتبعه ذلك من الحصول على تأييد مادي ومعنوي من الولايات المتحدة. أما بالنسبة للتيار المحافظ / الجمهوري فقد ظل لسنوات عديدة يؤمن بأهمية الاستقرار في المنطقة وأن عمليات التحول السياسي العميقة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار ، وقد تؤثر على مصالح الولايات المتحدة بالمنطقة خاصة ما يتعلق بتدفق البترول بأسعار معتدلة، أو قد يؤثر على المصالح التجارية والاستثمارية الأمريكية بالمنطقة. أي أن هذا التيار كان من أنصار الحفاظ على الاستقرار من أجل تأمين المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة بالمنطقة.

وبالرغم من هذه التوجهات الأساسية ، فان ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من إصدار عدد من التقارير التي تعرضت فيها بالنقد لبعض الممارسات التي تحدث في البلدان العربية سواء فيما يتعلق بحقوق الإنسان أو الحريات الدينية مثل التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان في العالم، أو التقرير السنوي الذي تصدره أحد الهيئات التي كونها الكونجرس الأمريكي لبحث أحوال الحريات والاضطهاد الديني في العالم. ولكن في معظم الأحوال رفضت الإدارة الأمريكية فرض أي عقوبات على الدول العربية الصديقة التي تذكرها تلك التقارير بشكل سلبي، ومن ثم

ظلت الأهمية الأساسية لتلك التقارير تتمثل في قيمتها المعنوية وقيام بعض القوى والجماعات السياسية المؤيدة لإسرائيل، في استخدامها في الدعاية المضادة لبعض الدول العربية.

ويمكن القول أن التحول الأمريكي بخصوص مسألة الديمقراطية وتغيير النظم في الوطن العربي بدأ في إسرائيل وخاصة عندما كان بنيامين نيتنياهو يتولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية ، وقد روج نيتنياهو لمقولة أن غياب نظم ديمقراطية في الوطن العربي يعوق عملية السلام، وأن وجود الديمقراطية هو ضمان لتحقيق السلام استناداً إلى المقولة التي أصبحت رائجة و هي "أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض" أو ما يطلق عليه "نظرية السلام الديمقراطي" وبالرغم من الوجاهة النظرية لتلك الفكرة إلا أن هدف نيتنياهو الأساسي كان تجميد عملية السلام ورفض تقديم أية تنازلات انتظاراً لتحقيق التحول الديمقراطي المنشود. وبعد خروج نتنياهو من الحكم حمل ناتان تشارنسكي وزير الهجرة الإسرائيلي والمنشق السوفييتي السابق لواء تلك الأفكار وسعى للترويج لها خاصة بين أوساط التيار اليميني المحافظ في الولايات المتحدة و الذي يمثل حزب الليكود الامتداد الفكري له في إسرائيل. وبالفعل انتقلت تلك الفكرة من اليمين الإسرائيلي إلى بعض القوى المؤثرة داخل تيار اليمين الأمريكي المحافظ، و خاصة التيار الذي يطلق عليه التيار المحافظ الجديد.

ويتكون التيار المحافظ الجديد بشكل أساسي من مجموعة من اليهود الأمريكيين الذين كانوا جزءا من الحزب الديمقراطي وانشقوا عليه في أواخر الستينيات بسبب رفضهم لسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتي واعتبروا أن ذلك يمثل مهادنة للاتحاد السوفييتي وإضعاف لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم طالبوا باتخاذ مواقف متشددة تجـاه الاتحاد السوفييتي و اتباع سياسة المواجهة و ليس الوفاق معه. و بالتالي بدأت تلك المجموعة تنفصل بشكل تدريجي عن الحزب الديمقراطي وانضمت بشكل أساسي إلى الحزب الجمهوري عندما تولى رونالد ريجان الحكم في الولايات المتحدة. وقد ظهر تأثير ذلك التيار على أفكار وسياسة إدارة ريجان. خاصة فيما يتعلق بتصعيد المواجهه مع الاتحاد السوفييتي واعتباره إمبراطورية الشر وزيادة ميزانية الدفاع الأمريكية. وقد ضعف تأثير ذلك التيار مع وصول جورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد

السوفييتي وبدئه في سياسته الإصلاحية التي غيرت من سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه الولايات المتحدة و الغرب، وقد شكك المحافظون الجدد في سياسات جورباتشوف الإصلاحية، ولكنهم في النهاية اضطروا إلى الاعتراف بان الاتحاد السوفييتي قد تغير ولم يعد يمثل الخطر الذي تجمعت جهودهم من أجل مواجهته. و بانهيار الاتحاد السوفييتي انهار أيضا فرط جماعة المحافظين الجدد لأنها فقدت العدو الأساسي الذي بنت علية كل توجهاتها الفكرية.

وقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى عودة الروح إلى تيار المحافظين الجدد حيث نظروا إلى الإرهاب باعتباره العدو الجديد للولايات المتحدة الذي حل محل الخطر الشيوعي وبدا هذا التيار في تقديم أطروحات فكرية لمواجهة الإرهاب يتعلق جانب رئيسي منها، بمسألة الديمقراطية و تغيير النظم في البلدان العربية.

ويقوم فكر المحافظون الجدد على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر هي نتاج للظروف الداخلية في البلدان العربية، وأن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة لم يأتيا من فراغ بل هما نتاج لبيئة عربية أفرزت هذا التيار والأفكار التي يؤمن بها. وأن الأوضاع في بعض البلدان العربية و السياسات التي تتبناها بعض تلك الدول هي التي أدت إلى نمو هذا التيار المتشدد وتبنيه سياسات معادية للولايات المتحدة. ومن ثم هناك حاجة لتغيير بعض تلك النظم أو تغيير السياسات الداخلية بها وخاصة السياسات العامة المتعلقة بالتعليم والإعلام. ويرى هذا التيار أن الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر لها الحق في التدخل في السياسات الداخلية لتلك الدول و العمل على إصلاحها لأن تلك السياسات هي المسئولة –ولو بشكل غير مباشر– عن تنامي الإرهاب الذي مس الداخل الأمريكي في صورة أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

ويمثل السيد بول وولفتيز نائب وزير الدفاع الأمريكي أحد الرموز الأساسية لتيار المحافظون الجدد في الولايات المتحدة وكان له دور أساسي في الترويج لأفكار تغيير النظم في البلدان العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ . وقد شكلت خبرة السيد وولفتيز السابقة في الحكومة الأمريكية كسفير للولايات المتحدة في إندونيسيا وكمساعد وزير الخارجية للشئون الآسيوية عاملا أساسيا في أفكاره فيما يتعلق بمسالة تغيير النظم ونشر الديمقراطية في الدول الإسلامية. فالسيد وولفيتز لا يرى تناقض بين الإسلام والديمقراطية

أو بين الثقافة العربية والديمقراطية ونتيجة لخبرته كسفير في إندونيسيا – أكبر دولة إسلامية– فلديه اعتقاد أن قوى الإسلام السياسي يمكن أن تتعايش في إطار نظام سياسي تعددي.

وقد شارك السيد وولفتيز أيضا بحكم منصبه كمساعد وزير الخارجية للشئون الآسيوية في عهد الرئيس ريجان في الإطاحة بالرئيس ماركوس في الفلبين بشكل سلمي بالرغم من خدماته الجليلة للمصالح الأمريكية ، حيث تم استبداله بشخص آخر موال للولايات المتحدة ولكنه يحظى بقبول شعبي.

ومن وجهة نظر وولفتيز، فقد أدى ذلك إلى تحسين علاقة الولايات المتحدة مع شعب الفلبين، كما ساعد على الإسراع بعمليات التحول الديمقراطي في الدول المجاورة للفلبين. ومن ثم يرى وولفتيز أن هذه الأفكار يمكن تطبيقها على البلدان العربية وان تحقيق نوع من التحول الديمقراطي – وفقا للتصور الأمريكي– في أحد الدول العربية الكبرى يمكن أن يؤدي إلى انتشار الديمقراطية spill over effect إلى الدول الأخرى بالمنطقة ، أو ما يطلق عليه نظرية الدومينو الديمقراطية.

ومن هنا جاءت الفكرة المتعلقة بتغيير النظام العراقي والإطاحة بالرئيس صدام حسين. وهذا ما سوف نستعرضه بشكل مفصل في الفقرة التالية.

تغيير النظام العراقي:

بالرغم من أن أحداث ١١ سبتمبر قد عجلت بخطط الولايات المتحدة للإطاحة بنظام صدام حسين ، إلا أن الأفكار المتعلقة بتغيير النظام في العراق تعود إلى ما قبل ذلك بسنوات عديدة. فالبعض في الولايات المتحدة وخاصة في وزارة الدفاع لم يكن يريد لحرب الخليج عام ١٩٩١ أن تنتهي بالشكل الذي انتهت به وهو مجرد تحرير الكويت بل كان هدفهم هو دخول الولايات المتحدة للعراق والإطاحة بنظام صدام حسين ولكن وقف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب ورئيس أركانه في ذلك الوقت الجنرال كولن باول في وجه هذه الفكرة على أساس أن قرارات الأمم المتحدة أعطت للولايات المتحدة الحق في تحرير الكويت فقط، وكذلك لخوف الولايات المتحدة من فقدان تأييد الدول المشاركة في التحالف لتحرير الكويت وخاصة الدول العربية، ورفض كولن باول أن

تشارك القوات الأمريكية في حرب مدن أو البقاء في العراق بعد الحرب كقوات لحفظ السلام أو لإعادة بناء العراق وهي أمور من وجهة نظر كولن باول لا تصلح القوات الأمريكية للقيام بها.

وبالرغم من ذلك، فإن أنصار فكرة تغيير النظام في العراق لم يتخلوا عن هذه الفكرة بسهولة. ففي عام ١٩٩٢ وفي إطار منصبه كمساعد لوزير الدفاع لشئون السياسات، أشرف بول وولفتيز على تحرير وثيقة حول سياسة الدفاع الأمريكية اعترض فيها على إنهاء الحرب ضد العراق عام ١٩٩١ بدون الإطاحة بصدام حسين، واقترح في هذه الوثيقة عدد من الخطط العسكرية للتدخل في العراق من أجل تأمين مصادر البترول في الخليج ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء على الإرهاب. وأكدت الوثيقة على أهمية ما يسمى بالضربات الاستباقية preemptive strikes . وقد وجهت لهذه الوثيقة العديد من الانتقادات واتهم كاتبوها بالتطرف مما أدى بالإدارة إلى التوقف عن إعدادها. ولكن عادت هذه الأفكار إلى الظهور مرة أخرى وبشكل صريح وقوي في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلنتها إدارة بوش في عام ٢٠٠٢ .

وفي أثناء وجودهم خارج الإدارة الأمريكية – نتيجة لوصول إدارة كلينتون الديمقراطية للحكم– عمل المحافظون الجدد على تنفيذ أفكارهم من خلال الكونجرس الأمريكي ذو الأغلبية الجمهورية، ونجحوا في استصدار قانون يعرف باسم " قانون تحرير العراق" وقد نص هذا القانون للمرة الأولى على أن سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق يجب أن تتضمن تغيير نظام صدام حسين وبالتالي فان أحد أهداف السياسة الخارجية لإدارة كلينتون يجب أن تكون تغيير النظام في العراق. كما طالب القانون إدارة كلينتون بتقديم مساعدات عسكرية للمعارضة العراقية في الخارج وقد اعترضت إدارة كلينتون على هذا القانون لأنها لم تكن تؤمن بفكرة تغيير النظام في العراق وكانت تميل إلى مسألة الحد من خطر صدام عن طريق احتوائه وليس الإطاحة به، وأن يكون هذا الاحتواء عن طريق العقوبات الاقتصادية مع استمرار توجيه بعض الضربات العسكرية المحدودة إلى نظامه من وقت لآخر ولكن دون التورط في عمل عسكري كبير للإطاحة به. وامتنعت الإدارة الأمريكية أيضا عن تقديم معونات عسكرية للمعارضة العراقية خشية أن تقوم هذه المعارضة بتوريط الولايات المتحدة في عمل عسكري ضد العراق.

وقد قام عدد من المحافظين الجدد بإرسال خطابات إلى الرئيس كلينتون لحثه على تطبيق هذا القانون والإطاحة بنظام صدام حسين. وقد وقع على هذه الخطابات عدد كبير من المحافظين الجدد الذين يشغلون اليوم مواقع هامة في إدارة جورج بوش مثل رامسفيلد وزير الدفاع، ايليوت ابرامز المسئول عن الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومي، وريتشارد بيرل رئيس مجلس سياسات الدفاع التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، وغيرهم ممن يطلق عليهم صقور الإدارة الأمريكية.

وقد انضم معظم هؤلاء إلى ما يسمى بمشروع القرن الأمـــريكـــي الجديد The New American Century والذي يديره ويليام كريستول محرر جريدة الويكلي ستاندرد وهي المعبر الأساسي عن فريق المحافظين الجدد . وقد أصدر هذا المشروع تقريراً عام ٢٠٠٠ دعا فيه بشكل صريح إلى تغيير النظام في العراق.

ويركز أنصار هذا الاتجاه على العراق لعدة أسباب، منها أنها ضعيفة عسكرياً بعد حرب الخليج ١٩٩١ وبعد سنوات الحصار الطويلة ومن ثم تصبح هدفاً عسكرياً سهلاً للولايات المتحدة.

ويرى هؤلاء أن العراق دولة محورية في المنطقة العربية بسبب قدراتها البشرية والاقتصادية مما أهلها في الماضي للمنافسة على زعامة المنطقة العربية، ومن ثم فإن وجود نظام موال للولايات المتحدة في العراق قد يمتد تأثيره إلى دول عربية أخرى وفقاً لنظرية الدومينو السابق الإشارة إليها. كما أنه سوف يقلل اعتماد الولايات المتحدة على دول أخرى صديقة لها في المنطقة.

وكذلك فإن امتلاك العراق لثاني أكبر احتياطي بترولي في منطقة الخليج بعد المملكة العربية السعودية سوف يساعد الولايات المتحدة على التحكم بشكل أكبر في أسعار البترول العراقية في إعادة تعمير العراق بواسطة شركات أمريكية بالأساس.

ويلاحظ أن عدداً من فريق المحافظين الجدد يرتبط بعلاقة وثيقة بإسرائيل وخاصة حزب الليكود والجناح اليميني المتشدد. بل قام عدد منهم مثل دوجلاس فيث المساعد الحالي لوزير الدفاع وريتشارد بيرل رئيس مجلس سياسات الدفاع بكتابة وثيقة

بتكليف من رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو كي يتبناها كإستراتيجية للأمن القومي الإسرائيلي، وكان من أهم ما جاء في هذه الوثيقة هو أهمية تغيير النظام في العراق وكذلك عدم التعامل مع ياسر عرفات والسعي لاستبداله بقيادة أخرى.

وترجع أهمية هذا الفريق إلى أنه أصبح يحتل الآن العديد من المواقع الهامة والمؤثرة داخل الإدارة الأمريكية وخاصة في وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي ومكتب نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني ومن ثم أصبح لديهم القدرة على تحويل تلك الأفكار إلى سياسات.

وقد وجد هؤلاء في الإرهاب المنقذ لرسالتهم ونظروا إليه على أنه العدو الجديد الذي يواجه الولايات المتحدة والذي حل محل الشيوعية ومن ثم فيجب على الولايات المتحدة أن توجه كل جهودها لمواجهة هذا العدو وأن تقيم علاقاتها مع دول العالم المختلفة بناء على تعاونها أو عدم تعاونها مع الولايات المتحدة في جهودها لمكافحة الإرهاب.

وقد نجح هذا الفريق في إقناع الرئيس جورج بوش بأفكارهم وخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وقد تمثل هذا في سعي الولايات المتحدة لتجاهل وفرض العزلة على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ثم حملة الولايات المتحدة العسكرية لتغيير نظام الرئيس صدام حسين في العراق كمقدمة لتطبيق سياسة تغيير النظم في الوطن العربي سواء تم ذلك عن طريق الإدارة العسكرية كما حدث في العراق، أو عن طريق أدوات الضغط الأخرى التي سوف تستخدمها الإدارة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف، في إطار إعادة رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط.

(١٥)

المجتمع المدني العالمي ومناهضة الحرب

د. محمد السيد سعيد

مقدمة:

برز تعبير "المجتمع المدني العالمي"- مثله مثل تعبير "المجتمع المدني" ذاته- مجددا في سياق التحولات التي رافقت انهيار القطبية الثنائية. وربما يصح ربطه أيضا مع خطاب العولمة. ينهض هذا الربط لا بفضل الالتقاء حول مضمون معين، وإنما بسبب جملة المشروعات والأفكار التي أطلقها انحسار التهديدات المرافقة للقطبية الثنائية وسباق التسلح والحروب الباردة. وقد عكست هذه الخطط والمشروعات روحا تفاؤلية بمستقبل العالم، ومحاولة حث الخطى إلى طرق جديدة لعلاج مشكلاته وتطوير بنياته.

تمثلت الفكرة العامة فيما يلي: ثمة بشرى بحقبة سلام ممتدة تحدث قطيعة نسبية مع النمط التاريخي للعلاقات الدولية كما تأسست في أوربا منذ القرن السابع عشر. وما يسمى بالخطاب المثالي في العلاقات الدولية صار لأول مرة ممكنا. ومن المنظور الغربي بدا ممكنا مثلا توسيع نطاق الرفاهية والسلام الذي عاشته أوربا منذ الحرب العالمية الثانية إلى أرجاء العالم.

وتنوعت المداخل التي طرحت لتحقيق هذا التصور: فالبعض طرح خطاب العولمة الاقتصادية التي تعني مد نطاق السياسات والفعاليات التي قادت إلى الرخاء والسلام في الغرب أو الشمال إلى العالم كله، عبر طائفة من الاتفاقيات الدولية والتعديلات الهيكلية المحلية التي تطلق قوى السوق، وتدفع إلى تحسين الإنتاجية، والإفادة الأفضل من الموارد، وتشجع المزيد من التطور التكنولوجي، وتحسن من التنظيم الاجتماعي.

وطرح آخرون بالمقابل عولمة مضادة تقوم على إدراك وترجمة المسئولية المباشرة للعالم المتقدم عن اقتلاع الفقر، وذلك من خلال التوقف عن الاستغلال المالي للعالم الثالث، وتعويضه عن فترات الاستعمار والاستنزاف الزائد للثروات الطبيعية، وتصفية المديونية، والاعتراف بحاجة العالم الثالث لانتهاج طرقه الخاصة بالتطور والنمو والتقدم الاقتصادي

الاجتماعي، ومنحه معاملة تمييزية تتحيز لإطلاق قواه المنتجة، وتعفيه من منافسة يستحيل عليه مقابلتها، وتوفر له الموارد اللازمة لانطلاقه الاقتصادي والاجتماعي.

وفي إطار التطلعات نفسها، طرح آخرون مشروع بناء وتطوير المجتمع المدني العالمي الذي توفر بالفعل عناصر حقيقية لنشأته ونموه.

وتفاوت بالطبع فهم كنه هذا المجتمع:إذ نظر إليه البعض كجزء من تجليات مشروع العولمة، وباعتباره مستوى مواكبا للمستوى الاقتصادي للعولمة. ويمكن القول إن هذا الفهم ينطلق من التبشير الليبرالي بنظام سياسي جديد للبشرية. فالحركة الحرة لرءوس الأموال والتكنولوجيا، وأنماط التنظيم والإنتاج المشترك أو المصنع العالمي يخترق ويتعارض مع البنية القومية للتنظيم السياسي للعالم الموروث من القرن السابع عشر (بالنسبة لأوربا الغربية). ويحتاج الاقتصاد المعولم إلى بنية سياسية تناسبه، ربما تجسدت يوما من الأيام في حكومة عالمية. وحيث إن التنظيم القومي للعالم نشأ على قاعدة عملية بناء الأمة، فالحكومة العالمية يمكن أن تنشأ على قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود القومية وهي "المجتمع المدني العالمي".

فهم البعض الآخر مفهوم المجتمع المدني العالمي كجزء من عملية أخرى، وهي النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي. ويقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحويل الديمقراطي في الداخل عبر النضال الضروري لاستلهام ووضع إستراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور. كما يقوم بدور الجسم الحي الذي يخوض النضال من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة أو مناسبة للتنمية البشرية ذات الوجه الإنساني في العالم الثالث.

ثمة أشياء وعناصر مشتركة بين كل تلك الرؤى. فجميعها تصورت المجتمع المدني العالمي على ضوء البشارة المتمثلة في أفق ممتد للسلام العالمي في عصر ما بعد الحرب الباردة.

وعلى النقيض، فإن المنطق كان يدفع للاعتقاد بأن انهيار المناخ التفاؤلي الذي ساد بعد نهاية الحرب الباردة- بسبب هجمات ١١ سبتمبر- سوف يقود من جديد إلى موجة صعود أخرى للفكر الإستراتيجي التقليدي المرتبط بالقوة والقدرات العسكرية في

العلاقات الدولية، وإلى إعادة الهيمنة إلى خطاب الأمن القومي على العقول وعلى الإستراتيجيات القومية. وقد وقع هذا الانهيار بالفعل بسبب رد الفعل الأمريكي لأحداث ١١ سبتمبر. فقد تأسست إستراتيجية اليمين الأمريكي الحاكم على فكرة الحروب المفتوحة التي بررت باسم السلام العالمي أو الأمريكي.

ولكن ما وقع في يوم ١٥ فبراير خفض حدة تلك التوقعات المتشائمة. فقد تجلى المجتمع المدني العالمي، بأعظم معانيه ودلالاته، في المسيرات الحاشدة والمتزامنة في نحو ٦٠٠٠ مدينة، وأكثر من ٧٠ دولة في العالم، لمناهضة الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق. وقد فرض هذا اليوم نفسه حتى على أكثر المتشككين في مفهوم المجتمع المدني العالمي، باعتباره يوما فريدا في تاريخ العالم، وظاهرة لا يضاهيها شيء في تاريخ البشرية أو واقعها الحديث. وسوف يسعى كثيرون لفهم ما حدث في هذا اليوم واستكشاف طبيعته ودلالاته طويلة المدى.

وتمثل تلك الورقة إحدى المحاولات لفهم ما حدث يوم ١٥ فبراير عام ٢٠٠٣ من خلال البحث في مفهوم "المجتمع المدني العالمي".

- وسوف نبحث أولا في المصطلح بالارتباط مع مسيرات العالم في ذلك اليوم.
- ونحاول فهم كيف صار هذا التدفق البشرى الهائل المناهض للحرب ممكنا من خلال تتبع نضوج بعض العناصر التي تمخضت عن التحولات التي شهدها العالم في العقود الماضية.
- ثم نبحث في نظريات مختلفة لتفسير نشوء هذا التدفق المذهل للفعاليات المدنية عبر الفضاء الجغرافي العالمي.
- وسوف نركز في هذا الإطار على دلالات ولادة وتبلور مجتمع مدني عالمي في حقل العلاقات الدولية، ونمط الحضارة الحديثة.
- وأخيرا نستكشف احتمالات التبلور الكامنة في هذا الظاهرة، انطلاقا من العناصر الهيكلية التي نضجت، وتلك التي غابت في أحداث ١٥ فبراير، ومواقف مختلف التشكيلات الأيديولوجية والسياسية من الظاهرة.

أولاً : عالم الفعالية المدنية أو الفعالية المدنية العالمية

إلى أي حد تعكس أحداث ١٥ فبراير عام ٢٠٠٣ ما نسميه بالمجتمع المدني العالمي؟ ولماذا تحتاج تلك الأحداث لفهمها من خلال مصطلح آخر غير ما درجنا على تسميته بالرأي العام العالمي؟

الواقع أن المسيرات الحاشدة وشبه المتزامنة في عشرات من دول العالم لمعارضة غطرسة القوة والمشروعات العدوانية للدول الكبرى قد لا تكون جديدة تماما. فقد وقعت أحداث مشابهة في مدن كثيرة في العالم ضد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. وكان من اللافت أن بعضا من أكبر هذه المظاهرات والمسيرات قد وقع في لندن وباريس والعواصم الكبرى للدول الأوربية الاستعمارية السابقة. كما أن الحركات الطلابية والشبابية في أوربا وأمريكا ضد الحرب الفيتنامية خلال عقد الستينيات أحدثت دويا مذهلا، وأثرا باقيا على أسلوب الحياة والثقافة والسياسة في العالم الغربي كله.

ولا شك أن تعبير أو مصطلح "الرأي العام العالمي" يصلح لفهم وتصوير جانب مما وقع في يوم ١٥ فبراير الماضي، ولكنه -أي هذا المصطلح- لا يبدو كافيا للإلمام بعناصر كثيرة من الظاهرة التي تجلت بعنفوانها المفاجئ في هذا اليوم.

لربما نبدأ بالجوانب الشكلية: فالمسيرات والمظاهرات- خاصة تلك المناهضة للحروب الاستعمارية- هي تجل تقليدي للرأي العام العالمي. ولكن ما حدث في يوم ١٥ فبراير يتجاوز هذا التجلي، ليس فقط من حيث الاتساع الجغرافي والكم، وإنما أيضا من حيث طبيعة القوى المشاركة والتكوين القومي ودلالاته. فأكثرية القوى المشاركة في المظاهرات والمسيرات العالمية المناهضة للحرب الأمريكية ضد العراق هي طلائع لنشاطية مدنية منظمة لها حضور عالمي. فكأن تلك القوى لم تتدفق إلى شوارع المدن في جميع أنحاء العالم فجأة للاحتجاج على حدث منفرد أو أكثر، وإنما هي قوى مدربة ذات نشاطية سابقة بمناسبة أحداث سابقة وعديدة. وانطلقت تلك الجماهير لا للتعبير عن غضب، وإنما للتعبير عن رؤية وممارسة لكفاحية ممتدة لتطبيق وجهة النظر هذه.

ويرتبط بذلك أن أسلوب التحرك لم يكن يتسم بمجرد التزامن والتركيز على حدث خطير يهدد سلام العالم ومبادئ العدالة الدولية، وإنما أيضا بالارتباط الفعلي والحركي

الذي توج عملية بالغة الاتساع والتعقيد لبناء الشبكات وتبادل الرأي في منابر ومناسبات شتى. ويضمر هذا الوصف أيضا إشارة إلى الدور المذهل الذي تلعبه الأوعية الحوارية الأكثر حداثة، مثل شبكة الإنترنت، والمؤتمرات الكونية، والمظاهرات الحاشدة ذات التركيبة متعددة الجنسيات، التي تمت تجربتها في مناسبات شتى، وفي مختلف مدن العالم، وعلى مستويات مختلفة، بدءا من المظاهرات المناهضة للعولمة، وحتى المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، مثل مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣، ومؤتمر القاهرة للسكان عام ١٩٩٤، ومؤتمر نيروبي للمرأة، وغيرها.

ومن هذا المنظور مثلت أحداث ١٥ فبراير كتلة مشاعرية ورؤى متحدة على نحو غير مسبوق في التاريخ العالمي، لأنها حملت ميراث الفكر السياسي والمدني الذي تبلور عبر عقود.

ويلفت النظر أيضا في هذه الأحداث الطبيعة الخاصة لتركيبها القومي. فالأغلبية العددية للمشاركين في المسيرات والمظاهرات التي وقعت في هذا اليوم، والفعالية النوعية الأعلى لهذه الأنشطة تخص تلك التي وقعت في مدن أمريكا الشمالية وأوربا وأستراليا، أي في تلك الدول التي تمثل "الغرب الثقافي"، وهي نفسها المستفيدة من الوضع الممتاز للغرب، سواء في ميدان العلاقات السياسية الدولية، أو الرخاء والتقدم الاقتصادي. وبداهة فإنها هي أيضا الدول الوريثة للاستعمار الغربي الحديث. ومعنى ذلك أن هذا التحرك العالمي لم يعكس مصلحة قومية أو اجتماعية مباشرة وإنما رؤية أخلاقية تناضل ضد الامتياز الذي تتمتع به تلك البلاد، بما في ذلك امتياز شن الحرب على الآخرين والضعفاء مثلما هو الحال مع العراق. وقد حدث ذلك من قبل في المظاهرات التي وقعت في أوربا الغربية بما فيها بريطانيا وفرنسا أثناء العدوان الثلاثي على مصر أو الحرب الفرنسية ضد حركة التحرر الوطني الجزائرية.

ويلفت النظر أيضا أن السوابق التاريخية للنضال ضد الاستعمار والحروب الاستعمارية الغربية من داخل الدول الاستعمارية لم تكن بالضرورة ممثلة للرأي العام- بالمعنى الإحصائي للرأي العام- في بلادها، وإنما طلائع صغيرة من قوى التقدم في البلاد الغربية الكبرى. فقد ظل الفرنسيون يؤيدون الحرب الاستعمارية التي تشنها بلادهم في الجزائر بأغلبية واضحة حتى أقنعهم ديجول بغير ذلك. كما ظل الأمريكيون يؤيدون بنسب

عالية الحرب الفيتنامية بالرغم من تدفق النضال ضدها في الجامعات والشوارع. بينما مثلت التدفقات البشرية العملاقة يوم ١٥ فبراير مشاعر الأغلبيات الساحقة من سكان المجتمعات المتقدمة على الأقل فيما يتصل بالعدوان الأمريكي المرتقب ضد العراق. ولنلاحظ أن تلك المظاهرات قد تحركت لمنع وقوع تلك الحرب أو "المشاركة في صنع القرار العالمي المرتبط بالحرب والسلام" وليس للاحتجاج على حرب وقعت بالفعل.

وباختصار، فظاهرة ١٥ فبراير ليست مجرد تجسيداً للمعنى التقليدي للرأي العام العالمي وإنما هي تجسيد لقيم مدنية وسياسية أو مصالح عالمية أو فوق قومية وعابرة للحدود بين القوميات. وقد نشأت تلك الظاهرة -من حيث المضمون- على أرضية الشعور والإيمان بقيم مشتركة للبشرية، وتم زرع هذا الشعور وهذا الإيمان بفضل نشاطية مدنية عالية، وهو ما يميزها عن الرأي العام العالمي التقليدي الذي توزع بين الأوعية السياسية والحزبية التقدمية واليسارية القديمة مثلما حدث مثلا في عام ١٩٥٦. فالنشاطية العالمية الحديثة تنبع من أوعية مدنية واتصالية مستجدة إلى حد كبير.

ما هو إذن المجتمع المدني العالمي؟ إننا نعرف المصطلح كفضاء أو حقل للنشاطية أو الكفاحية المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية، وبوحدة المصير البشري، على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان.

ويمكن النظر إليه أيضا باعتبار هذا النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسئولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز.

وقد نركز على تعريف يتمحور حول الفاعلين في المجتمع المدني العالمي، وهم هؤلاء الذين يمدون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية، بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات.

وقد ولد مفهوم "المجتمع المدني العالمي" إما من رحم النشاطية والثقافة المدنية القومية، ثم أخذ يمد هذه النشاطية على مستوى عالمي، أو كمستوى نضالي عالمي يشتق طاقته وعناصره البشرية من مختلف القوميات، وينظم عمله عبر روابط واتحادات عالمية أو متعددة الجنسيات، أو عبر تقنيات الحركة الاجتماعية.

ثانيا: نضوج الحالة المدنية العالمية

تبلورت ثلاثة عناصر أساسية لتجعل ولادة المجتمع المدني العالمي ممكنة وهي:

- الثقافة المدنية العالمية.
- الأطر والأوعية التنظيمية الجديدة والنسق الاتصالي المناسب.
- هوامش الاقتصاد والتمويل الضرورية لتفعيل مختلف صور النشاط الذي يميز ممارسة الروابط والهيئات والاتحادات والشبكات المدنية العالمية لنشاطاتها عبر الحدود.

وقد نمت هذه العناصر جزئيا بصورة عفوية، وجزئيا بصورة مقصودة. وإن كان هذا النمو غير متوازن حتى الآن فيما بين مناطق العالم، وفيما بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وكذلك فيما بين المراحل المختلفة للتطور لمختلف داخل نفس الدول والأقاليم.

ا- الثقافة المدنية العالمية:

فالثقافة المدنية العالمية بدأت تتبلور منذ الحرب العالمية الثانية بفضل نخبة مدولة تكونت في طيف واسع من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. ولعبت المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة الدور الريادي في إرساء الإحداثيات الكبرى للثقافة المدنية الحديثة. ففي مجال الثقافة الرفيعة والعلاقات الثقافية الدولية لعبت منظمة اليونسكو دورا رائدا، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق الثقافية للشعوب، وهو ما أخذ طريقة إلى الرواج العالمي عبر عدد من الإعلانات الدولية. وفى مجال مكافحة الجوع والمجاعات والأوبئة لعبت منظمات مثل الأغذية والزراعة والصحة العالمية أدوارا مهمة. وفى مجال التنمية والتجارة لعبت منظمات مثل الأمم المتحدة للتنمية الفنية والأونكتاد دورا مبدعا على الصعيد الفكري. وفى مجال حقوق الإنسان والبيئة والمرأة والأقليات نشأت منظومة كاملة داخل الأمم المتحدة بدءا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة العامة وصولا إلى اللجان التعاهدية، وهكذا.

ورغم الطابع البيروقراطي للأمم المتحدة، فقد التف حولها وحول منظماتها المتخصصة عدد هائل من المفكرين والنشطاء في مختلف المجالات، وخاصة من أوربا الغربية والعالم الثالث، الذين اجتهدوا- عبر موجات من التراكم والطفرات الفكرية- في وضع أهداف وتصورات ومعايير أداء وآليات عمل وجدت قبولا عالميا متزايدا.

غير أن دور الأمم المتحدة كان بالضرورة مقيدا بطابعها الحكومي. كما أن النخب الفكرية ذات الأفق العالمي- بغض النظر عن أصلها القومي- لم تكن ذات قدرات تواصلية كبيرة مع شعوبها ذاتها، وهو ما حرمها من بناء نفوذ واسع في بلادها، أو على المستوى العالمي. ولذلك تدفقت أفكارها عبر قنوات حكومية دولية أو محلية. وبسبب تلك القيود وأوجه النقص نشأت أو نشطت أعداد مدهشة من المنظمات غير الحكومية العالمية أو متعددة الجنسية، بدءا من منظمات العلماء واتحادات المهنيين، مرورا بجمعيات الدفاع مثل "منظمة العفو الدولية"، وصولا إلى المنابر الفكرية متعددة الجنسيات في محاولة للقيام بدور جماهيري، أو يخاطب جماهير العالم وحكوماته.

والواقع أن الجهد الأساسي الذي قامت به هذه المنظمات غير الحكومية لم يتعلق بإنشاء أهداف أو قيم مدنية، وإنما بترويجها بين أوساط شعبية مختلفة، والتعبئة المنظمة لها، وتحسين التشريع وإحكام آليات العمل.

وجاءت مرحلة ثالثة نمت فيها أدوار المثقفين والنشطاء من العالم الثالث على هامش المنظمات غير الحكومية الدولية في البداية، ثم عبر منظماتهم القومية أو الإقليمية الخاصة بهم.

وحملت تلك الموجة الأخيرة قدرا كبيرا من التجديد الفكري والقدرات التنظيمية، ربما بحكم أصولها ونشأتها في صفوف حركات وأحزاب اليسار التي كانت تتعرض لتفكك واسع في مختلف بلاد العالم الثالث، وهو ما أتاحها للنضال المدني. كما أن أعدادا كبيرة من القيادات الجديدة العاملة في المنظمات الدولية غير الحكومية جاءت من صفوف المنفيين السياسيين، الذين كانت لديهم خبرات محبطة في العمل السياسي في بلاد مختلفة من العالم الثالث، مثل إثيوبيا والسودان وباكستان والهند والبلاد العربية في المشرق، وأعيد تثقيفهم بثقافة ديمقراطية في بلاد المنفى في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية.

كان ثمة جيل جديد من الأوربيين الذين لم يتربوا في- أو يعرفوا شيئا عن- تنظيمات المعارضة اليسارية التقليدية، ولم يتعرضوا للمخاوف نفسها والضغوط الإستراتيجية الدولية المرافقة للقطبية الثنائية والحرب الباردة. وصل هذا الجيل إلى المجال العام في أوربا وأمريكا في عقد التسعينيات، أو في بداية القرن الحادي والعشرين. هذا الجيل شعر بخطورة انحراف السياسة الأوربية والأمريكية إلى اليمين واحتكار الساسة المحترفين للساحة السياسية. هذا الجيل ورث جانبا من الثقافة المضادة التي تمخضت عنها الحركات الطلابية واليسارية الجديدة وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة. وتأثر هذا الجيل بمصادر فكرية غاية في التباين؛ بدءا من الكنيسة، حتى ما بعد الحداثة. هذا الجيل لم يظهر انشغالا بقضية الدولة، ورفض الاستقطاب الحاد المعروف في السياسة الأوربية بين اليمين واليسار، وكان يهفو إلى طريق ثالث بين اليمين واليسار التقليديين، ويتوق بالذات إلى نمط أو مفهوم جديد للسياسة وللديمقراطية يقوم أساسا على مطلب نشر السلطة وتقريبها لعموم الناس، والمشاركة الشعبية المباشرة. وشكلت الأجندة المدنية أفضل مدخل لهذا المفهوم لأنها أكثر استجابية لطبيعة المشكلات الجديدة في المجتمعات المتقدمة مثل مشكلات الهجرة والتعليم والمدن والجريمة. وكان من الطبيعي أن يمنح هذا الجيل عمقا جماهيريا غير مألوف للثقافة المدنية التي تراكمت وتطورت في الأوعية الدولية الحكومية وغير الحكومية.

أما في العالم الثالث فإن تحلل وانهيار السياسة التقليدية المرافقة لحركات التحرر الوطني، والسياسات التسلطية، والتصدعات الحزبية قاد قطاعات جماهيرية واسعة إما إلى النضال عبر حركات اجتماعية أو سياسات تحالفية أقل استغراقا في الأيديولوجيات الكبرى التقليدية، أو إلى النضال المدني الذي أهمل في النصف الثاني من القرن العشرين. والمهم هنا هو أن الخبرة المباشرة بالشأن الاجتماعي مثل قضايا الفقر والجريمة وتحلل البنية الأساسية في المدن وقضايا المرأة والأسرة والأطفال والتعليم والصحة والبيئة وغيرها، قاد العقول الحية إلى البحث عن أطر بريئة من الاحتراف السياسي، ونحو العمل المباشر، وخاصة في الهياكل الجمعياتية، وهو ما منح بدوره زخما كبيرا للأجندة المدنية، وأظهر الحاجة إلى كفاحية مدنية.

ورغم أن السياسة- بمعناها الأيديولوجي التقليدي- غابت عن أفق الأجيال الشابة الراهنة في أوربا وأمريكا الشمالية إلى حد بعيد، فإن أهم وأكثر قطاعاتها تقدما كانت تتلمس وتبحث عن أسس لحضارة عالمية أو سياسات قومية جديدة، وهو ما قادها إلى الدفاع عن السلام العالمي، أو على الأقل إظهار التبرم والرفض لتلك السياسات والتوجهات التي تعود بالعالم إلى عصر الحروب والإنفاق العسكري الكبير المستقطع من موازنات التعليم وإحياء المدن والصحة وغير ذلك من القضايا الإنسانية والمدنية الكبرى والملحة. ومثلت السياسة الأمريكية نحو العراق المناسبة الأكثر تفجرا لتدفق هذا الرفض.

٢- الأطر والأوعية الاتصالية الجديدة:

لقد تزامل وصول تلك الأجيال والخبرات والتطلعات الجديدة في أوربا وأمريكا الشمالية إلى المجال العام مع أزمة طاحنة للفضاء السياسي التقليدي الذي احتلت فيه الأحزاب السياسية الحيز الأكبر طوال القرن العشرين. وفي الوقت نفسه أتاحت تكنولوجيا المواصلات والاتصال العصرية فرصة تطوير قنوات وأوعية أخرى لتحل جزئيا محل الأحزاب التقليدية في الفضاء العام. فالأطر الجمعياتية ومجالس المدن والمقاطعات والأحياء والشبكات الاتصالية المكونة في الفضاء الإلكتروني وروابط الأصدقاء متعددي الجنسيات والاتحادات المهنية والمؤتمرات والمعسكرات الشبابية والعالمية والمنتديات الثقافية والفكرية والحركات الاجتماعية -صارت أكثر أهمية، ليس فقط من الأحزاب السياسية، بل ومن النقابات والحركات العمالية التقليدية.

لقد صارت تلك الأوعية أكثر قدرة على استيعاب طاقات الأجيال الجديدة في أوربا وأمريكا الشمالية، وبدرجة أقل في العالم الثالث، **لأسباب عديدة:**

- فهي أنسب لأجيال أقل اهتماما بالأيديولوجيات وبالثقافة السياسية من آبائها، وأكثر تمتعا بالإنجازات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.
- ثم إن تلك الأوعية أكثر قربا وتلامسا مع الواقع المعيش.
- وهي أيضا أكثر ديمقراطية وأقل هيراركية، ولا تستلزم انضباطا أو تدريبا حزبيا من النمط التقليدي للعمل في الفضاء العام.
- وهي فوق ذلك أكثر قابلية للإشباع النفسي بحكم سرعة إثمار العمل المدني المباشر.

- وهي أيضا أكثر انفتاحا على البهجة، واقل كآبة من الممارسات الحزبية التقليدية. فحتى المظهر المباشر للمسيرات والمظاهرات صار يندمج مع طقوس الغناء والموسيقى والتجمع والسوق، وربما الرقص واستعراض الفنون والمعارف وأنماط الاستهلاك الشعبي. وبهذه المعاني فقد صارت أقرب للأسلوب الأمريكي والأوربي في ممارسة الحياة العادية والاحتفالات الشعبية.
- ولا بد من الإشارة المركزة من جديد إلى أثر الفضاء الإليكتروني في التعارف وبناء الشبكات الثابتة والمتحركة والاتصال ونشر وترويج الشعارات والمواقف.

٣- العامل الاقتصادي:

أما العامل الثالث الذي أسرع بإنضاج المجتمع المدني العالمي فهو العامل الاقتصادي. ويشمل هذا العامل جوانب مختلفة. فالتطور العام في التكوين الاقتصادي الحديث صار يتحيز كثيرا لصالح الأنشطة الخدمية ذات الدخل المرتفع ووقت العمل الأقل. وتسمح ميادين كثيرة من الخدمات بالتمتع بالحياة وبوقت فراغ أطول مما كان متاحا في أي وقت سابق من التاريخ. بل إن أنشطة العمل نفسها صارت مصدرا للمتعة والتعارف الشخصي والاحتكاك الاجتماعي، واستعادة التكامل، والنظرة الكلية، بالمقارنة بتقسيم ورتابة العمل في الصناعة أو الزراعة التقليدية.

وقد مكن هذا التحول ملايين الناس من السفر والاحتكاك بثقافات أخرى، وكذلك بتخصيص وقت للفضاء العام دون الشعور بالملل، ودون حاجة لهذا المستوى من الحماسة التعصبية التي كانت تميز العمل السياسي في الماضي، وربما لا زالت تستلزمه في كثرة من بلاد العالم الثالث.

والواقع أن التطور نفسه في طبيعة العمل في المجتمعات المتقدمة، وفي طبيعة أنشطة العمل صار يتحيز للسلام بين الشعوب. فلدينا بطبيعة الحال حالة الهجرة الدولية (١٣٠ مليون مواطن في أوربا الغربية وحدها). وبينما تثير تلك القضية مشكلات لا حد لها، فهي تفرض أيضا قدرا من حتمية التعايش، بما في ذلك الزواج وتكوين الأسر متعددة الجنسيات أو الخلفيات الثقافية. ومن ناحية أخرى فإن التطور المذهل في أنشطة السياحة الدولية وما يسمى بقطاع الكرم (ويضم خدمة النقل بالطيران والقطارات السريعة والفنادق

والمطاعم والمتاحف والصناعات الثقافية الأحدث) يقوم على فكرة السلام الممتد، ويتطلب قدرا عاليا من الاستقرار في البيئة الدولية، وينشر بذاته رواجا للثقافة المدنية.

أما الجانب الأخير والذي يهمنا هنا بوجه خاص فهو التوسع المدهش في الوقفيات المفوضة ذاتيا بالاتفاق على الأنشطة غير الربحية، التي تكاد تتحد مع الأجندة المدنية والثقافة المدنية. فإلى جانب الوقفيات الكبيرة ذات الأصول العائلية مثل روكفلر وفورد وفولبرايت... إلخ فكل النقابات والاتحادات الصناعية والمهنية الكبرى تخصص وقفيات للغرض نفسه. كما أن كثيرا من شركات الأعمال الكبيرة تقوم بالعمل نفسه. وهناك كثرة من الحركات الاجتماعية مثل حركة المرأة، والهياكل الأكاديمية، ووقفيات العلماء والإعلاميين الكبار والنجوم... إلخ. وأخيرا فإن كثيرا من الكنائس الغربية تقوم بتمويل كثير من الأنشطة الخيرية أو التنموية أو الاجتماعية في عشرات من دول العالم.

لقد قدمت تلك الوقفيات خدمة لا غنى عنها لتطور المجتمع المدني. فالمنح المقدمة للمنظمات والأنشطة المدنية- وخاصة في البلاد الأم وفي العالم الثالث- تعد حيوية لمزاولة الأنشطة المدنية غير الربحية، على الأقل في مراحل النشأة. ولم يكن من الممكن لكثير من المؤتمرات والتقارير والأنشطة ذات الصلة -بما في ذلك تلك التي تديرها الأمم المتحدة- أن تنشأ أصلا بدون الإنفاق على الطباعة والسفر والحاجات الأخرى للعمل المدني، عبر منح من مختلف الوقفيات. وبينما لا تخلو تلك الظاهرة من عيوب ومثالب، وخاصة إذا قارناها بالحركات الاجتماعية التي لا تكاد تحتاج إلى تمويل، فلم يكن من الممكن مجرد تصور قيام عشرات من المنظمات ومئات من المؤتمرات والتقارير الدولية واللقاءات المهنية والفكرية والحركات الدفاعية بدونها.

ثالثا: الرؤى النظرية

إذا كانت هذه هي بعض العوامل المباشرة وراء نشوء المجتمع المدني العالمي فكيف نفهمه في السياق العريض للعلاقات السياسية والاجتماعية على المستوى العالمي.

١- **لقد تعلقت الأنظار لفترة طويلة بنظرية الاعتماد المتبادل** كشرح مقبول لنشوء المجتمع المدني العالمي. وتنبثق نظرية الاعتماد المتبادل عن الباراديم (النموذج الأساسي) الوظيفي كبديل لشرح العلاقات الدولية في النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية باعتبارها

علاقات قوة. من هذا المنظور فالعالم يتطور تبعا لنبوءة المدرسة الوظيفية التي ترى أن الاقتصاد والروابط العالمية الجديدة تحتم تحرك النظام العالمي كنظام وظيفي في اتجاه بناء السلام بين الشعوب وتقليص أو إلغاء الحاجة إلى الحروب، حيث تتعلق مصالح الدول والشعوب بالتعاون والاعتماد المتبادل وتصير رفاهية كل شعب معتمدة على الشعوب الأخرى.

ولكن تلك النظرة المتفائلة للعلاقات الدولية لا تشرح أو تفسر مظاهر استعراض القوة والحروب الصغيرة والكبيرة مثل الحرب ضد العراق. ولذلك حاول الوظيفيون الجدد أن يعدلوا هذا الإطار النظري لإدخال علاقات القوة إلى صلب النظرية، فأكدوا أن الاعتماد المتبادل نفسه ليس رفاهية وسلاما بحتا، وإنما هو أيضا علاقة قوة، إذ تختلف درجة حساسية كل اقتصاد نحو الآخر أو نحو الاقتصاد العالمي. فالعملات مثلا ليست بالقوة ذاتها، وتتأثر عملات معينة- أكثر من عملات أخرى- بالهزات في الاقتصاد العالمي. والأهم هو أن تعرُّض أو انكشاف اقتصاد ما للهزات أو لسلوك اقتصاديات أخرى ليس على الدرجة نفسها. وتستطيع دول معينة إحداث ضرر أكبر بالآخرين نظرا لانكشافهم بدرجة أكبر أمامها. وبهذا المعنى فهناك تبعية متبادلة ومصالح متشابكة بين الجماعات والشعوب، ولكن هناك أيضا فجوات وعلاقات قوة.

ومن هذا المنظور أيضا فالعولمة ليست إلا تعبير خاص عن تمدد واتساع الاعتماد المتبادل وتطور العالم كنظام وظيفي جديد أو مختلف. والمجتمع المدني العالمي في هذا الشرح هو الجانب الاجتماعي من العولمة التي تتجلى بأشكال أخرى.

ويصطدم هذا الشرح مع أحد أهم صور النضال أو دوافع أو "مهام" المجتمع المدني العالمي، وهو مناهضة العولمة. فأقوى مظاهر تحرك المجتمع المدني العالمي قبل مظاهرات ومسيرات السلام الحالية تجسد في المظاهرات الصاخبة ضد العولمة الرأسمالية، بدءا من "سياتل" و"تجازاكي" و"روما" حتى "واشنطن" خلال عام ٢٠٠٢. وتبدو حركة مناهضة العولمة كنموذج مثالي للحركات الاجتماعية العالمية التي تأخذ بألباب الأجيال الشابة في العالم. وهي في الوقت نفسه مظهر مميز لكفاحية المجتمع المدني العالمي.

ولا شك أن هذا النضال ضد العولمة ثم ضد التهديد بالحرب يفضح حقيقة أن العلاقات الدولية الرسمية لا تزال تقوم على القوة وعلى عدم التكافؤ في القوة.

٢- **ويشرح الماركسيون الجدد واليسار الجديد** بصورة عامة منطق النضال ضد العولمة باعتباره شكلا خاصا من النضال الطبقي ضد الرأسمالية المعولمة. وبهذا المعنى، فالمجتمع المدني العالمي هو نوع من التحالف الأممي ضد الرأسمالية المدولة في طورها الوحشي أو الليبرالي الجديد. ويؤكد هذا الشرح أن القوى المدنية الجديدة التي تناضل ضد العولمة الاقتصادية تتخذ المنظمات والرموز الكبرى للعولمة الاقتصادية هدفا كبيرا لنضالها. وتدرك تلك القوى أن تصفية استغلال أو إهمال العالم الثالث هو بنفس الوقت كفاح من أجل مصالحها في الحصول على تعليم وخدمات صحية ورفاهية أفضل. وأن النضال ضد الحرب هو أيضا كفاح من أجل تحررها من الاستغلال الأشد المصاحب لصعود ما يسمى بالليبرالية الجديدة.

ولكن هذا الشرح لا يفسر لماذا لم تشارك الطبقات العاملة بصورة جادة في النضال المدني العالمي، رغم أنها صاحبة مصلحة مؤكدة في هذا النضال. بل إن الطبقات العاملة والنقابات التقليدية فضلت النضال من المنظور القومي وتركت صيحة ماركس "يا عمال العالم اتحدوا" دون استجابة، بل فضلت اللجوء لمقاومة العولمة من خلال التشريعات القومية والأيديولوجيات الوطنية والسياسات الحكومية.

٣- **ومن ناحية أخرى يؤكد كثيرون أن النضال ضد العولمة في سياتل وروما ونجازاكي وغيرها** من مواقع مؤتمرات مجموعة الدول السبع أو الثماني الصناعية الكبرى هو نفسه تعبير عن العولمة._فلم يكن من الممكن أن تقوم المسيرات والمظاهرات والحركات المطلبية بالنضال ضد العولمة إلا بفضل العولمة. ولكن هذا التفسير يخلط بدوره بين الشكل والمضمون. فلا شك أن النضال ضد العولمة يتحقق بفضل العوامل التي تجعل من الممكن تعبئة أشخاص ومنظمات وقوى مدنية من جميع أنحاء العالم. ولكن هناك فارق بين تلك العوامل من ناحية ومضمون النضال من ناحية أخرى. فالنضال ضد العولمة لا يمكن أن يكون مجرد جزء أو تعبير عن العولمة نفسها. ولذلك أطلق الكثيرون على هذا النضال "عولمة مضادة"، استلهاما لتعبير الثقافة المضادة التي ألهمت حركة الشباب والحقوق المدنية في عقد الستينيات.

٤- ويشير البعض إلى السياق الذي انبثقت فيه عملية النضال ضد العولمة كثورة كونية ذات أبعاد متعددة وخاصة البعد المعرفي والتكنولوجي الاتصالي.

في هذا الإطار قد يمكننا فهم نشوء المجتمع المدني العالمي وتبلوره أو نضوجه النسبي، كأحد تجليات الثورة التكنولوجية الراهنة، بما صاحبها من فورة ثقافية على المستوى الكوني. ويبدو أن العامل المحرك من وجهة النظر هذه هو سقوط "النماذج الأساسية الكبرى"، وظهور حساسيات إنسانية جديدة من ناحية، وبروز أخلاق واهتمامات عالمية جديدة من ناحية ثانية.

وبوسعنا أن نرى في هذه النظرية صياغة مستحدثة لفكرة "القرية الكونية". وتعبر تلك الفكرة أساسا عن الضمير أو الوعي الليبرالي الذي بشر مبكرا بالنتائج الإيجابية للثورة الاتصالية من خلال يوتوبيا القرية الكونية. فالفكرة لا تقول بسقوط القوميات أو نهاية المرحلة القومية، ولكنها ترى وعيا جديدا يخرج من شرنقة الدولة القومية، ويهفو لأنماط من التواصل والانتماء عابر للحدود القومية، بل وللحدود المرسومة بين الثقافات. فكأن القرية الكونية تتجاوز المفهوم الاتصالي الذي يلغي المسافات ويعكس بروز مواطنية جديدة عالمية أو كونية.

وهذا الوعي بالمواطنية العالمية أو الشعور بالمسئولية المباشرة عن مصير العالم، وإدراك أن البشر صاروا يتعلقون بهذا المصير المشترك هو ما يميز المجتمع المدني العالمي باعتباره "مواطنية جماعية للعالم" أو للإنسانية.

٥- وقد نجد تعبيرا خاصا عن تلك الظاهرة نفسها في نظرية أخرى تتفرع عن نبوءة ما بعد الحداثة. فثورة الوعي ضد "النماذج الأساسية" أو البارادايمز الكبرى قد تنتهي إلى اضمحلال أو على الأقل خفوت الدولة القومية كإطار للفعاليات والنشاطات الاجتماعية.. ومن هنا تبرز فكرة ما بعد الحداثية القائلة بما بعد الدولة القومية. وتعكس تلك الفكرة أيضا الثورة على النمط الكلاسيكي للسياسة أو ظهور منظور "ما بعد السياسة". فالسياسة التقليدية كما قلنا ركزت على "التدافع" والتنافس والتحزب، وخاصة في النسق الديمقراطي الغربي. بينما الممارسة التي تميز الأجيال الحالية تركز على الحاجة للتكافل والعمل المشترك والتحالفات الكبيرة العابرة للحدود بين الأيديولوجيات والأحزاب الأيديولوجية

التقليدية. وقد رأينا نماذج فذة لهذه الظاهرة في المسيرات والمظاهرات التي انبثقت ضد التلويح بالحرب على العراق في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية حيث تزامل في المظاهرات نفسها قوى تأثرت بشدة بشعارات "الإسلام السياسي"، مع التروتسكيين، والفوضويين، وأنصار الراديكالية السوداء، وحركات المهاجرين، مع اليهود التقدميين، والأرثوذكس المعادين للصهيونية والمتأثرين بالفكر المسيحي الحديث... إلخ.

وكانت أزمة نمط السياسة التقليدية الذي ساد العالم الغربي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قد بدأت تطفو على السطح، وذلك من خلال ظواهر وتعبيرات مثل "أزمة المحكومية"، وعدم الاكتراث الظاهر في النسب المنخفضة من التصويت في الانتخابات العامة في المجتمعات الديمقراطية مثل الولايات المتحدة وأوربا الغربية. هذه الظواهر تكشف عن فهم شائع للسياسة التقليدية باعتبارها ممارسة يحتكرها الأقوياء ويستبعد منها الضعفاء. وبالمقابل تتجه الممارسة السياسية للأجيال الراهنة إلى التعاطي مع الشروط والظروف المباشرة للحياة، وهو ما يعطي أولوية للأجندة المدنية. ولكن تلك النظرية قد تشرح بروز أنماط من السياسة المحلية ولا تفسر بالضرورة نشوء وتطور المجتمع المدني العالمي.

وإضافة لتلك الشروحات النمطية فكل منها قد يضيف عناصر أو زوايا إضافية تحاول الإلمام بالظواهر المخالفة. فمثلا يستبشر عديد من الماركسيين المحدثين بتجليات المجتمع المدني باعتباره "أممية جديدة"، وهو ما ينقل التركيز من الطبقات العاملة التقليدية إلى النشطاء المدنيين، وخاصة في الحركات الحقوقية، وحركة المرأة، والبيئة. بينما لا يمانع الليبراليون التقدميون من تنشيط حركة مناهضة العولمة والحرب على اعتبار أنها تتجه لتصفية "الجوانب الإقطاعية" من الرأسمالية المعاصرة، وتفرض مسئولية اجتماعية عالمية على رأس المال المدول أو المعولم.

٦- **ويمكننا أن نشرح نشوء وتطور المجتمع المدني العالمي** باعتباره "تمددا عالميا" لحركات اجتماعية أو سياسية غربية المنشأ أكثر منها "تحالفا" حقيقيا بين قطاعات وحركات اجتماعية متعددة الجنسيات. فالعناصر الأساسية اللازمة لنضوج المجتمع المدني العالمي تحققت في المجتمعات الغربية أو الصناعية المتقدمة أكثر مما تحققت في الأفق

الكوني بذاته. ولكن هذا الشرح لا ينطلق من مفهوم المصلحة فحسب، بل من مفهوم الرؤية بصورة أكبر.

لقد ثارت نضالات تاريخية كبرى انطلاقا من "رؤى" أكثر كثيرا من دافع المصلحة وخاصة إذا فهمنا هذا المصطلح الأخير من زاوية الطبقات وأنماط الإنتاج. فحركة مناهضة التجارة في العبيد أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يشارك فيها هؤلاء الذين تتأثر مصالحهم الطبقية، وإنما هؤلاء الذين جرحتهم وأهانتهم بشدة فكرة التجارة في البشر، وحركت لديهم حساسيات نضالية عالمية وإنسانية حقا. وحركة السلام لم تكن تعبيرا عن مصالح طبقية أو اقتصادية بل كانت تعبيرا عن رؤية مناهضة للحرب بذاتها ولما تسببه من آلام بشرية عميقة وواسعة النطاق. وحركة حقوق الإنسان لم تكن تعبيرا عن دوافع طبقية أو سياسية مباشرة، بل كانت انعكاسا لالتزام فكري أو رؤية إنسانية. وتقودنا دراسة شخصيات الأجيال المؤسسة بالذات لهذه الحركة الأخيرة إلى هذه النتيجة بكل وضوح. فهؤلاء الناس لم تكن لديهم أية دوافع مصلحية، إذ جاء أغلبهم من خلفيات مهنية مزدهرة، واشتمل نضالهم على تضحية بعائد مادي أو مكانة مهنية رفيعة كان يمكن لهم تحقيقها لو أنهم صرفوا جهدهم فيما يخصهم من مصالح. ولكن المصلحة قد تكون ذات أهمية في تفسير انتقال حركات اجتماعية ومؤسسات دفاعية أو وقفية إلى العمل على مستوى العالم. ففي مرحلة معينة من نضال أو ممارسات حركة المرأة مثلا، اشتد الوعي بأن انتصار تلك القضية صار رهنا بإيقاظ النساء ونضالهن على المستوى العالمي. وفي السياق نفسه برزت نظرية قوية تقول إن انتصار قضية المرأة حتى في الغرب هو أمر يتطلب النضال ضد سياسات القوة العسكرية التي تعكس أو تؤيد أيديولوجيا تفوق الرجل. ومن هنا فإن النضال من أجل السلام والعدل وحق تقرير المصير للأمم والشعوب المضطهدة هو انتصار أيضا لقضية المرأة. وربما هذا هو ما يفسر الدور الكبير الذي لعبته حركات ومنظمات المرأة في الولايات المتحدة في الضغط لوقف "التطهير العرقي" في البوسنة والهرسك وفي كوسوفا.

رابعاً : انعكاسات النشاطية المدنية العالمية على العلاقات الدولية

قد يكون بوسعنا التعمق قليلا في فهم دلالات ومنطلقات نشوء المجتمع المدني العالمي ببحث أثرها في ساحة العلاقات الدولية. فنشوء المجتمع المدني العالمي لم يصاحبه بالضرورة اضمحلال دور الدولة التقليدي في الساحة السياسية العالمية.

ويمكن النظر للموضوع من زوايا متعددة:

فالمجتمع المدني العالمي ينتمي إلى تلك المفاهيم "الناعمة" في مجال السياسة، بالمقارنة بالمفاهيم "الصلبة" مثل مفهوم "القوة"، ويقف جزئيا على طرف نقيض منها. وهنا يبرز سؤال أساسي، وهو: هل تستطيع مفاهيم مثل "الأفكار" و"الرؤى" التأثير على العلاقات الدولية بالمقارنة بمفاهيم القوة؟ وبالتالي: هل يمكن لمفهوم "ناعم" مثل "المجتمع المدني العالم"- وخاصة في طور نمو أولي أو مبدئي للغاية- أن يكون له تأثير على سلوك وأداء وعلاقات الدول؟ وإلى أي حد نستطيع أن نتوقع أن يصل هذا التأثير؟

ربما يمكننا أن نختبر مختلف الفروض والتوقعات المتصلة بهذه القضية من خلال رصد الآثار الممكنة لحركة مناهضة الحرب الأمريكية ضد العراق.

وهنا قد يبرز نوعان من الحجج:

١- **الحجة الأولى** : ترى أن النشاطية المدهشة، والتوحد العالمي، والالتزام الخارق بمناهضة الحرب الأمريكية ضد العراق قد فشلت في وقف هذه الحرب. ويعني ذلك أن المفاهيم "الناعمة" مثل "المجتمع المدني العالمي" ليس لها دور يذكر في السياسة العالمية الحالية أو المستقبلية. ويمكن للقائلين بهذه الحجة أن يضيفوا أدلة قوية من مسارات الصراعات الحالية أو الأحدث عندما تصطدم الولاءات أو الالتزامات المختلفة. فلا شك مطلقا تقريبا أنه عندما تصطدم الولاءات القومية أو العرقية أو الدينية بالالتزامات الأخلاقية أو المدنية المحلية أو العالمية فإن الأولى هي التي تنتصر بالنسبة للكتل الكبيرة من الناس. وعلى سبيل المثال فإن حركة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة قد انفضت أو انكسرت عندما انفجرت الحرب الأهلية وعاد النشطاء الحقوقيون إلى روابطهم وولاءاتهم القومية أو العرقية والدينية. بل إن العاملين في منظمة تاريخية وقوية تعد

الأقوى بين منظمات المجتمع المدني العالمي، وهي "الصليب الأحمر" الدولية في البوسنة والهرسك قد انفضوا عنها، وعادوا للتحيز إلى ولاءاتهم القومية والدينية.

وبالنسبة لحركة مناهضة الحرب يرى هؤلاء أن الطغمة الحاكمة في أمريكا استطاعت المضي في مشروعها الإجرامي لشن حرب على العراق ضد إرادة المجتمع المدني العالمي، بل وضد الشرعية الدولية، ومعارضة العديد من القوى الكبرى الأخرى مثل ألمانيا وفرنسا وروسيا والصين. ويستنتج البعض من ذلك أن التأثير الحقيقي لحركة مناهضة الحرب قد يكون محدودا للغاية.

٢- **وقد يبالغ آخرون** في تأثير المجتمع المدني العالمي، وخاصة حركة مناهضة الحرب الأمريكية ضد العراق. فيمكن القول إن تلك الحركة سيكون لها ثلاثة أنواع أو مستويات من التأثير.

- **المستوى الأول** هو تقييد إرادة الآلة الحربية الأمريكية في صياغة "أسلوب الحرب ضد العراق". فمثلا تعهدت الإدارة الأمريكية بأن تلك الحرب لن تكون على مستوى التدمير المروع الذي ميز حرب عام ١٩٩١. فهي لن تستهدف بالقصف المنشآت المدنية والبنية الأساسية أو المدنيين.
- **أما المستوى الثاني** فيتمثل في التعامل بقدر أكبر من المسئولية- كدولة احتلال- مع العراق كدولة، أو مع الشعب العراقي. فتعهدت الإدارة الأمريكية بأنها لن تبقى في العراق بأكثر من الفترة الضرورية لتأمين النظام العام، وأنها لن تسمح بتفتيت العراق إلى دويلات، أو بأعمال انتقام متبادل بين فرقاء السياسة العراقية. كما قالت إنها ستسعى لجعل العراق "معرِضا" للديمقراطية والازدهار الاقتصادي. ومن حقنا بالطبع أن نتشكك في هذه التعهدات، غير أن مجرد الالتزام بها يعكس الرقابة والرفض المدني والسياسي العالمي لفكرة الغزو، وكأن الولايات المتحدة ستحاول أن تقول للمجتمع الدولي المدني والسياسي: ألم أقل لكم إن العراق سيكون أفضل حالاً!
- **أما المستوى الثالث** فهو إجبار الإدارة الأمريكية الحالية على التفكير ألف مرة قبل اللجوء إلى أعمال عدوانية مماثلة. وبهذا المعنى يحقق المجتمع الدولي المدني والسياسي معا- من خلال النضال ضد المشروع العسكري الأمريكي في

العراق- ما لم يمكن تحقيقه من خلال الردع العسكري الذي لا يملك وسائله أي من الدول الكبرى أو الصغرى.

ولكن الاختبار الحقيقي لصحة هذه الافتراضات هو ما سيحدث على الأرض، سواء داخل العراق أو داخل الولايات المتحدة نفسها.

وبالنسبة لهذا الجانب الأخير ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن الهزيمة الأخلاقية والدبلوماسية التي حاقت بالولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وفي شوارع ومدن العالم سوف تنعكس سلبا على شعبية تلك الإدارة في الداخل الأمريكي في المستقبل غير البعيد، وربما تطيح بالتحالف السياسي الذي تتأسس عليه بين اليمين التقليدي الذي ينتمي إلى "التيار الأساسي" للحياة السياسية الأمريكية من ناحية، واليمين الأصولي والمتطرف الذي ضغط لدفع الإدارة الحالية إلى هذه المغامرة الشريرة والخطرة.

ولا يمكن التنبؤ بنتيجة الصراع. فقد يسقط ممثلو اليمين التقليدي مثل وزير الخارجية باول. وقد يسقط ممثلو اليمين المتطرف مثل وولفويتز أو رامسفيلد أو حتى ديك تشيني. وسوف تكون هناك آثار ونتائج سياسية بعيدة المدى بالنسبة للمشروع العدواني الأمريكي في الشرق الأوسط، وعلى المستوى العالمي. وقد رأينا بعض مقدمات النقاش العام حول المسئولية عن الكارثة المعنوية التي تمخض عنها هذا المشروع العدواني، على الأقل بالنسبة للدور الخاص لليمين الصهيوني المتطرف في الولايات المتحدة في الدفع نحو هذا المشروع، حيث يناقش الأمريكيون الآن بقدر غير معتاد من الجرأة دور "اليهود" في الدفع نحو هذا المشروع العدواني الكارثي، حتى بالنسبة للولايات المتحدة وبغض النظر عن تحقيق الانتصار العسكري من عدمه.

سيناريوهات الأزمة العراقية.. آثار متوقعة على العالم العربي : أفكار أولية للنقاش

د. حسن أبو طالب

أولا: ثنائيات الأزمة ومدلولاتها

في ظل عدم اليقين الذي يلف تطورات الأزمة العراقية، يمكن ملاحظة عدة ثنائيات رئيسية يشكل كل منها جانبا من جوانب هذه الأزمة. ولعل أهم وأبرز تلك الثنائيات يتمثل في ثنائية (حرب / لا حرب) أو بعبارة أخرى: هل تستمر عمليات التفتيش الدولية كأساس لنزع أسلحة العراق التي تقوم بها لجنة الأنموفيك، أم يتم الانتهاء إلى خلاصة أن عمليات التفتيش الدولية لم تعد تجدي، وأن الحرب هي الوسيلة الأجدى في هذا الصدد؟

والواضح أن الجدل الذي يشهده مجلس الأمن الدولي يضع الخيارين على قدم المساواة تقريبا، فحتى الذين يؤيدون عمليات التفتيش (فرنسا وروسيا والصين وألمانيا وسوريا وآخرون) يرون أن الأمر يجب أن يرتبط بمدى زمني مناسب ومعقول، بعدها يمكن البحث في خيار الحرب وبعد التأكد التام من أن عمليات التفتيش وصلت إلى طريق مسدود. أي إنهم قد يقبلون بخيار الحرب ولكن بشروط تتعلق أساسا ببلورة حالة يقين كامل بفشل عمليات التفتيش، وأن لا جدوى منها.

وهنا فإن الحرب المتصورة نظريا – أي في حال تعذر عمليات التفتيش وموافقة كل أعضاء مجلس الأمن الدولي عليها كخيار مشروع – ستكون مرهونة بمهمة محددة، أي التخلص من أسلحة الدمار الشامل لدى العراق، وكل ما يتجاوز المسموح به من الأسلحة التقليدية. وهو أمر يصعب الارتكان إليه عمليا، فالحرب كعمل عسكري يمكن أن تبدأ بعذر أو بمبررات معينة، ولكنها حتما تتطور على الأرض لكي تنتج قوة دفع خاصة بها، ومن ثم فالمتصور أن تتضمن أيضا معاقبة النظام الحاكم باعتباره فشل في الإذعان للقرارات الدولية، ومن ثم التخلص منه وإحلال نظام بديل.

وفي ضوء التوازنات القائمة في مجلس الأمن، فإن مثل هذا المشهد الذي يفترض فشلا تاما لعمليات التفتيش، ثم إقرار حرب مشروعة وبإجماع كل أعضاء مجلس الأمن،

تنتهي بتغيير النظام العراقي، يبدو بعيد المنال نسبيا. وفي المقابل فإن المشهد الأكثر تصورا هو أن تكون هناك حرب قبل الانتهاء من عمليات التفتيش، وقبل التوصل إلى حكم يقيني بأن العراق لم يعد متعاونا التعاون المطلوب.

بيد أن هذه الحرب أيضا لها ثنائية فرعية أخرى، فهي إما أن تتم وفق غطاء شرعي من المنظمة الدولية لا يتضمن بالضرورة موافقة كل أعضاء مجلس الأمن، وإنما درجة معينة من المشروعية القائمة على تأييد تسعة أعضاء، وامتناع الأعضاء الدائمين عن استخدام حق الفيتو، أو أن تحدث بعيدا عن هذا الغطاء الشرعي، وبدون أن يكون هناك أي تفويض دولي.

ولا شك أن أي صورة من صور الشرعية الدولية للحرب على العراق سوف ينتج عنها آثار تختلف عن تلك الآثار المتصورة إذا حدثت الحرب بعيدا عن هذا المشروعية حتى لو كانت واهية تماما. فحرب ضد دولة عضو في المنظمة الدولية وبعيدا عن موافقة مجلس الأمن، سوف تحشر الأمم المتحدة في زاوية ضيقة، وسيكون على الدول الأخرى المناهضة للحرب أن تحسم خيارها إما بالتغاضي عن الحرب والتحول إلى معالجة آثارها والحد منها، أو الدخول في عملية مضادة استنادا إلى متطلبات ميثاق الأمم المتحدة نفسه، خاصة ما يتضمنه الفصل السابع الذي يتضمن إجراءات زاجرة يقوم بها المجلس في مواجهة الدولة أو مجموعة الدول المعتدية.

وفقا لموازين القوى السائدة، فإن تصور قيام الولايات المتحدة ودول متحالفة معها بالعدوان على العراق دون تفويض واضح من مجلس الأمن، قد يؤدي إلى قيام الدول الأخرى المناهضة لهذه الحرب بتفعيل بنود الفصل السابع، استنادا إلى اعتماد توصيف قانوني بأن الحرب هي عدوان على بلد مستقل وأنها تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر – هو تصور غير مرجح بالمرة.

وخلاصة ما سبق أن الحرب الأكثر احتمالا هي تلك التي تقودها الولايات المتحدة وعدد محدود من الدول، دون أي غطاء من الأمم المتحدة، وقبل أن تتم عمليات التفتيش الدولي، الأمر الذي سيحدث انقساما كبيرا في المنظمة الدولية، قد يتم تجاوزه على مضض من قبل الأطراف المعارضة إذا ما تحقق للقوات المعتدية انتصار عسكري سريع بما في ذلك احتلال بغداد، قابله انهيار سريع للنظام العراقي، وبحيث يصبح العالم في مواجهة

حقائق جديدة على الأرض يجب التعاطي معها ومع آثارها ونتائجها السياسية والإستراتيجية معا. إن ثنائية (حرب / لا حرب) ، (حرب ذات شرعية دولية / حرب خارج الشرعية الدولية) على النحو المشار إليه، وفي حال اندلاع حرب دون غطاء دولي سوف تتضمن في داخلها أيضا عددا آخر من الثنائيات المتصورة مثل (انهيار عراقي سريع / مقاومة عراقية وانهيار مؤجل لبعض الوقت قد يمتد إلى عدة شهور) و(انتصار أمريكي سريع بما في ذلك احتلال بغداد والسيطرة على أي جيوب للمقاومة فيها / انتصار أمريكي مؤجل لبعض الوقت نظرا لاستمرار مقاومة عراقية متفرقة وتعذر احتلال بغداد لوقت قصير نسبيا). وحتى في حال الانتصار العسكري الأمريكي المرجح، فإن الأمر لن يخلو من ثنائيات فرعية أخرى من قبيل (انتصار أمريكي بلا خسائر بشرية أو بخسائر محدودة جدا / انتصار عسكري وخسائر كبيرة جدا). وهذه الثنائية الأخيرة تحديدا ترتبط برد الفعل المتوقع داخل الولايات المتحدة نفسها، وأيضا ما قد تثيره من محفزات لدى الرأي العام العربي.

ثانيا: معضلات وإشكاليات عربية

استناداً إلى عدد من الثنائيات والإشكاليات السياسية والقانونية المتصورة المشار إليها يمكن تصور عدد من الإشكاليات العربية التي ستفرض نفسها على ساحة العمل العربي الجماعي والقطري معا، وفيما يلي بعض من هذه الإشكاليات التي ستؤثر على مستقبل العالم العربي وتفاعلاته البينية.

١ ـ ضغوط العجز العربى

إن الورطة السياسية والأخلاقية التي يواجهها العالم العربي ثقيلة بكل المعايير. فبالرغم من معارضته الحرب ضد العراق، فإنه غير قادر تماما على أن يمنع هذا الاحتمال الذي بات قريبا جدا، كما أن قدرته على اكتشاف خيار ثالث يمنع الحرب من جانب ويعيد تشكيل النظام العراقي سلميا من جانب آخر يبدو أمرا مستحيلا، وذلك لاعتبارات عديدة منها ما يخص الأزمة العراقية نفسها، والصلف الأمريكي البريطاني في إدارتهما وأهدافهما الخاصة جدا التي تتجاوز الأهداف المقبولة دوليا أو حتى عربيا، إضافة إلى اعتبارات خاصة بطبيعة التفكير السياسي السائد في النظام العربي منذ مولده قبل أكثر من نصف قرن، وهو تفكير لا يقبل أن يكون هناك أي دور لدولة عربية أو

حتى للجامعة العربية في تحديد أو التدخل في شئون الحكم لدى دولة أخرى، بما في ذلك أوقات الأزمات الكبرى التي تتجاوز حدود البلد العربي وتمس المصير العربي كله.

ودون أي شك، فإن هذا العجز عن التصرف العربي الجماعي الخلاق يمثل معضلة كبرى، بيد أن النتائج المتصورة للحرب الأمريكية على العراق سوف تتجاوز هذه المعضلة بمراحل كبيرة. والمرجح أن النظام العربي بعد الحرب سوف يتعرض لضغوط سياسية ومعنوية شديدة، من شأنها أن تضع خطا فاصلا بين طبيعته السياسية والقومية قبل الحرب وطبيعته بعدها. وربما أصبح مفهوم الجامعة العربية نفسها بحاجة إلى إعادة نظر جذرية. كما أن العالم العربي كإطار سياسي جامع أو كتعبير عن حقيقة سياسية قد يصبح بلا معنى تقريبا؛ لأن كثيرين سينظرون إلى الجامعة العربية باعتبارها لم تعد مناسبة من حيث التنظيم والأهداف مع حقائق الوضع العربي والإقليمي الجديدة، أو أنها قد فشلت في حماية الأمن القومي العربي، ومن ثم فلا بد من أن تتعرض لعملية تغيير جذرية. والمتصور أن تكون مثل هذه الاتجاهات السياسية والفكرية مجالا خصبا لتوترات سياسية عربية عميقة تطال المواقف الرسمية والفكرية والحزبية العربية على السواء.

٢ ـ مشكلات إجرائية سياسية وانقسام شديد

إن حجم المشكلات الإجرائية والسياسية المتصور قيامها بعد الحرب سوف تدفع بالعلاقات بين الدول العربية وبعضها إلى حالة من الانقسام الشديد، التي تتضاءل معها حالة الانقسام الذي عاشته المنطقة العربية إبان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، فالجامعة العربية التي تعد بيت العرب سوف تواجه أول اختباراتها في التكييف القانوني الذي سوف تعتمده إزاء الحرب على بلد عربي عضو فيها. ومثل هذا التكييف ليس مسألة قانونية شكلية وحسب، وإنما يفترض أن يكون هذا التكييف أساس أي تحرك سياسي جماعي لاحق. ومثل هذه المشكلة قد تجد حلا لها إذا ما شنت الحرب بتفويض دولي، إذ سيمكن ساعتها النظر إلى تلك الحرب باعتبارها مشروعة قانونا، بما في ذلك المساهمة فيها. غير أن هذه المشكلة سوف تفرض نفسها بكل قوة إذا حدثت الحرب بعيدا عن مظلة مجلس الأمن ودون تفويض دولي واضح. ففي هذه الحالة سوف تصبح الدول القائمة بالحرب، أي الولايات المتحدة وحلفائها العرب وغيرهم، خارجة عن الشرعية الدولية، ويجوز قانونيا الانخراط في إجراء دولي ضدها، كما يصبح لازما الوقوف مع الطرف

المعتدى عليه، أي العراق، وتقديم كل أشكال المساندة له. وهو أمر سوف يبدو غير قابل للتطبيق من الناحية العملية، ولكنه سيشكل ضغطا سياسيا ومن قبل الرأي العام العربي على الدول العربية باعتبارها متقاعسة عن مساندة بلد عربي يتعرض لعدوان وحشي. وقد تفقد كثير من النظم العربية شرعيتها أمام شعوبها، والمرجح أن يثير البعض قضية الشرعية هذه كأساس للتمرد على النظم الحاكمة.

٣ - معضلة المشاركات العربية العسكرية

على صعيد العمليات العسكرية نفسها ثمة ثنائية تخص بعض الأطراف العربية، ولكنها تطرح إشكاليات عربية عامة، من قبيل (مشاركة في العمل العسكري / لا مشاركة في العمل العسكري). وبالرغم من أن بعض الدول العربية قد حسمت أمرها بعدم المشاركة تماما لا سيما تلك البعيدة جغرافيا عن العراق إضافة إلى سوريا، فإن الدول القريبة جغرافيا تتنازعها مواقف مختلفة في تفاصيلها، ولكنها تتضمن قدرا من المساهمات العسكرية ما بين عالية جدا كما في حالة الكويت ويليها كل من قطر والبحرين، ومساهمة جزئية كما في حالة الأردن الذي سمح في الأسبوع الأول من مارس ٢٠٠٣ بنشر ٦ آلاف جندي أمريكي على حدودها مع العراق وعدد من بطاريات صواريخ باتريوت الاعتراضية. وبينهما مساهمة سعودية غير محددة المعالم بعد، وربما تُكشف تفاصيلها إيجابا أم سلبا لاحقا، ولكن أبرز ما فيها تخصيص مطار عرعر بالقرب من الحدود العراقية السعودية لمجهود حربي أمريكي، وُصف أنه خاص بمهام إنسانية تتعلق بتقديم تسهيلات للاجئين العراقيين المحتمل توافدهم على المنطقة.

ومثل هذه المساهمات العسكرية العربية تأتي في ظل قرار عربي صادر عن القمة العربية الخامسة عشرة في شرم الشيخ الأول من مارس ٢٠٠٣ ، والذي رفض خيار الحرب أساسا سواء بغطاء دولي أم بغيره، ودعا الدول العربية إلى عدم المشاركة العربية، الأمر الذي يجعل المشاركات العربية الفعلية في الحرب المرجحة تجاوزا لقرار القمة واستخفافا بها من جانب، كما يؤشر لحركة الدول العربية وأيضا الجامعة العربية مستقبلا وبعض القضايا السياسية / القانونية التي يمكن أن يواجهها العالم العربي لاحقا. وحتى في حالة عدم اتخاذ موقف عربي في إطار الجامعة إزاء هذه المشكلات المتصورة، فإن مبدأ القمم العربية نفسها سيُضرب في الصميم سياسيا ومعنويا.

إن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا: هل يمكن اعتبار هذه الدول العربية مشـاركة في عدوان على العراق يتطلب مواجهته، أم إنها مساهمات في حرب لتحرير بلد عربـي من حكم ديكتاتوري مكروه؟. والإجابة المتصورة وأيا كانت سوف تثير إشكاليات قانونية وفكرية وسياسية معقدة. فإذا اعتبرت تلك المساهمات جزءا من عدوان باطل فهل يمكـن تقديم دعم للطرف المعتدى عليه، وما هو هذا الدعم؟ ومن ذلك الطـرف العربـي الـذي سيتولى الدعوة إلى تلك المهمة؟ وحتى إذا اعتبرت هذه المساهمات جـزءا مـن عمليـة تحرير لشعب عربي من حكم بغيض، فهل سيتحول الأمر إلى سابقة توجـه إلـى نظـم عربية أخرى قد توصف بأنها ديكتاتورية ومكروهة من شعبها؟.

المرجح هنا أن تواجه الجامعة العربية والدول الأعضاء فيها مثل هـذه الأسـئلة العويصة وغيرها. فعلى سبيل المثال، إذا تم النظر إلى الحرب باعتبارها عدوانا غاشـما على بلد عربي، فهل سيؤدي ذلك إلى إعمال اتفاقية الدفاع العربي المشترك مثلا؟ ومـاذا سيكون الموقف العربي من الدول التي ساهمت أو شاركت بأي شكل من الأشـكال فـي الحرب ضد العراق؟. مثل هذه الأسئلة وغيرها سوف تطرح نفسها على كافة الأعضـاء، والمرجح أن تكون هناك إجابات متباينة أشد التباين، وسوف يترتب عليها وجود تحالفات عربية جديدة في مواجهة تحالفات أخرى. أو بالأحرى سوف يحدث انقسام عربي حـاد، بين الذين قاموا وأيدوا المشاركة بأي شكل في الحرب علـى العـراق، وهـؤلاء الـذين رفضوا مثل هذا الموقف. وهو خلاف ربما يدفع بعض الدول إما إلى تجميد عضويتها في الجامعة أو إلى الانسحاب منها، أما الأطراف التي ستصـر علـى الاسـتمرار فسـوف تتعرض بدورها إلى تحديات من نوع آخر، لعل أقلها موقفها من نظام الحكم الجديد الذي سيقوم الأمريكيون بإنشائه في بغداد بعد احتلالها.

وفي كل الأحوال فإن مضمون فكرة الأمن القومي العربي نفسه، سيصبح مـن مخلفـات التاريخ العربي أو أساطيره غير القابلة للتحقيق فعليا، وربما يتطلب الأمر لإحيـاء هـذه المفاهيم مرة أخرى مدى زمنيا طويلا جدا وظروفا عربية وإقليمية مختلفة تمامـا عمـا تبشر به هزيمة العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة. واللافت للنظر هنـا أن هـذا المفهوم كان قد استخدم في بيان القمة العربية الخامسة عشرة، حين أشـار إلـى تأكيـد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية باعتبـاره تهديـدا

للأمن القومي العربي، وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشــرعية الدولية. إضافة إلى دعوة جميع الدول لمساندة الجهود العربية الهادفة لتجنــب الحــرب، وهو ما سيتحقق من خلال استكمال العراق التزاماته الواردة في القرار ١٤٤١.

٤ ـ من يمثل العراق عربيا؟

تتضمن الخطة الأمريكية المعلنة من الحرب التخلص من نظــام حكــم الــرئيس صدام حسين وإنهاء دور حزب البعث تماما، ومحاكمة قادة النظام أمام محكمــة خاصــة بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وإقامة نظام سياسي جديد، سوف يتضــمن حتمــا مرحلة انتقالية قد تصل إلى العامين يكون فيها الحاكم الأول عسكريا أمريكيا يعاونه فــي ذلك مجموعة من المستشارين العراقيين المدنيين. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتعلــق بمن سيكون له حق تمثيل العراق في الجامعة العربية؟ وهل ستقبل الجامعة عضوية بلــد عربي تحت الاحتلال العسكري الأجنبي؟ أم أن السوابق تدفع باتجاه تجميد هذه العضــوية حتى يستعيد هذا البلد حريته وحكومته المدنية الخالصة؟

والمتصور هنا أن الولايات المتحدة قد تمارس ضغوطا شديدة على الدول العربية ليس فقط للاعتراف بنظام الحكم الجديد، كجزء من التخلص الكامل من شــرعية نظــام الرئيس صدام حسين، وإنما أيضا لقبول ممثلي الحكومة الجديدة في الجامعــة العربيــة. وسوف يمثل الأمر إشكالية قانونية سياسية مزدوجة على الأقل لبعض الدول العربية، إذا بادرت الحكومة أو الأداة العراقية الانتقالية المدارة من قبــل حــاكم عســكري أمريكــي بالاعتراف بإسرائيل وأقامت معها علاقات سياسية كاملة. والملاحظ هنــا أن الســعودية وعلى لسان وزير خارجيتها أشارت إلى أنها ستتعامل بشكل طبيعي مع أي حكومة يــتم تشكيلها في العراق. وهو ما يبدو اعترافا مسبقا بالنظام المرجح قيامه بعد الحرب علــى أنقاض نظام حزب البعث القائم. وهو أمر يوضح بعض الاتجاهات المحتملة عربيا.

فإذا كان هناك من سيقبل التعامل مع الحكومة العراقية الجديدة أيا كان شكلها وحتى قبــل أن توجد على الأرض، خاصة الدول التي ساهمت وشــاركت فــي الجهــد العســكري الأمريكي، فإن الورطة الكبرى ستطال تلك الدول التي سترى الأمــر باعتبــاره عــدوانا خارجيا، وأن نتائجه غير مقبولة، وأن حكومة الرئيس صدام ما زالــت هــي الشــرعية. والمرجح أن هذه الإشكالية قد تفرض نفسها في حالة استطاعة الرئيس صدام البقاء حيــا

والسيطرة نسبيا على عمليات مقاومة ضد القوات الأمريكية الغازية حتى ولو من خارج بغداد شريطة الاستمرار بعض الوقت، مع إنزال خسائر بشرية كبيرة في القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها. إذ في هذه الحالة من المتصور أن يحدث رد فعل داخل الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها، إضافة إلى تحرك محتمل من قبل الدول الكبرى المناهضة للحرب، الأمر الذي قد يوقف القتال، ولكنه لا يمنع وجود قوات أجنبية على الأرض العراقية. وهنا أيضا فإن تكييف وجود هذه القوات وتأثيرها على شرعية الحكومة العراقية المحتمل قيامها قد يصبح مادة أخرى للجدل والانقسام العربي.

وقد تخف هذه الإشكالية الأساسية وفروعها إذا ما قُضي بسرعة على نظام حكم البعث، وحدثت سيطرة أمريكية سريعة نسبيا على بغداد والمناطق الأخرى، ولم يبق سوى أمر واقع جديد، أي حكومة عراقية أو إدارة انتقالية ذات وجوه عراقية تحت سيطرة أمريكية.

٥ ـ علاقات عربية إقليمية متوترة

المتصور أن تمتد المشكلات المتصورة حال بلورة عراق جديد إلى العلاقات العربية مع بعض دول الجوار الإقليمي. فالتصور الأمريكي للحرب أنها لن تؤثر على الوحدة الإقليمية للعراق، وحتى في حال قيام نظام حكم فيدرالي على أسس تمزج بين التقسيمات الجغرافية والطائفية والموارد الاقتصادية، فإن العراق المعروف بحدوده الجغرافية سيظل على حاله. وهو أمر لا يبدو مضمونا تماما. فمشاركة تركيا العسكرية على سبيل المثال، ودخولها إلى الشمال العراقي، قد تثير مواجهات بين أكراد العراق والقوات التركية، بما يفتح أبوابا من الفوضى الإقليمية غير القابلة للسيطرة، كما أن احتمال إعلان تركيا احتلالها أجزاء من العراق، خاصة الموصل وكركوك، كانت محلا للتنازع من وجهة نظر تركيا قبل ٧٠ عاما وما زالت -يعني أن العراق بات محتلا من أكثر من طرف أجنبي، وبات مقسما أيضا، وهو ما قد يثير بدوره أزمة عربية تركية ستكون مفتوحة بدورها على احتمالات عدة، على الأقل أزمة تركية مع الدول العربية التي ستلتزم موقفا يرى أن الحرب غير شرعية، وأن أي نتيجة عليها لن تكون مقبولة منها. ويذكر هنا أن قرارات القمة الخامسة عشرة طالبت الدول المجاورة للعراق بالامتناع عن المشاركة في أي عمل عسكري ضد العراق.

٦ ـ مشكلات إنسانية

لن تخلو المشكلات المتصورة من طابع إنساني، فهؤلاء اللاجئون العراقيون الذين يبدو أنهم سيتوجهون إلى البلدان العربية المجاورة للخلاص من جحيم القصف العسكري الأمريكي، سوف يشكلون عبئا إنسانيا واقتصاديا على البلدان المجاورة. ويلحظ المرء استعداد بعض الدول العربية لا سيما الأردن والسعودية وسوريا لتقديم بعض المعونات الإنسانية للاجئين العراقيين المنتظرين. وفي حدود زمن قصير تنتهي فيه العمليات العسكرية، يعود بعدها هؤلاء اللاجئون إلى مواطنهم الأصلية في داخل العراق، فلن يشكل الأمر مشكلة كبرى. ولكن إذا تحول العراق إلى حال من الفوضى، وتعذر على القوات الأمريكية أن تسيطر على الوضع العراقي، فهنا يمكن أن تتحول مشكلة اللاجئين العراقيين إلى هم ثقيل. فحال الفوضى في الداخل، لا سيما إذا جاء في صورة تصفية حسابات ذات طابع إثني أو طائفي بين العراقيين أنفسهم، من شأنه أن يلقي بظلاله على مجموعات اللاجئين في البلدان المجاورة. أو بعبارة أخرى قد يصبح هؤلاء اللاجئون مصدرا لعدم الاستقرار في البلدان التي سيتوجهون إليها، خاصة إذا كانوا بأعداد كبيرة ومن خلفيات طائفية وعرقية مختلفة.

٧ ـ من يعيد إعمار العراق المدمر؟

من يتابع التسريبات الأمريكية حول الأنواع الجديدة والمتقدمة والأكثر تدميرا من الأسلحة التي سيتم استخدامها في العراق يدرك أن هذا البلد سوف يتعرض لحالة تدمير وإفناء منهجية على أعلى مستوى، ومن ثم فإن الحديث الدائر حول إعادة إعمار العراق يشكل في حد ذاته مؤشرا على أن هذه المهمة سوف تستغرق مدة طويلة مقبلة، وسوف تتطلب أموالا طائلة، وسوف تكون في حد ذاتها مدخلا لإعادة توزيع النفوذ الاقتصادي في هذا البلد، وفقا لمدى المساهمة وتأييد العمل العسكري الأمريكي. وهذا الأمر ينطبق على العرب كما على غيرهم.

والمرجح أن تكون عملية إعادة إعمار العراق مدخلا لضغط أمريكي على عدد من البلدان العربية، لا سيما النفطية الخليجية لكي تقدم معونات مالية مفتوحة لهذا الغرض، أو لاستبعاد تلك الدول التي لم تؤيد الحرب. ونظرا لأن إعادة الإعمار ستكون تحت وصاية أمريكية عسكرية، فهذا يعني أن المساهمات العربية لن تكون محسوبة لهذا البلد العربي أو ذاك، ولكنها ستكون محسوبة للأمريكيين أنفسهم. وربما تبدو هذه المشكلة

قاصرة على الدول العربية ذات المداخل النفطية، والتي ستتعرض حتما لحال ابتزاز مالي غير محدد المدة.

٨ ـ نحو خريطة جديدة للتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة العربية

منذ حوالي العامين تكررت عدة إشارات أمريكية وسعودية بالحاجة إلى إعادة النظر في التواجد العسكري الأمريكي في السعودية، وقد زادت هذه الإشارات بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وفي إطار الاستعدادات الأمريكية للحرب ضد العراق، أعيد تشكيل خريطة التواجد العسكري في منطقة الخليج حيث برزت أهمية كل من قطر والبحرين. والمرجح أن احتلال الولايات المتحدة للعراق سوف يعيد تشكيل هذه الخريطة مرة أخرى وبصورة جذرية ولمدة طويلة مقبلة. فالعراق الجديد، وبما يتمتع به مساحة جغرافية وموارد وموقع مهم سيكون بمثابة القاعدة الكبرى للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. والمرجح أن يؤدي ذلك إلى سحب أو تقليل التواجد العسكري في السعودية إلى أدنى درجة، والتخفيف من هذا التواجد في كل من قطر والبحرين، والتمركز بكثافة أكبر في العراق.

المتصور هنا أن تحول العراق الجديد إلى قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة سيؤثر على الأوزان النسبية للدول العربية الخليجية في الإستراتيجية الأمريكية، بما في ذلك الكويت نفسها. كما أن هذا التواجد سوف يثير تداعيات سياسية وإستراتيجية لكل من إيران وسوريا ولبنان، أو بعبارة أخرى سوف يشكل مصدر إزعاج ثقيل لهذه الدول، وبما قد يؤثر على مواقفها تجاه قضايا وملفات إقليمية مهمة كملف التسوية والعلاقة مع إسرائيل ومستقبل حزب الله اللبناني، ولن يخلو الأمر من آثار سلبية على "الدور الإقليمي لمصر"، فوجود المشرق العربي برمته تحت الوصاية الأمريكية المباشرة أو غير المباشرة سوف يقيد من حرية الحركة السياسية المصرية التقليدية التي تعتبر أن المشرق العربي أحد مجالات الدور الإقليمي المصري. ناهيك عما سيثيره التطور السياسي في العراق الجديد، أيا كان شكله، من تحديات لكل الدول العربية دون استثناء.

الدكتورة / نادية مصطفى

عرض د/ محمد كمال يقدم ثلاث دلالات هامة : كيف أن اهتمام الولايات المتحدة بقضية التحول الديمقراطى فى الوطن العربى قد بدأ من إسرائيل، وكيف تطور الاهتمام بهذه القضية تدريجياً حتى كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر بمثابة نقلة نوعية على هذا الطريق، وخاصة من حيث الاتجاه نحو فرص التغيير السياسى والمجتمعى بالقوة العسكرية. وهو الأمر الذى يطرح التساؤل مجدداً عن أهداف استخدام القوة العسكرية الأمريكية؟ وكيف اتسعت مجالات استخدامها ومبررات اللجؤ إليها فى ظل الاستراتيجية الأمريكية العالمية الجديدة أى استراتيجية الحرب ضد الإرهاب.

الدكتور/ عمرو الشوبكى

هناك ملاحظة عامة تتعلق بمسألة البدائل، وسوف أحاول المزج بين ما قالته الدكتورة/ نيفين مسعد والدكتور/ حسن أبو طالب ولا أدرى إلى أى حد من الممكن أن نتصور أن الإدارة الأمريكية حريصة على أن يكون بديل النظام العراقى من المعارضة العراقية. وفى تقديرى الشخصى أن الولايات المتحدة حريصة على بقاء مؤسسات النظام العراقى كما هى، وأن البديل ربما يأتى من داخل هذا النظام بمعنى الصف الثانى والثالث القابع داخل مؤسسات النظام العراقى.

فالسيناريو الأمريكى هو نظام صدامى مخفف بدون صدام حسين، وتدرك المعارضة العراقية حجم التناقضات العريضة، وهى ليست فقط تناقضات عرقية بل أيديولوجية أيضاً. وبالتالى فالسيناريو الأمريكى هو الإطاحة برأس النظام والحرص الشديد على أن تبقى المؤسسات والجيش فى حالة ضعف وإدارة العراق وفقاً لذلك. وإذا سلمنا بذلك أرى أنه ليس هناك من وجهة نظرى توقع لسيناريوهات انقلابية ولا أتصور أن العراق سيكون

حليفاً لإسرائيل، وإنما أرى أن الصيغة ستبقى أشبه بصيغة دول الخليج، وستكون السيناريوهات أقرب لمسألة التسكين وخلق نماذج أهدأ.

الدكتور/ عماد جاد

أعتقد أن الولايات المتحدة لن تقبل بأقل من نموذج غربى لدول المنطقة، وأعتقد أن ذلك لا يتعلق فقط بالعراق. وفيما يتعلق بالجامعة العربية فيجب أن يكون هناك نموذج جاد لا يتم تهديده بالانسحاب منه من قبل أعضائه. ففى الاتحاد الأوروبى لا يكون الالتحاق بالعضوية إلا بعد سنوات طويلة من الانتظار، ونحن نريد تجربة جادة حتى لو بدأنا من الصفر، وذلك بعمل نموذج جاذب غير طارد. وهذا يتطلب التحاماً عربياً، وعلى الأقل يتم العمل على الحد من الخسائر بالنسبة للأزمة العراقية التى يمكن أن تقع على العراق والدول العربية والقضية الفلسطينية. وذلك هو التحدى الأساسى والذى يبرز فى سؤال "كيف يمكن أن نحد من الخسائر الواقعة على النظام العربى؟".

الدكتور/ أحمد يوسف أحمد

فى المدى الطويل ربما تكون هناك أسباب لعمل شئ، لكن على المدى القصير فإن المسألة أصعب. لكننى أريد القول أنه بمجرد بدء الحرب وتأثيراتها على العراق. قد يحدث تطوير نسبى فى القدرة العراقية على إلحاق خسائر بشرية فى القوات المعتدية، الأمر الذى قد يؤدى إلى غضب الشارع الأمريكى فى ظل تنامى حركة المجتمع المدنى. وربما هذا يحرك الشارع العربى؛ أى أنه على المدى القصير فإنه للحديث عن شئ يدعو للتفاؤل لابد وأن يتمكن العراق من إلحاق خسائر بشرية تؤثر على العصب الحساس فى صانع القرار فى واشنطن.

لكن دعونا نعتبر أن السيناريو الذى يتفق أكثر مع موازين القوى هو أنه سيتم احتلال العراق وتشكيل نظام إقليمى عربى جديد يكون العراق وإسرائيل رأسى رمح له. بافتراض أن هذا سيحدث، أتصور أن المسألة يمكن لها أن تتوقف عند هذه النقطة، لأن

هناك متغيرات جديدة يمكن أن تحدث ويحسب حسابها كى نفكر بصورة أكثر صفاءً للمستقبل. وأعتقد فعلاً أنه ربما بعد فترة وجيزة نحتاج لجلسة أخرى لشحذ الأفكار، لأن المستقبل يحتاج منا قدراً من التفكير ومن الصعوبة بمكان أن تكون لدينا صورة واضحة لهذه الأمور المتشابكة.

هناك العديد من المتغيرات لابد أن توضع فى الحسبان. على سبيل المثال، إلى أى مدى سيتسم سلوك الإدارة الأمريكية بقدر من الرشادة فى التصرف مع العراق والوطن العربى، وإلى أى مدى ستبدأ عوامل المقاومة الوطنية للاحتلال بعد إسقاط صدام حسين، وماذا سيكون موقف الشارع العربى والعالمى. وبالطبع فإن الرهان على النظم العربية الموجودة ضعيف، ولا يتصور أن هذه النظم ستكون رقماً مهماً فى المعادلة، وإلى أى مدى ستفتح نتائج هذا العدوان الطريق لتحول داخلى فى النظم العربية، تلك النظم التى تعانى من أزمات اقتصادية خانقة. ولقد سمعت من أحد الكويتيين أنه ضد أمريكا أولاً ثم ضد صدام، وذلك صوت مهم. ولدى سؤال أخير حول ديناميات التحول الداخلي فى النظم العربية، وهذا سؤال مهم.

أما عن حدة الانقسام التى ستحدث حول من يمثل العراق، أو الانقسام الذى سيتبع الأزمة الحالية وكيف نعبر هذا الانقسام. الأخطر من هذا أن إسرائيل أعادت غرس الصراع لدى أجيال من الشباب الفلسطينى، وأتصور أن دول مثل الكويت وقطر وغيرها تثبت قيم الصراع بينها وبين الدول الكبيرة المجاورة لها، وسوف يؤدى هذا إما إلى استمرار الصراعات العربية-العربية فى منطقة الخليج أو إعادة رسم خريطة الخليج مرة أخرى. وسوف تتعرض الجامعة العربية لمأزق خطير، وإن كانت ستسقط فدعوها تسقط بمفردها. لكن الجامعة العربية قد سبق وأن مرت حقيقةً بأزمات كبرى وأفلتت وقد تفلت من هذه الأزمة. لكن سيبقى سؤال التطوير ملحاً جداً. أما عن النواة العربية، أقول أن هناك دولاً مهمة كمصر والسعودية وسوريا تعانى من أمرين. الأمر الأول أن بها هشاشة داخلية. والأمر الثانى أن علاقاتها مع بعضها البعض غير مستقرة. فلا يوجد ما يسمى – خطأً- بالمثلث المصرى السعودى السورى. فالعلاقات المصرية-السورية فى غاية السوء وكذا السعودية، أى أنه ليست هناك نواة.

وفى تصورى أنه لو كان هناك تشخيص سليم للأزمة وآمنت النخبة الحاكمة أن مصر مستهدفة لكان لزاماً على هذه النخبة أن ترفع درجة المخاطرة بشكل دبلوماسى وإعلامى مع أمريكا. وعلى المدى المتوسط مصر مدعوة لأن تفكر فى تحسين قدرتها، خاصة القدرة الاقتصادية. فقد أدى فساد الجهاز المصرفى إلى خسارة مصر أضعاف المعونة الأمريكية التى يجب التفكير فى كيفية الاستغناء عنها، وكذلك المعونة العسكرية. فإذا ما تم ذلك يمكن أن نأمل فى دور هام لمصر.

وهنا أطرح سؤالاً: هل سيكون العراق كاليابان؟ أعتقد أن هناك قدراً من المغالطة، لأن العراق لا يملك البيئة العلمية والتكنولوجية التى تمتلكها اليابان. كما أن البيئة الاجتماعية للعراق شديدة التعقيد، والأهم من ذلك هل النوايا الأمريكية تجاه العراق هى نفس النوايا تجاه اليابان؟

الدكتور/ محمد السيد سعيد

نحن فى حاجة إلى قدر من الصفاء الذهنى كى نستوعب الأمر الواقع. فنحن إزاء عصر عربى كامل يتطور، ولابد من فهم هذه العملية فى إطار فكرى جديد ذلك أنه كان من الخطأ ألا نطرح مشروعاً جديداً فيما يخص الأزمة العراقية بينما انخرطنا فى الدفاع عن الوضع القائم. وقد كان ذلك الخطأ الأساسى الذى وقع فيه النموذج العربى والعالمى فى إدارة الأزمة مع العراق، بمعنى أنه كان من الممكن أن نقدم للولايات المتحدة أفكاراً لتغيير النظام العراقى مع إلقاء اللوم على السياسة الأمريكية التى كانت السبب فى بقاء واستمرار النظام العراقى فى السابق. وطالما لم يقدم العرب مقترحات فى هذا الشأن وكذلك لم تقدم أوروبا، فالمشروع الوحيد إذن هو المشروع الأمريكى.

إننى لست متشائماً أن هناك شيئاً ما سيحدث للنظام العربى، وأظن أننى توصلت لاستنتاج فى كتابى عام ١٩٩٢ عن النظام العربى "أن النظام العربى لا هو نظام عربى ولا نظام غير عربى". ومن باب أولى مادام النظام العربى جسماً ميتاً فلا يستطيع أحد أن يجبر الآخرين على الانطواء تحت لواء أى نظام، لذلك لابد من وجود كتلة اجتماعية. وبالتالى أتوقع أن يضمحل النظام العربى، لكن لن يظهر شئ إلا فى سياقات مختلفة.

فيما يتعلق بالعراق، أريد التمييز بين الإدارة والسياسة. فالولايات المتحدة مضطرة بحكم الأوضاع الداخلية والخارجية أن تقيم نظاماً ليبرالياً فى العراق. والنظام الليبرالى ستكون لديه مشكلة الطوائف والقبائل، وأعتقد أن ذلك سيحل تاريخياً وسينشأ ما يشبه مجلس الشيوخ تمثل فيه كل القوى. وأعتقد أننا لا نركز كثيراً على مسألة الحاكم العسكرى، وإن كان يجب استخدامها ضد الولايات المتحدة، إنما الأمر يحتاج قدراً من التروى لأن الولايات المتحدة ستحافظ على الإدارة الحالية، ولوكان هناك حاكم عسكرى سيكون للمسائل الأمنية، ولكن فى غضون فترة سريعة ستطرح صيغة أخرى.

وأخيراً لابد من بلورة مشروع، وعلينا صياغة مشروع إيجابى بالنسبة لصيغ الحكم، فلماذا لا نفكر فى إدخال الإخوان المسلمين فى الحكم ليكون لهم وظائف مختلفة. فنحن نحتاج بشدة إلى ما لديها من وجود فى الشارع وفى الحياة السياسية، أى قوة دفع فى اتجاه ما. وكذلك إدخال عناصر من المثقفين والتقدميين فى الحكم، أى عمل مجلس عربى مثل مجلس أوروبا يبدأ بدولة أو اثنتين أو ثلاث، وأتصور أن مهمتنا الآن هى صياغة مشروع إيجابى.

د. نادية محمود مصطفى

تمحورت المداخلات التى أعقبت عرض الأوراق الأساسية حول ثلاث نقاط كبرى، من ناحية أولى: الاتجاه نحو عسكرة الأزمة، أى اللجوء إلى العدوان، وعلاقته بعسكرة السياسة الأمريكية فى ظل الإدارة الأمريكية الراهنة وأسباب هذه العسكرة ودلالتها بالنسبة لمستقبل النظام الدولى وشكل توازن القوى العالمى الجديد، ومن ناحية أخرى: طبيعة الأزمة العراقية وموضعها من تفاعلات النظام العربى والعالمى، وأبعاد إدارتها عربياً وعالمياً وما لها من دلالات بالنسبة لاستحكام الأزمة الراهنة للنظم العربية والنظام العربى والقضية الفلسطينية، ومن ناحية ثالثة: المؤشرات الكاشفة عن اتجاه الولايات المتحدة لتنفيذ قرار الحرب على العراق وأسبابه، وطبيعة هذه الحرب المقبلة وما ستمثله من اختبار لأمور عديدة مثل مستقبل العراق ووحدته، مستقبل النظم العربية، مستقبل الجامعة العربية والأمم المتحدة، ناهيك بالطبع عن مآل القضية الفلسطينية.

بعبارة أخرى فإن الأزمة العراقية –ثم الحرب على العراق– تمثل–شأنها فى ذلك شأن أزمات وحروب كبرى سابقة فى المنطقة العربية– اختباراً حياً لتوازنات القوى العالمية والإقليمية والعربية فى بداية القرن الحادى والعشرين. ولكن الطبيعة الخاصة والمعقدة للأزمة العراقية وحربها تجعل منها تدشيناً حياً وفجاً لإعادة تشكيل المنطقة العربية و"النظام الشرق أوسطى" برمته. وبهذا فإن عواقبها تستكمل عواقب أزمات سابقة خلال العقد الأخير من القرن العشرين. بعبارة أخرى، إذا كانت المنطقة العربية قد جرى إعادة تشكيلها –خلال القرن العشرين– فى جولتين حاسمتين: خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، وما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الجولة التالية من إعادة التشكيل قد بدأت مع إرهاصات ما بعد الحرب الباردة وتصفية القطبية الثنائية، وهى الإرهاصات التى اختبرتها أزمة الخليج وحربها الثانية (١٩٩٠ – ١٩٩١). وها هى الأزمة الراهنة وحربها تكشف عن سمات وخصائص جولة جديدة من إعادة رسم خريطة المنطقة فى ظل مرحلة جديدة يدخلها النظام العالمى تحت وطأة ما يسمى الآن "البزوغ الإمبراطورى للولايات المتحدة الأمريكية".

هذا ولقد تفرع عن هذه النقاط الثلاث الكبرى نقاط فرعية، وتثير المداخلات حولها قضايا نظرية هامة. وتمثل الحرب على العراق ساحة وحالة لدراسة أبعادها ودلالاتها فى

ظل مرحلة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى. وهذه القضايا هى: تجدد أهمية القوة العسكرية لتحقيق المصالح الاستراتيجية، العلاقة بين مفهوم المصلحة الوطنية والمصلحة العالمية فى ظل إشكاليات التحالفات الدولية والتنظيم الدولى، ارتفاع درجة الاختراق الخارجى للنظم الإقليمية فى ظل مقولات إعادة التشكيل وفق منظومة قيم القوة العالمية المهيمنة، أبعاد دور المجتمع المدنى العالمى فى مواجهة العولمة والهيمنة العسكرية الأمريكية، التغييرات فى هيكل النظام الدولى، العلاقة بين الأبعاد القيمية والأبعاد الاستراتيجية فى تفسير السياسات.

هذا ويمكن تسجيل اتجاهات المداخلات حول النقاط الفرعية التالية:

١- الأبعاد التاريخية بالنسبة للأمور التالية:

- سمة النزوع الإمبراطورى الأمريكى باستخدام القوة العسكرية فى ظل تكرارية الأزمات المعسكرة التى انخرطت فيها الولايات المتحدة وتصاعدها عبر تاريخ الولايات المتحدة وخاصة خلال القرن العشرين.
- الأزمات الكبرى فى المنطقة العربية –طوال القرن العشرين– ودلالاتها الاختبارية لحالة النظام العالمى، وآثار هذه الحالة على رسم خريطة توازنات المنطقة ومن حولها. ومن ثم فإن المواجهة الحالية منذ الحادى عشر من سبتمبر ليست منشئة لوضع جديد بل كاشفة عن زخم تطورات سابقة متراكمة قادت إلى هذا الوضع حين توافرت له الحجة.
- التراجع فى فعالية دور الأمم المتحدة بالمقارنة بتزايد الانفراد الأمريكى فى إدارة الأزمات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.

٢- الأبعاد القيمية فى السياسات الأمريكية الراهنة وأدوات إدارة هذه الأبعاد:

فلقد قفز النموذج الأمريكى القيمى والثقافى والحضارى قفزة كبرى فى خطاب الإدارة الأمريكية الراهنة –سواء عند تشخيص الأزمة أو تحديد الأهداف أو الأدوات– وعلى نحو أثار التساؤل – بصفة خاصة – حول وزن البعد الدينى فى سياسة الإدارة الأمريكية الراهنة من ناحية، وحول آثار استخدام القوة العسكرية بشكل مباشر لإقرار النموذج القيمى والثقافى والحضارى الأمريكى فى المنطقة العربية ابتداءً بحالة العراق من ناحية أخرى.

٣- الاتجاه نحو عسكرة السياسة الأمريكية منذ الآن فصاعداً:

هل هو قدر محتوم؟ وما هى العوامل الداخلية الأمريكية والخارجية التى يمكن أن تنال منه وتحد من آثاره السلبية؟ بعبارة أخرى،إذا كان السيناريو المؤكد حدوثه هو أن الحرب على العراق قادمة وبإنفراد أمريكى وبدون قرار من الشرعية الدولية، فهل هذه الحرب –التى تبررها وجهة النظر الأمريكية بمبررات عديدة معلنة وغير معلنة– لا فرار منها ولا يمكن منعها؟ وما هى سيناريوهات هذه المقاومة قبل وقوع الحرب وبعدها؟ وما هو دور الأمم المتحدة والمجتمع المدنى العالمى والمجتمع المدنى العربى والمقاومة الداخلية للشعوب العربية والشعب العراقى بصفة خاصة؟

ولقد أشارت بعض المداخلات إلى أن الحرب ستكون حاسمة وسريعة وغير دموية بسبب تفوق التكنولوجيا والقدرات العسكرية الأمريكية، بيد أن مداخلات أخرى تساءلت عما يمكن أن تحدثه مقاومة عراقية شعبية ونظامية من تأثير على سرعة إنجاز الأهداف الأمريكية.

ومن ناحية أخرى : هل تتراجع الاتجاهات نحو العسكرة فى السياسة الخارجية الأمريكية بعد الإدارة الجمهورية المحافظة أم ستستمر فى ظل الإدارات المتتالية سواء الجمهورية أو الديمقراطية؟ وفى حين رأت بعض المداخلات أن الاتجاه نحو العسكرة سيستمر لفترة –حتى بعد انتهاء حكم الإدارة الجمهورية– فإن البعض الآخر بين كيف أن هناك عوامل داخلية وخارجية قد تنال من هذا الاتجاه.

٤- حقيقة هيكل النظام الدولى القائم وحالة توازن القوى العالمية:

لقد قدمت إدارة الأزمة العراقية دلالات ومؤشرات عن أن العالم يعيش أقصى حالات القطبية الأحادية التى وصلت إلى مرحلة إعلان الهيمنة. ومن ثم ثارت الأسئلة التالية: هل سيستمر التفوق الاستراتيجى العسكرى الأمريكى؟ وإلى متى سيظل يمثل دعامة الهيمنة الأمريكية الحالية وبدون منافس حتى الآن؟ ما مستقبل القطب الأوروبى:هل يشهد تغيراً حقيقياً نحو درجة أكبر من الاندماج والاستقلالية على نحو يؤثر على درجة الهيمنة الأمريكية، أم أنه سيشهد مجرد تغيراً تكتيكياً لن يقود فى القريب العاجل إلى مناوأة تلك الهيمنة ؟ حيث يتحقق لأوروبا اندماج ولكن كشريك للولايات المتحدة أو تابع وليس كقطب مستقل.

بعبارة أخرى، إذا كانت نظائر هذه الأسئلة قد سبق طرحها منذ ٩٠-٩١ (خلال أزمة الخليج الثانية) وتكرر طرحها مع الأزمات الدولية المتتالية طوال العقد الأخير من القرن العشرين ومع بداية القرن الجديد، إلا أن الأزمة العراقية والحرب على العراق -وهى أزمة ذات طبيعة خاصة متعددة الأبعاد- قد قدمت إجابات تفصح عما وصل إليه هيكل النظام الدولى بعد عقد من انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية. فلقد برز خلال إدارة الولايات المتحدة للأزمة سمات السلوك الإمبراطورى، وهى السمات التى تعددت المؤشرات عنها من قبل وخاصة ما يتصل بجعل الأمم المتحدة أداة للهيمنة الأمريكية وحامل أختامها، وما يتصل بأولوية القانون الأمريكى على القانون الدولى العام، وأخيراً ما يتصل بالفيتو الأمريكى والمعايير المزدوجة.

٥- طبيعة الحرب وعواقبها:

فى مقابل الطرح القائل بأن الحرب ستكون سريعة وحاسمة وبلا خسائر، كان هناك الطرح الذى يتوقع مقاومة شعبية ونظامية عراقية تضع عوائق أمام تحقيق الأهداف الأمريكية بسرعة وبدون خسائر ومن ثم تختبر مدى نجاح أو فشل هذه الحرب .

ومن ناحية ثانية فقد جرت المناقشات حول موقف أوروبا وما إذا كانت ستستمر فرنسا وألمانيا على نفس معارضتهما للولايات المتحدة أم سيتحركان نحو الإعداد للمشاركة فى مرحلة ما بعد الحرب فى نطاق الأمم المتحدة. وهو الأمر الذى يتوقف بدوره على الإدارة الأمريكية فى العودة من عدمها إلى الأمم المتحدة لإشراكها فى مرحلة ما بعد الحرب.

بعبارة أخرى فإن مسار الحرب وتطوراتها سيقدم دلالات بالنسبة لمستقبل النظام الدولى -خاصة من زاوية الاستقلالية الأوروبية ودور التنظيم الدولى- مثلما قدمت إدارة الأزمة من قبل دلالات أخرى.

ومن ناحية ثالثة، وفضلاً عن آثار الحرب المباشرة وطويلة الأجل على اقتصاديات المنطقة، فلقد تركز الاهتمام على أمرين آخرين وهما: احتمالات امتداد الحرب إلى دول وقوى أخرى (سوريا، إيران، حزب الله)، والآثار على التحول الديمقراطى وحقوق الإنسان فى الدول العربية من ناحية وعلى تزايد الأعمال الإرهابية ضد المصالح الأمريكية نظراً لتزايد الكراهية للسياسة الأمريكية من ناحية أخرى.

٦- آثار الأزمة والحرب على القضية الفلسطينية فى ظل التحالف الإسرائيلى-الأمريكى:

فى مقابل التأكيد على الآثار السلبية العميقة على القضية الفلسطينية نظراً لاستمرار المخطط الشارونى فى تنفيذ أهدافه، أشارت بعض الآراء إلى احتمالات اتجاه الولايات المتحدة للتلويح مجدداً بإحياء خطة الطريق فى محاولة للتخفيف من الانتقادات والمعارضة للسياسة الأمريكية، إلا أن هذا المسلك الأمريكى لن يكون إلا من قبيل فقاعات الهواء التى لن تخفى الموقف الأمريكى الأصلى الذى يركز أساساً على العراق ويرفض أى ربط بينها وبين القضية الفلسطينية، وانطلاقاً من أن تلك الأخيرة لن تدخل دائرة الاهتمام المباشر إلا بعد الانتهاء من الحرب على العراق.

٧- الدلالات بالنسبة لمستقبل الجامعة العربية وأبعاد الموقف المصرى

عكست المداخلات والمناقشات اتجاهين أساسيين أحدهما يتحدث عن الحاجة إلى إصلاح الجامعة العربية، بل الحاجة إلى إنقاذها أولاً من عثرتها الحالية، وإتجاه ثان يرى أن آوان الجامعة العربية قد فات.

وعلى خلفية هذا الموضوع تم استدعاء الموقف المصرى : هل كان على قدر متطلبات إدارة الأزمة؟ أم كان هناك قدراً أساسياً لم يتوفر فى هذا الموقف. وفى حين رأى اتجاه أن طبيعة الإطار الإقليمى والعالمى القائم ما كانت تسمح بأكثر مما تحقق من خطابات وسلوك فإن اتجاه آخرطرح مقولة مفادها أن الموقف المصرى افتقر إرادة الفعل.

وأخيراً فإن الحديث عن سيناريو ما بعد وقوع العدوان على العراق لم يكن واضحاً بدرجة كافية فى المداخلات وأعتقد أن هول الأزمة حالت دون القدرة (بل وربما الرغبة) فى الخوض فى ملف ما بعد العدوان على العراق، وربما أملاً فى عدم وقوعه، وذلك بالرغم من اتفاق جميع المشاركين فى الندوة على أن الحرب قادمة بلا محالة. فإن هول التداعيات المرتقبة، يؤدى أحياناً إلى الأمل فى عدم وقوع ما هو مؤكد وقوعه.

وبالفعل وقع العدوان، بينما انفضت أعمال الندوة. ولذا كان لزاماً، قبل نشر أعمالها أن ندرك جزءاً مما لا يمكن تركه كله من تحليلات ورؤى عن وقوع الحدث وتداعياته ودلالاته المباشرة. وبالفعل يقدم الجزء الثانى من الكتاب بعض هذه الرؤى عن الفترة حتى احتلال بغداد.

ثانيـاً

رؤى ما بعـد العـــدوان

صنع قرار الحرب ضد العراق: الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل

د. منار الشوربجى

مقدمة :

يطرح غزو العراق ثم احتلاله عدداً من الأسئلة المهمة حول الأهداف التى كانت وراء اتخاذ قرار الحرب أصلاً، فقد أتخذ قرار الحرب رغم المعارضة الدولية القوية التى وصلت إلى حد التراشق بين الحلفاء التقليديين، الأمر الذى يعنى أن الهدف كان –وفق الرؤية الأمريكية– يستحق التضحية بتلك التحالفات.

ثم أن هذا القرار قد تم اتخاذه فى دولة يعرف عن نظامها السياسى أنه يقوم على "رقابة وتوازن" حقيقيين بين المؤسسة التشريعية والتنفيذية. أين إذن دور المؤسسة التشريعية ؟ فمن الواضح أن القرار أتخذ دون معارضه حقيقية من تلك المؤسسة، رغم وجود معارضة عبرت عن نفسها فى مظاهرات حاشدة فى الشوارع. وهو أمر يرتبط بخاصية أخرى معروفة عن النظام السياسى الأمريكى وهى حساسية صانع القرار لاتجاهات الرأى العام. ومن ثم يصبح السؤال، لماذا لم يعكس ذلك الغضب الشعبى نفسه على أداء المؤسسة التشريعية التى هى فى العادة الأكثر حساسية لما يدور فى دوائر أعضاء الكونجرس؟ ولماذا توجد فجوه بين الرأى العام فى شتى أنحاء العالم وبين ما يعبر عنه الأمريكيون؟ فاستطلاعات الرأى تشير إلى أن نسبة ٥٠% تقريباً أيدت قرار الحرب ثم ازدادت تلك النسبة إلى حوالى ٦٠% بعد الاحتلال. ثم ماذا عن الإعلام الأمريكى ؟ فالمعروف أيضاً أنه يلعب دوراً قوياً كان واضحاً فى حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت.

تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة تحليلية للداخل الأمريكى وهى فى ذلك تنقسم إلى جزئين رئيسيين، أولهما: يتناول أهداف الحرب ومصادرها الفكرية، بينما يركز الثانى، على الكيفية التى تم بها التعامل مع المؤسسات والقوى الداخلية المهمة التى كان من شأنها الوقوف عقبه أمام اتخاذ ذلك القرار أو تنفيذه.

وتنتهى الورقة بخاتمة تسعى لتحليل العوامل التى يكنها التأثير على مسار تنفيذ تلك الأهداف الأمريكية فى المستقبل المنظور.

أولاً : أهداف الحرب وعملية صنع القرار

فى يناير ٢٠٠١، تولى جورج بوش الابن منصب الرئاسة بعد حمله انتخابية كان الاتهام الرئيسى الذى وجه إليه فيها هو الجهل بالسياسة الخارجية. لذلك حرص بوش – خلال الحملة ثم حين تولى الرئاسة– على أن يحيط نفسه برموز سياسية ذات خبره فى مجال السياسة الخارجية والدفاعية من واقع خدمتها فى إدارات جمهورية سابقة .

وقد جاء تشكيل فريق السياسة الخارجية ليعكس هيمنة لتيار المحافظين الجدد بالمقارنة بباقى فصائل اليمين، سواء تمثل ذلك فى رموز بعينها تولت مناصب عده، أو فى شكل ارتباط الآخرين الوثيق بمراكز البحوث التى يهيمن عليها هذا التيار.

وتيار المحافظين الجدد تيار فكرى نخبوى بدأت أولى إرهاصاته فى الأربعينيات من القرن العشرين حين تمردت بعض رموزه –التى كانت تنتمى وقتها للتيار الليبرالى– على الليبرالية الأمريكية بسبب موقفها من دولة الرفاهية والتعامل مع الاتحاد السوفييتى. ثم بدأ التبلور الحقيقى لذلك التيار فى عقد الستينيات –الذى شهد أوج حركة الحقوق المدنية والحركة المناهضة لحرب فيتنام– فحدثت قطيعة رموز هذا التيار مع الليبرالية بعد مراجعة شاملة لجوهر أفكارها فى نهاية ذلك العقد وأوائل السبعينات.

ودون الدخول فى التفصيلات، فإن أهم ما ينبغى ذكره –لارتباطه المباشر بالقضية موضع البحث– هو أن حرب فيتنام كانت النقطة الفاصلة التى مثلت نهاية انتماء هؤلاء لليبرالية. فقد جسدت فيتنام بالنسبة لهم مكامن الخلل فى فكر الليبرالية، حيث اعتبروا أن موقفها المناهض للحرب والداعى لاحتواء الشيوعية إنما ينبع من أنها –أى الليبرالية– تقوم فى جوهرها على نسبيه القيم. فلأنه لا يوجد لديها خير مطلق وشر مطلق، فقد عجزت الليبرالية عن إدراك "الشر" الكامن فى الشيوعية، والتى كانت بالنسبة لهؤلاء بمثابة تهديد للوجود الأمريكى ذاته. ومن ثم، رأوا أن النسبية الأخلاقية إنما حرمت الليبرالية من "الوضوح الأخلاقى" اللازم لمواجهة ذلك الخطر ومن ثم الانتصار عليه.[١]

ورغم أن تيار المحافظين الجدد قد نجح فى نشر أفكاره من خلال الدور الذى لعبته رموزه، سواء بحكم عملهم بالتدريس فى الجامعات أو بالكتابة فى صحف ودوريات كبرى، إلا أن هذا التيار ظل تياراً نخبوياً، أى ليست له قاعدة شعبية. ومن ثم فهو يعتمد على القاعدة الشعبية لتيارات يمينية أخرى تتفق معه خصوصاً فى قضايا السياسة

الخارجية. ويأتى على رأس هذه التيارات تيار اليمين الدينى. فرغم الاختلافات الفكرية والعداء الصريح أحياناً بين رموز التيارين، تظل هناك نقطة تماس تسمح بإلتقاء التيارين فى قضايا السياسة الخارجية بالذات وهى مسألة "الوضوح الاخلاقى"، رغم أن كلاً منهما وصل إليها من رافد مختلف : أحدهما علمانى والثانى دينى.

وقد صار تيار اليمين الدينى منذ بدء التسعينيات قوة مهمة تحسم معارك الانتخابات، بسبب القدرة التنظيمية العالية لهذا التيار، الأمر الذى جعل تجاهلهم بمثابة انتحار سياسى لأى رئيس جمهورى يسعى لإعادة الانتخاب.

وتعكس مواقف إدارة بوش الداخلية والخارجية تركيبه فريدة من حيث استجابتها للتيارين معاً. فهذه الإدارة تتحرك فى مربع فكرى وسياسى تتدافع فيه المنظومة الفكرية والمطالب السياسية لهذين التيارين، دون باقى فصائل اليمين، ومن ثم تنتج سياسات تكون معبره عن أحدهما فى بعض الأحيان أو عنهما معاً فى أحيان أخرى. وهو مشهد ساعدت على بروزه -إلى حد كبير- أحداث سبتمبر. فحين إنها الاتحاد السوفيتى، اختفى العدو الذى كان يوقد تيارات اليمين ومن ثم حدثت فجوه بين تلك الفصائل أنذرت بحدوث نكسه لليمين الأمريكى عموماً بعد الصعود المدوى الذى كان قد حققه فى عهد ريجان. ففى غياب عدو واضح كان من الصعب على قوى تستخدم خطاب الوطنية المتشددة ولغة "الأبيض والأسود" أن تكسب أرضيه شعبية. كما انتفت أية ركيزة يمكن على أساسها قبول مقولات "الوضوح الأخلاقى" التى كانت عاملاً يجمع بين تيارات توجد بينها اختلافات حقيقيه. وبالفعل حدثت مواجهات وصدامات عده وصلت إلى حد العداء المعلن . بل إن تيار اليمين الدينى كان قد ركز فى تلك الفترة على "أعداء الداخل المسئولين عن الانهيار الأخلاقى" ومنهم المحافظين الجدد. فقد كانت "علمانية" تيار المحافظين الجدد تمثل عند اليمين الدينى تهديداً "لأمريكا المسيحية" مثله فى ذلك مثل غيره من فصائل التيار الليبرالى. ومن ثم جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لتعيد لتيار اليمين -بفصائله المختلفة- قوته من جديد. فقد صار من السهل استخدام خطاب التشدد ضد عدو خارجى، بل واتهام الآخرين بالتهاون إزاء ذلك الخطر الجديد، بالضبط كما كان الحال زمن الشيوعية. والمتابع لأدبيات التيارين يلمح بوضوح إعادة إنتاج الخطاب نفسه، بعد أن تم تكييفة ليتناسب مع طبيعة العدو الجديد.

إلا أن فكر المحافظين الجدد كانت له بصمته الواضحة على أداء إدارة بوش منذ توليه –أى قبل شهور طويلة من أحداث سبتمبر– فقد كان فكر هذا التيار هو المسئول عن ترتيب أولويات الإدارة فى منطقة الشرق الأوسط على نحو بعينه منذ اللحظة الأولى، حيث جاءت المسألة العراقية قبل فلسطين فى ذلك الترتيب. وقد عكس ذلك نفسه فى تجاهل الإدارة لما يحدث فى فلسطين إلا إذا اضطرت اضطراراً لغير ذلك. ومن الجدير بالذكر هنا أن تيار المحافظين الجدد يتميز عن غيره من تيارات اليمين الجمهورى (باستثناء اليمين الدينى الذى ينطبق عليه نفس التميز) فى تأييده المطلق لمواقف الليكود الإسرائيلى تحديداً دون غيره من القوى الإسرائيلية.

ويقوم ترتيب الأولويات السابق ذكرها على عده قناعات أولها: أن انسحاب القوات الأمريكية فى ١٩٩١ دون الإطاحة بصدام حسين كان خطأ وقعت فيه الولايات المتحدة لابد من تصحيحه، وثانيها: أن حل الصراع العربى الإسرائيلى إنما يبدأ من بغداد لا من فلسطين وذلك عبر التخلص من النظام العراقى بما سيحدثه ذلك من تداعيات فى المنطقة بأسرها. بعبارة أخرى فإن حل الصراع العربى الإسرائيلى لا يأتى عبر الانخراط فى عملية تسوية عربية إسرائيلية على طريقة كلينتون، وإنما يتطلب أولاً تغيير معالم خريطة الشرق الأوسط نفسها على نحو يغير قواعد اللعبة ذاتها. وقد أعطت أحداث سبتمبر لهذا المنطق زخماً حقيقياً فمن ناحية صار من الممكن قبول مقولة "الوضوح الأخلاقى" على نطاق واسع وصار خطاب التشدد مقبولاً بدعوى حماية الأمن القومى. ومن ناحية أخرى نجحت إسرائيل منذ اللحظة الأولى فى دمغ المقاومة الفلسطينية للاحتلال بالإرهاب، أى نجحت فى سحب مقولات الوضوح الأخلاقى لتمتد للساحة الفلسطينية فيصبح التعامل مع عرفات "مقوضاً للوضوح الاخلاقى" اللازم لهزيمة الإرهاب. فلا يمكن التفاوض مع "الإرهاب". وقد بدا هذا الربط واضحاً فى التزامن بين بدء الاستعداد الفعلى للمواجهة مع العراق فى صيف ٢٠٠٢ وبين إعلان "شروط" بوش لاستئناف عملية التسوية الفلسطينية ممثله فى الإطاحة بالرئيس عرفات.

وكانت مسألة تغيير النظام العراقى قد ظلت مطروحة داخل أروقة الإدارة منذ اللحظة الأولى لتوليها وإن لم تأخذ شكل القرار الرسمى حتى صيف ٢٠٠٢. فعلى سبيل المثال، بعد أحداث سبتمبر مباشرة، كانت إحدى البدائل المطروحة على الرئيس الأمريكى

بشأن العمل العسكرى المناسب هى غزو العراق لا أفغانستان. وقد طرح رامسفيلد ونائبه وولفووتيز هذا البديل مرات عده فى الاجتماعات الموسعة لفريق الأمن القومى مع الرئيس الأمريكى. وهى الفكرة التى عارضها كولن باول والعسكريون فى وزارة الدفاع ونجحوا فى إقناع بوش بأن الوجهة الأفضل "للحرب على الإرهاب" ولو فى المرحلة الأولى على الأقل، هى أفغانستان. إلا أن فريق رامسفيلد /تشينى وولفووتيز كان قد نجح فى تلك المرحلة فى انتزاع موافقة الرئيس الأمريكى على اعتبار الحرب على الإرهاب "أكثر اتساعاً" من الحملة العسكرية فى أفغانستان[٢] أو مجرد استهداف تنظيم القاعدة بما يسمح بأن تشمل تلك الحرب فيما بعد استهداف "النظم التى تدعم الإرهاب" وتغييرها بعمل عسكرى أمريكى منفرد إذا لزم الأمر، بل واستهداف نظم أخرى لا تساند الإرهاب ولكنها لا تتخذ موقفاً واضحاً مما أسموه "بالتطرف الذى يولد الإرهاب".

ومن ثم، وبمجرد الإطاحة بنظام طالبان، عاد الفريق نفسه ليطرح من جديد المسألة العراقية وذلك فى بداية ربيع ٢٠٠٢، وهو الأمر الذى لقى نفس المعارضة من فريق باول، والذى أعتقد –لبعض الوقت– أنه نجح للمرة الثانية فى إقناع الرئيس برفض ذلك البديل.[٣] إلا أن بوادر ميل الرئيس لوجهة نظر فريق المواجهة مع العراق كشفت بسرعة عن نفسها فى إبريل ٢٠٠٢ حين أصدر بوش قراراً تنفيذياً يسمح لوكالة المخابرات المركزية باستخدام كل الأساليب –بما فيها الاغتيالات السياسية– للإطاحة بصدام حسين، هذا فضلاً عن موافقته على تخصيص مائتى مليون دولار للقيام بعمليات سرية فى العراق هدفها الإطاحة بالنظام. ومن الجدير بالذكر أن هذا المبلغ كان أكبر بكثير من ذلك الذى كان قد تم رصده لأفغانستان للإطاحة بنظام طالبان، والذى لم يتعد ٧٠ مليون دولار[٤].

وكانت ثانى البوادر على تبنى الرئيس وجهة نظر فريق المواجهة وإعادة ترتيب خريطة الشرق الأوسط هو. ذلك الخطاب الذى ألقاه بوش فى ويست بونيت واستخدم فيه تعبير الحرب "الاستباقية" إلا أن الأهم فى الواقع كان أن خطاب الرئيس كان مؤشراً على نجاح رامسفيلد فى إقناع الرئيس بتوسيع نطاق "الحرب على الإرهاب" إلى حتى ما هو أبعد من العراق. فقد تحدث الرئيس الأمريكى عن "دول تعارض الإرهاب ولكنها تتسامح مع الكراهية التى تقود للإرهاب، وهو أمر لابد أن يتغير"[٥]. ورغم أن بوش لم يحدد

وقتها تلك الدول بالاسم ولا طريقة التغيير، إلا أن المحافظين الجدد خارج الإدارة كانوا قد بدءوا بعد الخطاب مباشرة فى حملة شرسة ضد المملكة العربية السعودية، وهى التى اتسع نطاقها لاحقاً حين انضمت لها قوى وتيارات أخرى بما فيها بعض فصائل التيار الليبرالى.

بعبارة أخرى، جاء استهداف العراق ضمن رؤية نجح المحافظون الجدد فى إقناع الرئيس الأمريكى بها رغم معارضة جناح باول لها حتى ذلك الوقت. فالعراق هو الخطوة الأولى نحو تنفيذ الهدف الرئيسى وهو إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط على أسس جديدة تماماً. والمنطق وراء الفكرة هو أن النظم الدكتاتورية فى العالم العربى هى المسئولة من خلال القهر وسوء الأحوال الاقتصادية عن تفريخ الإرهاب الذى صار يمس الأمن القومى الأمريكى. ومن ثم فإن حماية الأمن القومى الأمريكى إنما تتطلب إعادة ترتيب شاملة لمنطقة الشرق الأوسط. وهو ما يبدأ من بغداد. والفكرة هنا تقوم على نظرية الدومينو نفسها التى برزت أثناء المواجهة مع السوفييت ولكن معكوسة. ففى زمن الشيوعية كانت فكرة الدومينو تستخدم للتدخل فى أى منطقة من العالم يصل لها النفوذ السوفييتى لئلا يؤدى ذلك النفوذ لوقوع دول أخرى فى براثن الشيوعية. أما هذه المرة فالمطلوب أن تتدخل الولايات المتحدة لأحداث التداعى المطلوب لا وقفه، فبمجرد السيطرة على العراق والإطاحة بنظام صدام حسين وإقامة حكم ديمقراطى فى العراق فإن النظام الجديد سوف يمثل تحدياً قوياً لباقى النظم العربية، فتنتقل "عدوى" التحرير إليها، الأمر الذى سيحدث انقلاباً فى المنطقة يكون بالضرورة فى صالح الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يمانع هذا التيار من أن يؤدى هذا الانقلاب إلى حدوث فوضى فى بعض الدول، فهى فوضى مطلوبة لأنها تمكن الولايات المتحدة بدرجة أكبر من تشكيل الواقع على الأرض فى تلك المنطقة.[٦]

وينبغى الإشارة أيضاً إلى أن ذلك الحكم "الديمقراطى" فى العراق مشروط بوصول قوى بعينها إلى الحكم، أى أن له معايير محددة حتى يؤتى أثره. فالمطلوب أولاً أن يكون نظاماً علمانياً. وعلمانية الحكم فى العراق أهم لدى هذا التيار من الديمقراطية، وهو ما عبر عنه بعض رموزه صراحةً، فقد ذكر روبرت كابلان على سبيل المثال أنه لا بأس من إقامة "ديكتاتورية علمانية" إذا لزم الأمر.[٧]

بعبارة أخرى، فإن العراق إنما يمثل مجرد نقطة انطلاق نحو تحقيق الهدف الأكبر وهو إعادة رسم خريطة المنطقة العربية برمتها. والعراق نقطة انطلاق مثالية. فهو النقطة الأضعف فى النظام الإقليمى العربى من حيث إمكانية إعداد صحيفة اتهام ضده تمثل مبرراً لاستهدافه بدءاً من امتلاك أسلحة الدمار الشامل ومروراً بدكتاتورية النظام ووصولاً إلى إمكانية التعاون مع الإرهاب. والقضية هنا لا علاقة لها بسلامة الاتهامات، إذ لابد من التمييز بين "صحيفة الاتهام" وبين الأهداف الحقيقية من ورائها . فالعراق كان الحلقة الأضعف والأسهل من حيث إعداد صحيفة اتهام وظيفتها الوحيدة هى تقديم المبرر دولياً، بغض النظر عن قبوله (فقد نوت الإدارة منذ اللحظة الأولى العمل منفردة إذا لزم الأمر) وصناعة التأييد داخلياً بموجب نفس الاتهامات إذ لم يكن من الممكن كشف التأييد الداخلى لصالح الهدف الحقيقى أى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط.

أما الخطوة الثانية بعد العراق فهى تحجيم سوريا وإيران. فوجود القوات الأمريكية داخل العراق يمكن استخدامه للضغط المستمر على البلدين والذى تستخدم فيه أساليب مختلفة. فهناك إجماع لدى المحافظين الجدد على ضرورة تجنب المواجهة العسكرية مع إيران ومن ثم اللجوء إلى أساليب أخرى لقلب نظام الحكم هناك. أما سوريا فهى النقطة الأضعف التالية، ذلك لأنه من السهل إعداد "صحيفة الاتهام" نفسها ضدها : أسلحة دمار شامل –دكتاتورية النظام– التعاون مع الإرهاب "الفلسطينى واللبنانى".

إلا أن المواجهة مع سوريا سوف تأخذ على الأرجح شكل حصار اقتصادى خانق، مع ضربات جوية موجهة بين الحين والآخر على غرار أداء كلينتون ضد العراق فى التسعينيات.

أما المرحلة الثالثة فإنما تستهدف مصر والسعودية، وهما الدولتان اللتان سوف تؤثر فيهما المرحلتان الأولى والثانية فتتركهما بحالة من الضعف يسهل معها تهميش دوريهما، خصوصاً أن تلك المرحلتين تنطويان على السعى لإقامة أحلاف من شأنها محاصرة مصر مثل ذلك التحالف المطلوب إقامته بين الحكومة العراقية الجديدة وكل من إسرائيل وإرتريا فضلاً عن دول عربية أخرى. هذا فضلاً عن تنفيذ الخطة المزمعة لتهميش الأمم المتحدة عبر محاولة تقويضها من الداخل من خلال إعادة هيكلة "نادى الدول الديمقراطية" على نحو يختلف عن فكرته الأصلية لصاحبته مادلين أولبرايت أو عن طريق

انسحاب الولايات المتحدة بالكامل من الأمم المتحدة وإنشاء منظمة بديله تكون معايير الانضمام إليها وحقوق التصويت فيها فى يد الولايات المتحدة وحلفائها فقط.[٨]

وكان فريق باول قد سعى إلى إضعاف هذا المخطط عبر إقناع الرئيس بوش باللجوء إلى الأمم المتحدة فى المواجهة مع العراق وهو ما اعتبره المحافظون الجدد وقتها فخ نصبه باول للرئيس ليقيد حرية حركته بشأن العراق[٩]. ويبدو أن مواقف الدول المختلفة فى مجلس الأمن منذ صدور القرار ١٤٤١ قد أدت إلى إضعاف موقف باول داخل مجلس الأمن القومى على نحو أدى لانتصار الفريق الأول، فما كان من وزير الخارجية الأمريكى إلا أن استدعى تدريبة كعسكرى عليه طاعة الأمر متى صدر، فصار أحد رموز الإدارة البارزين فى المواجهة مع العراق حتى صدر القرار بالعمل العسكرى. وهو ما أتضح من مواقف باول داخل مجلس الأمن الدولى فى الأسابيع الأخيرة قبل الغزو والتى كان يعبر فيها بالكامل عن رؤية الفريق الآخر داخل الإدارة بعد أن أصبح هو الموقف الرسمى للرئيس الأمريكى نفسه.

ثانياً : أحادية فى الداخل قبل الخارج

إن السؤال الذى يطرح نفسه فى كل ذلك : ماذا عن المؤسسة التشريعية الأمريكية؟ ولماذا خفتت فيها أصوات المعارضة؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد أولاً من الإشارة إلى أن المؤسسة التنفيذية الأمريكية عادة ما تشهد صعوداً فى أوقات الأزمات الخارجية على حساب المؤسسة التشريعية، والتى ينظر إليها فى مثل تلك الأوقات باعتبارها عقبة لا شريك فى الحكم. والمنطق الذى تستخدمه المؤسسة التنفيذية فى هذه الظروف هو أن البلاد تواجه حالة طوارئ تستدعى وجود يد واحدة تملك زمام الأمور وتتخذ القرارات بدرجة عالية من السرعة وهو أمر يتعارض مع البطء المعروف عن المؤسسات التشريعية عموماً والأمريكية على وجه الخصوص. ومن ثم لم يكن غريباً أن تصعد المؤسسة التنفيذية فى صلاحياتها على حساب المؤسسة التشريعية منذ أحداث سبتمبر.

إلا أن الوضع الراهن حالة متميزة عما سبقها من حالات يحفل بها التاريخ الأمريكى. فالتتبع الدقيق لأداء إدارة بوش منذ توليها الحكم –أى قبل وقوع أحداث

سبتمبر – إنما يشير بوضوح إلى أن المسألة ليست مجرد الصعود التقليدى الذى يحدث وقت الأزمات. فأحداث سبتمبر لم تكن أكثر من مجرد المبرر الذى ساعد الإدارة على إنجاح الاستراتيجية التى تبنتها منذ اليوم الأول وهو تأكيد صعودها على حساب المؤسسة التشريعية.

فإدارة بوش اتسمت منذ البداية بخاصية فريدة ميزتها عن إدارات سابقة، وهى ذلك الميل الواضح للتعتيم وفرض السرية على ما يدور فى أروقتها، وهى فى ذلك تتبع نظاماً صارماً لمحاسبة المسئولين عن أى تسرب للأخبار. ولا يقل أهمية عن ذلك أن الكثير من رموز هذه الإدارة –وعلى رأسهم ديك تشينى– قد جاءوا إلى الحكم ولديهم إيمان عميق بأن صلاحيات المؤسسة التشريعية قد شهدت فى العقد الأخير توسعاً على حساب المؤسسة التنفيذية لابد من وقفه.

بعبارة أخرى فإن المسألة لم تبدأ بعد أحداث سبتمبر وإنما جاءت أحداث سبتمبر لتضفى عليها مشروعية وقبولاً باستخدام مبرر "متطلبات الأمن القومى".

وتوجد أمثلة عديدة من الفترة السابقة على أحداث سبتمبر تؤكد على أن التعتيم والسرية من ناحية، وتجاهل المؤسسة التشريعية من ناحية أخرى، إنما مثلا نمطاً متكرراً من سلوك إدارة بوش قبل شهور طويلة من أحداث سبتمبر. ومن ثم فإن الذى تغير هو المبرر لا الاستراتيجية نفسها. فقد صار مبرر "حماية الأمن القومى" ذريعة نجحت الإدارة فى استغلالها ببراعة ليس فقط لتجاهل المؤسسة التشريعية وإنما لابتلاع بعض صلاحيات المؤسسة القضائية أيضاً، وهو الذى كان واضحاً من نص قانون الإرهاب الذى صدر فى أكتوبر ٢٠٠١، ثم سلسلة القرارات التنفيذية التى تلته مباشرة والتى فرغ بعضها دور القضاء من محتواه بدءاً بالقرار المتعلق بتأجيل تنفيذ أحكام القضاء ومروراً بإنشاء المحاكم العسكرية ووصولاً إلى منع السلطات المحلية من إعلان أسماء المعتقلين وأماكن اعتقالهم رغم صدور أحكام قضائية فى هذا الشأن.[١٠]

وقد استغلت الإدارة لتحجيم المؤسسة التشريعية تلك الحالة المعروفة التى تحدث عادة وقت الأزمات الكبرى والتى يطلق عليها "الالتفاف حول الرئيس". ففى أوقات الأزمات الكبرى عاده ما ترتفع شعبية الرئيس إلى معدلات صاروخية فالمجتمع الأمريكى

مجتمع شديد التعددية ومن ثم فحينما تتعرض البلاد لخطر خارجي يصبح الرئيس رمزاً ليوحد حوله الجميع وذلك بغض النظر عن إدارته أو الاتفاق أو الاختلاف مع القرارات التى يتخذها. وقد استغلت الإدارة هذه الحالة ببراعة لأن شعبية الرئيس هى عاده الرادع الأساسى لتحديه من جانب أعضاء الكونجرس. فآخر ما يريده عضو الكونجرس هو أن يعود لدائرته الانتخابية ليجد نفسه محاصراً لحظة الانتخابات باتهامات بتحدى رئيس يحظى بشعبية أو أنه عرض الأمن القومى الأمريكى للخطر فى لحظة أزمة كبرى.

إلا أن شعبية الرئيس منذ أحداث سبتمبر ليست فى الواقع تلك الحالة التلقائية المعروفة فى التاريخ الأمريكى. صحيح أنها بعد الأحداث مباشرة كانت مثيله لحالات سابقة إلا أن الإدارة لم تكن بمنأى عن صناعتها صنعاً بعد ذلك لضمان استمرارها أطول فترة ممكنة وكانت وسيلتها الأولى فى ذلك هى التعتيم والسرية، أى حجب المعلومات عن الرأى العام وهو ما كان واضحاً فى إدارة الحملة العسكرية فى أفغانستان، على نحو يضمن عدم تحول الرأى العام بعيداً عن سياسات الإدارة.

ولم تتورع الإدارة منذ أحداث سبتمبر عن استخدام أسلوب التخوين ضد كل من يتحدى سياساتها بما فى ذلك أعضاء الكونجرس أنفسهم الذين تعرض عدد منهم لحملات شرسة تتهمهم "بتقويض الأمن القومى الأمريكى".

إلا أنه فى حالة اتخاذ قرار غزو العراق تحديداً، استغلت الإدارة -إلى جانب كل ما سبق ذكره- عاملاً بالغ الأهمية وهو توقيت عرض مشروع قرار استخدام القوة العسكرية على الكونجرس. فقد تقدمت إدارة بوش بطلب منح الرئيس حق استخدام القوة فى لحظة زمنية كانت فيها البلاد مقدمه على انتخابات تشريعية مهمة فى نوفمبر ٢٠٠٢، وهى انتخابات منتصف المدة التى تجرى فيها الانتخابات على كل مقاعد مجلس النواب وثلث مقاعد مجلس الشيوخ وكان الحزب الديمقراطى يسعى من خلال انتخابات ٢٠٠٢ إلى الاحتفاظ بأغلبيته فى مجلس الشيوخ واستعاده مقاعد الأغلبية فى مجلس النواب عبر التركيز على قضايا الداخل وعلى رأسها أزمة الاقتصاد الأمريكى وفضائح الشركات الكبرى، ضمن سلسلة طويلة من القضايا الداخلية وكان طرح قضية تتعلق "بالأمن القومى" من شأنه أن يقلل من فرص الديمقراطيين فى إدارة مثل تلك الحملة التى تركز على الأوضاع الداخلية وحدها. فالتركيز على الأوضاع الداخلية كان دوماً الاستراتيجية التى

تصب بدرجة أكبر فى صالح الحزب الديمقراطى لا الجمهورى وللخروج من المأزق، أتبع الحزب الديمقراطى استراتيجية بائسة أدت فى الواقع إلى الهزيمة التى مُنىّ بها الحزب فى تلك الانتخابات حيث خسر أغلبية المقعد الواحد فى مجلس الشيوخ وفشل فى الحصول على الأغلبية من مقاعد مجلس النواب .

كان الذعر قد أصاب الديمقراطيين من الشعبية الهائلة التى يتمتع بها الرئيس وإمكانية تأثيرها على الانتخابات التشريعية ومن ثم بنوا ستراتيجية انتخابية تقوم على عدم السماح للرئيس باستخدام قضية الأمن القومى ضدهم فى الحملة، وذلك عبر المزايدة عليه فى ذلك الشق من خلال تمرير قرار استخدام القوة فى العراق. وبالتالى يتم تحييد القضية وحرمان الرئيس من استغلالها ضدهم فى الانتخابات، أى إزاحتها من على جدول الأعمال والعودة بسرعة للتركيز على قضايا الداخل قبل إجراء الاقتراع العام بأسابيع. وبالفعل تم تمرير القرار فى أكتوبر قبل أسابيع محدودة من إجراء الانتخابات.

إلا أن الحزب الديمقراطى لم يفلح فى تلك الانتخابات فى صياغة رسالة انتخابية متماسكة بشأن قضايا الداخل يمكن أن يلتف حولها الناخبون، بل ودفعت الانتهازية السياسية بالكثير من مرشحى الحزب إلى التزام الصمت المطبق حتى فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد والضرائب والرعاية الصحية وفضائح الشركات العملاقة والبرامج الاجتماعية، الأمر الذى أصاب ناخب الحزب الديمقراطى بالاغتراب، حيث وجد نفسه إزاء حزبين لا فارق كبير بينهما. لقد تخلى حزبه عن قضاياه فتخلى هو الآخر عن مرشحى الحزب بأن قبع فى بيته يوم الاقتراع العام فحسمت أصوات الجمهوريين النتيجة لصالح حزب الرئيس.

وقد أسفرت نتيجة الانتخابات عن مزيد من انهيار الحزب الديمقراطى الذى غرق فى دوامه من المعارك الداخلية بشأن المسئولية عن تلك الهزيمة التى مُنىّ بها الحزب.

إلا أن الأكثر بؤساً من نتيجة الانتخابات كان ذلك المأزق الذى وجد الحزب الديمقراطى نفسه فيه بعدها. فما أن أفاق الديمقراطيون من صدمه الهزيمة حتى كانت الإدارة تسير بخطى حثيثة فى الاستعداد للحرب بل وارتفعت درجة الغطرسة الفجة التى صارت تعامل بها الحلفاء قبل الخصوم فى العالم، وتجاهلها للمؤسسة التشريعية . ولكن الحزب الديمقراطى كان قد ورط نفسه بالموافقة على الخطوط العريضة لتلك السياسة

أصلاً أثناء الانتخابات ومن ثم صار أفق معارضته محدوداً بانتقاد التفصيلات دون الجوهر. وذلك باستثناء عدد محدود للغاية من رموز الحزب الديمقراطى الذين ظلوا يعلنون بانتظام عن رفضهم لسياسات الإدارة الخارجية.

بعبارة أخرى، فإن المشكلة الحقيقية فى اللحظة الراهنة هى انهيار حزب المعارضة لا قوه حزب الرئيس ولا شعبية المواقف التى تتبناها إدارته. فانهيار الحزب الديمقراطى هو المسئول عن تفريغ دور المؤسسة التشريعية من محتواه الأمر الذى أدى إلى غياب المعارضة المؤسسية للسياسات الجارى صنعها. فخرجت تلك المعارضة إلى الشوارع، وهى التى صارت المكان الوحيد الذى توجد به معارضه حقيقية للجوهر المبنية عليه سياسات الإدارة.

إلا أن الإدارة قد سعت منذ البداية إلى تهميش معارضه الشوارع عبر صناعة الرأى العام صنعاً كما سبقت الإشارة، وذلك مرة من خلال التعتيم ومرة من خلال سلسلة القوانين والقرارات التنفيذية التى صدرت بعد الحادى عشر من سبتمبر مباشرة بدعوى حماية الأمن القوّمى وتعقب الإرهابيين وكان من شأنها أن قوضت الجدار الدستورى الذى يحمى الحريات المدنية، هذا فضلاً عن اتساع نطاق تخوين المعارضين واتهامهم بعدم الوطنية، وهو الأمر الذى لم يسلم منه حتى أعضاء الكونجرس المنوط بهم دستورياً القيام بدور الرقابة على أداء المؤسسة التنفيذية. فعلى سبيل المثال تعرض توم داش زعيم الأقلية فى مجلس الشيوخ إلى حملة شرسة لأنه كان قد انتقد الرئيس الأمريكى قبل بدء غزو العراق بيومين قائلاً أن بوش قد "فشل فشلاً ذريعاً على الصعيد الدبلوماسى حتى أننا صرنا الآن على شفا الحرب". وقد تعرض داش خلال تلك الحملة إلى اتهامات كان منها على سبيل المثال ما جاء على لسان دنيس هاسترت رئيس مجلس النواب الذى وصف ما قاله داش بأنه "أوشك أن يكون مساعده للأعداء". وصار ما قاله داش جزءاً من حمله دعائية يقودها البيت الأبيض واللجنة العامة للحزب الجمهورى تهدف إلى استخدامها ضده فى انتخابات ٢٠٠٤ [١١]

والإعلام الأمريكى نفسه ليس بريئاً من تلك الحالة العامة التى تعيشها الولايات المتحدة، إذ مارس رقابة ذاتية منذ أحداث سبتمبر بل واستجاب لمطالب الإدارة فى الكثير من الحالات. ولعل المثال الصارخ على ذلك تلك المذكرة الداخلية التى كان قد وجهها أحد

كبار المسئولين فى شبكة سى. إن. لمذيعى نشرات الأخبار عند بدء الحرب فى أفغانستان والتى اقترحت عليهم عبارات معينة لقراءتها إذا ما تضمنت التغطية صوراً لضحايا مدنيين،.فضلاً عن مذكرة أخرى وجهت إلى المراسلين تدعوهم لتجنب التركيز على الضحايا المدنيين فى أفغانستان[١٢] .

وقد اتضح تأثير تلك الرقابة الذاتية بجلاء فى تغطية الإعلام الأمريكى لعملية غزو العراق.

خاتمـــــة :

يتضح من العرض السابق أن القضية تذهب فى الواقع، إلى ما هو أبعد من احتلال العراق لتشمل أهداف أكثر أتساعاً تتعلق بإعادة ترتيب خريطة المنطقة برمتها.

ومن ثم يصبح السؤال، هل من الممكن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن ذلك المخطط؟ وما هى العوامل التى يمكن أن تؤدى إلى مثل ذلك التراجع؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال لا يمكن فى الواقع أن تقوم على تحليل علاقات أمريكا الخارجية والمراهنة على أن تؤدى الضغوط الدولية -أياً كان نوعها أو حجمها- إلى تغيير إدارة أمريكية بشأن سياساتها الخارجية إنما ينبع دوماً من الداخل الأمريكى لا من الخارج ومن ثم فإن آية محاولة لاستشراف المستقبل لابد أن تركز على الأوضاع داخل الولايات المتحدة نفسها.

ولأن الولايات المتحدة قد حققت -حتى الآن- نصراً سهلاً فى العراق أغرى رموزها بالانطلاق فوراً نحو سوريا وإيران، فإن البعض يراهن على هزيمة بوش فى انتخابات ٢٠٠٤ خاصة وأن تلك الانتخابات قد صارت -بالمقاييس الأمريكية- على الأبواب فعلاً. ويقيس هؤلاء على خبرة بوش الأب الذى كانت شعبيته قد وصلت إلى معدلات خيالية إبان حرب الخليج ليهزم بعدها بعام فى انتخابات ١٩٩٢.

إلا أن هناك عدداً من الاعتبارات المهمة التى ينبغى أخذها فى الحسبان، والتى تجعل القياس على حالة بوش الأب معياراً تحيطه التحفظات إذا ما استخدم لاستشراف المستقبل:

أولى هذه الاعتبارات، أن انتخابات ١٩٩٢ جرت فى لحظة تاريخية كان فيها الستار قد أسدل بالفعل على حرب الخليج، ومن ثم صار من السهل إدارة حملة انتخابية تدور بالكامل حول قضايا الداخل. فلم يكن "الأمن القومى" الأمريكى وحمايته من القضايا المطروحة لحظة الانتخابات الأمر الذى سمح لكلينتون أن يدير حملته مركزاً بالكامل على الأحوال الداخلية ويتهم بوش بأنه أسرف فى الاهتمام بالسياسة الخارجية على حساب عافية الاقتصاد الأمريكى.

ولا يوجد فى الواقع ما يدل -حتى كتابة هذه السطور- على أن هذه الحالة نفسها سوف تسود فى انتخابات ٢٠٠٤، بل توجد مؤشرات دالة على العكس من ذلك. فقد استوعب بوش الابن الدرس الذى تلقاه أبوه ومن ثم يسعى مستشاروه السياسيون بشكل واع إلى استخدام أحداث سبتمبر طوال الوقت لأهداف سياسية تصب فى مصلحة الرئيس وإعادة انتخابه وذلك عبر التذكير المستمر للمواطن الأمريكى بأن بلاده لا تزال فى حالة حرب. بل إن التعريف الفضفاض "للحرب على الإرهاب" كما سبقت الإشارة، إنما يسمح للإدارة بقصف الناخب الأمريكى بسلسلة من الأحداث -ولأجل غير مسمى- تستدعى حالة الذعر التى أصابت ذلك الناخب بعد سبتمبر وتجعل البلاد طوال الوقت فى حالة حرب بالمعنى الواسع للكلمة. وهى حالة طالما صبت فى خانة المؤسسة التنفيذية على حساب المؤسسة التشريعية، وأضافت للرصيد السياسى للرئيس، -أياً كان وبغض النظر عن أدائه- بعبارة أخرى، فإن استدعاء "المواجهة الخارجية" أمر ليس من المرجح أن تتخلص منه إدارة بوش فى المرحلة السابقة مباشرة على الانتخابات وهو ما يسهل معه تحويل المعركة الانتخابية على منصب الرئاسة -فى حالة استمرار "المواجهة مع الخارج"- إلى استفتاء حول "حماية الأمن القومى" الأمريكى بغض النظر عن أى تعريف دقيق لماهية هذا الأمن أو متطلباته الحقيقية" وهو يصب أيضاً بشكل مباشر فى صالح الرئيس نفسه.

ولا يقل أهمية عن ذلك -إن لم يزد- اعتبار آخر يتعلق بحالة الوهن التى يعانى منها الحزب الديمقراطى. فلا يمكن تصور هزيمة بوش فى الانتخابات فى ظل الصورة الراهنة لذلك الحزب. ورغم أن عدداً من الديمقراطيين قد أعلن ترشيح نفسه للرئاسة بالفعل إلا أن أياً من هؤلاء لا يبدو حتى الآن قادراً على انتشال حزبه من كبوته وتوحيده خلفه فى مواجهة مع رئيس يحظى بشعبية ناتجة عن حالة "الالتفاف حول الرئيس" أى رئيس يقود أمريكا فى حالة "أزمة خارجية".

أما هذه الشعبية نفسها التى يتمتع بها بوش فهى كما سبقت الإشارة ليست كلها تلقائية وإنما ساهمت الإدارة فى صنعها صنعاً عبر استدعاء حالة الذعر من التهديد الخارجى من ناحية، وبفعل براعة مستشارى الرئيس السياسيين فى التعامل مع الإعلام من ناحية أخرى، هذا فضلاً عن الدور الذى يلعبه الإعلام الأمريكى نفسه. فالإعلام

الأمريكى اليوم ليس هو نفسه الذى لعب دوراً محورياً فى وقف حرب فيتنام ودفع نيكسون للاستقالة بعد فضيحة ووترجيت .

وبالتالى فإن تغير السياسة الخارجية الأمريكية إنما يتوقف على حدوث تحول فى إحدى الاعتبارات الداخلية تلك فالكثير سوف يتوقف على وقوع حدث مهم من شأنه التأثير على مصداقية الإدارة الحالية أو يشكك فى النصر السهل الذى تحققه باحتلال العراق ومن ثم يرفع تكلفة المضى نحو الهدف الأصلى من وراء الاحتلال كما سوف يتوقف الكثير أيضاً على قدرة الحزب الديمقراطى على الخروج من الأزمة العميقة التى يعانى منها.

الهوامش

(1) George H.Nash, The Conservative Intellectual Movement in America (Delaware: Inter Collegiate Studies Institute, 1998) p.250.

(2) Bob Woodward, Bush At War, (New York : Simon and Schuster, 2002),pp.48-85

(3) Ibid pp. 328-342.

(4) Ibid

(5) <www.whitehouse.gov/news/releases/2002/06/20020601-.html> accessed July 5,2002.

(6) Fred Barns, Who Wins Without War?, Weekly Standard, Feb 27, 2003 <www.weeklystandard.com/content/public/articles/000/000/002/292pumoy.asp> accessed Feb 2, 2003.

(7)Rokert Kaplan, A Post-Saddam Scenario, The Atlantic Monthly www.theatlantic.com/issues/2002/11/kaplan.htm> accessed March 9, 2003.

(8) David Gelernter, Replacing the United Nations, The Weekly Standard, March 17,2003 www.weeklystandard.com/content/public/Articles/000/000/002/330cmbbi.asp> accessed March 19,2003

(9) William Kristol and Robert Kagan, The UN Trap? The Weekly standard, vol 8, no 10, Nov, 18, 2002 P.2

(١٠) لمزيد من التفاصيل أنظر :

منار الشوربجى، الحريات المدنية فى الولايات المتحدة بعد الحادى عشر من أيلول / سبتمبر، المستقبل العربى، العدد ٢٨٥، نوفمبر ٢٠٠٢، ص ٨ – ٢٩

(11) Mike Allen, To GOP, Daschle Words Are Fuel for Senate Hopes, The Washington post, April 13, 2003, p> A 10.

(12) Lorrie Goldstein, War of Words, Toronto Sun, Nov, 6, 2001, Lexis. Nexis Academic Universe www.lexis-nexis.com/univrese acc: March 7,2002.

إدارة العلاقات الأوربية الأمريكية بعد الحرب

د. زينب عبد العظيم

مثل العراق المحك الذى اختبرت على صعيده –ولا تزال– العلاقات الأوربية – الأمريكية. وبقدر ما كشفت القضية العراقية عن انقسامات وخلافات أوربية – أمريكية بقدر ما أوضحت انقسامات وخلافات أوربية – أوربية لا تقل خطورة، فلهذه الانقسامات والخلافات المتصاعدة انعكاساتها بالضرورة على حلف الأطلنطى وعلى الاتحاد الأوربى وعمليته الاندماجية التطورية، وذلك على الرغم مما تحرص عليه مختلف الأطراف من إبراز الحد الأدنى من الاتفاق الذى من شأنه الإبقاء على مظهر الوحدة الذى تختفى تحته عناصر الخلاف والصراع الواقعية.

وفى هذا السياق يمكن إثارة عدد تساؤلات على النحو التالى :

- كيف ثارت الخلافات والانقسامات الأوربية – الأمريكية بشأن الحرب ضد العراق؟ ولماذا ؟ وكيف تطورت ؟ وفى أى تجاه؟ وما هو حال هذه الخلافات والانقسامات بعد الحرب؟ وحول أى قضايا تدور؟
- ما دلالة هذه الخلافات والانقسامات بالنسبة لمستقبل العلاقات الأوروبية – الأوروبية ، والأوروبية –الأمريكية؟ وهل يمكن لهذه الخلافات أن تثنى الولايات المتحدة عن تنفيذ مخططها الرامى إلى تحقيق الهيمنة العالمية والسيطرة الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط؟

فيما يلى، ستحاول الدراسة الإجابة على تلك التساؤلات من خلال تناول النقاط التالية :

أولاً : الانقسامات الأوروبية – الأوروبية ، والأوروبية - الأمريكية بشأن الحرب ضد العراق:

ثار الانقسام والخلاف بين الأوروبيين والأمريكيين منذ أن سعت الولايات المتحدة لاستصدار قرار من مجلس الأمن يتيح لها اللجوء التلقائى للقوة ضد العراق فى حال عدم امتثالها لقرار مجلس الأمن وتعاونها الكامل مع مفتشى الأسلحة الدوليين، وقد لعبت فرنسا مع روسيا دوراً هاماً فى اتجاه رفض هذا المسعى الأمريكى وأصرت على إصدار قرارين وليس قرار واحد بما لا يتيح للولايات المتحدة اللجوء التلقائى للقوة بدون قرار

جديد من مجلس الأمن . ثم تصاعد هذا الخلاف واتسعت شقته مع بروز معارضة فرنسية – ألمانية – روسية لاستصدار قرار ثان من الأمم المتحدة يتيح للولايات المتحدة استخدام القوة ضد العراق قبل استكمال عمل المفتشين الدوليين لأنه ليس هناك ما يبرر التخلى عن مهمة المفتشين واللجوء إلى القوة المسلحة فى العراق. ودعت الدول الثلاث مجلس الأمن إلى بذل كل الجهد من أجل ترجيح الطريق السلمى لنزع السلاح ضد العراق، وقد بلغت الأزمة مداها فى إطار العلاقات الأوربية – الأمريكية حين هددت فرنسا ومعها روسيا والصين باستخدام الفيتو ضد مشروع القرار الذى أرادته الولايات المتحدة وأعلنت ألمانيا أيضاً رفضها لذلك القرار ، الأمر الذى واجهته الولايات المتحدة بسحب مشروع القرار دون التصويت عليها وإعلانها المنفرد الحرب ضد العراق خارج إطار الأمم المتحدة تؤيدها فى ذلك حليفتها الأساسية بريطانيا إلى جانب كل من أسبانيا وإيطاليا ومجموعة دول شرق أوربا.

ثانياً : المؤيدون والمعارضون للحرب : لماذا ؟

إن هذا الانقسام الأوربى حول القضية العراقية والتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية تكمن وراءه مجموعة متنوعة من الدوافع بقدر تنوع الدول المؤيدة والمعارضة.

فعلى الجانب المعارض يأتى الموقف الفرنسى باعتباره متفقاً ومنسجما مع مجمل تراث السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة والذى يحاول أن يعدل من الجنوح الأمريكى دون القدرة على امتلاك مشروع سياسى متكامل يمثل بديلا للمشروع الأمريكى.

فقد رغبت فرنسا بذلك فى تسجيل اختلافها مع الإدارة الأمريكية حول أسلوب إدارة النزاعات العالمية بحيث يتضح رفضها للهيمنة الأمريكية العالمية حيث ترى فرنسا أن المسألة تتجاوز العراق لتتعلق بقضايا أساسية. وفى هذا الإطار تقول جين ديفيد ليفيت " أننا نتحدث عن مستقبل النظام الدولى والعلاقات بين الشمال والجنوب وبشكل خاص علاقتنا مع العالم العربى ومن ثم فإن أى عمل تنقصه الشرعية ولا يحظى بتأييد المجتمع الدولى لن يتم تفهمه وسوف يؤثر بشدة على هذه العلاقات "(١).

أما ألمانيا فقد رغبت فى حماية السيادة الأوربية من سطوة الولايات المتحدة، حيث أعادت ألمانيا فى ظل حكومتها اليسارية المالية، اكتشاف نفسها كقوة أوربية يمكنها التصرف عالمياً بمعزل عن الإرادة الأمريكية وفى ضوء تصورات جديدة تعلى من شأن المصالح القومية الألمانية على حساب اعتبارات الطاعة المطلقة للولايات المتحدة.

أما روسيا فقد كان يؤلمها أن تجد القرار الدولى الذى كانت شريكة فيه فى زمــن القطبية الثنائية قد خرج من بين يديها وانفردت به الولايات المتحدة التى أصــبحت بــذلك الدولة الوحيدة المخططة له والمتحكمة فيه، ولعل ذلك هو الذى دعا بوتين إلى القول أنــه إذا أريد للعالم أن يكون أكثر واقعية وأكثر أمناً فلا بد أن يكون متعدد الأقطاب (٢).

والخلاصة إذن بالنسبة لفرنسا وألمانيا وروسيا أن مواقفها جاءت لتعكس شــعوراً فرنسياً ألمانياً روسياً بأن حرب العراق قد تكون نقطة إعادة صياغة مســتقبل العلاقــات الأوربية – الأمريكية بل ومستقبل العلاقات الدولية بأسرها.

وعلى صعيد الدول المؤيدة للولايات المتحدة فإنه يمكن القول أنه إذا كان طبيعيــاً أن تحذو بريطانيا حذو الولايات المتحدة فى إطار إدراكها لأولوية التحالف الاســتراتيجى مع الولايات المتحدة على حساب أى شئ آخر من قبيل مستقبل عملية الاندماج الأوربــى، فإن موقف كل من أسبانيا وإيطاليا هو موقف يحتاج إلى معرفة دوافعه وذلك على خلفيــة ما تميزت به الأحزاب اليسارية والاشتراكية التى سيطرت على مقاعد الحكم فى مدريــد وروما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – من نزعة نقدية إزاء السياسات الأمريكية خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط المجاورة لها جغرافياً والمرتبطة بها تاريخياً.

والواقع فإن حقيقة أن الائتلاف الحاكم فى الدولتين الآن هى ذا توجهــات يمينيــة إنما يفسر جزئياً هذا التحول فى المواقف. إلى جانب ذلك فإنه يمكن فهم توجهات إيطاليا وأسبانيا تجاه الولايات المتحدة باعتبارها تجسد محاولة لتصــحيح الخلــل الواضــح فــى موازين القوى القارية الذى تحول، بفعل الوحدة الألمانية، وتوسع الاتحاد الأوربى لصــالح وسط وشرق أوروبا على حساب جنوبها ، الأمر الذى دعا الدولتين إلى محاولــة البحــث باستمرار عن أطر بديلة للفعل السياسى تعادل بها هيمنة الأجندة الألمانية علــى القــارة، ويأتى فى هذا الإطار تحمسهما لتطوير الشراكة الأوربية – المتوسطية. ومــن ثــم فــإن التأييد الأسبانى الإيطالي للموقف الأمريكى يمثل فى ضوء ذلك محاولة لتوسيع مجــالات الحركة السياسية من خلال التقرب للولايات المتحدة (٣).

أما على صعيد دول شرق أوربا التى وقعت بياناً مؤيداً لواشنطن فى حربها ضد العراق، فإن فرنسا قد اعتبرتها قد ضيعت بذلك فرصة ثمينة لالتزام الصمت وأنها لم تأبه بخطر الانحياز بسرعة إلى الولايات المتحدة. وفى المقابل فإن الولايات المتحدة لقبت تلك

الدول بأوربا الجديدة فى مقابل لقب أوربا القديمة الذى أشارت به إلـــى ألمانيـــا وفرنســـا، وأرادت بذلك أن تضغط عليهما وأن تلمح لهما بوجود حقائق جديدة على الساحة الأوربية من شأنها تهميش دور قلب أوربا فى إطار النظام العالمى ما بعـــد ١١ ســـبتمبر وتأكيـــد انفرادية الولايات المتحدة بالسيطرة على النظام وتوجيهه بدعم من دول أوربيـــة أخـــرى صاعدة(٤).

وإذا كانت فرنسا وألمانيا وروسيا لم يفلحوا فى منع الولايات المتحدة من الذهاب إلى الحرب واستخدام القوة العسكرية ضد العراق فإنها بلاشـــك نجحـــت فـــى أن تحـــرم الولايات المتحدة من غطاء الشرعية الدولية الذى سعت إليها كثيراً، وأن تجعلها تبـــدو – باتخاذ قرار الحرب المنفردة خارج إطار الأمم المتحدة – بالدولة العاصية التى لا تحتـــرم القانون ولا الديمقراطية فأسقطت بذلك قناعاً كانت تتشح به الولايات المتحـــدة وأظهـــرت الوجه الآخر للقوة العظمى التى فرضت الهيمنة والسيطرة على النظام العالمى وفرضـــت إرادتها على دول العالم المختلفة محتكمة فى ذلك فقط إلى المصالح الأمريكية دون النظـــر إلى أى شئ آخر.

ثالثاً : محاولات للتهدئة :

على الرغم من هذه الانقسامات والخلافات الأوربية – الأمريكية فإنه مع بدايـــة الحرب جرت محاولات للتهدئة اضطلعت بها كل مـــن فرنســـا وألمانيـــا وروســـيا إزاء الولايات المتحدة، حرصا على روابطهم الاستراتيجية مع الولايات المتحـــدة مـــن ناحيـــة وحرصا على مصالحهم فى عراق ما بعد الحرب من ناحية أخرى.

فعلى جانب، اتجهت فرنسا مع بداية الحملة العسكرية إلى محاولة تهدئة التـــوتر القائم فى علاقاتها مع الولايات المتحدة بإعلانها أن العـــراق إذا مـــا اســـتخدم الأســـلحة الكيميائية فإنها سوف تدخل الحرب إلى جوار القوات الأمريكية والبريطانية.

وفى هذا الإطار أيضاً حرص رئيس الوزراء الفرنسى على التأكيد على أنه "يجب ألا نخطئ فى تحديد من هو العدو"، " وأن فرنسا حليف للمعسكر الديمقراطى" ، كما جاء فى هذا الإطار أيضاً تحذير وزير الخارجية الفرنسى دى فيلبان دول منطقة الشرق الأوسط من توسيع دائرة الحرب ودعاها إلى ضبط النفس، وقال " أنه فى حالة توسيع الحرب فإن فرنسا سوف تنضم إلى حلفائها الولايات المتحدة وبريطانيا". وهكذا تكررت

كلمة حلفاء فى كل التصريحات الفرنسية ، كما تكررت تعبيرات " نحن لا نؤيد الديكتاتورية" حتى لا يكون هناك لبس فى فهم موقف فرنسا الرافض للحرب(٥).

أما ألمانيا فقد أعلنت أنها إذا كانت ضد الحرب فليس معنى ذلك أنها تتمنى هزيمة التحالف، وصرح شرودر نفسه بأنه "مع انتهاء الديكتاتورية فإن الشعب العراقى سيحقق حلمه فى الحياة فى سلام وحرية وسيكون له حق تقرير المصير". ويلاحظ أن هذا التصريح إنما يعيد تكرار النغمة السائدة فى الخطاب الأمريكى عامة وخطاب بوش خاصة بشأن تحرير العراق، ومن ثم فهو يمثل مؤشراً أخراً على الطريقة التى حاولت بها ألمانيا أن تهدئ من لهجتها المعارضة للحرب والتى باشرتها منذ بداية الحرب وهو ما يشير أيضاً إلى حرص برلين على بدء إصلاح علاقاتها المتدهورة مع واشنطن(٦). وتنسجم تصريحات شرودر مع ما صرح به وزير خارجيته يوشكا فيشر حين أعرب لنظيره البريطانى جاك يسترو عن أمله فى أن ينهار النظام العراقى فى أسرع وقت ممكن، حتى يتم تفادى إزهاق المزيد من الأرواح، وهو ما اعتبره البعض تصريحات تتناقض مع الجهود الدبلوماسية الحثيثة التى بذلتها ألمانيا فى مجلس الأمن لمنع نشوب الحرب (٧).

أما روسيا التى كان موقفها قبل شن الحرب يقضى بتجنب هذه الحرب بكل الوسائل المتاحة ومواصلة بعثة المفتشين الدوليين عملها، وعندما نشبت الحرب وصفها الرئيس الروسى بأنها " خطأ سياسى فادح" وأنها ديمقراطية التوما هوك" فإنه مع بروز قوات التحالف وإحرازها انتصارات متتالية، عاد بوتين ليقول " أنه ليست من مصلحة روسيا هزيمة الولايات المتحدة فى الحرب لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الاقتصادية".

وقد اتضح بذلك أن روسيا لم ولن تتدخل بأى شكل من الأشكال من الناحية العسكرية فى الحرب وهو الأمر الذى يعكس مشكلاتها الداخلية وضعف قدراتها الاقتصادية والعسكرية إلى جانب ارتباطاتها العديدة واتفاقاتها المختلفة مع الولايات المتحدة .وعلى الرغم مما قد يوصف به الموقف الروسى من ميوعة واضحة، فإنه لم يكن ليروق لإدارة بوش التى أوضحت عدم رضاها عن مواقف روسيا غير الصلبة. ومن ثم تواصلت ضغوط واشنطن على الكرملين من خلال اللوبى الأمريكى والإسرائيلى فى موسكو الذى اتجه إلى بوتين لإقناعه بأن مصالح روسيا مرتبطة بالولايات المتحدة وليس

بالعراق ومن ثم فإنه من الضرورى عدم المساس بالسياسة الأمريكية، كما نصح اليمين الروسى بوتين أكثر من مرة بالعدول عن فكرة التحالف مع الدول المعارضة للحرب وخاصة فرنسا وألمانيا والصين، حيث أن هذه الدول ستعود إلى تطبيع علاقاتها مع واشنطن فى حين ستبقى روسيا وحيدة فى الميدان. ومع اقتراب النصر بدأت الحكومة الروسية من خلال وسائل الإعلام فى تخفيف لهجتها الانتقادية لواشنطن ، حيث بدأت تشعر روسيا بأن مصالحها فى العراق ستكون مهددة فى حالة انتصار قوات التحالف وأن الولايات المتحدة من المتوقع أن تتجه لمحاربة روسيا ومصالحها فى العراق نتيجة للموقف الروسى المعارض للحرب والمؤازر للموقفين الفرنسى والألمانى .

وفى هذا الإطار لم تتخذ روسيا موقفاً حازما تجاه قصف موكب السفير الروسى فى بغداد عندما كان بسبيله للانسحاب من السفارة الروسية فى بغداد فى طريقه للحدود العراقية– السورية للعودة إلى الوطن بعد أن قررت القيادة السياسية تقليص عدد أفراد طاقمها الدبلوماسى واكتفت فقط بالإعراب عن قلقها بشأن هذا الحادث ، كما أوضح بوتين أن روسيا لا ترغب فى أن ترى الولايات المتحدة مهزومة فى العراق ولكنها تريد إعادة طرح المسألة العراقية على الأمم المتحدة، وأنه كلما تحقق ذلك بسرعة كلما كان ذلك أفضل لكل الدول الداخلة فى الصراع [٨].

رابعاً : عودة الانقسامات الأوربية - الأمريكية للتصاعد مع نهاية الحرب :

على الرغم من كل محاولات التهدئة التى بذلتها الدول الأوربية المعارضة للحرب، إلا أنه مع اتجاه الحرب إلى نقطة النهاية ووضوح انتصار قوات التحالف ، بدأت تبرز على السطح الانقسامات والخلافات العميقة التى تعلقت بدور الأمم المتحدة فى عراق ما بعد صدام وقضية إعادة إعمار العراق. وقد بدت هذه الخلافات أقوى بكثير من محاولات التهدئة الفرنسية حيث أنها جسدت تهديدات للمصالح الرئيسة لتلك الدول ومحاولة تهميش دورها، فيما اعتبر مسعى أمريكى لمعاقبة تلك الدول على موقفها المعارض للحرب.

فلقد خرجت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا منتصرة فى الحرب، ومن ثم فإن الرسالة التى صدرت عن الولايات المتحدة إلى العالم كله كان مفادها أن الولايات المتحدة صارت تقود النظام العالمى الجديد بالقوة، ومن ثم فقد أصبحت سيدة هذا العالم وعلى كل الدول أن تبدى قناعتها بذلك وأن تتعامل معها من هذا المنطلق.

فى ضوء ذلك وعلى الرغم من صدور تصريحات من المسئولين الأوربيين قبـل بدء الحرب تؤكد رفضهم المشاركة فى إعادة إعمار العراق، فإن مـع اقتـراب وضـع الحرب أوزارها وانتصار الولايات المتحدة بدأ القلق يساور الأوربيين بشأن غنائم الحرب التى أرادوا أن يكون للشركات الأوربية نصيب منها إلى جانـب الشـركات الأمريكيـة والبريطانية من ناحية، وبشأن مصير العراق وإدارته التى أرادوا أن يكون للأمم المتحـدة دور أساسى فيها يحول دون انفراد الولايات المتحدة بتقرير أمورها على النحو الذى يخدم مصالحها ويبسط سيطرتها التامة على المنطقة من ناحية أخرى [٩].

فى هذا الإطار جاء تأكيد باول وزير الخارجية الأمريكى أن الولايـات المتحـدة وبريطانيا اللتين تحملتا العبء الأكبر فيما يخص العمليات العسكرية يجب أن يكون لهمـا الدور الرئيسى فى تشكيل مستقبل العراق [١٠]. وقد أوضح باول أنه فى ضوء التضـحيات السياسية والاقتصادية والبشرية التى تقدمها قوات التحالف فى العراق فإن من الطبيعى أن تتولى هى مسئولية شئون العراق مستبعداً بذلك أن تلعب الأمم المتحدة دوراً حيويـاً فـى إعادة إعمار العراق ومؤكداً أن الدول التى دفعت ثمناً سياسياً وضـحت بـأرواح أبنائهـا وأنفقت الأموال لتوفير الظروف التى تمكن من إقامة حكومة ديمقراطية جديدة فى العراق سيكون لها دور حيوى ومهم فى عملية إعمار العراق ، كما أوضح بـاول أن العـراقيين سيكونون أحراراً فى اختيار قادتهم الجدد. إلا أنه أعترف بأن الولايات المتحدة سـتمارس بعض النفوذ فى هذا الاتجاه.

وبالفعل فإن الولايات المتحدة قد اعتبرت أن العراق قد وضع هو وثرواته تحـت وصايتها المباشرة ، وأنه أصبح ولاية أمريكية خالصة. وبناء على ذلك قامـت الولايـات المتحدة بتنصيب حاكم عسكرى أمريكى على العراق هو جاى جارنر تاجر السلاح الـذى أمد الجيش الأمريكى بالأسلحة التى ضرب بها العراق، والذى له علاقات قوية بإسرائيل. ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة اعتبرت أن عمليات إعادة الأعمار ينبغى أن تكون خالصة للشركات الأمريكية الكبرى التى تحتفظ بصلات وثيقة مع شخصيات بـارزة فـى الإدارة الأمريكية والكونجرس عدا الفتات القليل الذى قد يـذهب للشـركات البريطانيـة كمكافأة لبريطانيا على دورها فى الحرب، مع استبعاد فرنسا وألمانيا وروسيا الأمر الـذى يعكس طبيعية دوافع السلب والنهب التى حركت هذه الحرب غير المشروعة والتى أطلقت عليها سوريا بحق "السطو المسلح على العراق "[١١].

وبدأت التحركات الأمريكية الفعلية تترجم هذه الرؤى الأمريكية، فمن ناحية بدأت الشركات الأمريكية بالفعل تجنى أولى ثمار الحرب ضد العراق حيث منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عقد يصل قيمته إلى اكثر من ٦٨٠ مليون دولار إلى مجموعة شركات "بيكتل" التى يوجد مقرها فى سان فرانسيسكو والتى سوف تتولى عملية إعادة بناء محطات توليد الكهرباء وأنظمة الرى والصرف الصحى ومبانى المطار الرئيسى فى العاصمة بغداد إضافة إلى ميناء أم القصر فى جنوب العراق [١٢].

ومن ناحية أخرى اعتمد مجلس النواب قانون ميزانية إعادة إعمار العراق، والذى ضم بنودا لمعاقبة دول " التحالف المعارضة" والتى عارضت العمل العسكرى ضد العراق حيث تستبعد هذه البنود فرنسا وألمانيا وروسيا (وأيضاً سوريا) من عقود إعادة تعمير العراق فى مرحلة ما بعد الحرب فيما وصف بأنه خطوة انتقامية من الدول الأربع لموقفها من الحرب فى مجلس الأمن، حيث نص على منع الشركات والرعايا الذين يحملون الجنسية الفرنسية والألمانية والروسية (والسورية) من المشاركة فى تقديم عروض لتوفير السلع والخدمات فى إطار عقود لإعادة إعمار العراق أو حتى الحصول على معلومات تتعلق بهذه العروض. وكان هذا البند بمثابة تعديل أدخل على قانون الميزانية واقترحه النائب الجمهورى مارك كيندى وذلك انطلاقا من فكرة أن هذه الدول قد وفرت المساعدة والأمان للرئيس العراقى صدام حسين معرضين حياة الأمريكيين للخطر [١٣].

خامساً : فرنسا وألمانيا وروسيا فى مواجهة محاولة الانفراد الأمريكى بالغراق

مواجهة لهذا التوجه الانفرادى الأمريكى التقت مصالح فرنسا وألمانيا وروسيا فاجتمعت الدول الثلاث فى سان بطرسبرج بروسيا وطالبت بأن تلعب الأمم المتحدة دوراً جوهرياً فى عملية رسم مستقبل العراق بعد الحرب وإعادة إعماره وشدد زعماء الدول الثلاث فى ختام قمتهم على أهمية موافقة الولايات المتحدة وبريطانيا على قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولى بدورهما فى العراق [١٤].

فى هذا الإطار أوضح شرودر فى بيان له أمام " البوندستاج" أن الأمم المتحدة لابد وأن تقوم بدور أساسى فى مرحلة إعادة بناء العراق وإعادة الاستقرار إليه وأكد أن الحفاظ على وحدة أراضيه وسيادته الكاملة عليها بالإضافة إلى بقاء آبار النفط ملكاً للشعب العراقى وهو شرط أساسى لإقامة نظام عادل فى عراق ما بعد الحرب [١٥].

كما أكد شرودر أيضاً فى أثناء مؤتمر بروكسل أنه بعد نهاية الحرب فإن الأمم المتحدة ينبغى أن تلعب الدور الرئيسى فيما يتعلق بمستقبل العراق ونظامه السياسى الجديد [١٦]. ويتفق التوجه الفرنسى مع هذا التوجه الألمانى ، حيث تعتبر فرنسا أن الأمم المتحدة هى الجهة الشرعية الوحيدة التى يحق لها إعطاء قرار الحرب وقرار الإعمار. أما روسيا فقد انضمت إلى كل من فرنسا وألمانيا فى المطالبة بتفعيل دور الأمم المتحدة وإشرافها على الأوضاع فى العراق حيث تسعى روسيا بذلك للحفاظ على مصالحها فى العراق. فإلى جانب ديون على العراق تقدر بنحو ٨ مليار دولار، فإن هناك آفاقاً للاستثمارات والمشاركة فى العديد من المشروعات التى تربو على ٤٠ مليار دولار [١٨].

إلا أن الولايات المتحدة رداً على ذلك أعلنت رفضها مطالبة كل من فرنسا وألمانيا وروسيا إعطاء دور حيوى للأمم المتحدة وأعادت تأكيد موقفها إزاء ذلك حيث أكد باول " أن الولايات المتحدة لن تقول حسنا انتهت الحرب وسوف نسلم العراق للأمم المتحدة" [١٩].

سادساً : تباعد بريطانى -أمريكى مقابل تقارب بريطانى -أوربى :

جمعت الرغبة فى دور فعال للأمم المتحدة فى عراق ما بعد الحرب بين فرنسا وألمانيا وروسيا من ناحية وبريطانيا من ناحية أخرى ، حيث مثلت قناعة بريطانية فرضت نوع من التباعد البريطانى الأمريكى قابله قدر من التقارب البريطانى الأوربى وفى هذا الإطار جاء إعلان وزير خارجية بريطانيا "أن بلاده ترغب فى توفير مناخ جديد داخل الاتحاد الأوربى بعد الانقسامات التى حدثت بسبب الحرب فى العراق، وأعرب سترو فى تصريحات له على هامش قمة الاتحاد الأوربى غير الرسمية التى عقدت فى أثينا فى ١٦-١٧ أبريل ٢٠٠٣، عن أمله فى العمل بشكل جماعى داخل الاتحاد الأوربى حول العراق ومع أمم متحدة تقوم بدور حيوى"[٢٠].

ويبدو أن هذا الأمر يعد بمثابة نقطة خلاف أساسية بين الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا ، ففى الوقت الذى تتفق فيه الحليفتان على دور للأمم المتحدة فإن الخلاف يبرز بشأن طبيعة هذا الدور وحدوده فالولايات المتحدة من جانبها لا تريد سوى دور محدود للأمم المتحدة يتناول المسائل الإنسانية وعمليات الإغاثة وتقديم المساعدات.

وفى هذا الإطار، ومن خلال المؤتمر الصحفى الذى عقد فى بلفاست بعد لقاء جمع بين بوش وبلير فى ٢٠٠٣/٤/٩ قال بوش: عندما نتحدث عن دور حيوى للأمم

المتحدة فإن هذا يعنى دوراً حيوياً فى جميع الجوانب سواء المساعدات الإنسانية أو المساعدة فى الوقوف إلى جانب السلطة المؤقتة و لخص بوش دور الأمم المتحدة فى مساعدة الشعب العراقى على الحياة بحرية وتوفير الطعام والدواء.

وفى هذا الإطار فإن كولن باول فى أقوى تعليق له على الوضع أوضح " أن الولايات المتحدة لن تتنازل للأمم المتحدة عن السيطرة على العراق كما يطلب الأوربيون" . فخطة الولايات المتحدة الحالية تتمثل فى أن يقوم حاكم أمريكى (جاى جارنر) بإدارة العراق بالتعاون مع القوات الأمريكية والبريطانية إلى حين تتمكن الولايات المتحدة من إقامة حكومة عراقية مؤقتة ذات صلاحيات محدودة وسوف تزيد صلاحيات هذه السلطة المؤقتة بالتدريج إلى أن تتولى السلطة حكومة عراقية مستقلة ، إلا أن المسئولين الأمريكيين لا يحددون بالضبط كم من الوقت سوف يستغرق ذلك[٢١].

أما بريطانيا فإنها تصر أن العراقيين سوف يديرون دولتهم وهذا هو ما أكده جاك سترو فى بروكسل ،وهى حين تتحدث عن دور حيوى للأمم المتحدة فإنها تريد دوراً أوسع مدى وأعمق تأثيراً يمتد ليشمل قضية إعمار العراق وإدارته بعد الحرب بحيث لا تنفرد بهما الولايات المتحدة وفقاً لرؤيتها ومصالحها، وفى هذا الإطار أكد بلير خلال المؤتمر الصحفى فى بلفاست على الدور الحيوى الذى ينبغى أن يعطى للأمم المتحدة فى إعادة إعمار العراق وأن الشعب العراقى وليس بريطانيا أو الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة هو الذى سيدير العراق الجديد الذى سيظهر بعد الحرب، وهو الأمر الذى يظهر وجود قدر من الخلاف مع الولايات المتحدة التى تريد دوراً محدوداً للأمم المتحدة لا يمتد إلى إدارة العراق وإعماره فى الوقت الذى تخشى فيه بريطانيا من انفراد الولايات المتحدة بالأمرين دونها ودون الدول الأوربية الأخرى [٢٢]. وتسعى بريطانيا فى هذا الإطار إلى رأب الصدع الذى صار بينها وبين دول أوربا خاصة فرنسا وألمانيا، كما تسعى من ناحية أخرى إلى اكتساب قدر من تأييد الرأى العام للحكومة البريطانية بزعامة بلير الذى واجه معارضة داخلية شديدة لسياسته التى تؤثر على تبعية بريطانية كاملة للولايات المتحدة، وأخيراً فإنها تسعى من ناحية ثالثة إلى الحفاظ على مصالحها وضمان نصيبها من الكعكة العراقية خشية أن تنفرد الولايات المتحدة بها أو بالنصيب الأكبر منها .

وهكذا فقد أنضم بلير إلى القادة الأوربيين الآخرين واتفقوا على ضرورة أن يقرر مجلس الأمن عملية ما بعد الحرب. هذا فى الوقت الذى تعارض فيه الولايات المتحدة فكرة إشراف الأمم المتحدة وإدارتها لحكومة مؤقتة فى العراق كما فعلت فى أماكن أخرى مثل كوسوفا وتيمور وأفغانستان. وهكذا يريد بلير أن تلعب الأمم المتحدة دوراً قويا فى المرحلة التالية للحرب بصورة تفوق تصورات بوش، وهو الرأى الذى تحدثت به الدول الأوربية الثلاث المعارضة للحرب، ألمانيا، روسيا وفرنسا، وتؤكد بريطانيا أنها سوف تعمل على ضمان إشراف الأمم المتحدة على برنامج المساعدات الدولية المتوسطة وطويلة المدى ولكن أيضاً سوف تسعى إلى استصدار قرار جديد من مجلس الأمن لإقرار إدارة ملائمة لما بعد الحرب[٢٣].

سابعاً : خطوات أمريكية على طريق التهدئة :

ولكن على الرغم من هذا التحدى الأمريكى للدول الأوربية إلا أن الولايات المتحدة يبدو أنها لا تريد أن تسير فى طريق الانقسام والخلاف الأوربى – الأمريكى إلى ما لانهاية الأمر الذى قد يجعل هذا الخلاف يتطور على نحو لا يخدم المصالح الأمريكية ويثير ردود فعل عكسية قوية من شأنها خلق نزعة انشقاقية استقلالية حادة تهدد أهداف الهيمنة الأمريكية على أوربا والعالم، ومن ثم سعت الولايات المتحدة إلى محاولة رأب الصدع الأوربى – الأمريكى ولكن على الطريقة الأمريكية وبما يحفظ المصالح الأمريكية وانفرادها باتخاذ القرار ليس فقط فيما يخص الشأن العراقى ولكن الشأن العالمى ككل.

فى هذا الإطار يمكن فهم التحرك الأمريكى باتجاه محاولة لإنقاذ العلاقات الأمريكية – الأوربية من التوتر الذى أصابها وذلك من خلال عدة خطوات كان أهمها، لقاء بروكسل فى ٣ أبريل ٢٠٠٣، الذى جمع لأول مرة منذ بدء الأزمة كولن باول وزير الخارجية الأمريكى مع وزراء خارجية الدول " ا لمارقة" إن جاز التعبير ، فى محاولة لتقريب وجهات النظر ورأب الصدع فى العلاقات الأوربية –الأمريكية. وتلا ذلك بعدة أيام الإعلان عن تراجع مجلس النواب عن قراره بشأن حرمان الدول الثلاث فرنسا وألمانيا وروسيا من عقود إعادة إعمار العراق. وهو الأمر الذى يرى البعض أنه لا يعود إلى سعى الولايات المتحدة لتحسين علاقاتها مع الدول الأوربية بقدر ما يعود إلى خوف الولايات المتحدة من عدم القدرة على توفير المبالغ الطائلة التى تتطلبها عملية إعادة

الإعمار، الأمر الذى سوف يجعلها تتحمل أعباء ضخمة قد تعرض مصالحها الاقتصـــادية والسياسية لأخطار وخيمة[٢٤].

وأخيراً جاءت الخطوة الثالثة متمثلة فى موافقة وزراء ماليـــة ورؤســـاء البنـــوك المركزية فى مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى الذين اجتمعوا فـــى واشـــنطن فـــى ٢٠٠٣/٤/١٢ على تأييد استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يدعم الجهد الدولى لإعادة بناء وأعمار العراق فيما وصف بأنه تنازل من جانب الولايات المتحدة التى ترفض مـــنح الأمم المتحدة أى دور محورى فى عملية إعادة البناء. كما وافق وزراء المالية على قيـــام البنك وصندوق النقد الدوليين بدورهما المادى فى تقويم احتياجات العراق للتنمية وإعـــادة بناء ما دمرته الحرب مع الاعتراف بحق الشعب العراقى فى تقرير ما ينبغى تطبيقه مـــن سياسات لإعادة بناء مستقبلهم. وقد صدر البيان كصبغة توفيقية بـــين إصـــرار الولايـــات المتحدة على أن يكون إسهام صندوق النقد والبنك الدوليين جزءاً من البرنامج الأمريكـــى لإعادة الإعمار فى العراق دون حاجة لقرار جديد من مجلس الأمن ، وإصـــرار فرنســـا وألمانيا على عدم السماح للمؤسستين الماليتين الدوليتين بالمشاركة فى عمليات الإعمار إلا فى إطار منظمة دولية [٢٥].

إلا أنه على الرغم من ذلك فلا تزال هناك مخـــاوف ألمانيـــة فرنســـية روســـية مشتركة بشأن اتجاه الولايات المتحدة للانفراد بالهيمنة والسيطرة ليس فقط علـــى العـــراق ولكن أيضاً على النظام العالمى.

ثامناً : تحرك أوربى نحو تفعيل سياسية خارجية دفاعية أوربية مشتركة

تمثل المخاوف الأوربية من انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة العالمية، ومن تـــداع دورها فى النظام العالمى هاجسا أساسياً، هذا الهاجس هو الذى يحرك الآن الدول الأوربية وفى مقدمتها فرنسا وألمانيا نحو تفعيل مؤسسات الاتحاد الأوربى والعمل فى اتجاه صياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة بعد أن أظهرت الأحداث فشل الاتحـــاد الأوربـــى بســـبب الاختلافات الكبيرة فى مواقف العديد من الدول الأعضاء إزاء قضية العراق ، لذلك بدأت تدرك الدول الأوربية ضرورة إعادة النظر فى حساباتها مرة أخرى والاستفادة من دروس الماضى خاصة بعد الحرب فى البلقان، وضرورة العمل على إقرار سياسة أمنية وخارجية مشتركة من خلال العمل كفريق ومن خلال تحمل دول الاتحاد الأوربى مســـئولياتها، وإذا

كانت الدول الأوربية مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا والنمسا وهولندا تدرك أن تحقيـــق هـــذا الهدف لا يزال بعيداً إلا أنها تعتقد أنه غير مستحيل [٢٦].

وفي هذا الإطار، وفي بروكسل وخلال الاجتماع بوزير الخارجية الأمريكى أكـــد جيرهارد شرودو أن ألمانيا رفضت -ولا تزال- الحرب على العراق وتعتبرهـــا قـــراراً خاطئاً وطالب المستشار الألمانى أوربا بوضع تصور مستقبلى طويل المدى يقـــوم علـــى التعاون والأمن المشترك وتتحدث فيه أوربا بصوت واحد.

كذلك دعا شرودر فى أول بيان للحكومة الألمانية يلقيه أمـــام البرلمـــان (البونـــد ستاج) دعا دول الاتحاد الأوربى للتضامن والتعاون فيما بينها حتى تستطيع أوربا التـــأثير داخل الناتو وداخل المنظمات الدولية وطالب بتوحيد السياسة الخارجيـــة الأوربيـــة قـــدر الإمكان واقترح إنشاء منصب وزير خارجية للاتحاد الأوربى وأن تبدأ أوربـــا بإرســـال " قوات أوربية للمشاركة" فى مهام حفظ السلام والأمن فى إطار الأمم المتحدة وليس كقـــوة تابعة لدول أوربية بعينها.

وأعرب شرودر عن اعتقاده بأن ألمانيا لا يمكنها أن تكتفـــى بـــأن تكـــون قـــوة اقتصادية إذا ما أرادت أن يكون لها كلمة فى الشأن العالمى ومن ثم فـــإن بنـــاء ألمانيـــا عسكرياً هو أمر ضرورى لجعلها قوة يحسب حسابها فى إطار النظام العالمى.

كذلك أعلن وزير الخارجية الألمانى يوشكافيشر أن ألمانيا سوف تســـعى بشـــكل مكثف خلال المرحلة القادمة للتوصل إلى اتفاق بين الدول الأوربية على وضـــع دســـتور لسياسة خارجية وأمنية موحدة للاتحاد الأوربى مؤكدا أن ألمانيا قد تبدأ فى توحيد السياسة الخارجية والأمنية لبعض الدول الأوربية كنموذج يمكن التوسع فيه وتطبيقه على كل دول الاتحاد الأوربى فى المستقبل[٢٧].

ومن جانبها أكدت فرنسا على لسان رئيس وزرائها جان بيير رافاران (فـــى ١٥ أبريل ٢٠٠٣) فى لقاء معه على القناة الثالثة بالتليفزيون الفرنسى أن الولايـــات المتحـــدة ارتكبت ثلاثة أخطاء فى حربها ضد العراق: خطـــأ معنـــوى وخطـــأ سياســـى وخطـــا استراتيجى، وأكد رفضه لنظرية القطب الأوحد وضرورة أن تكون أوربا قوة ثانية علـــى الساحة العالمية لتحقيق التوازن[٢٨].

وبنفس المنطق أكدت دول أوربية أخرى ضرورة العمل فى هذا الاتجـاه فمـن جانبها طالبت وزيرة خارجية النمسا فيريرو فالدنر دول الاتحاد الأوربى بضرورة العمـل على إقرار سياسة خارجية وأمنية مشتركة (٢٩).

وفى هذا الإطار أيضاً جاءت الدعوة من بلجيكا وجـاء التجـاوب مـن ألمانيـا وفرنسا، حيث تخطط الدول الثلاث لعقد مؤتمر قمة بشأن الدفاع الأوربى للإسراع بعملية صياغة سياسة أمنية مشتركة، وقد تم الترحيب بانضمام دول أخرى من قادة دول معسكر الاتحاد الأوربى المعارض للحرب على العراق إلى مؤتمر الدفاع المقترح والذى يقـول القادة البلجيك أنه من المتوقع أن يعقد خلال شهر أبريل وإن كان القادة الثلاث لم يـدعوا بشكل علنى بريطانيا للانضمام إلى المؤتمر الذى يتم التخطيط له .

وقد أكد شرودر خلال مؤتمر صحفى عقد على هـامش مـؤتمر قمـة الاتحـاد الأوربى فى بروكسل والذى طغت عليه الأزمة العراقية أنه لا ينبغى استبعاد أى أحد مـن الدفاع الأوربى ولكنه لم يحدد أى الدول التى ينبغى أن تحضر.

أما شيراك الذى أكد الخطط الخاصة بعقد مؤتمر قمة بشأن الدفاع، فقد قال أننـا نحاول أن نحقق ونضيف قدر من التماسك للسياسة الدفاعية لأوربا.

ويهدف هذا المؤتمر إلى مناقشة طرق تنظيم الصناعة الدفاعيـة لأوربـا بشـكل ملائم بهدف تطويرها ، وأيضاً مناقشة إجراءات تعزيز وتحسين التنسـيق بـين صـناعة الأسلحة الأوربية ، وأخيراً الاندماج بين القوات المسلحة الخاصة بالدول الأعضـاء مـن أجل الأعداد لقوة رد سريع تابعة للاتحاد الأوربى Eu Rapid Reaction Force.

وفى هذا الإطار ذكر وزير خارجية بلجيكا لويس ميشيل " أننا سنجتمع لنرى مـا إذا كان ممكنا إنشاء نواة أولية للدفاع الأوربى".

وجدير بالذكر أن قادة الاتحاد الأوربى قد توصلوا فى بداية شهر أبريـل ٢٠٠٣ إلى اتفاق مع الناتو يمهد الطريق لأوربا من أجل تطوير قوة عسكرية مشتركة فـى ظـل سياسة دفاعية وأمنية أوربية (ESDP) والتى أشير إليها فى إطار اتفاقية ماستريخت عـام ١٩٩١، وفى إطار هذه السياسة الدفاعية الأمنية الأوربية فإن الاتحاد الأوربى يمكنـه أن ينشئ قوة رد سريعة قوامها ستون ألفاً يكون من الممكن حشدها خلال ستين يوما للعمـل كأداة عسكرية للاتحاد فى مهام حفظ السلام والمهام الإنسانية(٣٠).

على أية حال فإن من المتوقع أن تتحرك الدول الثلاث فى الفترة القادمة لوضـــع هذه الفكرة موضع التطبيق والتوسع فيها للوصول إلى جيش أوربى موحد مشترك يمكـــن بناء هياكل له مع اتحاد غرب أوربا من أجل تطوير بنية الاتحاد ليتحول إلى منظمة أمنية خالصة ومستقلة عن حلف الأطلنطى.

والواقع فإن تحقق ذلك سوف يعنى مزيد من التحرر الأوربـــى عـــن الولايـــات المتحدة ومزيد من القدرة على مواجهة حلفاء الولايات المتحدة والدول التابعـــة لهـــا فـــى أوربا، وقدرة أكبر على عزل دول "أوربا الجديدة" فى القارة وإجبارها على التوجه صوب أوربا لا الولايات المتحدة (٣١). فهذه الدول التى أيدت الحرب على العراق -مخالفة بـــذلك توجه دول قلب أوربا فرنسا وألمانيا- إنما اتخذت موقفاً يتميز بقدر كبير مـــن الحساســـية وله بالطبع تداعياته المستقبلية التى ترغب فرنسا وألمانيا فى احتوائها.

ويأتى هذا التحرك من جانب فرنسا وألمانيـــا وبلجيكـــا باعتبـــاره أول رد فعـــل للانقسامات العميقة بين دول الاتحاد الأوربى الخمسة عشر بشأن الأزمة العراقية ، وقـــد كانت الدول الثلاث قد أعاقت مؤخراً التحركات على صعيد الناتو لحماية تركيا تحت زعم إن البدء فى التخطيط لمثل هذا الانتشار سيعيد إضفاء الشرعية على الحرب فى العـــراق، إلا أنه فى النهاية وافقت ألمانيا وبلجيكا على انتشار دفاعى محدود للصـــواريخ الدفاعيـــة وطائرات المراقبة من خلال لجنة الأطلنطى التى لا تضم فى عضويتها فرنسا.

كما أن هذا التحرك فى نفس الوقت قد أعاد بدوره فـــتح المجـــال مـــرة أخـــرى للانقسامات والتصدعات بعد ما نجح قادة الاتحاد الخمسة عشر فـــى إخفـــاء انقســـاماتهم والتغطية عليها ببيان يتعهدون فيه بدعم جهود الإغاثة الإنسانية للأمم المتحدة ويحثون فيه جيران العراق – فى تحذير واضح لتركيا – بعدم القيام بأى أعمال ضارة.

فقد أظهرت بريطانيا سخريتها من هذا الاجتماع واعتبرت أنه من الصعب تأسيس دفاع أوربى استناداً إلى بلجيكا دون بريطانيا واعتبرت أن الدفاع الأوربى يخص دولتـــين هما فرنسا وبريطانيا. كما أبقت بريطانيا على اتهامها لفرنسا بأنها قد اتبعـــت دبلوماســـية تدميرية فى الأزمة بتهديدها باستخدام الفيتو ضد قرار من مجلس الأمن بشأن العراق.

أما شيراك فقد أوضح أن بريطانيا لا تمثل خصماً ولكن أوضح أيضاً أن فرنســـا سوف تستخدم الفيتو ضد أى قرار جديد للأمم المتحدة يدعم الحرب فى هـــذه المرحلـــة ،

وسوف تعارض منح واشنطن ولندن سلطة إدارية فى العراق وأكد اعتقاد فرنسا أن الأمم المتحدة يمكنها أن تدير إعادة الإعمار فى العراق (٣٢).

ومن ناحية، فقد انتقدت إيطاليا هذا التهديد الفرنسى باستخدام الفيتو(٣٣)، ومن ناحية أخرى فإن الدول الصغيرة فى الاتحاد الأوربى وعددها سبع دول، أعلنت معارضتها للمقترحات الفرنسية – الألمانية – البلجيكية حيث عارضت هذه الدول الجهد والمسعى الجديد من جانب الدول الثلاث لصياغة سياسة دفاعية أوربية، وذلك نظراً لأنها تخش أن هذه السياسة سوف تقوض حلف الناتو الذى تقوده الولايات المتحدة.

وفى هذا الإطار، فإن رئيس وزراء البرتغال أوضح أن أى إجراء دفاعى أوربى ينبغى ألا يكون منافساً لحلف الأطلنطى ، كما أشار وزير خارجية هولندا "أن بلجيكا وفرنسا لن يضمنا أمننا، وألمانيا لن تضمن أمن هولندا ، إننى لا أتصور نظاماً دولياً يبنى ضد الولايات المتحدة .

وكرد فعل ألمانى فى مواجهة هذا الرفض من جانب الدول الأوربية السبعة للمقترحات المطروحة ، لقبت وسائل الإعلام الألمانية تلك الدول " بالأقزام السبعة" فى إشارة واضحة لعدم أهمية هذه الدول وفى إشارة أوضح إلى الانقسام الأوروبى – الأوربى الذى من شأنه تغذية الخلافات الأوربية – الأمريكية، من ناحية، والتأثير سلبياً على إمكانية تطوير سياسة أوربية أمنية مشتركة مستقلة عن الولايات المتحدة من ناحية أخرى (٣٤).

تاسعاً : قضايا خلافية جديدة فى إطار العلاقات الأوربية الأمريكية رفع العقوبات والملف السورى :

ثارت قضية رفع العقوبات الدولية على العراق باعتبارها أحد القضايا الهامة التى يدور حولها خلاف أمريكى – أوربى فى المرحلة الحالية حيث تسعى الولايات المتحدة إلى استصدار قرار من مجلس الأمن لرفع العقوبات الدولية على العراق فى أسرع وقت ممكن ، إلا أن الدول الأعضاء فى مجلس الأمن وفى مقدمتها روسيا وفرنسا وألمانيا تؤكد أن من الضرورى قبل صدور هذا القرار أن تظهر الولايات المتحدة نواياها بشأن دور المنظمة الدولية فى عملية إعادة إعمار العراق . كما تؤكد أن رفع العقوبات لابد أن يكون مرهونا بعودة المفتشين الذين ينبغى أن يشهدوا بعدم وجود أسلحة للدمار الشامل فى العراق، فى حين ترفض الولايات المتحدة عودة المفتشين وتفضل أن تنجز المهمة بنفسها،

هذا فى الوقت الذى ترفض فيه دول مجلس الأمن أن تتولى هذه المهمة الولايات المتحدة وترى أن مفتشيها ستنقصهم المصداقية وأن الأمم المتحدة هى الجهة الوحيدة المخولة تولى هذه المهمة. وأخيراً فإن دول مجلس الأمن ترى أن رفع العقوبات هى مجرد مسألة واحدة ضمن عدة مسائل أخرى متصلة بالعراق سيثيرها المجلس خلال الأسابيع القليلة المقبلة من بينها دور الأمم المتحدة فى عملية إعادة إعمار العراق ومستقبل برنامج النفط مقابل الغذاء ومصير بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام التى تجوب الحدود بين العراق والكويت. وإلى جانب هذه القضية يأتى الملف السورى ليمثل حلقة جديدة يبدأ حولها الجدل الأمريكى – الأوربى من جديد.

فلم تكد الحرب فى العراق تضع أوزارها ولم تكد تهدأ المدافع الأمريكية الموجهة للعراق حتى بدأت مدافع جديدة وقذائف من الاتهامات والتهديدات الأمريكية تنهال على سوريا حيث صعدت الولايات المتحدة من لهجة تهديداتها لسوريا ، فأعرب بوش عن اعتقاده بأن سوريا تملك أسلحة كيماوية وطالبها بالتعاون مع الولايات المتحدة وعدم توفير ملاذ آمن لكبار قادة نظام صدام حسين ، كما هاجم رامسفيلد سوريا واتهمها بمساعدة الإرهاب وأكد أن مسئولين عراقيين قد فروا إلى دمشق وقال أن سوريا ستدفع ثمن سلوكها على الصعيدين الاقتصادى والسياسى مما سيضر بمصالح شعبها[٣٥]. وطالبت الولايات المتحدة سوريا بمراجعة سلوكها ليس إزاء منح الملاذ الأمن للقيادات العراقية الهاربة من العراق أو بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل فحسب بل إزاء تأييدها الأنشطة الإرهابية.

وأمام هذه التهديدات الأمريكية طالب الاتحاد الأوربى الولايات المتحدة بعدم التمادى فى هذه الاتهامات وأكدت روسيا أنها سوف تتخذ موقف أكثر صلابة إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على عمل عسكرى ضد سوريا وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد تراجعت فى الأيام الأخيرة عن لهجة التهديد الشديد لسوريا وعلى الرغم من تأكيد باول أنه لا أحد فى الإدارة الأمريكية يتحدث عن غزو إيران أو سوريا[٣٦]، إلا أن الوجود الأمريكى فى العراق يظل يمثل مصدر خطر على الدول المجاورة التى تعتبرها الولايات المتحدة دولاً إرهابية خاصة بعد أن أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة تتخذ من وجودها فى العراق فرصة لتعلن حالة التمدد الإمبراطورى للولايات المتحدة انطلاقاً

من العراق، وبعد أن كشفت العديد من المصادر عن أن الولايات المتحدة تعتـزم إقامـة علاقة عسكرية طويلة الأمد مع الحكومة التى ستشكل فى العراق وكذلك الاحتفاظ بقواعد عسكرية دائمة بها، لتوفر لها قاعدة انطلاق تستخدمها الولايات المتحدة مسـتقبلاً لتنفيـذ أهداف تراها هامة لتحقيق هيمنتها على العالم تلك الأهداف التى أصبحت الولايات المتحدة تعتبرها حقاً لها منذ سنوات وتحديداً منذ انتصارها فى الحرب الباردة .

ولكن تظل إمكانية المراهنة على موقف أوربى – روسى معارض لأى تحـرك أمريكى قادم هى مراهنة خطيرة غير محسوبة وغير مضمونة العواقب وذلك فى ضـوء محدودية فعالية هذه الدول التى كشف عنها الملف العراقى وبالتالى فليس من المتصور أن تتمكن دول أوربية من الحد من الزحف الأمريكى تجاه أهـداف اسـتراتيجيتها السـاعية لفرض هيمنتها العالمية.

إن هذه المحدودية فى القدرة والفاعلية أدركتها فرنسا وألمانيا وبلجيكا، باعتبارها تعود إلى غياب أدوات الفعل الخارجى الجماعى خاصة العسكرية بصورة مسـتقلة عـن الولايات المتحدة وهو الأمر الذى دعاها إلى محاولة تفعيل التوجه نحو سياسـة خارجيـة وأمنية مشتركة ولو على مستوى دولهم الثلاث من خلال الـدعوة إلـى مـؤتمر للـدفاع الأوربى يضم ثلاثتهم ليكون نواه لقوة دفاعية وسياسة خارجية أوربية مشـتركة، وربمـا ليكون بداية لتشكيل محور أوربى مناوئ للهيمنة الأمريكية، وهو الأمر الذى من المتوقـع أن يواجه عقبات كثيرة نتيجة الانقسام الأوربى بشأنه، الأمر الذى يجعل عملية إيجاد قطب أوربى مناوئ للهيمنة الأمريكية أمر يرتبط بآمال عدد محدود من الدول الأوربية أكثر مما يرتبط بواقع غالبية الدول الأوربية التى تبدو مسلمة بالهيمنة الأمريكية وغير راغبة فـى منافستها.

الهوامش

1- Outline Positions on Possible Resolution Concerning Iraq, UN News, October 17, 2002.

٢- الأهرام ، ٢٠٠٣/٢/١٦.

٣- د.عمرو حمزاوى المسكوت عنه فى خطابات القوى الأوربية ، الأهرام ، ٢٠٠٣/٤/١١.

٤- د. زينب عبد العظيم، الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر وانعكاساتها العالمية والإقليمية ، حولية أمتى فى العالم ، ٢٠٠٣.

٥- الأهرام ٢٠٠٣/٤/٧.

6- Schroeder Urges UN Role in Iraq reaches out to U.S, Britain. Yahoo! News.

7- Germany Now Backs Regime Change in Iraq, Yahoo! News.

٨- الأهرام ، ٢٠٠٣/٤/٣.

Europe to Tell Powell U.N. Must have Key Iraq Role Yahoo! News

٩- الأهرام، ٢٠٠٣/٤/٣.

١٠- الأهرام ، ٢٠٠٣/٤/٤

١١- الأهرام ، ٢٠٠٣/٤/٨.

١٢- الأهرام ، ٢٠٠٣/٤/١٩.

١٣- الأهرام ، ٢٠٠٣/٤/٥.

١٤- الأهرام ، ٢٠٠٣/٤/١٢.

١٥- الأهرام ، ٢٠٠٣/٤/٤.

16- Europe to Tell Powell U.N. Must have Key Iraq Role , op.cit.

١٧- الأهرام ٢٠٠٣/٤/٧.

١٨- الأهرام ، ٢٠٠٣/٤/١٠.

١٩- الأهرام ، ٢٠٠٣/٤/١٣.

٢٠- الأهرام ،٢٠٠٣/٤/١٨.

21- Europe to Tell Powell U.N. Must Have Key Iraq Role, op.cit.

٢٢- الأهرام ٢٠٠٣/٤/٩.

Iraqis, Not Us Must Run Post War Iraq: British P.M Yahoo/ News.

23-Bush, Blair to Discuss Post War Iraq, U.N. Role. Yahoo! News.

٢٤- الأهرام ٢٠٠٣/٤/٥.

٢٥- الأهرام ٢٠٠٣/٤/١٣.

الأهرام ٢٠٠٣/٤/١٤.

٢٦- الأهرام ٢٠٠٣/٤/٣.

٢٧- الأهرام ٢٠٠٣/٤/٤.

٢٨- الأهرام ٢٠٠٣/٤/٧.

٢٩- الأهرام ٢٠٠٣/٤/٣.

30- Anti –War Eu Leaders Plan Defense Summit, Yahoo! News.

٣١- د.عماد جاد مستقبل العلاقات الأوربية الأمريكية ، الأهرام ٢٠٠٣/٤/٥.

32- Anti –War Eu Leaders Plan Defense Summit, op.cit.

33- Ibid.

34- Small Eu Nations Reject French German Integration Ideas, Yahoo ! News.

٣٥- الأهرام ٢٠٠٣/٤/١٤.

٣٦- الأهرام ٢٠٠٣/٤/١٥.

دور الإعلام فى الحرب على العراق

د. ألفت حسن آغا

تعالج هذه الدراسة دور الإعلام فى الحرب على العراق بأبعاده المختلفة. ويمكن القول أن أى صراع يدار فى جبهتين على الأقل: جبهة القتال على أرض المعركة، والجبهة الأخرى لكسب قلوب وعقول البشر من خلال الدعاية والحرب النفسية.

فبينما كانت الحرب تدور على أرض العراق بين القوات الأمريكية – البريطانية والمقاومة العراقية، كانت هناك حرب إعلامية أخرى تدور بين القنوات والفضائيات الغربية والعربية بمختلف اتجاهاتها وانتماءاتها. ولقد حاول كل طرف أن يعرض الحقيقة من وجهة نظره وبالشكل الذى يخدم أغراضه. والحديث عن الحقيقة يذكرنى بالقول المأثور أن "الحقيقة هى أولى ضحايا الحرب".

أولاً : الحرب والدعاية، ووسائل الإعلام:

تستطيع الدعاية أن تحشد الرأى العام حول قضية بعينها من خلال المبالغة والتضليل والكذب فى أسلوب عرض القضية وذلك لكسب الدعم والتأييد. فمن يقدم الصورة السلبية للعدو، يؤكد ذلك بعرض كل ما يبرز الصورة الإيجابية لنفسه. وهذه محاولة لحشد التأييد، وتغذية الاعتقاد بأن ما ينوى عمله هو فى صالح وفائدة كل البشر. وغالباً ما تكون الأسس والمبادئ التى تم استخدامها لإضفاء صفة الشيطان على الآخر (أو بمعنى آخر شيطنة الآخر) لم تستخدم فى الحكم على النفس. وهذا بدوره يؤدى إلى الاتهامات بازدواج المعايير والنفاق. "فالطيبون" و"الأشرار" متهمون بتضليل الناس، وذلك بتشويه الحقائق والمبالغة، وعدم الموضوعية، وعدم الدقة، وحتى الفبركة بهدف كسب التأييد والحصول على إحساس بالشرعية.

وتتضمن بعض الأساليب التكتيكية للدعاية ما يلى:

- اختيار بعض القصص والأحداث التى قد تبدو موضوعية.
- عرض وقائع متحيزة وناقصة.
- تعزيز الأسباب والدوافع لفعل شئ ما، نتيجة لتهديد أمن الفرد.

- استخدام مصادر محدودة وضيقة من الخبراء لشرح الوضع، فعلى سبيل المثال، تقوم وسائل الإعلام باستضافة العسكريين المحالين للتقاعد لإجراء أحاديث معهم حول قضايا مرتبطة بالصراع، أو تتعامل مع المصادر الحكومية الرسمية على اعتبار أن آراءهم حقائق، بدلاً من اعتبارها مجرد رؤية معينة تحتاج للتحقيق والبحث.
- شيطنة العدو الذى لا يتوافق مع صورة ما هو "صحيح".
- استخدام مدى ضيقاً ومحدوداً من الخطاب، وبالتالى فالأحكام تتخذ فى حدود الخطاب ذاته، ولا يتم مناقشة الإطار الذى تتشكل فيه الآراء. وهذا التركيز الضيق يساعد على خدمة مصالح الذين يقومون بالدعاية.

وللإعداد للحرب أو لتبريرها هناك عدة تقنيات يتم توظيفها سواء غن قصد أو عن غير قصد. ويمكن تحديد عدة مراحل أساسية تمر بها أى حملة عسكرية من أجل إعداد الرأى العام من خلال وسائل الإعلام للتدخل العسكرى وهذه المراحل هى:

١-المرحلة الأولية: فى هذه المرحلة يتم إظهار الدولة المعنية فى الأخبار على اعتبار أنها سبب الاهتمام المتصاعد سواء كان ذلك بسبب الفوضى، الديكتاتورية، أو الفقر أو ما شابه ذلك.

٢-مرحلة التبرير: فى هذه المرحلة تتصاعد الأخبار لتوضح أن هناك حاجة ملحة للتدخل العسكرى لإعادة الأوضاع لطبيعتها بصورة سريعة.

٣-مرحلة التنفيذ: فى هذه المرحلة يظهر دور الرقابة والتحكم فى وسائل الإعلام والتغطية الإعلامية. ان التركيز على الخط الرسمى دون إعطاء مساحة لعرض الرؤى المختلفة يؤثر بلاشك على الرأى العام.

٤-مرحلة "ألما بعد" أى "العواقب": وفى هذه المرحلة يتم إظهار أن الأمور بدأت تعود لطبيعتها.

يمكن تلخيص الصراع بين الإدارة العسكرية ووسائل الإعلام الإخبارية، فى أن مهمة الإدارة العسكرية هى أن تحارب وأن تكسب الحرب ليس فقط على أرض المعركة ولكن وبصورة أهم عند الرأى العام وفى كتب التاريخ.

أما الصحفى، والإعلامى بصفة عامة، من ناحية أخرى، فهو يهدف إلى البحث عن الحقيقة ونشرها، وهى مهمة يراها الطرفان تتناقض مع طبيعة الحرب الناجحة التى

تعتمد على السرية والخداع والتضليل، بالإضافة إلى الاستراتيجية والأسلحة والتكتيك، والقوى البشرية.

لقد حاولت الإدارة العسكرية دائماً أن تتحكم فى الإعلام بطرق مختلفة سواء من خلال تنظيم الجلسات الإعلامية والموجز اليومى للأخبار عن سير المعركة، أو من خلال السماح بمرافقة بعض المراسلين لمناطق القتال.

ولاشك أن التحكم العسكرى فى الإعلام أثناء الحرب عامل هام فى الدعاية وخاصة عندما تظهر وسائل الإعلام ولاء تاماً. ولهذا يدرك العسكريون جيداً قيمة التحكم فى الإعلام والمعلومات. فمن وجهة نظر العسكريين، فإن الحرب الإعلامية هى جبهة أخرى للمعركة. إلا أنه بالإضافة إلى الحاجة لخداع العدو للمحافظة على دعم وتأييد الرأى العام، فإنه يجب التحكم أيضاً فى المعلومات التى يتم نشرها فى الداخل.

أن الحقيقة المؤلمة هى أن الدعاية الحكومية الرسمية تعد المواطنين للحرب بمهارة شديدة لدرجة أنهم من المحتمل ألا يكونوا فى حاجة إلى الإعلام الموضوعى والمتوازن الذى يحاول المراسلون الحربيون توفيره أثناء الحرب.

ولذا فمن الأهمية بمكان أن تؤخذ فى الاعتبار كل هذه العناصر الدعائية عندما نتابع التغطية الإعلامية لأى صراع أو حرب، أو حتى أى قضايا تطرحها وسائل الإعلام، بصرف النظر عن ماهية المؤسسات الإعلامية وسمعتها.

ثانياً : الحرب النفسية:

يعتبر سلاح الحرب النفسية هو أحد أهم الأسلحة التى تستخدمها الدول المتحاربة فى حروبها وصراعاتها مع أعدائها. ويعتمد سلاح الحرب النفسية (Psychological Operations) أى سايوبس (Psyops) اختصاراً،على وجود مجموعة من الخبراء والمحللين والأطباء النفسيين، بالإضافة إلى اقتصاديين واجتماعيين وعسكريين بهدف وضع استراتيجية وخطة متكاملة على المديين القصير والطويل. وذلك من أجل اختيار الإشارات والمعلومات التى ينبغى توصيلها إلى هدف بعينه من أجل السيطرة على انفعالاته وأولوياته وأهدافه، ثم بالتالى توجيه سلوكياته وتحركاته فى الاتجاه الذى يخدم مصالح وأهداف وأولويات الدولة المحاربة.

الحرب النفسية تشنها الدول وتستخدم فيها وسائل الإعلام، ولكنها ليست إعلامية فقط، بل ودعائية أيضاً. والحرب النفسية سلاح مهم فى بث الرعب فى قلب العدو، وذلك

باعتمادها على شل التفكير الإنسانى بإعطائه جرعات مكثفة من المعلومات من جانب واحد بغرض إشعاره بعدم الأمان النفسى. وتلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً فى هذا المجال مما يكسب العدو قدرة على تحقيق الهدف. ولهذا يمكن القول أن الحرب الإعلامية هى جزء من الحرب النفسية التى تعتبر جزءاً أساسياً فى الحروب بشكل عام. ويستخدم الإعلام لتدعيم الأنشطة العسكرية أو افتعال أحداث تدعم الروح المعنوية، أو للتعتيم الإعلامى، أو للرد على الدعاية المضادة.

عادة ما يتم اللجوء إلى أساليب الحرب النفسية قبل وفى أثناء المعارك العسكرية لإشاعة الخوف والوهن فى صفوف الخصم العدو، وفى نفس الوقت لرفع الروح المعنوية للقوات المحاربة. ولقد ركزت وسائل الإعلام وأجهزة الدعاية الأمريكية والبريطانية فى الحرب على العراق على أساليب الحرب النفسية بطرق متنوعة يمكن رصدها كالتالى:

١- قبل الحرب بأسابيع وحتى لحظات اندلاعها، أسقطت طائرات الغزاة ملايين المنشورات على الأراضى العراقية تدعو فيها الجميع، سواء من أبناء الشعب أو أفراد القوات المسلحة إلى التروى وعدم استخدام السلاح "ليعود كل منهم إلى بيته وأسرته سالماً"، وغير ذلك من العبارات التى تدعو العراقيين إلى وضع السلاح جانباً واستقبال قوات الاحتلال بالورود.

أما حديث الرئيس بوش طيلة الأيام والأسابيع السابقة على الحرب، فكان حديثاً متفائلاً جداً عن حرب سريعة خاطفة تنتهى فى غضون ٧٢ ساعة، بعدها يتغير العراق إلى الأبد. وهكذا يتضح أن الخطاب الإعلامى الأمريكى كان يتوجه إلى طرفين مختلفين ومتباينين، أحدهما موجه نفسياً للعراق وشعبه وحكومته، والآخر إلى الشعب الأمريكى فى الداخل، والغرب بصفة عامة. وهذه هى بلاشك الحرب النفسية فى جوهرها.

٢- الإصرار على الربط بين الإرهاب وبين نظام الحكم فى العراق، فلا يذكر الحكم فى العراق إلا مقروناً بتنظيم القاعدة والإرهاب، وهو الشئ الذى لم يثبت عملياً.

٣- الإصرار على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل والتشكيك غير المباشر فى نفى لجان التفتيش التابعة للأمم المتحدة لذلك. وبالتالى التمسك بشن العدوان، مرة بدعوى نزع أسلحة الدمار الشامل التى يمتلكها العراق، ومرة أخرى بدعوى إسقاط نظام الحكم الديكاتورى.

٤- الحديث عن أسلحة التدمير الذكية التى سوف تستخدم فى غزو العراق وما تثيره من رعب وفزع واستسلام، دون إصابة المدنيين لدقة التصويب على الأهداف المحددة. أما فى الواقع فقد ثبت أن هذه الأسلحة غير ذكية بالمرة إلى حد أنها تصيب القوات الغازية نفسها، وأطلقوا عليها "النيران الصديقة".

٥- التعتيم الإعلامى، وإنكار المقاومة العراقية والكذب وإخفاء الحقائق.

٦- تهديد سوريا وإيران من مخاطر تقديم أى مساعدات عسكرية للعراق وهذا نوع من الردع الوقائى، وهو رسالة موجهة لكل الدول الأخرى.

٧- استطلاعات الرأى الأمريكية التى تبين أن الأغلبية تؤيد الحرب، فى ظل التعتيم الإعلامى الذى لا يظهر الحقيقة كاملة أمام الشعب الأمريكى.

٨- فقدت وسائل الإعلام الأمريكية مصداقيتها وموضوعيتها ورسالتها التى كانت تؤكد على أنها البحث عن الحقيقة. فلقد تحول المراسلون إلى أبواق للعسكريين الأمريكيين والبريطانيين، فهم يبثون فقط ما يملى عليهم فى المؤتمرات الصحفية أو خارجها. ويتم فصل من يخرج عن هذا الخط. وذلك ما حدث لبيتر أرنت الذى اشتهر كمراسل صحفى لشبكة CNN خلال تغطيته لحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. لقد فصل بيتر أرنت بسبب تعليقات صرح بها فى حديث مع التليفزيون العراقى اعتبر فيها أن خطة الحرب التى اعتمدتها الولايات المتحدة فشلت. كما أوضح أرنت أنه يبدو أن الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين أساءوا تقدير قوة عزم القوات العراقية. لاشك أن فصل بيتر أرنت من شبكة NBC يعد مثالاً يوضح مدى الالتزام الأيديولوجى للشبكات الأمريكية تجاه الحرب. وهذا الالتزام يتعارض مع الرغبة فى توفير تغطية عادلة ومتوازنة.

٩- لقد أعدت الولايات المتحدة للحرب النفسية إعداداً جيداً حتى قبل بداية العمليات العسكرية من خلال استخدام الاذاعة الموجهة باللغة العربية وهى إذاعة "سوا" التى تبث الأغانى العربية والأجنبية التى يطلبها الشباب، إلى جانب نشرات إخبارية متصلة بصورة تمهد العقل العربى ليكون جزءاً من الثقافة الأمريكية.

١٠-أطلقت الولايات المتحدة على حملتها الدعائية المصاحبة للحرب مسمى "كسب العقول والقلوب" بمعنى أنها تسعى إلى كسب عقول وقلوب العراقيين إلى جانبها بدعوى أنها

جاءت لتحرير الشعب العراقى من نظام صدام حسين الديكتاتورى. كما أنها تستميل عقول وقلوب الأمريكيين وتؤكد أنها تحارب من أجل البشرية والإنسانية.

١١- طبقت الولايات المتحدة تكتيكاً دعائياً يعتمد على "شيطنة العدو" وتضخيمه وإظهاره بمظهر العدو الذى يتطلب قهره تضحيات كبيرة. وصدام حسين هو ديكتاتور دموى ولذلك بدأت تدعو الشعب العراقى للتعاون معها للتخلص من هذا النظام الحاكم.

١٢- لقد شنت قوات الغزو حرباً نفسية استهدفت بها الشعب والجيش. فمع بداية الحرب بدأ الاستعراض الإعلامى للأسلحة الأمريكية ومدى قوتها وقدرتها التدميرية، مثل "أم القنابل" أو القنبلة العنقودية. بالإضافة إلى ذلك، تم بث شائعات عن استسلام وحدات عسكرية. ومن المفترض أن كل ذلك سيضعف من قوى وعزيمة الجانب الآخر.

١٣- لعبت الحرب النفسية الأمريكية التى تقوم على الترويع فى التغطية على ما يجرى فى الحقيقة من اشتباكات مع المقاومة العراقية ومعارك طاحنة على الأرض، بإطلاق سلسلة من الشائعات عن دخول القوات الأمريكية شوارع بغداد، أو وزارتى الإعلام والخارجية، وعن سقوط مدن عراقية فى أيدى القوات الأمريكية. لقد قامت وسائل الإعلام بعملية تضليل كبيرة لإخفاء الأخبار الصحيحة عن سير المعركة.

١٤- حرصت الإدارة الأمريكية على توصيل رسائل بعينها لتحقيق أهداف محددة. ويتضح ذلك من خلال ما قامت به شبكة CNN الأمريكية من فرض رقابة مشددة على نشر ما قد يؤثر فى معنويات الجيش أو الشعب الأمريكى من وقائع، حيث قام خبير عسكرى أمريكى بعملية تنقيح واختيار الأخبار التى سوف يتم إذاعتها.

١٥- كانت المؤتمرات الصحفية التى عقدها المسئولون الأمريكيون المدنيون والعسكريون لا تقدم المعلومات الحقيقية، وكانت تتعمد الأجوبة التى لا تجيب عن شئ كما ينبغى إلا فى حال التبرير.

تكمن خطورة الحرب الإعلامية فى ما قد تحدثه من تضليل متعمد للمتلقى بغرض تحقيق أهداف معينة غير معلنة. ويتضح هذا فى الإعلام الأمريكى الذى يروج فقط للأفكار التى تخدم المصالح الأمريكية. إن ما تستخدمه الولايات المتحدة من مصطلحات مثل تحرير العراق، أو البحث عن أسلحة دمار شامل تعتبر دعاية كاذبة، هذا بالإضافة إلى تصريحات القادة السياسيين الأمريكيين وادعاءاتهم الكاذبة، ومن ضمنها تأكيدهم على عدم المساس بالمدنيين العراقيين، ثم وقوع الآلاف منهم قتلى وجرحى، تم تأكيدهم على أن

القنابل التى يستخدمونها قنابل ذكية، ثم ثبت أنها غير ذلك، وغيرها من الأكاذيب الأخرى. ويرجع هذا التضليل إلى اتباع خطة التأثير النفسى فى الحروب.

فرغم التقارير اليومية عن الحرب المرتقبة على العراق، لم يسمع الأمريكيون عبر وسائل الإعلام الأمريكية عن حقيقة الحرب، والتى هى فى حد ذاتها مأساة وكارثة إنسانية بكل المقاييس. لم تتطرق وسائل الإعلام الأمريكية إلى حقيقة أن أعداداً غفيرة من الشعب العراقى ستلقى حتفها، وأن البنية التحتية المدنية العراقية ستنهار، بالإضافة للعواقب المأساوية على الصحة العامة والتى ستدوم بعد وقف القتال.

فمنذ بداية العام فى ٢٠٠٣/١/١ إلى ٢٠٠٣/٣/١٢ لم تقدم أى من الشبكات التلفزيونية الرئيسية ABC، CBS، NBC أية تفاصيل عن الآثار طويلة المدى للحرب على الأوضاع الإنسانية فى العراق، ولم تبرز أيضاً احتمالات وجود ضحايا مدنيين من جراء الهجوم الأمريكى على العراق.

نص الدستور الأمريكى على حرية الصحافة باعتبار أن تبادل المعلومات والنقاش العام غير المقيد يشكلان المكونات الأساسية للمجتمع الديمقراطى. إلا أن سياسة الإدارة الأمريكية اليوم لا تهتم بتسهيل النقاش الديمقراطى بقدر ما تهتم بحماية استثمارات المؤسسات الإعلامية. أن النظام يتجه نحو تشجيع تكوين مؤسسات إعلامية ضخمة فى الوقت الذى لا يشجع فيه ظهور أصوات جديدة منافسة.

لقد أظهرت دراسة جديدة لمؤسسة (FAIR) (Fairness and Accuracy in Reporting)، أنه فى الأزمة العراقية، كانت الشبكات التليفزيونية الأمريكية أبواقاً لوجهات النظر الرسمية، فى الوقت الذى تبتعد فيه عن الأصوات الأمريكية المتشككة والمناهضة لغزو العراق.

من أهم النتائج التى أظهرتها هذه الدراسة التى تمت فى الفترة من ٢٠٠٣/١/٣٠ حتى ٢٠٠٣/٢/١٢، عن ما هية المصادر التى أخذت عنها الشبكات الإخبارية حول العراق، ما يلى:

-كانت ٦٧% من كل المصادر لمسئولين حاليين أو سابقين، تاركة بذلك مساحة صغيرة لوجهات النظر المستقلة.

كما أن ٧٥% من المصادر الأمريكية (١٩٩من ٢٧٦) كانت لمسئولين حاليين أو سابقين أيضاً.

-فى الوقت الذى عبر ٦١% من المستجوبين الأمريكيين عن رأيهم فى استطلاعات الرأى فى ٢٠٠٣/٢/٦ عن أن هناك حاجة لمزيد من الوقت للدبلوماسية وعمليات التفتيش، نجد أن ٦% فقط من المصادر الأمريكية على الشبكات الإخبارية الأربعة كانت متشككة فى ضرورة الحرب.

-أما المصادر التى كانت متعاطفة مع الأنشطة والجهود المناهضة للحرب، فلم يكن لها وجود. فعلى الشبكات الأربعة مجتمعة، ثلاثة مصادر فقط من مجموع ٣٩٣ مصدر كانت تميل نحو الأنشطة المناهضة للحرب، أى أقل من ١%. أما عن المصادر الأمريكية، فظهر أن مصدراً واحداً من مجموع ٢٦٧ مصدراً كان متعاطفاً مع الأنشطة المناهضة للحرب، أى أقل من ٠,٥%.

وكانت الشبكات الأربع التى تمت دراستها هى ABC و CBS و NBC و PBS وقد بدأت الدراسة قبل أسبوع وانتهت بعد أسبوع من كلمة وزير الخارجية كولين باول فى الأمم المتحدة يوم ٥ فبراير، الوقت الذى شهد جدلاً كبيراً حول فكرة الحرب ضد العراق على المستويين القومى والدولى.

وتوضح معطيات الجداول الثلاث التالية نتائج الدارسة. حيث يبين جدول رقم (١) ما هية المصادر فى التغطية الإخبارية الليلية عن العراق، وعددها ونسبتها المئوية.

جدول رقم (١)

المصادر	العدد	النسبة المئوية %	المتشككون	النسبة المئوية %
جميع المصادر	٣٩٣	١٠٠	٦٨	١٧
الرسميون	٢٩٧	٧٦	٤٣	١١
غير الرسميين	٩٦	٢٤	٢٥	٦
من الولايات المتحدة	٢٦٧	٦٨	١٧	٤
من غير الولايات المتحدة	١٢٦	٣٢	٥٣	١٣

وتوضح معطيات **جدول رقم (٢)** المصادر من الولايات المتحدة الأمريكية فى التغطية عن العراق

المصادر	العدد	النسبة المئوية %	المتشككون	النسبة المئوية %
من الولايات المتحدة	٢٦٧	١٠٠	١٧	٦
رسميون	١٩٩	٧٥	١	-
غير رسميين	٦٨	٢٤	١٦	٦

وتوضح معطيات **جدول رقم (٣)** المصادر من غير الولايات المتحدة فى التغطية عن العراق

المصادر	العدد	النسبة المئوية %	المتشككون	النسبة المئوية %
من غير الولايات المتحدة	١٢٦	١٠٠	٥١	٤٠
الرسميون	٩٨	٧٨	٤٢	٣٣
غير الرسميين	٢٨	٢٢	٩	٧

لقد استخدمت الإدارة الأمريكية الإعلام كسلاح فعال فى ميدان القتال للتأثير على الجانب النفسى للجانب العراقى، إلى جانب إضفاء الاطمئنان فى الداخل سواء فى الولايات المتحدة أو بريطانيا، وإيهام الحلفاء الصوريين لأمريكا بأن الحرب ستكون من طرف واحد وستنتهى سريعا.

كما تم فرض تعتيم إعلامى على الرأى العام الأمريكى حيث قامت إدارة الرئيس بوش باستحداث جهاز استثنائى للسيطرة على الإعلام وتوجيهه بصورة غير مسبوقة ويطلق على هذا الجهاز اسم "مكتب الاتصالات الكونى" ويضم عناصر من البنتاجون

ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومى والبيت الأبيض، ويتولى التنسيق مع مكتب الإعلام التابع لرئيس الوزراء البريطانى تونى بلير. ويعمل كل هؤلاء مع وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد والرئيس بوش يومياً على وضع الخطوط العامة "للرسالة الإعلامية" وطريقة ضبطها. وكان المطلوب أن تتفادى وسائل الإعلام الأمريكية عرض صور لضحايا الغارات الأمريكية – البريطانية من المدنيين العراقيين أو صور أسرى أو قتلى أمريكيين أو بريطانيين. وقد أذعنت الشبكات التليفزيونية الأمريكية وعلى رأسها CNN للضغط، والتزمت بهذه التوجيهات. وكان هذا التعتيم والتضليل يهدف إلى إبقاء الشعب الأمريكى فى حالة جهل بالحقائق حتى لا ينقلب إلى قوة مناهضة للعدوان على العراق، كما حدث فى حرب فيتنام. فلقد ثبت أن تسرب عدد من الحقائق حول ما يجرى فى ميدان القتال، يمكن أن يؤدى إلى تغيير اتجاهات الرأى العام الأمريكى بحيث ينقلب ضد الحرب ويتحول إلى قوة ضاغطة على الإدارة الأمريكية لوقف العدوان ومنع سقوط المزيد من الضحايا الأمريكيين، وإنهاء المجازر ضد المدنيين.

وقد وضع البنتاجون مجموعة صارمة من القواعد التى يجب أن يلتزم بها المراسلون الحربيون الذين وقع عليهم الاختيار لمرافقة القوات الأمريكية المحاربة. ومن أمثلة هذه القواعد، حظر نقل أى أخبار تعتبرها القيادة العسكرية غير ملائمة من وجهة نظرها وحظر إجراء مقابلات صحفية مع عراقيين بدون تصريح مسبق، وكذلك حظر إجراء مقابلات صحفية مع جنود أمريكيين.

وعملت إدارة الرئيس بوش على إسكات الأصوات المعارضة ووجهات النظر التى تتحدى الخط السياسى والإعلامى الرسمى. ويتركز هذا الخط الرسمى فى ضرورة تجنب ما يشير إلى جوانب الضعف فى القوات الأمريكية أو تعرضها للهجوم، بالإضافة إلى تجنب الإشارة إلى الخسارة فى الأرواح فى صفوف المدنيين العراقيين. لقد تم فرض رقابة صارمة على الصور التى تعرض على شاشات التليفزيون من جرحى وقتلى مدنيين. ولعل هذا هو السبب الرئيسى الذى جعل الجانب الأمريكى يهدد الفضائيات العربية بضرورة احترام اتفاقية جنيف لمعاملة الأسرى، وهى الاتفاقية التى تنص على عدم ظهور صور الأسرى فى وسائل الإعلام. والغريب أن الإدارة الأمريكية هى التى ضربت عرض الحائط بالاتفاقيات الدولية وخاضت الحرب دون الحصول على موافقة من مجلس الأمن، ومن ثمة فإن هذه الحرب لا تستند إلى أية شرعية دولية، ولا تسرى عليها

بنود الاتفاقيات الدولية المنظمة للحرب. هذا التعتيم الإعلامى هو السبب الرئيسى وراء استمرار التأييد للرئيس بوش من خلال استطلاعات الرأى التى أظهرت أن ٧٤% من الشعب الأمريكى مازالوا يؤيدون الحرب.

كانت الدول النامية تبحث دائماً عن الحقيقة لدى الدول المتقدمة وكانت المحطات التليفزيونية والإذاعية الغربية هى أهم مصادر الأخبار، كما كانت وكالات الأنباء الغربية هى المصدر الأساسى للصحف والمجلات. ولكن اتضح من الحرب على العراق أن الإعلام الأمريكى يمارس التضليل والكذب والتحايل، وأنه ليس بالشفافية التى كان يدعيها. لقد سقط الإعلام الأمريكى فى الاختبار، وظهر حجم الزيف فى الآلة الإعلامية الأمريكية.

وعندما توالت الأنباء من الفضائيات العربية عن الخسائر العديدة وصور الأسرى الأمريكيين، وكذب بعض الادعاءات الأخرى عن سقوط بعض المدن والموانئ، وهروب طارق عزيز واستسلام الآلاف من العراقيين كأسرى، أرسلت الإدارة الأمريكية انتقادات شديدة إلى بعض الفضائيات العربية التى كانت أحد الأسباب فى سقوط السلاح الإعلامى الأمريكى، وهو أحد أهم أسلحة الإدارة الأمريكية. فلقد أظهر الإعلام الأمريكى عدم قدرته على فرض سيطرته ومصداقيته على الرأى العام.

لقد بذل البيت الأبيض جهداً كبيراً فى إعادة صياغة رسالته الإعلامية التى لم تضع حساباً لاحتمالات المقاومة العراقية فى الحرب على العراق، والتى ضخمت على الجانب الآخر من فرص الترحيب الحار الذى ستجده القوات الأمريكية والبريطانية. وفى ردها على النكسات التى أصيبت بها عبر الفضائيات العالمية، استخدمت إدارة بوش الأساليب الكلاسيكية، مثل التكرار المتواصل لأجوبة متفق عليها، والنفى القاطع لوجود أى معارضة داخل الإدارة. وعندما تكون خطة الحرب نفسها هى موضوع الهجوم، يحاول المسئولون ادعاء أن الخطة كانت منذ البداية مرنة بحيث تستجيب لأية تغيرات طارئة.

لقد سارت مظاهرات ضخمة فى الولايات المتحدة تطالب بأمر أساسى وهو "الحقيقة"، ورفعت شعارات الشفافية والأمانة ونقل الواقع ووقف الكذب. وبدأت أعداد كبيرة من المشاهدين تستقى معلوماتها من الإنترنت، خشية الوقوع فى مغالطات التليفزيون وتعمياته، ومن بعض الفضائيات العربية التى تنقل على الهواء مباشرة كل شئ يمكن أن تصل إليه بدون الرقابة المشددة التى تفرضها الـــ CNN.

وجدير بالذكر أن استطلاعات الرأى فى الولايات المتحدة قد كشفت أن ٨٠% من الأمريكيين لا يثقون فى صحفهم أو قنواتهم التليفزيونية، وبدأوا يلجأون إلى وسائل إعلام غير أمريكية، بما فى ذلك وسائل الإعلام العربية. ولم تجد قوات العدوان من وسيلة لإسكات وسائل الإعلام سوى قصف المكاتب الصحفية فى العراق بالصواريخ والقنابل. فقد هاجمت الطائرات الأمريكية والبريطانية مكتب قناة الجزيرة ومكتب قناة أبو ظبى ومكتب وكالة رويتر البريطانية. كما هاجمت فندق فلسطين فى العاصمة بغداد، الذى يقيم فيه عدد كبير من الصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء.

وقد أسفر القصف عن استشهاد ثلاثة مراسلين هم طارق أيوب أحد مراسلى قناة الجزيرة والثانى من وكالة رويتر، والثالث من التليفزيون الأسبانى، وإصابة آخرين. ولقد أثار هذا الحادث موجة استياء عامة فى ما اعتبرته جهات عديدة استهدافاً مقصوداً لوسائل الإعلام وانتهاكاً صارخاً للأعراف والمواثيق الدولية.

ثالثاً : التغطية الإعلامية للحرب:

هناك عدة ملاحظات حول التغطية الإعلامية للحرب على العراق وهى جديرة بالاهتمام.

١-يمكن القول أن فى الحرب العالمية الثانية، كان للراديو دور فاعل كوسيلة دعائية. وكانت حرب فيتنام تجسيداً مهماً لدور التليفزيون. وجاءت عملية تحرير الكويت لتتزامن مع بداية الفضائيات التليفزيونية والتى تمثلت حينئذ فى شبكة CNN الإخبارية الأمريكية. ثم جاءت حرب أفغانستان لتصنع الشهرة الدولية لقناة الجزيرة العربية.

أما الحرب على العراق، فقد جاءت لتمثل تعميقاً لدور الفضائيات والإنترنت ومحاولة توظيفها الأمثل من جانب مستخدميها. فمنذ بدء العمليات العسكرية على العراق، بدت مواقع الإنترنت العربية وكأنها تنافس القنوات الفضائية فى جذب المشاهدين، وقد حرصت على التحديث اللحظى للأخبار والصور التى تابعت العمليات العسكرية والتفاعلات السياسية فى العواصم الدولية والعربية.

٢-فى المراحل الأولى للحرب ارتكبت الولايات المتحدة أخطاء فى المغالاة فى الترويج لخطتها على نحو خلق توقعات كبيرة بأن القوات العراقية ستنهار سريعاً. وكان نتيجة ذلك أنه عندما بدأ المراسلون المرافقون للقوات فى الخطوط الأمامية فى إرسال تقاريرهم حول الهجمات التى استهدفت خطوط إمداد القوات الغازية والاستقبال الفاتر لهذه القوات من قبل

المدنيين العراقيين، بدت هناك صورة مختلفة تماماً عن الصورة المتوقعة التى تم الترويج لها قبل اندلاع الحرب. ومن خلال المؤتمرات الصحفية حاولت الولايات المتحدة التأكيد باستمرار على قوة الحملة العسكرية وحتمية انتصارها فى النهاية، سعياً لإقناع العراقيين بالانتفاضة فى وجه قادتهم.

هذا بالإضافة إلى أن شبكات التليفزيون الرئيسية، والصحف والمجلات قد أمطرت الرأى العام الأمريكى بتقارير إخبارية مؤيدة للحرب، وبالغت فى حجم التأييد الدولى لسياسات واشنطن.

وقد أظهرت هذه التقارير استخفافاً بالأمم المتحدة وبعملية التفتيش على الأسلحة، ولم تعر اهتماماً بعواقب الحرب الوخيمة، وخاصة ما يتعلق بالضحايا الأبرياء من العراقيين. أما الموضوعات التى تتناول مصالح واشنطن المتعلقة ببترول العراق وبالروابط والعلاقات السابقة مع صدام حسين، فهى من الموضوعات المحرمة والتى لم تتناولها وسائل الإعلام الأمريكية على الإطلاق.

ولقد حاول المسئولون العراقيون من جانبهم تسليط الضوء على الضحايا المدنيين وتمجيد المواطنين الذين يعملون على مواجهة المعتدين سعياً لحشد تأييد ودعم الشارع العربى.

ومن هذا يتضح أن كل طرف حاول جاهداً تصوير النزاع كأنه يسير فى مصلحته بغرض استعراض قوته وحشد الدعم الشعبى.

لقد أطلق البعض على بعض جوانب الغزو الأمريكى البريطانى "حرب الفضائيات" على اعتبار أن كل طرف كان يحاول إظهار صورة الطرف الآخر بأنه تلقى هزيمة قاسية.

٣-ليس هناك شك فى أن الدعاية والتشويش ظلا من أهم العناصر خلال الحروب على مر التاريخ. ولقد وفرت القوة الساحقة لوسائل الإعلام خلال هذه الحرب لكل طرف، فرصة كبيرة لإيصال رسالته إلى أكبر عدد ممكن من المتابعين. ويعتقد المحللون أن وسائل الإعلام أضفت قيمة جديدة تتعلق بالدقة فى نقل الأخبار، باعتبار أن ما يدعيه المسئولون فى المؤتمرات الصحفية سرعان ما يجرى تأكيده أو نفيه من جانب المراسلين فى مناطق العمليات العسكرية.

ومما لا شك فيه أن طبيعة عصر المعلومات باتت تغير طبيعة الدعاية. فإلى جانب السرعة الهائلة فى الإرسال، والاستقبال، والتغطية، فلقد طرأ تطور جديد وهو توفير المزيد من فرص التحقق من مختلف أنواع الادعاءات. وبالتالى أصبح من الصعب الاعتماد على دعاية كاذبة تماماً.

٤-نجح الإعلام العربى من خلال الفضائيات العربية التى ظهرت على مستوى جيد من المهنية والاحتراف. فلقد ظهرت الفضائيات العربية فى مستوى الحدث من حيث التغطية الإخبارية الفورية وتحليل الأحداث، كما اهتمت بكسب ثقة المشاهدين.

لقد ساهم الإعلام العربى فى كشف زيف الادعاءات بأن الولايات المتحدة الأمريكية هى دولة تحرص على حرية الشعوب وتحمى الديمقراطية.

كما ساهمت الحوارات واللقاءات المتعددة التى أجرتها الفضائيات العربية مع متخصصين فى جميع المجالات السياسية والعسكرية والاستراتيجية فى تنمية الوعى الجماهيرى بالأهداف الاستراتيجية لقوى الاستعمار الجديد.

لقد أصبحت أخبار الفضائيات العربية من جبهة القتال مصدراً تستقى منه وكالات الأنباء الغربية ومحطات التليفزيون المختلفة فى عالم اليوم. فلم تعد المصادر الغربية هى الوحيدة فى الساحة الإعلامية الدولية. ومن الملاحظات الهامة فى هذا الصدد أنه لأول مرة يلجأ المواطنون العرب إلى وسائل الإعلام العربية وليس الغربية لمتابعة أخبار الحرب.

٥-إلى جانب قناة الجزيرة الفضائية التى تميزت فى حرب أفغانستان للدرجة التى جعلت شبكة CNN الإخبارية تنقل عنها، ظهرت فى الساحة الإعلامية العربية قنوات أخرى مثل "العربية" ، و "أبو ظبى"، و "الحياه LBC" التى غطت الحرب على العراق على مدى ٢٤ ساعة.

فمن خلال الأداء المهنى المتميز، نجحت الفضائيات العربية فى رصد درجة عالية من الموضوعية والتوازن فى تغطيتها. وقد حرصت تلك الفضائيات على أن يكون لها تواجد فعلى فى موقع الحدث من خلال شبكة من المراسلين الذين حاولوا نقل الصورة الأقرب للحقيقة وتقديم تغطية حيادية، ولم يعد مصدرها مراسلين فى وكالات الأنباء الغربية التى تتعمد إظهار جانب واحد من الحقيقة.

٦-رغم الإمكانيات الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن العراقيين استطاعوا إحداث نوع من التوازن من خلال البيانات الصحيحة إلى حد ما التى أعلنها وزير الإعلام العراقى "الصحاف". فلقد أعرب المراقبون عن اعتقادهم أن المؤتمرات المتعددة على الجانب العراقى خلال المراحل المبكرة للحرب كانت مفصلة وحقيقية وتميزت بالدقة، وجاءت فى الوقت المناسب، فنفى الصحاف للتقارير التى تحدثت عن سيطرة القوات الأمريكية والبريطانية على ميناء أم قصر، ونفيه لقيام انتفاضة واسعة وسط سكان مدينة البصرة، أكدها المراسلون فى وقت لاحق.

ولكن ظهر أن المزاعم العراقية خلال الأيام الأخيرة فى ظل تقدم القوات الغازية صوب بغداد لم تكن صادقة تماماً. ويمكن القول أن الجانب العراقى تمتع بمقدرة كبيرة فى حرب التشويش، وذلك يرجع للطبيعة الديكتاتورية للدولة، إذ أن إحكام السيطرة على التصريحات الرسمية لم تكن مشكلة على الجانب العراقى.

لقد نجح الجانب العراقى فى إظهار العراق كدولة تحاول صد العدوان الذى تتعرض له، فى الوقت الذى لم تلتزم الولايات المتحدة خطا واحداً فى عمليتها، إذ ركزت تارة على الكشف عن أسلحة الدمار الشامل، وتارة أخرى على اجتثاث الإرهاب، وفى أحيان أخرى على تحرير الشعب العراقى.

يلاحظ أيضاً أن مستوى المصداقية كان متفاوتاً بين الطرفين، لكنه جاء فى مصلحة الجانب العراقى. لقد كانت التوقعات تشير بوضوح إلى أن الجانب العراقى سيكذب، لكنه اكتسب المزيد من المصداقية عندما يتسم ما ينقله بالحقيقة والصدق. أن الذى ساعد العراق فى هذه الحرب النفسية، أن العالم كله يعتبرها حرباً غير عادلة وغير مبررة.

لقد استخدم الجانب العراقى وسائل الإعلام لتوثيق حالات ضحايا الحملة العسكرية وسط المدنيين، إلا أن تقاريره لم تخل من التأكيدات الكاذبة. وفى المقابل تعرضت الجهات الرسمية الأمريكية لانتقادات عنيفة عندما تضاربت تقاريرها مع تلك التى بعث بها المراسلون المرافقون للقوات فى الخطوط الأمامية للمعركة.

وأصبح وزير الإعلام العراقى محمد سعيد الصحاف نجماً إعلامياً، واكتسب شعبية كبيرة فى أنحاء العالم العربى، كما أصبح يمثل التحدى العراقى فى مواجهة العدوان. ففى الوقت الذى كانت تحارب فيه القوات العراقية فى ميدان القتال، كان

الصحاف يكيل الشتائم للقادة الأمريكيين والبريطانيين، فيصفهم "بالغزاة الأشرار" و"عصابة الأوغاد الدولية"، و"مصاصى الدماء"، و"العلوج"، و"المستعمرين الخاسئين". ويصف القوات الأمريكية والبريطانية "بقطعان الخراف المقدر لها أن تقتل فى العراق" ، أو تشبيههم "بالأفعى التى تزحف وسط الصحراء وستقطع إلى أجزاء".

يرى المحللون أنه قد يكون الصحاف مبالغاً فى أقواله وتشبيهاته، إلا أنه كان يتحتم عليه أن يفعل ذلك لكى يطمئن شعبه. وفى نفس الوقت هو يعلم أنه يتحدث أيضاً إلى الجنود الأمريكيين والبريطانيين، ومن ثم فإن تصريحاته جزء من الحرب النفسية الدائرة.

لقد حظى الصحاف بشعبية كبيرة منذ اندلاع الحرب لهدوء أعصابه ومصداقيته، والعبارات والصفات التى كان يطلقها على الغزاة المعتدين والتى لاقت استحساناً كبيراً. إلا أنه كانت هناك بعض الأصوات التى انتقدته وشبهت أسلوبه بالأسلوب الذى كان يتبعه أحمد سعيد فى حرب عام ١٩٦٧ من خلال شبكة صوت العرب المصرية.

٨-بذل التليفزيون المصرى من خلال قنواته الأرضية والفضائية وقناة النايل تى فى الدولية، جهداً فى محاولته تحقيق متابعة إخبارية متميزة لأحداث الحرب على العراق. ومما لاشك فيه أن إمكانيات التليفزيون المصرى لا تنافس فى أوجه كثيرة إمكانيات بعض الفضائيات العربية التى بعثت بالعديد من المراسلين إلى مواقع الأحداث. وبما أن أغلب الفضائيات العربية تعتبر ملكية خاصة، فبالتالى فلديها هامش من الحرية كبير. أما التليفزيون المصرى فقد التزم بسياسة الدولة وكانت مسئوليته إقامة موقف عربى متوازناً بين كل الدول فلا ينحاز لموقف على حساب آخر. وهذا بالطبع انعكس على أداء القنوات التليفزيونية.

لقد تميز التليفزيون المصرى بتقديم تحليلات وتعليقات وتفسيرات للأحداث من خلال نخبة من المحللين العسكريين والسياسيين والاستراتيجيين، كما اعتمد على تنوع مصادره، سواء كانت وكالات إخبارية وقنوات فضائية عربية وأجنبية فى تغطية للأحداث. ولكن من الأهمية بمكان أن يهتم التليفزيون المصرى إلى جانب توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية، بتدريب الكوادر الإعلامية تدريباً يجعلها تكتسب قدرات ومهارات وخبرات فى شتى مجالات العمل الإعلامى، وبالتالى تكون قادرة على المنافسة. كما يجب أيضاً الاهتمام بزيادة شبكة المراسلين المتمرسين، وذلك لتقديم تغطية إخبارية متميزة وتحقيق مصداقية عالية بين المشاهدين.

٩-كانت هناك منافسة فى تغطية أحداث هذا العدوان بين مختلف القنوات المصرية والعربية. وإذا سلمنا بأن بعض القنوات تميزت عن غيرها، فإن ذلك يعكس فى النهاية نوعاً من التكامل بينها على اختلاف أنواعها، كما يوفر مادة متنوعة وجيدة للمشاهد العربى تمكنه من تكوين رأى موضوعى عن الأحداث بدلاً من الاستعانة بالقنوات الأجنبية، كما كان الحال فى السابق. ولاشك أن المشاهد العربى أصبح لديه الوعى الكامل بكل ما يدور على الساحة ويستطيع أن يقيم ما يشاهده على كل قناة، وبالتالى تتحقق عملية التكامل الإعلامية.

١٠-جاءت مرحلة "ألما بعد" بسرعة مذهلة فاقت كل تصور، حتى بعد أن عدلت الإدارة الأمريكية من خططها وطالبت بمزيد من الإمدادات ووافق الكونجرس على زيادة ميزانية الحرب، وذلك بعد المقاومة العنيفة للقوات العراقية.

فلقد تابعت القنوات الفضائية ما حدث يوم الأربعاء ٩ أبريل ونقلت مشاهد شكلت مفاجأة لم تكن متوقعة طوال الأيام التى سبقت هذا التاريخ. استطاعت القنوات الفضائية والأرضية أن تنقل صور إسقاط تمثال صدام حسين فى أكبر ميادين العاصمة العراقية "بغداد"،وركزت على مشاهد ضرب تماثيل صدام حسين بالنعال وتمزيق صوره، ثم توالت بعد ذلك صور عمليات السلب والنهب، والفرحة الغامرة بسقوط النظام.

للأسف الشديد تمكنت هذه الصور والمشاهد من أن تقدم الدليل الذى تستطيع أن تقدمه الولايات المتحدة وبريطانيا للرأى العام العالمى بأن الهدف من الحملة العسكرية والحرب على العراق كان تحرير الشعب العراقى من نظام صدام حسين، وقد نجحتا فى تحقيق هذا الهدف.

ولكن هل استطاعت هذه القنوات الفضائية أن تفسر حقيقة ما حدث؟ لقد تاهت الحقيقة ثانية فى غياهب المصالح الخاصة وسادت الأساليب الدعائية المكشوفة. وصدق ونستون تشرشل عندما قال : "أن الحقيقة فى زمن الحرب غالية جداً بحيث يجب أن تحاط بحرس من الأكاذيب".

المعارك النفسية فى حرب العراق

د. أحمد محمد عبد الله

اهتدت الإنسانية عبر مسارها الطويل، وعبر المائة وواحد وتسعين مليون إنسان الذين فقدوا حياتهم كأثر مباشر أو غير مباشر للنزاعات المسلحة فى القرن العشرين، ونصفهم من المدنيين بالمناسبة، إلى حقيقة أن الحروب تبدأ فى العقول والضمائر، وعلى هذا الأساس قامت سياسات اليونسكو الثقافية والتربوية فى برامج "التعليم والتربية من أجل السلام"، وهذه الورقة قد تقنع القارئ أن الحروب تدور أساساً فى النفوس والعقول، وتظل الانتصارات والهزائم هناك، فى الذاكرة والعقل الجمعى، حتى وإن زالت آثارها من على الأرض.

تابع العالم كله على مدار الأسابيع الماضية (منذ بداية العدوان العسكرى على العراق فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣) كابوساً رهيباً أفظع ما فيه أنه فى اليقظة يحدث لا فى المنام، والأفظع من ذلك أن الرأى العام العالمى كان مهيئاً له عبر الخطط التى كانت تنشر تباعاً فى وسائل الإعلام بوصفها اكتشافات وسبقاً صحفياً لهذه الجريدة أو تلك بينما هى فى الحقيقة تسريبات متعمدة من البنتاجون أو المخابرات المركزية للتحضير المعنوى وبث الرعب من ناحية، ولإحباط محاولات المعارضة للحرب على المستوى الداخلى الأمريكى، وعلى المستوى العالمى كله شعبياً ورسمياً، ولذلك فقد ذهبت أمريكا وبريطانيا للحرب وحدهما، وبقيت أوروبا تشجب وتستنكر، والمظاهرات تنطلق بالملايين حتى بدأت "العمليات"، وليس من قبيل المصادفة أن تحمل الهجمة شعار "الصدمة والرعب" (Shock and Awe)، والعالمون باللغة الإنجليزية، والناطقون بها يعرفون أن كلمة (Awe) لها ظلال روحية، فهى تحمل خليطاً من المعانى وتتضمن نوعاً من مشاعر الرهبة، والاحترام، والدهشة إلى درجة الذهول، والإنسان الذى يتملكه هذا الشعور يكون مشدوهاً، محتبس الأنفاس، مأخوذاً بما يراه من آثار الدمار، أو عنف القصف، أو شدة الصدمة، وأحسب أن ترجمة Awe إلى "رعب" لم تكن موفقة أو غير كافية على أحسن تقدير.

ويعود هذا التعبير إلى عنوان كتاب صدر عام ١٩٩٦ عن الجامعة الوطنية للدفاع التابعة للبنتاجون، والكتاب يتحدث عن إستراتيجية عسكرية هدفها تحقيق السيطرة السريعة

على العدو، ودفعه إلى الاستسلام بأقل خسائر ممكنة، والأهم من ذلك كله، بل السبيل إليه أن يتم ضرب إرادة العدو ومعنوياته فيشعر بالعجز التام، وبأنه لا مفر من التسليم، ولذلك فإن الصورة التى ارتسمت فى أذهان مؤلفى الكتاب، وهم يرسمون خطتهم كانت صورة نظرات الذهول والألم التى ملأت عيون من بقوا أحياء بعد القصف الواسع فى الحرب العالمية الأولى، ورأوا فى هذه الصور من المعانى ما يتجاوز خيال الجنس البشرى، والثقافة، والتاريخ.

هذه الصور كانت هى "الملهمة" لواضعى إستراتيجية الصدمة و"الرعب" !! ونفس الألفاظ تم استخدامها لوصف مشاعر الأمريكان بعد تفجيرات سبتمبر ٢٠٠١، مما دفع بعض المحللين إلى القول بأن جزءاً من أغراض الحملة على العراق هو الانتقام للحادى عشر من سبتمبر عبر التدمير الكلى للمدن العراقية، أو أهم معالمها، والتدمير النفسى لمعنويات العرب والمسلمين، بل وكل معارضى الحرب حول العالم وإشعارهم بالذل والإهانة. وليس غريباً أن نفس الألفاظ قد استخدمت لوصف الهولوكوست كسياسة دولة استهدفت إخضاع مواطنيها وغيرهم عبر الصدمة و"الرعب". وقد اتضح بالفعل أن الهدف لم يكن "صدام حسين" أو أسلحة الدمار الشامل، ولكنه تحديداً كما قال مؤلف الكتاب: "تحطيم شعب العراق مادياً وشعورياً ونفسياً"، ويقارن المحللون بين قصف بوش للعراق، وقصف هتلر لقرية "جورنيكا" فى إقليم "الباسك" الأسباني خلال الحرب العالمية الثانية، فهذه القرية لم تكن لها أية أهمية عسكرية أو استراتيجية على الإطلاق، ولكنها كانت -مثل بغداد- مركزاً ثقافياً ودينياً، وجاء قصفها لإرهاب الأسبان وكسر روحهم المعنوية، وشل قدرتهم بل ورغبتهم فى المقاومة.

هل نجحت الحملة الأمريكية؟! وهل حققت أهدافها النفسية والعسكرية؟ سؤال قد يرى البعض من المبكر الإجابة عليه بسبب قلة المعلومات أو غموض الصورة الحالية، ولكن دعونا نرصد المشهد خارج ميدان القصف.

أولاً : الخداع:

لا نبالغ إذا قلنا أن "الخداع" هو الحرب التى بدأت قبل الهجوم بكثير، ويبدو أنها لن تنتهى، ونحاول هنا استكشاف جوانب الخداع ثم ننتقل لاحقاً لبيان آثاره النفسية العميقة.

منذ أن وصفت "مادلين أولبرايت" المليون طفل عراقى الذين ماتوا بسبب الحصار على أنهم (Collateral damage)، أو مجرد آثار جانبية للدواء الأمريكى(...)، وربما من قبل تصريحات أولبرايت تم حشد ترسانة من الأكاذيب والمفاهيم والتعبيرات المغلوطة، ولا يتسع مجلد من ألف صفحة للإحاطة بكل هذه الأكاذيب التى وصلت إلى درجات غير مسبوقة من الفجور، وأذكر هنا أمثلة قليلة:

- تدمير الطرق وشبكات المياه والصرف الصحى=استهدفت البنية التحتية للجيش المعادى
- إغراق المدن بوابل مستمر من القنابل الفتاكة = تدخلات جراحية .
- احتلال العراق وتدمير شعبه ومدنه = تحرير العراق شعباً وأرضاً.

ويمكن رصد العديد من الأمثلة على التلاعب بالألفاظ، واختلاق الأكاذيب، وليس أقلها الأفلام أو المعلومات الملفقة عن أسلحة الدمار الشامل، أو الربط بين النظام العراقى، وتنظيم القاعدة، أو أن من أهداف الهجوم تأسيس نظام ديمقراطى فى العراق فى الوقت الذى تتحول فيه أمريكا نفسها إلى دولة فاشية وبوليسية تعتقل الآلاف دون تهمة، ودون محاكمة، وتضرب المتظاهرين من مواطنيها المناهضين للحرب بالرصاص المطاطى!!

ألا تذكرنا هذه الأكاذيب بمقولة "جوبلز": اكذب حتى يصدقك الناس.

- **معركة الإعلام:**

سيوقف التاريخ كثيراً أمام الإدارة الأمريكية للمستوى الإعلامى من الحملة، وهنا قد يكون من المفيد استعادة كتاب ظهر فى أواخر عام ١٩٩٩ لمؤلفين أمريكيين يجمعان بين الصفتين الأكاديمية والعسكرية، ويعملانِ معاً فى معهد "راند" (Rand) للأبحاث الذى يقدم استشاراته لجهاز المخابرات العسكرية الأمريكية، ولأسباب غير واضحة لم يلق الكتاب الاهتمام الكافى فى ظل إدارة كلينتون، والمفهوم الرئيسى الذى يدور حوله الكتاب أن حروب المستقبل ستدار أساساً بالإعلام أكثر من أى سلاح آخر، ويرى الكتاب أن الرسالة الإعلامية الموجهة ونشرها على أوسع نطاق بما يربك العدو، ويشتت قدرته، هى الانتصار الأهم بالسيطرة على المعلومات والاتصالات، وهى الأساس الضرورى لتحقيق النصر النهائى.

ويطرح المؤلفان مفهوم "الحرب الافتراضية" التى تفتح جبهات عسكرية متفرقة، وتغطية إعلامية محكومة بعناية، ودعاية صارخة قبل وأثناء وبعد الهجوم.

والمتابع للأداء الإعلامي الأمريكي سيجد تطبيقاً لهذه الأفكار، ولجميع أدوات البروباجندا داخل أمريكا، وفي ميدان المعركة نفسه؛ بحيث تم التركيز على جوانب دون جوانب، وإذاعة معلومات دون أخرى، ونقل صور ومشاهد بعينها، بل وتم منع أية محاولات لتغيير ذلك.

وطبقاً لروبرت فيسك في الإندبندنت بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٢٥ فإن شبكات CNN و الـــ CBS والـــ ABC، وصحيفة "نيويورك تايمز" قد وافقت على تواجد مسئولين من مشاة البحرية الأمريكية بغرفة أخبار تلك الشبكات في ولاية أتلانتا للموافقة على مسودة تقارير المراسلين قبل إذاعتها أو نشرها.

وعلى أرض العراق لم يكن مسموحاً للصحفيين أو الإعلاميين إلا بالتجول في أماكن محددة، وبصحبة الوحدات العسكرية الأمريكية، وعلى الشاشات الأمريكية المختلفة كان الضيوف من العسكريين والمحللين يتلقون ردوداً وتعليقات من عسكريين سابقين، وكل ذلك تحت السيطرة الهادفة لأنصار الحرب، بينما الرأي الآخر لا يجد غير الشوارع ليتظاهر فيها، أو وسائل إعلامية أقل انتشاراً وأضعف تأثيراً، وحتى هذه لم تنج من التدمير مثل موقع "الجزيرة" على الإنترنت، والذي تم تعطيله لمدة عشرة أيام تقريباً. وكمثال على التلاعب بالصور أجرت العديد من الهيئات ومنها : بيت تنقية المعلومات Information Clearing house مقارنات وتحليلات بالكمبيوتر أظهرت أن أهم مشاهد العراقيين المهللين بتحرير بغداد (...) ليس سوى صورة حفنة من عملاء المعارضة العراقية العائدة من الخارج، وأن ميدان الفردوس الذي شهد إسقاط تمثال صدام لم يكن مكتظاً بالناس كما بدا في الصور، وإنما كان خاوياً تماماً إلا من بضع عشرات ركزت عليهم زاوية اللقطة ..إلخ.

وعندما حاولت بعض وسائل الإعلام مواجهة هذا السيل المتدفق من الأكاذيب أو المعلومات التفصيلية التافهة، وحجب الأجزاء القبيحة من الصورة كانت النتائج التي يعرفها الجميع بقصف الصحفيين، وقتل المراسلين، وطرد وإقصاء أسماء كبرى مثل: بيتر أرنيت مراسل NBC، وفوكس نيوز بقرار من البنتاجون.

وبالمقابل لعبت القيادة العراقية دوراً هزلياً مؤسفاً في تشويه الحقائق عن موازين القوى على الأرض، وحجم الخسائر لدى الجانبين فأعطت أملاً خادعاً، وصورة وردية

عن مقاومة صلبة ستدوم، وجحيم سيطول للغزاة ثم اختفت عن المشهد بين عشية وضحاها. وإن كنا لا نحب التفسير التآمرى، ولكننا نرى أن اكتمال الصورة بالخداع من الطرفين أطبق على عقول الناس ونفوسهم، وساهم فى إحباطهم وانكسارهم كما سنرى.

ثانياً : الالتباس

فى غمار الحرب على الأرض بدت الصورة واضحة فى ذهن البعض على أنها غزو أجنبى لبلد عربى مسلم بقصد إخضاعة بالقوة، والتحكم فى مقدراته وثرواته فى غطرسة واضحة، ومنافاة لكل قوانين الأرض، ولكن لدى آخرين كانت الصورة أكثر غموضاً، فالقيادة العراقية بكل تاريخها الأسود الدموى، والشعب المقهور تحت الاستبداد والحصار يتطلع إلى التحرر، والعجز العربى يملأ المشهد، والمحللون العرب يتضاربون فى ولائهم أو إدراكهم للمشهد، وتزداد الحيرة، وعامة الناس لا يملكون القدرة على التمييز بين المستويات أو الخيارات،ولا يتفادون الوقوع فى فخاخ الأسئلة الخاطئة من قبيل خيارين لا ثالث لهما : إما استقلال العراق وقيادة صدام، أو اختلاله وسقوط نظام البعث؟!! وانطرحت قضايا من قبيل : هل هى حرب صليبية أم استعمارية؟!! هل نقاتل فى صفوف العراقيين، ولو كان ذلك فى مصلحة النظام العراقى؟!، وصدرت فتاوى تحض على القتال، وفتاوى أخرى تدعو للعمليات الاستشهادية ضد الغزاة، وتضاربت الأنباء وتاهت الحقيقة التى يبدو أنها كانت أول ضحايا الحرب، وسقطت العقول فريسة للتشويش.

ثالثاً : بين العنف والعجز :

فى مقابل الحشد المبالغ فيه للعدد والعدة الأمريكية، والحرب الإعلامية الضروس التى نصبتها أمريكا بالخداع، ثم بالرصاص والقنابل عندما لزم الأمر، بدا المشهد العربى منكسراً وشديد العجز، وبدت الأمم المتحدة –قمة النظام الدولى– فى مقاعد المتفرجين، وبدت القوى المختلفة فى موقف المتململ، أو الممتعض، أو المطالب بالإنهاء السريع لعملية تدمير /تحرير العراق.

وشعر الناس أنهم يعيشون فى عالم بلا قواعد ولا قوانين، ولا صوت إلا لبلطجى واحد لا يعبأ بمعارضة، ولا يشبع من الدم والأشلاء، ومع استمرار سقوط الضحايا تصاعدت مشاعر الغضب والحنق والقهر، ولم يجد الناس منفذاً لمقاومة ذلك، إلا المتابعة اليومية، مع المزيد من التشويش والاختلاط فى المفاهيم والمشاعر، وكان من الطبيعى أن

يلجئوا إلى الدعاء –فهو كل ما بقى لديهم– وتطلعوا إلى أى نصر ولو كان كاذباً، وحلموا فى اليقظة بطعم الصمود المستمر، ومشهد اندحار الغزاة، ولكنهم استيقظوا على العلم الأمريكى فى سماء بغداد.

هذا العنف الضارى فى التدمير، والعجز الكامل عن الفعل، والتشويش فى المفاهيم، والتضارب فى المعلومات ثم الانكسار المفاجئ للدفاع النظامى عن بغداد خلق مناخاً مستمراً من الشحن والتفريغ، والصعود والهبوط ثم السقوط فى هوة سحيقة من الخوف والإحباط، وازداد الشعور بالمرارة، وتأنيب الضمير، والكآبة واليأس لدى البعض، واللا مبالاة والتجاهل هروباً من الواقع المؤلم عند آخرين، أو تبرير ما حدث أو عقلنته أو محاولة البحث عن تفسير غيبى له، وكلها محاولات تهدف إلى تسكين الألم النفسى.هذا هو المناخ النفسى الذى لابد من فهمه كمدخل إلى ما حدث من تداعيات نفسيه، وآثار معنوية.

رابعاً : الضغط النفسى:

لا يمكن فهم الآثار النفسية التى شعرنا بها، وشعر بها الناس من حولنا إلا إذا عرفنا قدراً من المعلومات عن الضغط النفسى والعصبى الذى أصبح موضوعاً مهماً من موضوعات الطب النفسى الحديث، ويحدث هذا الضغط مع أية تغيرات حياتية تحمل صدمة مفاجئة، أو أزمة كبيرة، أو مجرد تراكم لصغائر يومية، والحروب هى من أكثر الأوضاع ضغطاً على نفوس الناس.

وللضغط النفسى تأثيرات على كيمياء المخ ونواقله العصبية، وعلى مجموعة من الهرمونات التى تفرزها الغدة الصنوبرية، والغدة فوق الكظرية، وعبر مسارات بيولوجية وفسيولوجية متعددة، وعمليات مركبة تظهر تأثيرات الضغوط النفسية على شكل أعراض وجدانية وجسمانية متنوعة فنرى الضجر، والعصبية الزائدة، ومشاعر الخوف والرهبة، واضطراب النوم واختلال الرغبة الجنسية، وكل مظاهر الإحباط والاكتئاب، كما نرى الرعدة والغثيان والصداع، وفقدان الشهية، وخفقان القلب، والأوجاع الجسمانية المختلفة، والشعور المستمر بالإرهاق.

والضغط النفسى فى تلك الحرب حدث عبر طرق عدة منها :

- رؤية الخوف والذعر، والجرحى والقتلى العراقيين.

- الإدراك السلبى للذات وللآخرين، وللواقع والمستقبل.
- أفكار غير منطقية عما هو كائن، وعما كان ينبغى أن يكون.
- الاعتقاد بالعجز الكامل، وقلة الحيلة، وعدم القدرة على فعل شئ.
- الشعور بفقدان الثقة، وفقدان القدوة، والتوجيه السليم.
- انقطاع الصلة المباشرة بأهلنا فى العراق، وتضارب الأنباء حول ما حدث هناك.
- سيادة أو شيوع أساطير أو تنبؤات عسكرية أو غيبية تحمل مشاهد مستقبلية سالبة: تقسيم العراق، حروب أهلية، المهدى المنتظر.
- إلقاء اللوم على الذات أو على الآخرين دون وجود خطة واضحة للحل.
- التفكير المستمر فى الموت، وعدم جدوى أو معنى الحياة.

ونتيجة لهذه المؤثرات، وتصاعد معدلات الضغط النفسى شاهدنا حالات –فى واقع ممارستنا الإكلينيكية– ظهرت فيها أعراض اكتئاب، أو وسواس قهرى، وحالات أقل –من الأصغر سناً– ظهرت عليها أعراض ذهنية من ضلالات وهلاوس، وتعددت شكاوى من قلق وخوف، وروت بعض الحالات –وأكثرهن نساء– عن تكرار أحلام مزعجة يسمعن فيها أصوات المراسلين، وتتكرر فيها مشاهد القتل والتدمير بما يقترب من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة PTSD الذى يكون مصحوباً باختلاف الاتزان النفسى فى الإدراك والتفكير، والتركيز، واستعادة مشاهد القتال أو صور الجرحى والقتلى، وبعد ذلك تجتاح النفس مشاعر عدم الاطمئنان وأحياناً الإحساس بالذنب لعدم قدرته على تقديم المساعدة، وقد تنتابه نوبات من الإحباط والغضب الشديد.

وفى الأطفال تباينت ردود الأفعال من معاناة التخيلات والأحلام، والكلام أثناء النوم إلى فقدان الشهية للطعام، والبكاء بدون سبب علاوة على ضعف التركيز، والإهمال الدراسى، واشتكى البعض من صداع أو مغص، وظهرت مشاعر الأطفال فى ألعابهم ورسومهم التى تمثلت الحرب وآثارها.

ولم يتأثر الناس بنفس الدرجة بالطبع صغاراً وكباراً، وتعتمد قدرة الإنسان على التكيف مع الضغوط على عدة عوامل منها :

- مدى سلامة نشأته الطفولية من العوامل السالبة.
- التعرض لخبرات سابقة بالفعل، أو بالتدريب على التعامل مع الأزمات.
- طبيعة الشخصية وبخاصة فيما يتعلق بنمط تعبيره عن مشاعره أو كتمانها.
- الظروف المحيطة بالإنسان من دعم أسرى واجتماعى.

- وجود معنى وجودى عميق مثل الإيمان بمعتقد أو التمحور حول هدف مثالى.
- الوعى بأبعاد ما يحدث، والقدرة على التفسير والتقييم.
- شدة التعرض لمشاهد القتل والدمار، ومتابعة الأخبار.
- الاندراج فى عمل محدد لمواجهة ما يحدث، أو الاكتفاء بالفرجة.

خامساً : آليات المقاومة :

ولكن الناس لم تسكت فى مواجهة هذه الضغوط النفسية، وظهرت أشكال من الآليات الدفاعية النفسية والاجتماعية منها :

- تبرير الحملة بأن صدام هو السبب الرئيسى لكل ما وقع ويقع وسيقع للعراق، وبالتالى هو المسئول، وشعبه مسئول بالتبعية لأنه لم يسقطه، ولكن هذه الآلية لم تستمر طويلاً.
- الاعتراض على موقف الأنظمة العربية بالتظاهر الذى فاق فى سرعته واتساعه كل الحسابات والتوقعات حتى قال المراقبون أن مظاهرات القاهرة فى ٢٠ و٢١ مارس هى أكبر مظاهرات عفوية خرجت منذ جنازة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.
- الشعور بالتضامن العالمى، والامتداد الخارجى بأن حركتنا المناهضة للحرب هى حركة إنسانية دولية، وبأننا لسنا وحدنا.
- اللجؤ إلى الإيمان لتسكين الآلام، واستمداد العون، واستلهام إرادة التماسك من التوكل على الله، والاستعانة به.
- خروج قطاعات واسعة من الكتلة السلبية الصامتة عن صمتها وسلبيتها، وظهور حالة جديدة من النشاط والإبداع فى التعبير عن الرفض للوضع القائم، ولا يمكن تجاهل التنكيت والرفاهية كآلية دفاع مهمة يستخدمها الناس.
- التواصل مع آخرين محلياً وعالمياً يحملون نفس الهموم والاهتمامات، وتبادل وجهات النظر، والتواصى باستمرار مناهضة الحرب.
- الخروج من موقف الضحية العاجزة إلى دور المتفاعل مع الأحداث، المشارك فى صناعتها.

وقد رأيت أثناء تجوالى خلال التجمعات المختلفة أنماطاً متباينة الأعمار والخلفيات الثقافية والوظيفية خرج كل واحد فيهم لحاجة فى نفسه، ولكنهم التقوا جميعاً على هدف واحد هو مناهضة تلك الحرب الظالمة مثلهم مثل الملايين حول العالم.

وهكذا فإن الضغوط النفسية ليست شيئاً سلبياً على طول الخط ، فالضغط النفسى هو مصدر من مصادر الطاقة الداخلية، ويمكن توجيهه إلى خدمة أهداف دافعة، وهو صمام أمن مهم للحركة ضد الخطر، وخلق الدوافع المستندة إلى اعتبارات مادية أو معنوية حقيقية.

سادساً : نصائح وأدوار للعون النفسى :

بعد مرور أكثر من قرن على معاناة الأطباء النفسانيين، وتحفظ المجتمعات الإنسانية تجاههم أصبح الناس أكثر استعداداً لتقبل المعارف التى يستندون إليها، والنصائح التى يدلون بها، وفيما يخص الحروب فإن دور الطب النفسى قد بدأ باندلاع الحرب العالمية الأولى، وظهور حالات نفسية لم تكن معروفة من قبل كالإرهاق الشديد، والصدمات النفسية ذات الطبيعة الخاصة بالحرب، وقد استمر النقاش حول دور الطب النفسى حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية حيث لعب الأطباء النفسانيون دوراً كبيراً –هذه المرة– فى إعادة تأهيل الجنود العائدين من ميادين القتال ليعودوا إليها وهم أكثر قدرة على التحمل، وبتطور أوضاع الحرب كانت المؤسسة العسكرية النفسية تزداد تطوراً ورسوخاً حتى أصبح لدينا الآن تخصص ينمو باستمرار واطراد يسمى بالطب النفسى العسكرى، ومن ناحية أخرى فقد أصبحت "الحرب النفسية" تخصصاً علمياً ودقيقاً، وسلاحاً شاملاً أعتقد أنه استخدم بحجم غير مسبوق فى حملة الهجوم على العراق، وما يسمى بالحملة على الإرهاب، ومازالت معلوماتنا وأبحاثنا فى هذا المجال متواضعة.

ويضع الصليب الأحمر بعض النصائح لمحاولة التغلب على حالة الضغط النفسى منها :

- عدم التعرض إلى تغطية إعلامية زائدة.
- التحدث إلى الغير عن المشاعر الخفية.
- عدم التحرج من طلب المساعدة.
- الاستماع إلى نصائح العون دون معاندة.
- قضاء وقت أطول مع العائلة والأصدقاء.
- العودة إلى روتين اليوم العادى.
- تذكر أوقات عصيبه سابقة مرت ولم تستمر للأبد.
- المشاركة فى مساعدة الآخرين.

أما الدور الذى يمكن أن يقوم به الطب النفسى فى علاج الآثار الناتجة عن الحروب فينقسم إلى :

- دور علاجى للحالات المتضررة فعلاً.
- دور وقائى وتعليمى وتدريبى للتخفيف من آثار الضغوط النفسية.
- دور فى مواجهة الحرب النفسية المستمرة.

وفى الدور الثانى يمكن القول بأن هناك برامج كثيرة يمكن تطبيقها مثل :

١- مجموعات الدعم أو المساعدة الذاتية : وهى لقاءات دورية تتم بحضور عدد محدد من الأشخاص لتنفيذ برنامج نقاش، وتبادل خبرات وتجارب ونصائح. ومع ظهور الإنترنت نشأت مجموعات للدعم على الشبكة.

٢- تدريبات الاسترخاء:

وهى أنواع كثيرة ومدارس متعددة تهدف إلى تعلم ممارسة "معكوسة التوتر والقلق" أى الاسترخاء الذهنى والعضلى، والمجال يضيق عن الخوض فى تفاصيل هذا المجال الواسع.

٣- العلاج السلوكى :

وهو أنواع متعددة من البرامج الهادفة لتغيير السلوك المتوتر، واكتساب عادات سلوكية أكثر هدوءاً وسكينة.

٤- توظيف الطاقة العصبية:

ويهدف إلى استثمارطاقة الضغوط وتحويلها إلى عمل منتج، أو نشاط مفيد مثل:التعلم، تنظيم حملة اعتراض أو دعاية أو مقاطعة، مساعدة الآخرين، ممارسة رياضة أو عمل عضلى أو يدوى نافع.

٥- تطوير القدرة على التماسك النفسى:

وذلك بالتعرض لمواقف تتطلب جهداً وتركيزاً، وعملاً شاقاً مع اكتساب الخبرات والمهارات، والشجاعة والثقة للتعامل مع هذه المواقف.

٦- اكتساب الكفاءة:

ترتبط الثقة بالنفس مع الشعور بالكفاءة، والقدرة على حسن التصرف فى المواقف المختلفة، واكتساب كفاءة التعامل الاجتماعى، أو حل المشكلات، أو اتخاذ القرارات، أو إدارة الوقت، أو المذاكرة الناجحة، أو القيادة الفعالة.

كلها تبدو مقدمات لازمة للشعور بطمأنينة أكبر فى مواجهة النوازل.

التدريب على التحليل المنطقى، ووقف التفكير السلبى غير المنهجى، وتصحيح الإدراك المغلوط، والحوار مع الآخرين، والاستفادة من وجهات نظرهم.

كنت أطالع تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٢ عن العنف والصحة فى العالم، ووجدت تحت عنوان العنف الواسع "الجماعى" إجراءات لمنع هذا النوع من العنف المدمر أو التقليل من آثاره منها :

- التقليل من الفقر.
- التضييق على امتلاك الأسلحة البيولوجية والكميائية والنووية، وبقية الأسلحة.
- التأكد من نشر وتطبيق المعاهدات الدولية، وبخاصة المتعلقه بحقوق الإنسان.

ثم يختم هذا الفصل بالحديث عن معاهدة جنيف عام ١٩٤٩، وسرحت بخاطرى متخيلاً أن من صاغوا التقرير كانوا يقصدون قبائل أفريقية، أو الجماعات المسلحة فى آسيا، وترددت بين أن أعتبر الأمر برمته حبراً على ورق، أو آخذه معى مكبراً على لافتة فى المظاهرة القادمة ضد الحملة الأمريكية على العراق!!

HIGHLIGHTS

الرسالة الإعلامية الموجهة ونشرها على أوسع نطاق بما يربك العدو، ويشتت قدرته، هى الانتصار الأهم بالسيطرة على المعلومات والاتصالات، وهى الأساس الضرورى لتحقيق النصر النهائى.

على أرض العراق لم يكن مسموحاً للصحفيين أو الإعلاميين إلا بالتجول فى أماكن محددة، وبصحبة الوحدات العسكرية الأمريكية، وعلى الشاشات الأمريكية المختلفة كان الضيوف من العسكريين والمحللين يتلقون ردوداً وتعليقات عسكريين سابقين، وكل ذلك تحت السيطرة الهادفة لأنصار الحرب.

شعر الناس أنهم يعيشون فى عالم بلا قواعد ولا قوانين، ولا صوت فيه إلا لبلطجى واحد لا يعبأ بمعارضة، ولا يشبع من الدم والأشلاء، ومع استمرار سقوط الضحايا تصاعدت مشاعر الغضب والحنق والقهر، ولم يجد الناس منفذاً لمقاومة ذلك، إلا المتابعة اليومية، مع المزيد من التشويش والاختلاط فى المفاهيم والمشاعر.

المراجع

1- Shock And Awe: Achieving Rapid Dominance. Ullman, Harlank., and James P.Wode, with L.A. Wdney et al Washington, D.C: National Defeuse Univ,1996.

2- The Emergence of Neopolitik, Toward of American Strategy. John Arquilla and David Ronfellt, Rand Monograph Report, Santa Movica, California, 1999.

(٢١)

الصراع على مستقبل العراق
الحوزة الدينية والعشائر والاجتماع المدنى والسياسى

د. رضوان السيد

-١-

غادرت الحشود الهائلة التى تدفقعت على كربلاء للاحتفاء بأربعين الإمام الحسين، المدينة التى تحتضن أضرحة ومزارات سبط النبى وأهل بيته والذين استّشهدوا فى المواقع والتلال المجاورة عام ٦١ هـ / ٦٨٠م فى مواجهة الجيش الأموى. ظهرت احتفالات التعزية والأربعين أيام البويهيين (ببغداد) والفاطميين (بمصر) فى القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى. ثم تركزت بكربلاء منذ القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى. أما النجف فتجرى فيها الاحتفالات الخاصة بالإمام على (استشهاداً ومولداً وأربعين، وإن ليس بالحرارة والفجيعة نفسها). وشعائر الترحل والزيارة والاستلاب والاستعراض والتفجع والانتحاب هى مزيج من التوبة والتذكر، وإثبات الذات وخصوصيات الجماعة، وتجربة للتربية الشعبية الذاتية والجماعية بما يتجاوز تقنين الفقهاء وتدقيقاتهم. وقد قال أرنست غلنر، الأنثروبولوجى المعروف إن الإسلام يختلف عن بقية الأديان؛فى أن الشعائر والاحتفالات والرموز وكارزميات الحشود، لا تتركز لدى الأرثوذكسية السنية التى تمثل الاكثرية؛ بل لدى الفرق الإسلامية التى تتمايز بها عن تلك الأكثرية. ولأن النص المقدس هو عماد الدين فى الإسلام، والعلماء والفقهاء حراسة ومفسروه؛ فقد ظلت احتفالات عاشوراء الفجائعية الآتية من خارج النص،موضوع تجاذب بين الجمهور الشيعى وعلمائه. لكن احتفالات الأربعين الشعائرية فى كربلاء وغيرها هذه الأيام، ذات معنى خاص، يلتقى حوله وفيه الجمهور الشيعى وعلماؤه ومنتحبوه. المتحدثون من خارج يقولون إن المعنى الخاص لها هذا العام هو الحرية، بعد الضغوط التى كان النظام العراقى السابق يمارسها من أجل الحظر والمنع. والواقع أن النظام ما كان يمنعها، بل كان يحول دون اجتماع الملايين بكربلاء، بحيث كان أهل كربلاء ومن حولهم يجتمعون بالمدينة، وتقيم المدن والبلدات الأخرى احتفالاتها الخاصة، وفى عاشوراء بشكل رئيسى، وليس بالأربعين. أما هذا العام؛ فبالإضافة إلى مشاعر التحرر والانعتاق،

هناك التأكيد على قوة الجماعة الشيعية وكثرتها، وإرادتها أن تغير الوقائع الاجتماعية والسياسية المفروضة عليها منذ عقود وعقود، واهتمامها أن تثبت قوامها وقيامتها فى انسياح وبراءة من النظام السابق، ومن المحتلين الأجانب على حد سواء.

وبغض النظر عن هذه المشاعر الشعبية الجارفة، هناك أربعة توجهات تتنازع القيادات الدينية لهذا الجمهور. التوجه الأول تقوده الحوزة العلمية فى النجف وكربلاء وسامراء، ورمزاه المرجعان الدينيان الكبيران : السيستانى والفياض. وقد آلت إليهما المرجعية بعد وفاة الخوئى أستاذهما (١٩٩٢)، ثم السبزوارى (١٩٩٤). وقد عانت المرجعية من ضغوط هائلة من جانب النظام العراقى طوال العقود الماضية. وهى الضغوط التى أفضت إلى ضرب الأسرتين العربيتين الكبيرتين للمرجعية : آل الحكيم (المؤسس محسن الحكيم)، وآل الصدر (مقتل محمد باقر الصدر ١٩٨٠، ومحمد صادق الصدر ١٩٩٩). وقد انفرد أبو القاسم الخوئى بالمرجعية منذ وفاة محسن الحكيم فى السبعينات، وحتى وفاته هو عام ١٩٩٢ كما سبق ذكره. ما تريده المرجعية، ويريده رجال الدين الآن الإمساك بزمام الجمهور من جديد واستعادة مكانة حوزة النجف ليس فى مواجهة قم؛ بل على الأقل إلى جانبها. بيد أن هذا الاتجاه الذى يتمتع بدعم بعض عشائر الفرات الأوسط، وعامة المدن، ينافسه آل الحكيم فيما يشكل اتجاهاً ثانياً تحالف مع إيران (عبر محمد باقر الحكيم ابن محسن الحكيم، ورئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية)، وقدم عدداً من الشهداء من آل الحكيم داخل العراق وخارجه، وعرف بالنضال المستمر ضد النظام العراقى. ولهذا الاتجاه إمكانياته وقدراته التنظيمية. ومن بين البارزن فيه مرجع فقهى ما خرج من العراق هو محمد سعيد الحكيم. بيد أن المشكلة الأولى لهذا التوجه خصومته المستترة حيناً، والظاهرة حيناً آخر مع مرجعية النجف، بحجة استسلامها للنظام السابق، أو سكوتها عليه. ومشكلته الأخرى تبعيته لإيران، وميله فى العام الأخير للتعامل مع الأميركيين من ضمن المعارضة العراقية، وحضوره مؤتمراتها المتعددة. وكان محمد باقر الحكيم قد دعا إبان اشتداد المعارك بعد بدء العدوان الأمريكى، إلى الحياد. وقد أرسل بعد سقوط بغداد أخاه عبد العزيز إلى الناصرية والعمارة، وكربلاء للعلاقات السابقة التى تربطه بأحمد الجلبى، رئيس المجلس الوطنى العراقى، ورجل أمريكا الأول فى العراق الآن. والتوجه الثالث، توجه آل الصدر الذى يقوده مقتدى

الصدر، الابن الشاب للمرجع المقتول عام ١٩٩٩ السيد محمد صادق الصدر. ومحمد صادق الصدر سمح له النظام العراقى بالبروز أو غض الطرف عنه بعد وفاة الخوئى والسبزوارى رجاء إرضاء الشيعة بعد اضطرابات العام ١٩٩١ وما أعقبها من مذابح فى الجنوب والوسط، ورجاء منافسة قم. ثم ما لبث أن اغتاله بعد أن دأب على تزعم حشود شعبية كبرى فى صلوات الجمعة والمناسبات. وانزعج آل الصدر لسكوت المرجعية النجفية عن عملية القتل، ولكلام عبد المجيد الخوئى (الابن الأصغر لأبو القاسم الخوئى) السلبى عنه من لندن آنذاك، كما لدعوة آل الحكيم من طهران ضده أيضاً. ولذلك سارع مقتدى الصدر لاكتساح النجف بعد سقوط النظام، وقتل أنصاره حيدر الكليدار الرفيعى (سادن الروضة الحيدرية بالنجف) لولائه للنظام السابق، كما قتلوا عبد المجيد الخوئى الآتى مع البريطانيين من لندن عبر الكويت، انتقاماً للصدر الوالد من جهة، وإرادة للسيطرة على المدينة، وعزل المراجع المنافسين. أما التوجه الرابع فيتمثل بحزب الدعوة، وانشقاقاته. وحزب الدعوة حزب شيعى تأسس على يد محمد باقر الصدر أواخر الخمسينات. وقد استلهم الحركات الإسلامية الإحيائية السنية فى خروجه على التقليد، ومصارعته للشيوعيين والقوميين فى الستينات، ودعوته لإنشاء دولة إسلامية حديثة. ويقال إن محمد باقر الصدر تخلى عن قيادة الحزب فى السبعينات، ومال لتسنم المرجعية التقليدية بعد وفاة محسن الحكيم، وبروز نموذج الخمينى فى إيران. فالإسلاميون المتجددون واليساريون معاً هم الذين أقلقوا راحة الشاه منذ أواخر الستينات. لكن الجمهور الثائر على الشاه أعاد السلطة للمرجعية التقليدية فى شخص الإمام الخمينى بعد سقوط الشاه. فربما أمل السيد محمد باقر أن يكون هو خمينى العراق. وعلى أى حال؛ بعد مقتل الصدر فى سجن النظام عام ١٩٨٠ برزت معارضة حزب الدعوة القوية لنظام صدام حسين، كما لإيران وولاية الفقيه. فصار جزء منه مؤيداً لإيران؛ ونشأت تنظيمات بأسماء مختلفة مثل جبهة العمل الإسلامى، وحركة البناء والديمقراطية. وأيدت بعض شراذمه الغزو الأمريكى، وبقى البعض الآخر على معارضته للجميع: لإيران وللأمريكيين وللمرجعية النجفية. ويصعب الآن معرفة حظوظه وشعبيته. ويمكن لقسم منه أن ينسق مع مقتدى الصدر؛ بينما يصعب تصور ذلك من جانب جبهة العمل الإسلامى بزعامة محمد تقى المدرسى.

كان مراجع النجف، وفى الأسبوع الأول للحرب، قد أصدروا فتوى دعوا فيها للجهاد ضد الكفار الأجانب، كما دعوا الجمهور للحفاظ على المال العام، وعدم اللجوء لأعمال الثأر والعنف، خوفاً من تكرار ما حدث عام ١٩٩١. وسارع النظام العراقى لاستصدار فتوى مماثلة من أحد كبار علماء السنة (الشيخ عبد الكريم المدرس)، ثم جمع الطرفين فى مسجد الكاظمين ببغداد حيث أصدروا فتوى ثالثة. وعندما نجحت القوات الأمريكية فى الاستيلاء على النجف، دخل إليها السيد عبد المجيد الخوئى الذى اتصل بسائر وسائل الإعلام متحدثاً باسم المرجعية، ومنكراً أن يكون المراجع قد أفتوا بقتال الأمريكيين. وعندما أُحرج عاد للتأكيد أن الفتوى تنص فقط على عدم الاعتداء على المال العام. وما صرح السيستانى بشئ علناً، وأعرض عن الظهور بتاتاً بعد مقتل عبد المجيد الخوئى. ويقال إن مقتدى الصدر حاصره والمراجع الآخرين (بالإضافة للسيستانى والفياض هناك الفقيه حسين بشير الأفغانى)، وطلب إليهم مغادرة النجف، إلى أن تدخلت عشائر الفرات وفكت عنه وعنهم الحصار. ويبدو أن هناك الآن نوعاً من الاستكانة من جانب المراجع الكبار لصالح مقتدى الصدر، الذى شكل ما يشبه الميليشيا المسلحة؛ فضلاً عن استنصاره الخفى بالعصبية العربية فى وجه إيران، ومراجع النجف (ذوى الأصول غير العربية) على حد سواء. لكن مما يدل على تركيب الوضع وتعقيده أن مقتدى الصدر نفسه، يعلن تبعيته من الناحية الفقهية للشيخ كاظم الحائرى، زميل والده السابق فى الدراسة، والمقيم حالياً بقم، لافتقار مقتدى إلى الموقع الفقهى والدينى الذى يملكه المراجع بالنجف، ولا يملكه هو (عمره ٢٩ سنة). ومنذ مدة لم يصدر عن شيوخ الشيعة بالنجف وكربلاء موقف، باستثناء دعوة ممثليهم للهدوء والوحدة. أما الشيوخ الآخرون، فى المدن الشيعية على الفرات ودجلة فقد دعوا فى خطبهم -مثل الشيخ أحمد الكبيسى (السنى) بجامع الإمام الأعظم ببغداد- إلى الوحدة بين المسلمين -سنة وشيعة. وهناك ميل جارف ذو طابع دينى لدى الجمهور الشيعى الآن. ولا يتحرك الشيوخ والعلماء فى المدن والبلدات بناءً على أوامر من النجف طبعاً، لكنهم الآن بالغو الحركة فى كل الاتجاهات والجهات، ومع العشائر أو من دونهم. وربما كانت هناك آمال لدى قلة بإنشاء سلطة دينية بالعراق (وآل الحكيم يراوحون بشأنها مراوحتهم بين إيران وأحمد الجلبى)، لا تبدو المرجعية

مهيئة لها، حسب بعض التصريحات، باستثناء بعض أقسام حزب الدعوة، الذى لا يملك فى صفوفه على أى حال رجال دين بارزين. وهناك توجس متبادل بين رجال الدين الشيعة والسنة من جهة، والأمريكيين والبريطانيين من جهة أخرى. وقد ظهر ذلك فى بعض الهتافات بكربلاء وإن لم تبلغ حدود التمرد، وقد أتى بعضها من أنصار إيران، وبعضها الآخر من أنصار حزب الدعوة. كما ظهر فى إقدام الأمريكيين على القبض على بعض الشيوخ الذين كانوا ذاهبين لكربلاء. ولذلك فمن غير المرجح أن يشجع الأمريكيون حكماً دينياً بالعراق، بعد تجربتهم السلبية فى إيران؛ وإن كانوا يرحبون بالتنافس والصراع بين النجف وقم.

والنجف –فيما عدا عواطف الجمهور– لا تبدو واضحة الهدف الآن. ولا تعرف كيف ستطور قدرتها وإمكانياتها للمشاركة فى رسم مستقبل العراق. وأحسب أن الأمور ستمضى باتجاه فعالية أكبر وأوضح إن ألتف حولها الشيعة العرب المقتدرون بالكويت والسعودية والبحرين وغيرها؛ وإن استمر فى الوقت نفسه التوتر اليومي بين المشايخ والقوات الأمريكية فى المدن والبلدات فالمعروف أن الحوزة والنجف كانت تشارك بقوة فى السياسات العامة كما حدث فى ثورة العشرين، وفى عدة مناسبات أخرى خلال الحكم الملكى، وحتى الستينات عندما حّرم محسن الحكيم المشاركة فى حزب البعث. وكان معروفاً أيضاً أن عشائر الفرات الأوسط تعتبر النجف مرجعيتها الدينية وأحياناً السياسية. أما الآن وبعد العزلة الطويلة، فلابد من الانتظار قليلاً لمعرفة مآلات التحالف القديم مع العشائر، ومدى انتشار المشايخ فى المدن والأديان وطبائع علاقتهم بالمرجعية ويبدو الآن أن عامة المدن، وفلاحي الأرياف، هم أشد أنصار المرجعية حماساً، وليس العشائر. وهناك جذر من إيران لا تخطئه العين. وقد يتجلى التجاذب ويتبلور فى صراع بين آل الصدر وآل الحكيم، وإن تكن الأمور أكثر تعقيداً مما يبدو لأول وهلة، بسبب حضور الطرفين القوى فى طهران وقم والنجف وكربلاء، على حد سواء. والواقع أن المطالبة فى المظاهرات والخطب بضرورة حضور الحوزة فى مستقبل العراق، شددت أيضاً على رفض الاحتلال (الأمريكي)، والوصاية (الإيرانية؟) وإذا أدت التطورات إلى زيادة التوتر ضد الأمريكيين، فقد يؤخر الطرفان فى النجف وغيرها صراعهما–بوساطة إيرانية– لصالح التصارع مع الولايات المتحدة. وكما أن هناك شخصيات وطنية عراقية مستقلة،

هناك مشايخ شيعة وسنة (مستقلون)، قريبون من البريطانيين أو من أحمد الجلبى مثل حسن الصدر ومحمد بحر العلوم. لكن المرجح أن لا يقف هؤلاء فى وجه الحوزة إن اتضح صوتها وارتفع.

-٣-

ولا يبدو موضوع العشائر أقل غموضاً واستعصاء على التقدير. فهناك مجموعتان قبليتان كبيرتان فى العراق : عشائر الدليم، وعشائر المنتفق. ولكلا المجموعتين إمتدادات إلى السعودية وسوريا والأردن. وكان الدكتور على الوردى (فى كتابه: سوسيولوجيا البداوة فى العراق) فى الخمسينات من القرن الماضى، قد فسر تاريخ العراق كله فى القرون الثلاثة الأخيرة، على أساس الصراع بين البادية والحاضرة -فى حين فسره عباس العزاوى فى إطار الصراع بين العثمانيين والإيرانيين، على الرغم من عمله الكبير عن عشائر العراق والفرات. ولا يزيد عدد العشائر الحقيقية الآن على الربع ضمن الشعب العراقى، البالغ عدده أربعة وعشرين مليوناً. وهناك تعقيد آخر ينبغى التنبه له، فالقبيلة كما يقول ابن خلدون -نسب وهى لاستحداث روابط مصلحة وتضامن، والعشيرة هى الحقيقية. لكن لا مماهاة بين العشيرة والبداوة؛ إذ يغلب على الأكثرية الاستقرار منذ عقود، استناداً لسياسات الدول فى الخليج والأردن والعراق. وتتبدل مذهبية العشائر بتبدل مواقع استقرارها. والتشرذم غالب عليها الآن بعد عقود من الاستخدامات والتوظيفات المتناقضة بين العراق والسعودية والأردن والكويت. لكن كثرة بين الريفيين وسكان هوامش المدن ما تزال تنتسب حقاً أو باطلاً إلى إحدى البطون العربية. والمعروف أن "غرتَرِود بل" -الموظفة البريطانية التى أسهمت فى قيام الدولة العراقية إبان الانتداب- استخدمت هى والضباط البريطانيين شيوخ العشائر لإقامة توازن مع الضباط التركمان والشركس والأكراد الآتين مع الملك فيصل الأول. وفى العهد الملكى، والجمهورى على حد سواء، ما كانت هناك مراعاة حقيقية لحساسيات العشائر، التى شعرت بالغدر من جانب الدولة، بعد أن شاركت بقوة فى ثورة العشرين. وتغير الحال مع وصول صدام حسين للسلطة. فقد انتسب هو نفسه للإمام على، وأصر فى خطاباته وممارساته على الإشادة بأخلاق البادية وفروسيتها. وأقام علاقات وثيقة مع العشائر أعتمد فيها سياسة العصا والجزرة إلى أيام قبل سقوطه. والمعروف أنه فى عهده فقط صار بعض شيوخ

العشائر ضباطاً كباراً فى الجيش، ويقال إن وزير الدفاع الأخير الفريق هاشم كان واحداً منهم. وقد سلح صدام حوالى المليون من أبناء العشائر لخوض المعركة الأخيرة، وأشاد بشجاعتهم فى خطاباته الحماسية، التى تنافست فيها رموز الفروسية القبلية، مع رموز الجهاد الإسلامية. ويقال إن عشائر الدليم لم تقاتل بحماس فى الحرب الأخيرة، لاستبعاد النظام لها فى التسعينات نتيجة موقفها المؤيد للتمرد بالجنوب عام ١٩٩١؛ ومع ذلك فيبدو أن اللواء الحبوش مدير المخابرات العراقية الأخيرة كان منهم، وقد حاول النظام حماية غرب العراق عن طريق التعاون معهم. وعندما كنت أقوم بالتدريس كأستاذ زائر فى جامعة هارفرد فى خريف العام ٢٠٠٢ أتى إلى مركز دراسات الشرق الأوسط بالجامعة الباحث العراقى فالح عبد الجبار وقدم بمحاضرة لكتابه : Tribalisation of Iraq أى بدونه العراق أو قبلنته. وهو يعنى بذلك اعتماد النظام العراقى على العشائر فى سياساته وحروبه وأمنه، وإعطائهم نفوذاً وميزات على حساب المجتمع المدنى، باعتبار العشيرة من التكوينات البدائية أو تحت المتحضر وما أزال أرى أنه كانت هناك مبالغات فى تقدير اعتماد النظام على العشائر. كما يبدو أيضاً أنه كانت لهؤلاء الشيوخ علاقات لم تنقطع بالنظامين السعودى والأردنى . ويبدو أنه من هذا الطريق أتصل بهم البريطانيون قبل بدء الحرب، وعينوا واحداً من شيوخ تميم والياً على البصرة بعد دخولها. وسيلجأ الأمريكيون لذلك مع عشائر الفرات الأوسط، لأن التعامل معهم أسهل من التعامل مع رجال الدين الذين لا يحبون الأجانب. ويظهر أن المّغرى فى العشائر أن البطون تنتظم من وراء شيوخها (فى العادة، كما يظن البريطانيون، لكننى أحسب أن الوضع تغير الآن)، فلا يحدث اضطراب من جهة، وتستطيع الجهة السلطوية التى تكسب شيوخهم استخدامهم فى قمع اضطرابات المدن، وتأمين الاتصالات، ومنع التعديات إلا ما يريدونه هم أن يحصل.

-٤-

ويستدعى هذا التحليل التساؤل عن أدوار المواطنين فى المدن، وهم يبلغون أكثر من ثلثى الشعب العراقى، كما يستدعى السؤال عن "المجتمع المدنى" الذى لا يتحدث عنه حتى الآن غير أحمد الجلبى، والواقع أن المدنيين سنة وشيعة، هم الذين صنعوا تاريخ العراق الحديث، ودولته. وستبدأ المقاومة ولاشك من المدن. لكن الصراع صراع على انتماء العراق ومستقبله، وستشارك فيه الحاضرة والعشائر والأرياف.

وقد أعلن الأمريكيون على لسان الرئيس بوش تفضيلهم للفيدرالية. وتصورهم لها -فيما يبدو- الفصل العملى للأكراد منذ الآن، كما تجلى فى تمكينهم للعامة والبشمرغة (أتباع الطالبانى بالذات) من غزو المدن السنية فى الشمال والوسط : كركوك والموصل وتكريت والقرى والبلدات المؤدية إليها والمحيطة بها لتسعير الخصومات والأحقاد، التى ما قصر النظام السابق على أى حال فى إثارتها. وتجلى خيار الفصل أيضاً بين العرب والكرد فى طريقة دخول الجنرال جاي جاردنر إلى بغداد، ودخوله إلى المنطقة الكردية. فقد دخل إلى بغداد دخول الفاتحين، بينما دخل إلى الشمال الكردى ليشارك الناس فرحتهم بالتحرير والاستقلال(؟)، وبدا فى صورة للتليفزيون منتفخاً يملؤه الحبور، ومن حوله الطالباني والبارزنجى، اللذان يلتصقان به، ويكاد أن يحملانه على الأكتاف!

وفى المناطق العربية أراد الأمريكيون إقامة إدارات مدنية محلية، ترسل فى مرحلة لاحقة إلى العاصمة مندوبين يشكلون مجلساً تأسيسياً، هو الذى يوافق على الحكومة الانتقالية، التى مهامها وضع مشروع الدستور المؤقت، وعرضه على المجلس التأسيسى فتجرى على أساس منه الانتخابات العامة خلال سنتين، لبرلمان من غرفتين، يضع الدستور الدائم للفيدرالية، ويوقع المعاهدة مع الولايات المتحدة، لتبدأ بعدها القوات الأمريكية أو أكثرها بالانسحاب. لكن ظهرت مشكلة مؤداها عدم النجاح حتى الآن فى إقامة الإدارات المحلية، ولذا لم يمكن إرسال مندوبين عنها إلى بغداد؛ فضلاً عن حيرة الأمريكيين، ماذا يفعلون بالمعارضين الذين أتو بهم معهم وقد صاروا الآن آلافاً. ولهذا لجئوا من أجل السرعة فى إقامة الحكومة (التى يحتاجونها الآن لتخفيف التماس مع المواطنين، ولتسهيل الاعتراف العربي والدولى) إلى عقد الاجتماعات المتوالية، للمعارضة المجلوبة معهم، ولبعض شيوخ العشائر والوجهاء، من أجل التشاور فى إقامة الحكومة العتيدة. وقد استجابت القوى الموالية للدعوة أخيراً وواجه مؤيدو الحوزة اجتماعات "المعارضة الأمريكية" بالدعوة لمؤتمر وطني عام. وهناك ثلاثة تصورات للرئاسة أو للرئيس العراقى للإدارة الانتقالية : الأول يريدها شكلية، ما دام نظام البلاد فيدرالياً. والثانى يريدها قوية تحديداً لأن الدولة فيدرالية، والثالث يريد رئاسة جمهورية، ورئاسة وزارة، ويكون هناك توازن فى تقاسم السلطة بين المؤسستين.

إن هذا التصور العام للأمور هو تصور أحمد الجلبي ومعاونيه. وكنعان مكية، وبعض اليساريين، شديدو الحماس له؛ لكنهم يريدون استعجال الأمور، ليس من أجل خروج الأمريكيين؛ بل من أجل وضع الدستور، وتشكيل الحكومة عن طريق هيئة غير منتخبه، لأنهم لا يثقون بالوعى الديمقراطى للشعب العراقى، كما يقولون. والحقيقة أنهم يخشون أن لا يصلوا عن طريق الانتخابات، لسيطرة "المتخلفين" من رجال الدين والعشائر على الجمهور!

إن "العيب" الرئيسى لهذه الخطة وسواها من أفكار المعارضين القادمين مع الأمريكيين، أنها لا تقدر حركيات الناس وإمكانياتهم فى المدن والبلدات. صحيح أنه لم تبرز حتى الآن زعمات محلية جديدة، ولذلك يعرض شيوخ العشائر ومشايخ الدين أنفسهم على الجمهور وعلى الأمريكيين والبريطانيين لحكم المدن والبلدات والسيطرة عليها. لكن المسألة لا تستقيم فى هذا السياق حتى حسب المقولة الخلدونية لعلائق القبيلة والدعوة الدينية بالمدينة والدولة. فالعصبية القبلية ذات الشوكة -حسب إبن خلدون- تستعين بالدعوة الدينية المستجدة لعالم كارزماتى، للاستيلاء على المدينة، وإقامة الدولة فيها. وليست هناك عصبية عشائرية بارزة وقوية فى العراق اليوم، كما أنه لا نموذج للدعوة الدينية غير ولاية الفقيه الإيرانية التى لا تجتذب الكثيرين بعد اشتداد الصراع من أجل إزاحتها أو إصلاحها فى داخل إيران بالذات. أما مقولة "الدولة الإسلامية" القائمة على تطبيق الشريعة، والتى تقول بالشورى، وبنوع من ديمقراطية إسلامية، فهى فكرة الإحيائيين السنة من الإخوان المسلمين فى الأساس، وقد تبناها حزب الدعوة أولاً، ثم انصرفت أكثر تنظيماته عنها بعد قيام النموذج الإيرانى. وربما عاد إليها بعض الشيوخ الليبراليين الشيعة، لكن الجمهور غير مهتم بها الآن (تطورت لدى الشعية السعوديين على الخصوص- وهم الذين كانوا خمينيين فى الأصل- فى التسعينات أفكار ليبرالية حول ديمقراطية إسلامية أو محايدة، تتجاوز أحياناً فى عصريتها أفكار معتدلى الإخوان المسلمين المصريين والعراقيين الموجودين بالمنافى. ومن أبرز هؤلاء الشيخ حسن الصفار من القطيف، وتوفيق السيف، وزكى الميلاد. وأحسب أنه سيكون لهؤلاء وأمثالهم تأثير بالعراق، لكن فى المدى المتوسط، فلدى العراقيين الآن شيعة وسنة حساسية عالية حيال التدخل فى شؤونهم حتى من جانب العراقيين العائدين من المهاجر والمنافى). ولذلك

فأكبر دعاة الديمقراطية الإسلامية بالعراق الآن الحزب الإسلامى العراقى السنى الذى عاد فافتتح مراكز له على عجل فى الموصل وبغداد. وقد تأسس الحزب فى الأصل فرعاً للإخوان المسلمين فى الخمسينات على يد الشيخ محمود الصواف. ومنع مراراً من جانب السلطات ابتداءً بالعام ١٩٦٠. وارتاح هؤلاء قليلاً -دونما شرعنة معلنة- أيام العارفيين عبد السلام وعبد الرحمن. لكن علاقات عبد السلام عارف بمصر الناصرية حالت دون إراحتهم كثيراً. ثم عاد المنع والتشدد والسجن والتهجير أيام حكم البكر وصدام. وقد اعتقد الإخوان العراقيون فى المنافى والسجون أواخر السبعينات -عندما دعم صدام حسين تمرد الإخوان المسلمين بسوريا، وألجأ بعضهم بالعراق- أن فرصتهم أتت لمطالبة السلطة بالتخفيف عنهم، لكن كان ذلك دون جدوى، على الرغم من تدخل القطب الإخوانى السورى اللاجئ ببغداد "سعيد حوا" لصالحهم؛ وهو الرجل الذى يقال إن صداماً كان يحبه ويعتقد فيه الصلاح والولاية. وقد حضرت المؤتمر الإسلامى الذى أقامته وزارة الأوقاف العراقية ببغداد قبل انطلاق "عاصفة الصحراء" لتحرير الكويت عام ١٩٩١؛ وفى المؤتمر طالب راشد الغنوشى زعيم الإسلاميين التونسيين الرئيس العراقى الذى كان حاضراً بالقاعة، بإطلاق سراح الإسلاميين الشيعة والسنة، ما داموا جميعاً معه فى حربه على الولايات المتحدة؛ إذ إن الأحرار فقط هم الذين يستطيعون مقاومة الهيمنة والاستكبار والاستعمار. وأخبرنا الغنوشى فى اليوم التالى أن صداماً قابله فى تلك الأمسية هاشاً باشاً، لكنه لم يستجب لمطلبه.

عاد الحزب الإسلامى العراقى للعمل إذن، ويبدو أنه يتمتع بإمكانيات من أعضائه بالمهاجر الخليجية والأمريكية. وقد يستفيد مؤقتاً من حركته الخدماتية الحاضنة للناس. لكن لا يبدو أن التغيير الجذرى الذى ينال من السنة ودورهم الآن وفى المستقبل، يمكن أن يستوعبه، ويفيد منه الإسلاميون فى المديين المتوسط والطويل. فقد أصابت السنيين الآن "رضة" أى هزة -بالمعنى النفسى، ستتركهم فى حالة ضياع لزمن قد يطول فى المدن بالذات. إذ كانت نسبة كبيرة منهم عاملة بالدولة وأجهزتها، وبالجيش وإدارات الأمن. وقد تعودوا على ذلك منذ أجيال، فهم "أهل الدولة" إذا صح التعبير، وقد دالت الدولة الآن. وهناك من يريد إقامة تمييز من نوع آخر، بين أهل الدولة (بالموصل وبغداد)، و "أهل

النظام" بتكريت والرمادى والأرياف السنية الفلاحية والعشائرية. وقد يكون ذلك صحيحاً، لكنه لا يشكل فرقاً كبيراً الآن.

ثم إن هناك مجتمعاً مدنياً مدينياً واسعاً بالعراق هو جوهر الوطنية العراقية العريقة، وهو يتجاوز الطوائف والحمولات والإثنيات. ويمتزج فيه التركمانى بالكردى بالعربى. ولا معنى للأفكار السائدة حول عروبة السنة. فحتى العشائر العراقية السنية والشيعية ليست صافية إثنياً. وكما تلاعب النظام العراقى بعد ثورة تموز / يوليو ١٩٥٨ بأعداد السنة والشيعة والأكراد، دأب الأمريكيون والبريطانيون وبعض السذج من السنة والشيعة والكرد على فعل ذلك منذ سنوات. وعندما كان الأمريكيون يظنون أن الشيعة سيرحبون بهم فى الجنوب على الخصوص، أوصلوا عددهم بالعراق إلى نسبة ٧٠%. لكنهم الآن، عادوا لتخفيض النسبة إلى ٥٥ أو ٦٠%، أما الباقون فأكثرهم من الأكراد فى نظرهم. ولا معنى لنتائج دراسة حنا بطاطو الشهيرة عن العراق. فهى تغص بالمعلومات المفيدة، والقصص التفصيلية عن التكوينات العشائرية والسياسية والحزبية، لكنها تتجاهل النخبة الدينية، وتعظم من شأن الحزب الشيوعى، وتحقر من شأن القوميين، والأهم من ذلك أنها لا تقول بوطنية عراقية، ولا بمجتمع ودولة فى العراق تماماً مثل الذين درسوا الوضع اللبنانى فى الحرب الأهلية، وانتهوا إلى أنه مجتمعات وثقافات وميليشيات، ولا أمل فى قيامته وسلامته. وليست هناك خشية من فتنة طائفية بالعراق حتى لو حاولها الأمريكيون. لكن الانقسام العربى/ الكردى حقيقى، ويثير الخوف. ومع ذلك لا نعرف ما حصل للفئات الاجتماعية المدينية الوسطى من التجار والفنيين والحرفيين والصناعيين والكوادر العلمية فى الثمانينات والتسعينات. فالمعروف أن نسبة ٥٠% من هؤلاء تقريباً سنة (بما فى ذلك ذوو الأصول التركمانية والكردية)، ومن مدن وبلدات الشمال والوسط. وأذكر ذلك هنا لأن الأيام التالية على سقوط بغداد والموصل، ما شهدت ظهوراً لهذه الفئات (باستثناء بعض الإسلاميين الذين ذكرناهم من السنة، والشيوخ الملحوظى الحركة من الشيعة) لا من السنة ولا من الشيعة. وحتى التركمان ما بدوا متحمسين لتدخل الأتراك لحمايتهم من الأكراد أين هم هؤلاء؟ ولماذا لا يتحركون لحماية أنفسهم وممتلكاتهم؟ هل لأن المدن لا تتحرك إلا ببطء؟ أو أن "عامة" المدن وحرافيشها تسيطر فى الأزمات وأوقات الاضطراب فى الشارع، ولا تملك الفئات الوسطى بالمدينة "عصبية" مماثلة؟ أو

أن "المجتمع المدنى" الذى نعرفه تحطم، ولا بد من وقت، كما لابد من عون العائدين من المهاجر؟ ومرة أخرى أذكر ذلك هنا لأن ما شهدناه وأخبرنا به طوال الأسابيع الماضية تقارير عن شيوخ عشائر ورجال دين يتولون الإدارة فى المدن والبلدات والأحياء، ولا وجود للمواطنين العاديين بين أعضاء اللجان التى تتولى الشؤون الحياتية. فالذى يبدو أنه من انزياح السلطة العراقية نتيجة الغزو، سيطرت على المدن الكبرى والصغرى أمام أعين الفاتحين عصابات للسلب والنهب، وربما لم تكن كلها من داخلها. وتستتب الآن مرحلة ثانية من التطورات قوامها سيطرة أحد شيوخ العشائر (والعشيرة هنا تساوى الريف المجاور للمدينة عندنا) يعاونه أحد رجال الدين –على "اللجنة المحلية" التى تشرف على ضبط الأمن، وتنظيم الشؤون الحياتية. وعندما نتحدث عن "المدن" فلا ينبغى التفكير بالكثرة الصافية. فليس فى العراق مدينة يزيد عدد سكانها على الربع مليون، وفيها أكثرية صافية؛ بل الاختلاق هو السائد، باستثناء المدن الشيعية المقدسة. والعرب والمتعربون، الذين يعتبرون العربية لغتهم الأم يزيد عددهم على الـــ ٨٥% من مجموع العراقيين. وهكذا فقد يفرح الإسلاميون الجدد من ثبوت نظرتهم حول "المجتمع الأهلى" فى مقابل "المجتمع المدنى"، باعتبار الأول يمثل التكوينات التقليدية، والثانى يمثل التكوينات الحديثة. وعندما تنهار التنظيمات الحديثة يعود الناس إلى الرابطة التقليدية. المشكلة هنا أن سكان المدن ليسوا هم من استدعى "الأقارب" (والأقارب أحياناً عقارب) للحماية والإدارة. فيبقى أن ننتظر بعض الوقت لنرى كيف تتطور الأمور، وكيف يعبر المجتمع المدنى عن نفسه. وبانتظار ذلك نروى هذه الطرفة التى نرجو أن تعكر من صفو دعاة "المجتمع الأهلى": مدينة سامراء القريبة من بغداد، ذات سمعة بسنيتها، لكنها فى الحقيقة مختلطة إلى حد كبير، وفيها مزارات لأهل البيت، و "حوزة" تشبه (على صغر) حوزة النجف. تميزت سامراء فى الأسبوعين اللذين تليا سقوط بغداد بأن سكانها حالوا دون السلب والنهب بتنظيمات مشتركة بين السنة والشيعة فى كل الأحياء. لكن ذلك لم يمنع "أقاربهم" من العشائر المجاورة من دخول المدينة بحجة الحماية والتنظيم، وأنشئوا لجنة ترأسها شيخهم. وتظاهر أهل المدينة بالسرور وسلموا أمرهم لله. لكن الأمريكيين الذين سهلوا لشيخ العشيرة الدخول، سهلوا أيضاً دخول اللواء فائق السامرائى، إبن المدينة، والذى كان مديراً للمخابرات العراقية، ثم فارق صداماً عندما أحس أنه سيوقع به عام ١٩٩٥، ولجأ للأردن،

فانزلقت رجله فوجد نفسه فى أحضان رجالات العم سام، بل يقال إن رجله أو يده انزلقت قبل الخروج من العراق. على أى حال، عاد اللواء السامرائى -يحرسه ويرافقه أكراد خصصهم لحمايته جلال طالبانى-، فوجد اللجنة قائمة ولم يرد الإزعاج فعين نفسه محافظاً (سامراء لواء وليست محافظة) على المدينة وضواحيها، وانصرف لخدمة أبناء بلدته الأعزاء. فعلق رئيس شرطة المدينة المتقاعد على هذه "الوقائع الغريبة" بالقول : لقد كان انشقاقه عن صدام نقمة علينا؛ إذ أدى إلى تنحية كل الضباط والموظفين الكبار من أهل سامراء، كما إلى سجن وإعدام بعضهم خوفاً من هربهم مثلما فعل، ونحن نرجو الآن أن تكون عودته "نعمة"، لأنه عاد مع حكامنا الجدد وليس ضدهم.

ويرى حنا بطاطو وسائر اليساريين أن الأحزاب هى من تكوينات "المجتمع المدنى" الحديثة. لكن لا يفيدنا كثيراً الآن التساؤل عن الدور المحتمل للأحزاب والشخصيات الحزبية قديمها وجديدها. فللعراقيين تجربة مريرة مع الشيوعيين والقوميين، وسينقضى وقت طويل قبل أن تستطيع أحزاب جديدة أو متجددة أن تجد لها موطئ قدم حقيقى فى الشارع العراقى. لكن ماذا عما يسمى بالشخصيات المدينية المستقلة، ممن عملت بالسياسة فى الخمسينات والستينات؟ لقد شهدنا من قبل نموذج حزب الوفد، وشخصيات العهد الملكى التى عادت للظهور أيام السادات بمصر. قد تكون لبعض هؤلاء أدوار وسطى وقصيرة بالعراق؛ لكنهم لن يعجبوا الأمريكان فى المدى المتوسط، ثم إنهم كبار فى السن، وقضوا عقوداً فى الخارج؛ وإن لم تكن لهم سمعة الجلبى السيئة.

ولهذا فإن المتصور أن تشتد وتتعاظم حركة فريقين : الفريق المدني المدعوم من الأمريكيين، والذى يملك أن يعطى ويمنع، ويقدم الخدمات فى هذه الظروف الصعبة على الناس، والفريق المقاوم للاحتلال، والذى ما تبلورت معالمه بعد؛ لكن هناك اقتناعاً عميقاً لدى الغالبية العظمى من الشعب العراقى أن ما جرى ويجرى غزو واحتلال وخراب وتجويع وإذلال. والمتصور أن تبدأ ممانعة مدنية خلال بضعة أشهر تتطور إلى تظاهرات وأعمال احتجاج منظمة ومتواصلة ضد المحتلين والمتعاونين معهم فى المدن التى يسهل النشاط والتنظيم فيها. وتعتمد المعارضة الداخلية حتى الآن عباءة وعمامة رجال الدين، للميول الدينية الجارفة لدى الجمهور ولأن الأمريكيين يتهيبون قتل رجال الدين أو سجنهم أو دخول معاهدهم ومنتدياتهم. وقد برز بين رجال الدين خارج النجف وكربلاء حتى الآن

شيخان ذوا مزاج خطابى جماهيرى الشيخ محمد الفرطوبى والشيعى) وأحمد الكبيسى (السني الذى كان صوته عالياً إلى ما قبل شهرين والفضائيات الخليجية) والأمر هنا يستدعى شيئاً من التكامل فى حركيات الجمهور. فتصدر رجال الدين للتظاهرات الاجتماعية والمطلبية يعني أيضاً أن الجمهور يفضل لأسباب مختلفة التحرك شبه السلمي، ويغلب عليه –من خلال متابعة الشعارات والهتافات: هم الوحدة الوطنية، وهم خروج الأمريكيين بأقل كلفة ممكنة، وهم الاستقلال (دون تدخل أو وصاية) بالقرار السياسى. ويبقى الرهان على وطنية الشعب العراقى، وعلى قدرة النخب والناشطين –وبينهم عشرات الألوف من المغتربين العائدين من المنافى – على تمثيل القواسم المشتركة من فئات الشعب، فى دعمهم موطنهم ومصالحهم– وعشقهم للحرية التى دفعوا ثمنها غالياً فى نظام صدام وفى الغزوين الأمريكيين الأول والحالي، وكما لن يسلم الشعب العراقى بالاحتلال ، لن يسلم أيضاً بالانفصال الكردى / العربى فالأكراد عراقيون وأمثال الطالبانى قليلون. لكن إغراءات الاستقلال وسنوات المنطقة المحمية فى الشمال، وتصرفات النظام السابق، كل هذه الأمور ولدت فئات صار الانفصال من صالحها. فينبغى أن تأتى المبادرة من العراقيين العرب لرأب الصدع، وصون المصالح من ضمن الوحدة. وهناك معلومات متقاطعة عن اتصالات تجرى ببغداد والموصل للوصل وتصحيح العلاقة، والتفكير المشترك بالمستقبل.

أما دول المحيط العربى ودول الجوار للعراق، فلا مصلحة لأى منها بانقسام العراق، ولا باستمرار احتلاله. بيد أن الأتراك والإيرانيين أكثر قدرة على الحركة من العرب. الأتراك بسبب وجود التركمان، وعلاقاتهم بالأمريكيين –والإيرانيون لأنهم يملكون أنصاراً بالداخل. وصحيح أن اجتماع دول المحيط والجوار بالرياض لم يؤدى إلى نتائج ملموسة؛ لكن تكراره ضروري لمتابعة متغيرات الظروف. وحتى الآن لا يملك أحد بديلاً مقبولاً يمكن إقناع الأمريكيين به، أو يمكن إنفاذه عملياً بموافقتهم. فدعوة الأمريكيين لمغادرة العراق لا تحظى بقبولهم؛ بل ولا تقدم جواباً فى المسألتين الأمنية والإنسانية. ولو كانت الإدارة الأمريكية عاقلة أو تحسن الإصغاء لأطراف النظام الدولى، لكانت الأمم المتحدة هى الحل فى المدى المتوسط: تبدأ قوات لحفظ السلام بالدخول بعد شهر أو شهرين، لتقوم بمهام للأمن وحفظ النظام، وتنظيم المساعدات الإنسانية، وترميم المرافق،

وينسحب الأمريكيون بالتدريج مع تكون الإدارات المدنية، وإجراء الانتخابات. هذا السيناريو ممكن لو أن الأمريكيين دخلوا للعراق بقرار دولي لنزع أسلحته وتحريره، كما يقولون، أما الحقيقة فهى أنهم دخلوا للاحتلال والاستغلال؛ ولذلك يريدون أن يبقوا لفترة طويلة منفردين من أجل تحقيق المصالح، وإرعاب الآخرين. فحتى فرق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، ما عاد الأمريكيون يريدونها هناك. وهكذا لا يبقى لدول الجامعة العربية الآن إلا تقديم المساعدات لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقى وبموافقة الأمريكيين طبعاً. وقد بادرت لذلك حتى الآن كل من الكويت والسعودية. ويمكن فى مرحلة لاحقة – وعندما يحتاج الأمريكيون لتنظيم انسحابهم إلى الأمم المتحدة، ويجرى البحث فى نظام للأمن الجماعى أو أمن منطقة الخليج– أن يبادر العرب لاحتضان العراق بإدخاله فى مجلس التعاون الخليجى. وأعود للقول إن ذلك رهن بالتعقل الأمريكى، الذى لا يبدو شئ منه الآن، وكيف وهم يعارضون البحث عن أسلحة الدمار الشامل التى زعموا أنهم يدخلون العراق لنزعها. وكيف وهم يريدون معاقبة فرنسا الآن لأنها عارضت الحرب على العراق خارج القرارات الدولية؟ وأرى من جهة أخرى أن انتظار التعقل الأمريكى مسألة قد تطول، ليس بسبب طبيعة الإدارة الأمريكية وخططها للمنطقة فقط، بل ولأن المقاومة العراقية للاحتلال، والتى ينتظر أن تمتد وتتصاعد، ستقضى على البقية الباقية من عقل أولا عقل بوش وإدارته.

القوة الأمريكية ساحقة الآن وطليقة من كل قيد أخلاقى أو دولى. والعراقيون متعبون. والعرب ضعفاء ضعفاء. وآخر ما نحتاج إليه اليأس أو الشماتة أو نفض اليد أو الكفر بالله وبأمتنا : "ولاتهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين. إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله. وتلك الأيام نداولها بين الناس، وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء، والله لا يحب الظالمين" (سورة آل عمران: ١٣٨ – ١٤٠).

(٢٢)

المواقف العربية من العدوان على العراق
"أفكــار أوليـــة"

د. أحمد يوسف أحمد

تمهيد :

ثمة ملاحظتان ترتبطان بالنهج المتبع فى كتابة هذه الأفكار الأولية حول المواقف العربية تجاه العدوان الأمريكى الذى وقع على العراق فى مارس / أبريل ٢٠٠٣ وانتهى باحتلاله عسكرياً. أما الملاحظة الأولى فهى أن التوصل إلى تلك الأفكار كان من الممكن أن يتم بأحد طريقين يشبهان طريقتى الاستقراء و الاستنباط. فى الأولى كان المفروض أن نبدأ بالبحث فى موقف كل دولة عربية على حدة ثم نأخذ فى استخلاص استنتاجات وملامح عامة لما يمكن تسميته حينئذ بالموقف العربى. أما فى الثانية فكان المطروح هو تحليل وثيقة تعبر عن موقف عربى جماعى وفى هذه الحالة لا يمكن الادعاء -كما هو الحال فى عمليات الاستنباط- بأن ملامح الموقف العربى الجماعى الذى تضمنته تلك الوثيقة تنسحب على كل دولة على حدة، ليس لأن دولة قد تحفظت على الوثيقة موضع التحليل كما حدث فعلاً، وإنما لأن بعض وحدات النظام العربى تتبع فى سلوكها تجاه التفاعلات الجماعية للنظام ما يشبه -تجاوزاً- فكرة "التقية" بمعنى أنها تساير ما تخلص إليه هذه التفاعلات من نتائج أو على الأقل تسكت عنها، ولا مانع من أن توقع بالموافقة عليها طالما أن ذلك لن ينعكس فى سلوكها العملى، وأن القوى العظمى والكبرى التى تتضرر لفظياً من المواقف الجماعية للنظام العربى تتفهم الحرج الذى تتعرض له تلك الوحدات كما أن مؤسسات النظام تعودت على فكرة الاكتفاء بتسجيل المواقف وعدم محاولة الدخول فى المنطقة "الصعبة" للتنفيذ ناهيك عن المتابعة. ولهذه الاعتبارات كلها فإن التحليل الكلى لموقف النظام العربى قد لا يكون دقيقاً فى التعبير عن مواقف الدول العربية المكونة لهذا النظام، ومع ذلك فهو يبقى مفيداً فى بيان السمات العامة المميزة للموقف العربى كما ينبغى أن يكون وفقاً لمعايير النظام، كما أنه يزودنا بمعيار لتقييم بعض المواقف الجزئية الفعلية التى تختلف عما هو وارد فى استخلاصات التحليل الكلى ناهيك عن تناقضها معها فى بعض الأحيان.

أما الملاحظة الثانية فتشير إلى أن بحث المواقف العربية تجاه العدوان على العراق لا يمكن أن يكون مكتملاً ما لم يتم رد هذه المواقف إلى جذورها القريبة إبان الأزمة التى سبقت العدوان، ويظهر تحليل الموقف العربى قبل العدوان إن أداء النظام العربى تجاه الأزمة التى سبقت العدوان على العراق قد فاق كل التوقعات فى تدنيه عن المعايير القومية، بل تلك المتعلقة بالمصالح القطرية البحتة أيضاً.

أتسم موقف النظام العربى أولاً بالبطء، فلم تتداع الدول العربية إلى قمة عاجلة للنظر فى أمر التهديدات الأمريكية للعراق التى كان كل مراقب موضوعى يعلم أنها تخفى نية العدوان على العراق مع سبق الإصرار والترصد. وأتسم ثانياً بالانقسام، فعلى الرغم مما خرجت به بيانات المجلس الوزارى السابق على انعقاد قمة شرم الشيخ فى الأول من آذار/مارس الماضى من قرارات تؤكد على ضرورة امتناع الدول العربية عن تقديم أى نوع من المساعدة والتسهيلات لأى عمل عسكرى يؤدى إلى تهديد أمن العراق وسلامته ووحدة أراضيه[1] -على الرغم من هذا فإن عدداً من النظم العربية اختار أن ينتهك هذه القرارات صراحة أو ضمناً، وهو ما يفضى بنا إلى السمة الثالثة التى ميزت موقف النظام العربى الرسمى وهى عدم الفاعلية، فمن المنطقى والأمر كذلك -أى والقول يناقض الفعل- أن يغيب أى تأثير للمواقف العربية الرسمية الجماعية المعلنة، وأن تفقد هذه المواقف صدقيتها بالكامل[2] . على هذه الخلفية إذن بنيت المواقف العربية تجاه العدوان على العراق بعد وقوعه.

وسوف تتناول هذه الورقة فى إطار الملاحظتين المنهاجيتين السابقتين نقطتين رئيسيتين تتعلق الأولى بالعوامل المؤثرة فى المواقف العربية من العدوان على العراق والثانية تتعلق بأبعاد هذه المواقف.

أولاً : العوامل الحاكمة:

يمكن الافتراض بأن ثمة عوامل ثلاثة قد أثرت على المواقف العربية تجاه العدوان على العراق، وسوف تعرض لها الورقة بالترتيب التالى عوامل عالمية ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية وسياستها، وثانية قطرية عربية تتعلق بهشاشة النظم العربية أمنياً وسياسياً واقتصادياً، وثالثة عربية – عربية تنبثق من الوضع الراهن للنظام العربى.

١- العوامل العالمية :

يبدأ الحديث عن هذه العوامل بالوضع الراهن فى النظام العالمى الذى يتسم منذ العقد الأخير من القرن الماضى بأحادية قطبية من حيث بنية القيادة فيه الأمر الذى أعطى للولايات المتحدة الأمريكية قدرة أكبر على التأثير على مجريات السياسة العالمية مقارنة بمرحلة القطبية الثنائية، ولما كان هدف الاستراتيجية الأمريكية المعلنة فى الشئون العالمية هو إباحة هذه الهيمنة الأحادية فإن ثمة مهاماً مطلوبة لإنجاز هذه الهدف، ومن ضمن هذه المهام أو ربما فى القلب منها تأمين مسألة النفط بالنسبة للمصالح الأمريكية، الأمر الذى يغرى بأن تفعل الإدارة الأمريكية ما فعلت فى العراق وله ما له من مكانة عالية فى إنتاج البترول وتصديره وكذلك فى الاحتياطى الثابت منه.

وليس هذا بالتأكيد هو السياق المناسب للدخول فى جدل حول طبيعة أحداث الحادى عشر من سبتمبر وحقيقة تأثيرها فى السياسة الأمريكية، وتوظيف البيت الأبيض ووزارة الدفاع لتلك الأحداث فى اتجاه تبرير النزوع المفرط إلى العنف الذى تلا تلك الأحداث[٣] غير أن الشئ المؤكد أنها –أى الأحداث– قد أعطت الإدارة الأمريكية فرصة ذهبية للمضى قدماً فى تنفيذ خططها العالمية إن لم يكن بإكراه الآخرين دون عنف فليكن باللجوء إلى أقصى درجات العنف كما حدث بالفعل فى حالتى أفغانستان والعراق.

ويعنى ما سبق أن النظم العربية قد شهدت أولاً مدى عنف السلوك الأمريكى تجاه الدولة التى اعتبرتها الإدارة الأمريكية فى حينه الهدف الأول لاستخدام القوة وهو أفغانستان، ثم تابعت بعد ذلك –أى النظم العربية– التهديدات الأمريكية للعراق، ولم يكن لديها أدنى شك فى صدقية هذه التهديدات بمعنى أن الإدارة الأمريكية ستلجأ إلى العنف لا محالة فى حالة إبداء العراق لأى درجة من درجات التمرد، أو حتى فى غير هذه الحالة، خاصة وقد وضعت الأمور فى سياق يستحيل معها أن يجد العراق طريقاً لقبول الإملاءات الأمريكية، فقد كانت الإدارة الأمريكية تصر على أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، وإزاء عجز لجان التفتيش والتحقق الدولية المكلفة بالكشف عن هذه الأسلحة عن إثبات ذلك أصرت القيادة الأمريكية مجدداً على أنه يتعين على العراق أن يبادر بالكشف عن هذه الأسلحة التى كان يؤكد أنه لا يمتلكها.

وبالفعل وقع العدوان على العراق على النحو الذى تنبأ به الكثيرون منذ شهور عديدة سابقة على وقوعه وبالتالى أصبحت النظم العربية واثقة من أن التهديدات الأمريكية

هى من ذلك النوع ذى الصدقية الكاملة، أى الذى يكون تجاوزه لمرحلة "التخويف".مؤكداً فى حال الإخفاق فى تطويع سلوك المهدد (بفتح الدال) وفقاً لإرادة مصدر التهديد، ولذلك فإن كلا منها أصبح واثقاً من مصيره فيما لو أنه اعترض على السياسة الأمريكية، وكان لذلك أثره الواضح على صمت النظم العربية أثناء العدوان على العراق أو تبنيها لمواقف غير مألوفة إزاء القضايا التى أثارها العدوان على العراق، إذ تجنبت هذه النظم الخوض أصلاً فى أهم القضايا على نحو ما سيجئ، بل وتطوع بعضها بمواقف تكشف عن تأييد ضمنى أو غير مباشر للسلوك الأمريكى تجاه العراق.

٢- العوامل القطرية العربية :

يمكن القول بأن الأقطار العربية تنقسم من حيث اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاث فئات: فئة أولى تعتمد عليها مباشرة فى الحفاظ على أمنها وذلك وفق اتفاقات معروفة ومعلنة، وفئة ثانية تعتمد عليها بدرجة أقل تتمثل فى الحصول على قدر من المساعدات الاقتصادية يختلف من دولة لأخرى وربما تتمثل أيضاً فى درجة من درجات الاعتماد العسكرى، وفئة ثالثة لا تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية أصلاً من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية غير أن اللافت للنظر أن الهشاشة السياسية والاقتصادية للدول الواقعة ضمن الفئتين الثانية والثالثة قد جعلت مواقفها متقاربة بمعنى أنه كانت النظم الحاكمة فى الدول التى تعتمد على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية تخشى – بحق أو بغير حق– من أن اختلافها مع السياسة الأمريكية –ولا نقول تحديها لها– قد يسبب لتلك النظم مصاعب اقتصادية وعسكرية هى فى غنى عنها، فإنه من الواضح أن النظم الحاكمة فى الدول التى لا تعتمد على مساعدات أمريكية قد فهمت الرسالة، أى أدركت أن هناك رؤية أمريكية جديدة لمستقبل المنطقة، وأن الإدارة الأمريكية مستعدة للوصول فى تنفيذ هذه الرؤية إلى آخر المدى ولذلك فإن الانحناء أمام العاصفة أو الاختباء منها أصلاً قد يكون سلوكاً رشيداً. وعليه فإن الاختلاف الحقيقى بين مواقف الفئات الثلاثة تمثل فى أن الدول أعضاء الفئة الأولى –ذات العلاقة الأمنية الواضحة مع الولايات المتحدة الأمريكية– قد قدمت لها تسهيلات –وأن كانت بدرجات متفاوتة– فى عدوانها على العراق، بينما تكاد الدول أعضاء الفئتين الثانية والثالثة أن تكون قد تساوت فى صمتها أو مواقفها الملتبسة الهادئة تجاه العدوان على العراق وتداعياته.

٣- العوامل المنبثقة من النظام العربى :

لم يكن النظام العربى فى أحسن حالاته عندما نشبت الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، ولكم يكن هذا وضعاً جديداً على أية حال، فمنذ الغزو العراقى للكويت فى عام ١٩٩٠ لا يمكن القول بأن النظام العربى قد استرد عافيته تماماً، وذلك دون أن ننكر أن ثمة محاولات دؤوبة لرأب الصدع فى العلاقات العربية – العربية كانت قد جرت فى العقد التالى على العدوان وبدا أنها تقترب من غايتها مع السنوات الأولى للقرن الواحد والعشرين، وقد نذكر أن قمة عربية واحدة لم تعقد منذ غزو الكويت فى عام ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٦ عندما دعت القاهرة لقمة طارئة بسبب التحول الذى طرأ على السياسة الإسرائيلية تجاه التسوية عقب فوز اليمين الإسرائيلى فى الانتخابات التشريعية التى جرت فى ذلك العام. ولم يدع العراق إلى قمة عام ١٩٩٦ على أساس أن حضوره قد يفسدها أو على الأقل يحرف انتباهها عن موضوعها الأصلى، غير أنه دعى لاحقاً لحضور قمة الأقصى فى القاهرة فى عام ٢٠٠٠ وإن لم تناقش "الحالة" بينه وبين الكويت للتركيز على الشأن الفلسطينى، وكادت جهود التوفيق بينه وبين الكويت أن تنجح فى أول قمة عربية دورية لولا التشدد الذى أبداه الطرف العراقى فى ذلك الوقت، ثم نجحت بالفعل فى قمة بيروت ٢٠٠٢ فى التوصل إلى صيغة كان الممكن أن تمهد الطريق لمصالحة فعلية.[٤]

غير أن هذه التطورات وغيرها لم تكن تعنى بحال أن النظام العربى قد استرد عافيته بمعنى القدرة على التحرك الجماعى المؤثر على أرض الواقع وليس فى عالم الألفاظ، خاصة وقد بقيت العوامل البنيوية فى هذا النظام على حاله من حيث غياب القيادة داخله والهشاشة الملحوظة لوحداته فى علاقتها بمحيطها الإقليمى والنظام العالمى، وزاد من هذا الأمر أن قرارات قمة بيروت قد تزامنت مع بدايات الأزمة الأمريكية – العراقية الأمر الذى ساعد دون شك على قطع الطريق على أية تطورات إيجابية كان من الممكن أن ترجى من تلك القرارات. ويعنى ما سبق أن النظم العربية التى كان من الممكن أن تفكر فى تبنى سياسات معارضة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة لم تكن لتجد فى النظام العربى سياقاً مسانداً لهذه السياسات، ولذلك فإن حساباتها بنيت بالضرورة على أسس قطرية الأمر الذى لا شك أنه لعب دوراً حاسماً فى إجهاض أى تفسير للتمرد على السياسة الأمريكية .

ثانياً : أبعاد الموقف :

كما سبقت الإشارة فسوف يتم تحليل المواقف العربية من الحرب على أساس كلى اعتماداً على الوثائق الصادرة عن اجتماعات عربية جماعية على المستوى الوزارى أو مستوى القمة على أن يعقب ذلك التحليل بعض الملاحظات التى قد تشير إلى خصوصية ما لهذا الموقف أو ذاك.

كان الموقف العربى الجماعى قد بدأ الاهتمام بالعدوان على العراق قبل وقوعه بعام وذلك فى قمة بيروت عام ٢٠٠٢، عندما تضمن البيان الختامى للقمة فى بنده الثانى والعشرين نصاً يشير إلى أن القادة قد تدارسوا "التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة خاصة العراق، وأكدوا رفضهم المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديداً للأمن القومى لجميع الدول العربية"(٥). وعندما اجتمع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزارى فى دورة غير عادية فى ١٥ ، ١٦ فبراير ٢٠٠٣ قبل قمة شرم الشيخ التى عقدت فى الأول من الشهر التالى أضاف إلى هذا الموقف التأكيد على ضرورة امتناع الدول العربية عن "تقديم أى نوع من المساعدة والتسهيلات لأى عمل عسكرى يؤدى إلى تهديد أمن وسلامة العراق ووحدة أراضيه"(٦) . وكان ذلك طبيعياً بالنظر إلى أن كافة المؤشرات كانت تشير إلى قرب وقوع العدوان على العراق .

وعندما اجتمعت القمة العربية العادية فى شرم الشيخ فى الأول من مارس ٢٠٠٣ تبلور موقفها على النحو التالى :

١- رفض الحل العسكرى للأزمة العراقية باعتبار أن القرار ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن لا يوفر غطاءً شرعياً لأى عمل عسكرى ضد العراق، وأن مثل هذا العمل سيؤدى إلى مخاطر جمة وتداعيات سلبية تشهد عليها المواقف العالمية المعارضة لاستخدام القوة ضد العراق، ولذلك دعت القمة "كافة الدول لمساندة الجهود العربية الهادفة إلى تجنب الحرب" مع طمأنتها بأن ذلك يتحقق من خلال استكمال تنفيذ العراق لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لعام٢٠٠٢ مع العلم بأن قرارات القمة قد رحبت بموقف حكومة العراق من عملية التفتيش، وأشارت إلى التقدم الذى حدث فى هذا الصدد.

٢- بناءً على ما سبق فقد كان طبيعياً أن تؤكد القمة على الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أى دولة عربية باعتباره تهديداً للأمن القومى العربى وإن

خففت الصيغة المستخدمة فى البيان الصادر عن المجلس الوزارى بالامتناع عن تقديم أى نوع من المساعدة والتسهيلات لأى عمل عسكرى ضد العراق إلى "التأكيد على امتناع الدول العربية" عن المشاركة فى أى عمل عسكرى يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضى العراق وأى دولة عربية". وكان المفهوم -بغض النظر عن الدقة اللفظية- أن هذا النص لا يتعارض إذن مع تقديم التسهيلات التى قد يفرضها وجود قواعد عسكرية أمريكية فى عدد من البلدان العربية بموجب اتفاقات قانونية . فى إشارة واضحة إلى عدم التجانس فى الموقف العربى .

٣- أشارت قرارات القمة إلى تشكيل لجنة رئاسية تضم الرئاسة السابقة والحالية والقادمة للقمة والأمين العام للجامعة بالإضافة إلى الدول الراغبة وذلك للاتصال مع الأطراف الدولية المعنية وخاصة الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن لعرض الموقف العربى عليها، والتشاور مع الحكومة العراقية لبحث سبل مواجهة التحديات الخطيرة التى يواجهها العراق وما يهدد الدول العربية من مخاطر واحتمالات .

٤- رفضت القمة بطريق غير مباشر الدعاوى الأمريكية الخاصة بإسقاط النظام العراقى وذلك عندما أشارت إلى أن شئون الوطن العربى وتطوير نظمه "أمر تقرره شعوب المنطقة بما يتفق مع مصالحها الوطنية والقومية بعيداً عن أى تدخل خارجى، وفى هذا الإطار يستنكر القادة ما يتردد من محاولات رامية إلى فرض تغيرات على المنطقة أو التدخل فى شئونها الداخلية وتجاهل مصالحها وقضاياها العادلة"(٧)

وعندما اجتمع مجلس الجامعة العربية فى دورته العادية ١١٩ فى القاهرة ما بين ٢٢ و ٢٤ مارس ٢٠٠٣، كان العدوان على العراق قد وقع وقد خلصت مداولات المجلس بشأن هذا العدوان إلى مايلى :

١- إدانة العدوان الأمريكى – البريطانى على العراق.

٢- اعتبار هذا العدوان انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولى وخروجاً على الشرعية الدولية وتهديداً للأمن والسلم الدوليين وتحدياً للمجتمع الدولى والرأى العام العالمى المطالب بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية والاحتكام إلى قرارات الشرعية الدولية.

٣- المطالبة بالانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات الأمريكية - البريطانية الغازية من الأراضى العراقية، وتحميلها المسئولية المادية والأخلاقية والقانونية عن هذا العدوان .

٤- تأكيد الالتزام بضرورة امتناع الدول العربية عن المشاركة فى أى عمل عسكرى يمس سيادة وأمن ووحدة أراضى العراق أو أية دولة عربية أخرى، والتأكيد على ضمان أمن وسلامة ووحدة أراضى الدول العربية كافة.

٥- تكليف المجموعة العربية فى الأمم المتحدة بطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لاتخاذ قرار بوقف العدوان وسحب القوات الغازية فوراً خارج الحدود الدولية لجمهورية العراق، والتأكيد على احترام سيادة العراق واستقلاله السياسى وحرمة أراضيه، وامتناع جميع الدول عن التدخل فى شئونه الداخلية.

٦- تكليف المجموعة العربية فى حالة عدم انعقاد مجلس الأمن أو عدم اتخاذ القرار اللازم لوقف العدوان والانسحاب بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد جلسة طارئة لبحث العدوان على العراق والمطالبة بوقفه الفورى وسحب القوات المعتدية من جميع الأراضى العراقية واحترام وحدة وحرمة أراضيه(٨).

تظهر قراءة هذه القرارات للوهلة الأولى أنها تعبر عن سقف عالٍ للموقف الدبلوماسى العربى لعله لم يكن ينقصه سوى التحول من مستوى الإدانة والمطالبة بإجراءات معينة والتحرك من أجلها إلى مستوى اتخاذ خطوات إيجابية كما فى استدعاء السفراء أو سحبهم أو التهديد بقطع العلاقات أو حتى قطعها..إلخ غير أن إمعان النظر فى القرارات مع ربطها بما هو معروف من سلوك فعلى للدول العربية فى الواقع العملى يفضى إلى الملاحظات التالية :

١- لم تكن هذه القرارات موضع إجماع فعلى كما قد يبدو من الإجماع "الإجرائى" عليها إذا جاز التعبير، فقد كان من المعروف أن هناك عدداً من الدول العربية يتناقض فى مواقفه مع روح الموقف العربى الجماعى وجوهره بسبب وجود قواعد عسكرية أمريكية على أراضيه بعيداً عن الجدل اللفظى حول الفارق بين مفهومى "تقديم التسهيلات" و "عدم المشاركة"، ولعل الكويت كانت هى الدولة العربية الوحيدة التى طابقت بين موقفها المعلن وموقفها الفعلى حين تحفظت "بشدة" على القرار السابق لعدم تضمنه الإشارة إلى

الاعتداءات العراقية عليها والمتمثلة فى الهجمات الصاروخية، وكذلك لمخالفته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كافة وقرارات القمم العربية المتعلقة باحترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت.(٩)

٢- يلاحظ كذلك أن دولة عربية واحدة لم تجرؤ على أن تكرر منفردة ما تضمنه قرار المجلس الوزارى فى دورته ١١٩ كتعبير عن موقف جماعى، وهكذا اختفت مفردات العدوان والغزو ومطالبات الانسحاب الفورى لقوات الاحتلال..إلخ من مفردات قاموس الدبلوماسية العربية على المستوى القطرى . ولا يدرى المرء إن كانت هذه الظاهرة تشير إلى فكرة "التقية" التى سبقت الإشارة إليها، أم أن وقوع العراق تحت الاحتلال العسكرى وتصاعد التهديدات الأمريكية لغيره قد أوجد وضعاً جديداً أفضى بالدول العربية إلى مزيد من التحسب لإبداء الصدام أو حتى الخلاف أو الاختلاف مع الدول العربية.

٣- يلاحظ أيضاً أن الفقرات الإجرائية من القرار لم تجد حظها من التطبيق وعلى سبيل المثال فقد انعقد مجلس الأمن وانفض دون أن يتوصل إلى شئ بطبيعة الحال كما هو متوقع غير أن أحداً لم يسمع أن المجموعة العربية قد طالبت بعقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً لنص القرار السابق، والتى كان مؤكداً أنها ستتبنى موقفاً قوياً ضد العدوان.

٤- يلاحظ رابعاً أن عدداً من الدول العربية بدأ يتعامل مع الاحتلال العسكرى الأمريكى للعراق باعتباره وضعاً عادياً، بل ويشير مسئولون فى هذه الدول إلى أن بقاء القوات الأمريكية فيه ضرورى لاستقراره (مع أن الاستقرار يمكن أن يتحقق بقوات عربية أو دولية)، ويستقبل هؤلاء المسئولون مسئولين أمريكيين رفيعى المستوى دون أن يشيروا بحرف إلى شئ من مضمون الموقف العربى الجماعى الذى عبر عنه المجلس الوزارى.

٥- يلاحظ أخيراً أن عدداً من الدول العربية المتشددة التى قادت فيما سبق جبهة التشدد الدبلوماسى العربى ضد السياسة الأمريكية قد بدأ يظهر مرونة واضحة فى التكيف مع مستجدات المنطقة عقب الاحتلال العسكرى الأمريكى للعراق، والاستجابة لمطالب السياسة الأمريكية فى هذا الصدد، وليس الغرض من هذه الملاحظة توجيه الانتقاد لمسلك

هذه الدول وإنما الإشارة إلى أن التراجع فى المواقف العربية مستمر على نحو ينذر بمخاطر شديدة.

يظهر تحليل المواقف العربية على النحو السابق إذن أنها تعبر عن فجوة هائلة بين القول والفعل وبين الموقف الجماعى والمواقف القطرية وأنها تسير حثيثاً باتجاه قبول الوضع الراهن الذى فرضه الاحتلال العسكرى الأمريكى للعراق خاصة وأن التحركات المتواضعة التى تقوم بها فى هذا الخصوص لا يمكن أن تؤثر على هذا الوضع، ويعنى هذا أن المشروع الأمريكى لمستقبل المنطقة سوف يتقدم على الصعيد الرسمى وأن مهمة مقاومته والتصدى له سوف تترك إلى حين للقوى السياسية العراقية المناهضة لهذا المشروع، وكذلك للنخب الفكرية والسياسة العربية التى تشاركها نفس الموقف طالما أن الفجوة ما بين الرأى والفعل تميز موقف الشارع العربى ومنظمات المجتمع المدنى العربى بالطريقة نفسها التى تميز المواقف العربية الرسمية.

الهوامش

١- بيان صادر عن اجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزارى في دورته غير العادية حول العراق.

٢- أحمد يوسف أحمد، النظام العربى وتحدى البقاء، فى: المستقبل العربى؛ السنة السادسة والعشرين، العدد ٢٩١ ، ٥ / ٢٠٠٣،٣، ص ٧٠ – ٧١.

٣- راجع د. نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فى: د. أحمد يوسف أحمد و د.ممدوح حمزة (محرران) صناعة الكراهية فى العلاقات العربية – الأمريكية (القاهرة : مطابع الأهرام، سبتمبر ٢٠٠٢)، ص ١٦٣ – ١٩٩.

٤- راجع البند ٢١ من البيان الختامى لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (١٤)، بيروت – الجمهورية اللبنانية، ١٣ ، ١٤ محرم ١٤٢٣ الموافق ٢٧ ، ٢٨ مارس (آذار) ٢٠٠٢ فى: مجموعة الوثائق التى أصدرتها الأمانة العامة عن أعمال المجلس، ص ٥٩.

٥- المرجع السابق، ص ٦٠.

٦- بيان صادر عن اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزارى فى دورته غير العادية عن العراق، مرجع سابق.

٧- الأمانة العامة : إدارة شئون مجلس الجامعة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (١٥)، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية ، ٢٨ ذو الحجة ١٤٢٣هـ، الموافق ١ مارس (آذار) ٢٠٠٣، ص ٤-٦.

٨- الأمانة العامة، إدارة شئون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى فى دورته العادية ١١٩، القاهرة ٢٢ – ٢٤ مارس (آذار) ٢٠٠٣، ص ٧ ، ٨.

٩- المرجع السابق، ص ٨.

التعريف بالمشاركين*

١- أ. أحمد إبراهيم محمود	خبير الشؤون الاستراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام
٢- أ. احمد السيد النجار	خبير اقتصادى رئيس تحرير التقرير السنوى "الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام
٣- د. أحمد حسن الرشيدى	أستاذ القانون الدولى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
٤- د. أحمد محمد عبد الله	طبيب نفسي وباحث ومدير تنفيذى لمجموعة الجنوب للدراسات
٥- د. أحمد يوسف أحمد	أستاذ العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة مدير معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية
٦- د. ألفت أغا	رئيس تحرير كراسات استراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام
٧- د. باكينام الشرقاوى	مدرس بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
٨- د. حسن أبو طالب	رئيس تحرير التقرير الاستراتيجى العربى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام
٩- د. حسن نافعة	أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
١٠- د. زينب عبد العظيم	أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
١١- د. رضوان السيد	مفكر إسلامى ورئيس تحرير مجلة الاجتهاد

* الأسماء مرتبة أبجدياً

١٢- أ. ســـمير مرقـــس	باحث مصرى فى قضايا المواطنة واليمين الدينى الأمريكى عضو الفريق العربى للحوار الإسلامى-المسيحى
١٣- د. عمـــــاد جـــــاد	رئيس تحرير مجلة مختارات إسرائيلية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام
١٤- د. عمـــرو الشوبكى	خبير – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام
١٥- د. عمـــرو حمزاوى	مدرس بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
١٦- د. محمد السيد سعيد	نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام
١٧- د. محمد السيد سليم	مدير مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
١٨- د. محمـــد كمـــــال	مدرس بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
١٩- د. مصطفـــى علـــــوى	أستاذ العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
٢٠- د. منـــار الشـــوربجـــى	مدرس بقسم العلوم السياسية – الجامعة الأمريكية
٢١- د. نادية محمود مصطفى	مدير مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
٢٢- د. نيفين عبدالمنعم مسعد	أستاذ العـــلوم السياسيـــة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة وكيل معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية
٢٣- أ. هبـــة رءوف عـــزت	مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للائحة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز:

د.كمـــــال المنـــوفـــى   عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مديـــر المركــــز:

د.نادية محمود مصطفى   أســتاذ العــلوم السياسيــة بالكليــة.

أعضـــاء مجلـــس الإدارة

" وفقا للترتيب الأبجدي "

قائمـــة كتـــب المركـــــز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د.على الدين هلال (محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د.على عبد القادر (تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د.على الدين هلال (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د.على الدين هلال (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د.السيد عبد المطلب غانم
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د.نادية محمود مصطفى
٨	الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم سعد
٩	التجديد السياسى والواقع العربي المعاصر	د.سيف الدين عبد الفتاح
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د.محمد السيد سليم
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل	د.على الدين هلال (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لازمة طابا	د.أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د.السيد عبد المطلب (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربي	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربي	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	العلاقات المصرية-السودانية	د.أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د.أحمد صادق القشيرى
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د.رجاء سليم
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د.هناء خير الدين د.أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠	الأيديولوجية والتنمية فى أفريقيا	د.حمدى عبد الرحمن
٢١	العالمية والخصوصية فـــى دراســـة المنطقـــة العربية	د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٢	البحث الامبيريقى فى العلوم السياسية	د.ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د.على الدين هلال (محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د.أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د.حسن نافعة
٢٧	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربي فى عالم متغير	د.نازلى معوض (محرر)
٢٩	التوظف الحكومى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٣٠	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د.ماجدة على صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية ومصر	د.أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د.ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د.مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د.أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية فى السياسة المقارنة	د.عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الادراة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د.هالة سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د.مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ.جميل مطر وآخرون
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة:دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية	د.أحمد الرشيدى (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية (ط ١)	د.بهجت قرنى د.على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د.أحمد رشيد
٤٨	العلاقات العربية -الأفريقية	د.اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية-الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د.مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د.محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د.على الصاوى
٥٢	التحول الديمقراطى فى المغرب	د.أحمد ثابت
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د.عطية حسين أفندى
٥٤	الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر	د.ودودة بدران (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربي	د.جلال عبد الله معوض
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د.حسن نافعة (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د.على الدين هلال (مشرف) د.نيفين مسعد (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربي: دراسة فى الإدراك والسياسات	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د.كمال المنوفى د.حسنين توفيق (محرران)
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د.كمال المنوفى (محرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامي فى عالم متغير	د.محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام:رؤية مستقبلية	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د.حسن نافعة
٦٦	الحركات الإسلامية فى عالم متغير	د.علا أبو زيد (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٦٧	المصالحة العربية الرؤى-الآليات-احتمالات النجاح	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٧٠	النخبة السياسية فى العالم العربي	د.على الصاوى (محرر)
٧١	التحليل السياسى الامبريقى: طرق البحث فى العلوم السياسية	مجموعة مترجمين
٧٢	مصر والقوى الكبرى فى النظام الدولى الجديد	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٣	الانتخابات الإسرائيلية "الكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦" ومستقبل التسوية	د.عبد العليم محمد
٧٤	قضايا الخصخصة فى مجلس الشعب	د.عزة وهبى
٧٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٧	د.على الدين هلال
٧٦	منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية-سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية	د.أحمد الرشيدى
٧٧	المؤسسة التشريعية فى الوطن العربي	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٩	مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة	د.نادية محمود مصطفى (محرر)
٨٠	القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٨١	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(ط٢)	د.على الدين هلال
٨٢	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينيات	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٣	العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى	د.نادية محمود مصطفى د.سيف الدين عبد الفتاح(محرران)
٨٤	السياسات الخارجية للحركات الإسلامية	د.نيفين عبد المنعم مسعد د.عبد العاطى محمد

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٨٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(٣)	د.على الدين هلال
٨٦	الليبرالية الجديدة	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٧	قضايا العلاقات المصرية-التركية	د.جلال عبد الله معوض
٨٨	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينات(ط٢)	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٩	الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٩٠	إحياء النظام الإقليمى العربى	د.أحمد الرشيدى
٩١	المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية (مجلدان)	د. مصطفى علوى (محرر)
٩٢	السياسات الخارجية للدول العربية (الطبعة الثانية)	د.علىّ الدين هلال د. بهجت قرنى (محرران)